عادل الجوجري

اليمنُ فوقَ بركان

صراع القبيلة والسلطة.. النصر لمن؟



اسم الكتاب: اليمن فوق بركان صراع القبيلة والسلطة
إعداد: عادل دسوقي الجوجري
المراجعة اللغوية والتدقيق: طه عبدالرؤوف سعد
رقم الإيداع بادر الكتب المصرية ٢٠٠٩/٢٤٢٥٨
الترقيم الدولي: 978-977-376-528-4
التنفيذ الفني : أحمد وليد ناصيف
الإشراف الفني: محمد وليد ناصيف
الإخراج الفني : كمال صالح شائف
الإشراف العام: أ. اسعد بكري كوسا

تطلب كافة منشوراتنا :

حلب : دار الكتاب العربي - الجميلية أمام مسرح الفنانين -٢٢٥٦٨٧٠
دمشق : مكتبة رياض العلبي- خلف البريد - ت :٢٢٣٦٧٢٨
مكتبة النوري - أمام البريد - ت:٢٢١٠٣١٤
مكتبة عالم المعرفة - جسر فيكتوريا - ت: ٢٢٢٨٢٢٢
مكتبة الفتال-فرع أول- ت: ٣٤٥٦٧٨٦
فرع ثاني- ت: ٢٢٢٢٣٧٣

darelketab@yahoo com- darktab-nassif@hotmail.com
عنوان الموقع: www darketab com
عنوان البريد الألكتروني التابع للموقع info@darketab-com

سوريا دمشق-الحجار شارع المسلم البارودي تلفاكس: ٢٢٣٥٤٠١ ص.ب ٣٤٨٢٥
مصر-القاهرة-٥٢ شارع عبدالخالق ثروت شقة١١ تلفاكس: ٢٣٩١٦١٢٢/٢٣٩٣٣٦٧١
لبنان-تلفاكس: ٠٥/٤٣٤١٨٦- ت: ٠٣/٦٥٢٢٤١- ص.ب ٢٠٤٢ الشويفات

اليمنُ فوقَ بركانٍ

طبولُ الحربِ في صعدة
وشبحُ الانفصالِ في الجنوبِ
صراعُ القبيلةِ والسُّلطةِ... النصرُ لِمَنْ؟

تقديم

ثلاثة أسباب دفعتني إلى الخوض في دراسة مستقبل الوحدة اليمنية ، ومن ثم العودة إلى أسباب الانفجار الشعبي في المحافظات الجنوبية والذي يحمل اسم"الحراك" هذه الأسباب هي:

أولا :أنني أحب اليمن شعبا وأرضا ،حضارة وتاريخا.

كان العرب في الزمن الغابر يطلقون اسم "اليمن السعيد" على تلك السهول الهادئة الخضراء التي تلتحم فيها روعة الطبيعة وهدوء البشر، أما الآن فقد انقلبت الآية وباتت تلك البقعة مهدا للانشقاق والقلاقل السياسية.

وقد ساقتني الأقدار وحدها إلى الاهتمام بهذا القطر العربي،وتسنى لي زيارة هذه البلاد ثلاث مرات ، وعملت كمراسل ثم مديرا للتحرير في عدة صحف يمنية ،وكان -ولا يزال - لي أصدقاء أعزاء من كل المحافظات اليمنية،لكن الأقرب إلى قلبي كانوا ثلاثة رجال ،أولهم الحاج علي السقاف رئيس تحرير مجلتيْ "الوحدة " والآمال" - رحمه الله- وقد فتح أمامي أبواب اليمن، وعملت معه في المجلتين ،ما أتاح لي فرصة التعرف على قادة المعارضة في الخارج ومنهم عبد القوي مكاوي وشيخان الحبشي وسيف العزيبي .

أما الصديق الثاني فهو عبد القادر القيري المستشار الإعلامي للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب وشيخ مشايخ قبيلة حاشد -رحمه الله- ،وتعرفت من خلاله وباستمرار على مواقف وآراء واتجاهات حزب التجمع اليمني للإصلاح ، والقيري رجل وحدوي بامتياز ،أما حزب الإصلاح فقد وُلد قويا ،ومن

ثم صار لاعبا مهما في المشهد السياسي اليمني.

وكان الله قد رزقني بالصديق صالح شائف عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ،ومن خلاله التقيت بقادة الحزب من الطراز الأول ،وعملت في صحيفة"بريد الجنوب" التي كانت تصدر من لندن ورفعت شعار "إصلاح مسار الوحدة "،فاقتربت أكثر وأكثر من الشأن اليمني.

ومع الأيام توثقت علاقتي بالقضايا اليمنية ، وصرت- كما يقول البعض- متابعا أو مراقبا ولا أقول خبيرا.

هؤلاء الأصدقاء الثلاثة من منابع فكرية مختلفة ومن أحزاب متباينة ،ما سمح لي أن أدخل إلى اليمن من باب التنوع،الذي يمنح المرء قدرا من الموضوعية واتساع الرؤية وتعدد مصادر المعرفة ثم التأكد من صحة وصدقية المعلومات عبر أكثر من مصدر، ومن ثم امتدت علاقاتي لتشمل عشرات الأصدقاء من كبار السياسيين في اليمن ومن مختلف الاتجاهات.

ولا أخفي أنني كنت أتمزق وأنا أرى أصدقائي يتقاتلون وهم الذين احتفلوا بالأمس بإعلان الوحدة، ،

وقد جاء بعضهم إلى القاهرة هاربا من جحيم الحرب أو عنت السلطة ، وحكوا ماجرى منذ توقيع اتفاقية الوحدة إلى أن وقعت الحرب المشؤومة في صيف ٩٤ ،وكانت الحكايات مؤلمة إلى حد لا يمكن السكوت عليه ،فتكلمت وكتبت،ووضعت أفكار في أحد كتبي بعنوان"الوحدة اليمنية" وغضبت منى السلطة وغضب بعض الأصدقاء المقربين منها،لكنه الغضب المشروع الذي يحتمله الموقف الأيديولوجي المعلن لصحفي وحدوي وقومي يرى أن ماجرى في ٩٤ هو اعتداء سافر على الوحدة وعلى الوحدويين، وشرعنة لمنهج الإقصاء بالقتل ،أو الاستبعاد بالاستعباد والتهميش.

❖ **من الوحدة إلى الانفصال**

ويعود اهتمامي- بالقضية اليمنية أيضا -أو ثانيا- كمواطن عربي قلق على مستقبل الأمة العربية ، التي تحاصرها التحديات الخارجية الصهيونية الأميركية من جهة، والاستبداد والتخلف والتجزئة من جهة أخرى .

انتابني القلق بسبب التجاهل المتعمد لمشكلات الناس في المحافظات الجنوبية،وقد حذرت مثل آخرين من مغبة هذا التجاهل،وطالبت مثل كثيرين من السلطة بأن تحاور شعبها وأن تكون رحيمة مع قادة الجنوب ولا تتعامل معهم بمنطق المنتصر في الحرب ولاتتعامل مع الجنوب بمنطق الفيد،لكن مطالبنا ذهبت أدراج الرياح إلى أن وجدت السلطة التظاهرات في كل محافظات الجنوب تدق أبوابها،وتهدد بفك الارتباط وإنهاء الوحدة التي ظننا أن "ما يغلبها غلاب"..اتضح أن الغلاب موجود داخل النسق الوحدوي بل على قمة الهرم وهو الذي يهدد الوحدة وليس أحد غيره لاالأميركا ولا الصهيونية ولا أحدا في الإقليم، الوحدة مهددة من الداخل، وهذا هو الأخطر.

كان الحراك في المحافظات الجنوبية حركة احتجاج اجتماعية لها مطالب اقتصادية بإعادة المفصولين إلى أعمالهم ورد الحقوق إلى أصحابها وتوكيد سيادة القانون حتى تعود الأملاك إلى أصحابها..إنها مطالب عادية وعادلة لكن الغطرسة في قمة هرم السلطة والاستعلاء الذي يصل إلى حد الاستعداء حول الحراك من حركة احتجاج اجتماعية لها مطالب اقتصادية إلى حركة سياسية لها مطلب مرعب هو "الانفصال".

- ياللهول

إنني كقومي عربي ،أعتقد في صوابية وسلامة أسس تجربة الزعيم جمال عبد الناصر وثوابت الفكر القومي العربي وطموحات العرب في بناء نسق وحدوي

جديد

شعرت أن طعنة في القلب تقتحمني بهذه الكلمة المرعبة "الانفصال"، وهي مشاعر أعتقد أنها حاضرة عند كل أبناء الجنوب الذين اندفعوا قبل عقدين في اتجاه الوحدة وغنوا لها وكتبوا في عشقها أجمل القصائد، بل إن اللافت هو أن قادة الحراك الذين ينادون بالانفصال هم أنفسهم كانوا قادة الوحدة.

والأكثر من ذلك هو أن الرجل الذي وقع بيده، بحبر القلب اتفاقية الوحدة هو نفسه الذي وقع قرار الانفصال عام ٩٤ ثم عاد ليؤكده عام ٢٠٠٩

فما الذي جرى حتى يتحول السيد/على سالم البيض من قائد للوحدة إلى قائد للانفصال؟

السؤال كبير ومؤلم،لكنه موجود وحاضر وفيه وعليه إجابات، ومن هنا وجدتني أناقش وأتكلم وأكتب وأغضب، ويغضب مني كثيرون، لاسيما في أوساط الغاضبين في الجنوب الذين اتسعت المسافات بيني وبينهم عندما طالبوا بالانفصال وطالبت بالتمسك بالوحدة مع ضرورة التغيير عبر الآليات الديمقراطية.

ثاني:دفعني اهتمامي كصحفي أعمل في الشؤون العربية منذ ربع قرن،ومهتم بالساحة اليمنية على وجه الخصوص أن أتابع بقلق تطورات وتفاعلات مايجري في المشهد السياسي اليمني

لكن سرعان ما ظهرت دعاوَى جديدة للانفصال في أبريل ١٩٩٤ في وادي "دوفس" بمحافظة أبين الجنوبية، ومن ثم تفجرت حرب دموية شرسة عُرفت بحرب الانفصال أو حرب الألف ساعة، وانتهت بتسليم الانفصاليين سلاحهم للقوات الحكومية، وتم إعادة الوحدة في السابع من يوليو ١٩٩٤، وأصبح صالح الرئيس الرسمي لدولة اليمن بعد أن كان لقبه "رئيس مجلس الرئاسة" في أكتوبر ١٩٩٤,

ثالثا: إن القلق والتوتر لم يعد قاصرا على المحافظات الجنوبية رغم وضوح مايسمى اليوم بالمسألة الجنوبية،فقد انفجرت في إحدى المحافظات الشمالية براكين غضب تستند إلى طموحات طائفية مذهبية، أو مظالم التهميش والإقصاء، ونقصد أزمة صعدة التي باتت تعرف بالحرب الخامسة، فقد انفجرت منذ٢٠٠٥إلى وقت إعداد هذا الكتاب منتصف ٢٠٠٩خمسة حروب متتالية في صعدة وفشلت معها كل الوساطات الداخلية والإقليمية، واستمرت أعمال العنف وحرب العصابات أو الاستنزاف بما يزيد من وجع الفؤاد، وبدلا من أزمة واحدة تعددت الأزمات والسبب واحد هو الاحتكار السياسي والسلطة المطلقة وتهميش الرأي الآخر.

أبناء الجنوب يشتكون من مظالم عديدة، أبرزها عمليات التهميش لقياداتهم، والتمييز ضدهم في الوظائف، والتقتير الشديد في ميزانيات التنمية، وحرمان بعض عسكرييهم من أموال تقاعد مستحقة، وسلسلة طويلة من حالات الغبن لا يتسع المجال لذكرها.

بعض هذه المظالم صحيح، وبعضها الآخر مبالغ فيه، ولكن الصحيح أيضا أن أبناء الشمال ليسوا أفضل حالا من نظرائهم في الجنوب، فالجميع متساوون في الفقر والحرمان والتمييز، باستثناء فئة قليلة محيطة بقصر الحاكم.

مشكلة اليمن الأساسية، في الفساد المستشري في كل مفاصل الدولة دون استثناء، وتورط كبار المسؤولين وأبنائهم فيه، وفشل كل الوعود التي أطلقها الرئيس علي عبدالله صالح على مدى سنوات عديدة في التصدي له، وقطع جذوره، وسبب هذا الفشل يعود إلى أن بعض أهل الحكم، من بيته هو، من الذين استغلوا نفوذهم لتكوين ثروات هائلة، بينما الشعب جائع، والبلد يحتل مرتبة متقدمة على قائمة أخطر عشرين دولة في العالم.

ومشكلة اليمن لا يحلها مصادرة الصحف وإغلاق المواقع الإليكترونية ولا القبض على عشرات الناشطين في محافظات الجنوب وصعدة، كل هذه الإجراءات القمعية لا تفيد ولن تحل الأزمة ، فالوحدة اليمنية كانت مشروطة بتحقيق الديمقراطية وإطلاق الحريات، ومن الأفضل للحكومة أن تعود إلى جذور المشكلة، وتعالجها بحلول شجاعة، وعن طريق الحوار الحر مع المعارضة، وبمشاركة قيادات الحراك في الجنوب وقيادات صعدة، لأن العيب ليس في الوحدة وإنما في إدارة الحكم وغياب أسس الحكم الرشيد مايفاقم الأزمات ويعقدها ويدفع الناس إلى الكفر بالقيم النبيلة...وهل هناك أنبل من الوحدة؟

وثمة كلمة لابد منها هي توجيه الشكر إلى الناشر العربي المثقف الأستاذ وليد ناصيف الذي تحمس لفكرة هذا الكتاب،وشجعني إلى إعداده ،وبذل قصارى طاقته لإخراجه إلى الناس في صورته الحالية والتي نأمل أن تُرضي القارئ العربي ،وأن تساهم في إدارة حوار خصب حول مضمونه سواء من اتفق معنا في الرأي أو اختلف فهذه هي سنة الحياة،والإبداع...وشكر آخر أوجهه إلى الصديق الأستاذ صالح شائف الذي تفضل بمراجعة الكتاب مدققا في المعلومات والأسماء والتواريخ من دون أن يتدخل في توجيه المضمون ولو بطريقة غير مباشرة رغم أن بعض ما فيه قد يكون محل خلاف بيننا..لكن الخلاف لا يفسد للعمل المشترك قضية

عادل الجوجري

الفصل الأول

مستقبل الوحدة اليمنية

ما هو مستقبل الوحدة اليمنية؟

سؤال يحمل في باطنه افتراضاتٍ بالجملة لعل أولها هو :هل الوحدة اليمنية في خطر؟

والسؤال الآخر: من هي القوى التي تهدد الوحدة؟

وهل هي قوى نخبوية منظمة ولها أهداف وأطماع أم هي الجماهير العادية التي تشعر بالجور في ظل النظام السياسي القائم؟

وهل ثمة أطراف خارجية تحرك الأزمة أو تستغلها لأغراض خاصة؟

وما هي السيناريوهات المطروحة؟ وهل من بينها الانفصال أو فك الارتباط،والعودة إلى مايعتبره البعض ((شعب واحد في نظامين سياسيين)) ؟

وهل يمثل ذلك حلا واقعيا أم أن الأفضل هو بقاء الوحدة مع تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية وقانونية شاملة؟

واقع الحال أن اليمن التي كانت توصف ب"اليمن السعيد" لم تعد كذلك في ظل الأزمة الخانقة التي تمر بها حاليا ،ويعبر عنها حدثان كبيران هما:الحراك السياسي الاجتماعي في كل محافظات الجنوب والتي اتخذت شكل التظاهرات الشعبية التلقائية والاعتصامات والمهرجانات الاحتجاجية ثم هناك مؤشرات على احتمال تحولها إلى عصيان مدني يسبب شللا اقتصاديا شاملا في الجنوب أو اشتباكات عسكرية مع قوات السلطة ولا سيما أن الجنوب فيه حاليا مالايقل عن نصف مليون إنسان لديهم خبرة كبيرة في القتال،من بينهم ٧٠ألف رجل كانوا ضباطا محترفين في الجيش قبل أن يفرض عليهم التقاعد الإجباري بعد حرب

صيف , ٩٤

واللافت أنه بعد ما يقارب عقدين على إعلانها، وخمس عشرة سنة على حسمها بالقوة العسكرية، تبدو الوحدة اليمنية أو بالأحرى النظام السياسي الراهن في مأزق ، فقد انفجرت أزمة سياسية عسكرية في صعدة شمالا،فيما تعيش المحافظات الجنوبية على أعصابها منذ عدة سنوات، والتظاهرات الشعبية الاحتجاجية لم تتوقف ،وقد وصفها المواطنون ب«الحراك الجنوبي»، وتشهد مدن الجنوب صدامات عنيفة سقط فيها عشرات الضحايا برصاص الشرطة والجيش.. ،والأمر المؤكد هو أن البلد ذاهب نحو العنف، وهو ما يمكن استنباطه من حديث الرئيس علي عبدالله صالح في تعز حين قال إنه" لا خيار ثالث عدا "الحوار تحت سقف الوحدة أو العودة إلى ظروف حرب ١٩٩٤"، في إشارة واضحة إلى احتمال وارد في اللجوء إلى الحرب.

وهو المصير الذي حذر منه مستشار الرئيس صالح ورئيس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني محمد سالم باسندوة الذي قال في حوار مع صحيفة "حديث المدينة" إنه "ما لم تكن هناك حلول جذرية فإن البلد في طريقه إلى حرب داخلية ليس لها آخر".

إنه المصير المخيف الذي أكد عليه القيادي في اللقاء المشترك ورئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الدكتور عيدروس النقيب حين قال: إن الحرب الأهلية غير مستبعدة،بينما أشار عبد الرحمن الجفري زعيم جزب رابطة أبناء اليمن"رأي" إلى أن الجنوب معرض إلى التفتيت في حال انهيار الوحدة.

فماالذي أوصل الأمور إلى هذا الحد من التعقيد والتصعيد؟

لايمكن تفسير مايجري في اليمن من دون العودة إلى جذور المشكلة ،والتي يمكن ردها إلى الطريقة التي تمت بها الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ أيار/مايو

١٩٩٠، وماشهدته المرحلة الانتقالية من مكايدات سياسية واغتيالات لقيادات الحزب الاشتراكي وتغير متعمد في خارطة القوى السياسية ،وبروز تحالف بين حزب المؤتمر الشعبي "حزب الرئيس" مع حزب الإصلاح الذي كان يقوده رجل قوي هو الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد، وتطور النزاع السياسي إلى اقتتال أهلي حول الوحدة والانفصال في أيار. تموز , ١٩٩٤

وهنا تبدو ثمة حقائق موضوعية هي التي ساهمت في رسم خارطة الوحدة والصراع، ويمكن إيجازها في:

أولاً :أن الظروف التي أحاطت بإعلان الوحدة لم تكن طبيعية، بل شهدت تحولات عالمية ،وأخرى داخلية ساهمت في صناعة وحدة اندماجية ارتجالّية بين شطريْ اليمن، هرعت إليها قيادة الحزب الاشتراكي الحاكم والدولة، في جنوب البلاد، هرباً من إحباطاتها الداخلية ومن انهيار المنظومة السوفياتية... وهربت إليها القيادة في الشمال بعيدا عن الضغوط الاقتصادية وتنامي نفوذ التيار الأصولي الطامح إلى وراثة السلطة ، لاسيما وأن صنعاء في تلك الفترة كانت مركزا مهما للجماعات الأصولية التي حاربت في أفغانستان ،وكانت مدن اليمن الشمالي محطة استقبال وإرسال للعناصر الأصولية التي شكلت فيما بعد ظاهرة سياسية اجتماعية خطيرة عرفت باسم "الأفغان العرب" ويعترف قيادي اشتراكي هو محمد علي أحمد "أن الوحدة التي قمنا بها كانت غير مدروسة وغير متكافئة ، وأن العواطف والاندفاع بحماسنا القومي أفقدنا المضمون ".

واللافت هنا هو أن الإدارة الأميركية زمن جورج بوش الأب لم تتردد في دعم المشروع الوحدوي ومباركته، وقد رأت فيه غنيمة دسمة من تجميع لحقول النفط (وواحد منها عابر للحدود بين الشطرين) وإسقاطاً سلميّاً لنظام شيوعي وتخلصاً من النفوذ السوفياتي في آخر موقع له في المنطقة العربية.

وهذه المتغيرات لا تنفي أن الأحلام الرومانسية راودت اليساريين في الجنوب من قيادات الحزب الاشتراكي الذين راحوا يبحثون عن مخرج من الأزمة الاقتصادية والسياسية المترتبة على انحسار النفوذ السوفييتي من خلال الإسراع في إجراءات الوحدة،كما لا ينفي أن الرئيس علي عبد الله صالح وتحالفاته القديمة والجديدة سعوا إلى الوحدة لبناء دولة قوية في الخليج العربي، تعتمد على ثروات بشرية في الشمال وثروات طبيعية في الجنوب،غير أن الرياح جاءت بغير ماتشتهي السفن ،فقد اندلعت حرب الخليج الثانية بعد الغزو العراقي للكويت،ودخلت المنطقة في أتون صراع عربي -عربي طال اليمن،الذي وجد نفسه أمام مشكلات اقتصادية واجتماعية ترتبت على عودة نحو مليون عامل يمني كانوا يعملون في دول الخليج ويحولون لذويهم مدخراتهم فإذا بهم صاروا عبئا على الدولة والمجتمع والأعصاب المرهقة.

ثانيا :ارتكب الطرفان ،المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي أخطاءً جسيمة أثناء المرحلة الانتقالية،ولم يرتكنا إلى الحكمة بل توترت العلاقة بينهما حتى تحولت الشراكة الوحدوية إلى كابوس، فالرئيس وحزبه سعوا إلى تشكيل خريطة سياسية جديدة تستبعد أو على الأقل تقلص نفوذ الحزب الاشتراكي، وتسمح لهم بالهيمنة الكاملة على القرار واستندوا إلى الانتخابات كآلية "ديمقراطية" لتحديد نسب مقاعد البرلمان ،ولم يكن هذا الأسلوب صحيحا على أي نحو، ففي المرحلة الانتقالية يتم -عادة- الاحتكام إلى مبدأ الشراكة المتساوية ، ووفق قاعدة الاختيار إلى أن تنضج التجربة ويتخلق وعي وحدوي جديد،وقتها تتراجع الانتماءات القبلية والمذهبية لمصلحة الانتماء إلى الوطن، ويكون الارتكان إلى نتائج الانتخابات أمرا ممكنا ،والشاهد أن الحزب الاشتراكي تعرض إلى خديعة من الشريك الأساس معه والذي تخلى عنه في الانتخابات التشريعية التي جرت

في نيسان"أبريل" ١٩٩٣ماسمح باختراق كبير لفكرة الشراكة والسماح بتعديل خريطة القوى بحيث تم تقليص دور نائب الرئيس وقيادات الحزب الاشتراكي،وتدريجيا تم اختراق أو الالتفاف على المهام الرئيسة للمرحلة الانتقالية وتحييدها لمصلحة التحالف السياسي الجديد بين المؤتمر والإصلاح.

لقد كانت هناك سبع مهام للمرحلة الانتقالية ولكنها لم تنفذ ، وقد رصدها القيادي الاشتراكي الدكتور محمد حيدرة مسدوس على النحو التالي :

١- موضوع الاتفاق الأولى : إلغاء قوانين التأميم في الجنوب وإعادة جميع الملكيات المصادرة لمالكيها السابقين وتعويض المنتفعين مقابل ما حصلوا عليه من قبل الدولة الجنوب، وباعتبار أن مثل هذه القوانين لم توجد في الشمال، ومن غير الممكن والمعقول بأن يظل الجنوب مؤمما و ملكيته للدولة، وفي المقابل أن يظل الشمال خاليا من التأميم و ملكيته لأهله ، و هما في دولة واحدة .

٢-الموضوع الثاني : إعادة شكل الاقتصاد الوطني في الجنوب من الشكل العام إلى الشكل الخاص ، أي من القطاع العام إلى القطاع الخاص لصالح أبناء الجنوب وحدهم دون غيرهم باعتبارها ثروتهم لهم الذي حولها النظام السابق في الجنوب إلى ملكية دولة، وباعتبار أنه من غير المعقول تمليكها لغيرهم. ثم إنه بدون ذلك يستحيل التجانس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الشمال والجنوب، وبالتالي تستحيل الوحدة من الناحية الواقعية .

٣- الموضوع الثالث : إزالة الفوارق والاختلاف في التركيبة الاجتماعية بين الشمال والجنوب عبر إيجاد قطاع خاص ومالكين في الجنوب حتى يتم التجانس الاجتماعي كما إخوانهم في الشمال ، لأنه من غير المعقول بأن تظل التركيبة الاجتماعية في الشمال من الأغنياء والفقراء والمتوسطين، و إن تظل التركيبة الاجتماعية في الجنوب من الفقراء فقط ، وهما في دولة واحدة ينبغي أن نأخذ

تجربة ألمانيا كدليل لتصحيح الفوارق .

٤- **الموضوع الرابع** : استبدال عملة الريال التي تجسد هوية دولة الشمال، وعملة الدينار التي تجسد هوية دولة الجنوب ، بعملة دولة الوحدة المتفق عليها في اتفاقيات الوحدة والتي هي الدرهم، لأن إلغاء أي منهما لصالح الآخرى يجسد هوية طرف على حساب الطرف الأخر و يلغي مفهوم الوحدة .

٥- الموضوع الخامس : إزالة الاختلاف بين أجهزة ومؤسسات الدولتين وتوحيدها على قاعدة الأخذ بالأفضل المتفق عليه في اتفاقية إعلان الوحدة ، لأنه من غير الممكن والمعقول بأن تبقى مُشَطَّرةً بنظامين إداريين مختلفين وهي في دولة واحدة ، ولأن حل أجهزة ومؤسسات أي منهما لصالح الأخرى يجسد هوية طرف على حساب الطرف الآخر ويلغي مفهوم الوحدة .

٦- الموضوع السادس : إزالة الفوارق والاختلاف بين الثقافة المدنية في الجنوب والثقافة القبلية في الشمال لصالح الثقافة المدنية في الجنوب ، لأنه من غير المعقول بأن يكون العكس في ظل مرحلة القرن الواحد والعشرين !!!

٧- الموضوع السابع : إيجاد نظام سياسي جديد ، لا هو نظام الشمال ولا هو نظام الجنوب، وإنما هو نظام يضم الهويتين ويقوم على مبدأ الأخذ بالأفضل المتفق عليه في اتفاقية إعلان الوحدة ، لأن الأخذ بأي من النظامين وإلغاء الآخر يجسد هوية طرف على حساب الطرف الآخر و يلغي الوحدة .

إن هذه المهام السبع كانت الأساس أو هي الوظائف المتفق عليها للمرحلة الانتقالية، ويتوقف على تحقيقها قيام الوحدة في الواقع وفي النفوس من الناحية العملية، وحيث إنه بدون تحقيقها يستحيل تحقيق الوحدة في الواقع من الناحية العملية، وهو ما حصل بالفعل .

فبحكم أن المرحلة الانتقالية لم تنجز مهامها، فإن السلطة ظلت سلطتين،

وكل وزارة وزارتين، والجيش جيشين، والأمن أمنين، والقضاء قضائين، والمنهج الدراسي منهجين، والعملة النقدية عملتين، والاقتصاد اقتصادين، والتركيبة الاجتماعية تركيبتين، والثقافة ثقافتين ... الخ

لقد اعترف الجميع بالأزمة وبطريقة حلها من خلال وثيقة العهد والاتفاق التي تم توقيعها في الأردن في مطلع ١٩٩٤، ولكن الطرف الآخر اختار الحل العسكري وأسقط اتفاقيات الوحدة قبل تنفيذها واستبدل دستورها و ألغى شرعية ما تم الاتفاق عليه واعتبر الوحدة بدأت في ٧ يوليو ١٩٩٤م وليس في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، وهو ما اعترف به الرئيس علي عبدالله صالح شخصيا في لقائه مع الوحدات العسكرية في محافظة أبين بعد الحرب ، عندما قال " لقد كنا دولتين إلى يوم ٧ يوليو ١٩٩٤م "... وهكذا يرى قادة سياسيون في الجنوب أن الحرب كانت انقلابا عسكريا على الوحدة، وبالتالي فإن كل ماترتب عن الحرب فاقد للشرعية مهما جرت من انتخابات أو أي أشكال سياسية أو اتفاقات ،

فأثناء إعلان الحرب كان الحزب الاشتراكي اليمني قد بادر بالإعلان عن موقفه من الشراكة وطرح القضية على المجتمع ، وقاوم قرابة ثلاثة أشهر لتحقيق مصيره باعتبارها قضية وطنية تخص جميع أبناء الجنوب من السلاطين إلى أبسط إنسان في المجتمع الجنوبي وبأصنافهم السياسية والاجتماعية وهم أصحاب القرار في تقرير مصيرهم .

وفي يوم ٢١ مايو ١٩٩٤م حدث تطور مهم للغاية فقد أعلن الحزب الاشتراكي فك الارتباط من الحليف والشريك في الوحدة، وفي ٧يوليو دخلت قوات الرئيس علي عبد الله صالح مدينة عدن ، وانتهت عمليا الشراكة الوحدوية بين الحزبين المؤتمر والاشتراكي لتبدأ مرحلة ؛ وتدخل المجتمع الدولي في رسمها من خلال قراريه٩٢٤ و٩٣١ ، ومن خلال التزام رئيس الوزراء وقتها الدكتور محمد سعيد

العطار للمجتمع الدولي بالجلوس على مائدة الحوار لكون الوحدة كانت بالتراضي وليس بالحرب والإكراه .

مابعد الحرب أصعب

بعد ثلاث سنوات من المرحلة الانتقالية ثبت فشل كافة إجراءات الدمج والتوحيد، واندلع الاقتتال الأهلي بين شطري اليمن وجيشيهما في الرابع من أيار ١٩٩٤ أعقبه بعد أسبوعين إعلان القيادة الجنوبية الانفصال بقيادة علي سالم البيض.

قضى انتصار نظام صنعاء، فيما سُمّي حرب الألف يوم، على الشراكة التي قامت عليها الوحدة وأدى إلى إلحاق جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية سابقاً بالجمهورية العربية اليمنية. وبدلاً من أن تكون الحرب الأهلية درساً في ضرورة توسيع المشاركة السياسية،صارت وسيلة لاستبعاد الحزب المشارك في الوحدة وتصفية الحساب مع قياداته، ومع الضباط الذين شاركوا في الحرب ثم مع الموظفين الجنوبيين في مؤسسات الدولة، وجرت أوسع عملية لإجبار الضباط والموظفين على التقاعد، وكان أكبر خطأ ارتكبه النظام، فقد استعدى ضده آلاف الكوادر ذات الخبرة السياسية أو الانضباطية فكان سهلا حشدهم ضده وهذا ماحصل.

وفي عرضه لجذور المشكلة الجنوبية، يقول رئيس الكتلة السياسية للحزب الاشتراكي اليمني في البرلمان عيدروس النقيب إن الاحتجاجات بدأت بطرح مطالب المبعدين من أعمالهم من المدنيين والعسكريين ورجال الأمن الذين فقدوا مصدر عيشهم وخسروا تخصصاتهم ومعارفهم العلمية وخبراتهم المهنية بعد حرب صيف ١٩٩٤ . ويعتبر أن «مشروع الوحدة السلمي الديموقراطي التصالحي بين نظامي وشطري اليمن فشل، كما أن طرفي الوحدة اللذين مرا بصراعات

وحروب واختلافات وتباينات طوال عقود ما قبل الوحدة وأجلا كثيراً من قضايا الخلاف والتباين إلى ما بعد الوحدة فشلا في معالجة تلك القضايا بالوسائل السياسية، ما جعل عناصر الاختلاف تتزايد وتتراكم لتتحول إلى أزمة سياسية ثم صراعاً سياسياً علنياً دفعهما إلى الوسائل العسكرية لحل الصراع».

ويوضح أن أبرز الاختلالات التي ظهرت عقب حرب صيف ١٩٩٤ تمثلت في «الخطوات التي باشرها المنتصر لتعديل الدستور، وإلغاء الكثير من المواد الدستورية التي تشكل ضمانا لتعزيز الممارسة الديموقراطية، والسير نحو بناء دولة المؤسسات وتعزيز استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية ما أدى إلى اتساع نطاق الاستبداد والتعالي على القانون والمؤسسات وعلى الدستور».

بعد حرب عام ١٩٩٤، كان الناس، وبالذات في المحافظات الجنوبية ينتظرون من النظام معالجة آثار الحرب، إلا أن النظام سار في الاتجاه المعاكس وقام بالآتي:

١-ألغى اتفاقيات الوحدة الموقعة بين الحزب والمؤتمر والتي كانت تنص على الأخذ بأفضل ما في النظامين السابقين.

٣-عدل الدستور بتحويل شكل رئاسة الدولة من مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء بواقع ٣ أعضاء للمؤتمر وعضوين للحزب الاشتراكي يختارهم مجلس النواب، إلى رئيس ونائب له يعين من قبل الرئيس الذي ينتخب مباشرة من الشعب. وإعطاء رئيس الجمهورية صلاحيات التشريع بقوانين يصدرها بمراسيم رئاسية.

٣-صادر مقرات وأموال الحزب الاشتراكي وجمد أمواله، وضيق على نشاطه، واستهدف قياداته وأعضاءه، في حين أن الحزب كان هو وحده المؤهل لترميم الجراح الاجتماعية والسياسية العميقة التي خلفتها الحرب، وكان يفترض في النظام بعد أن تمكن من نزع آلته العسكرية وإزالة خطورته على مشروع التوريث،

أن يوكل إليه تشكيل الحكومة ويطلب منه معالجة آثار الحرب.

٤- سرح معظم القيادات العسكرية من أبناء المحافظات الجنوبية التي كانت متعاطفة مع الحزب، وأسند مواقعها القيادية إلى قيادات جنوبية شاركت الرئيس في حربه على الحزب، كتلك العناصر التي فرت من الجنوب مع علي ناصر محمد عقب مذبحة ١٣ يناير/كانون الثاني ,١٩٨٦

٥- منح الإقطاعات والأراضي الواسعة لقادة المؤسسة العسكرية ومعظمهم من أبناء الأسرة الحاكمة في المحافظات الجنوبية، عن طريق مصلحة أراضي وعقارات الدولة التي يديرها شخص مقرب من الرئاسة، وقد أثيرت هذه المشكلة غير مرة ،ورفع تقرير إلى الرئاسة خير الرئيس بين الوحدة وبين ١٥ فاسداً ممن نهبوا تلك الأراضي، لكن لم يتم الاختيار وبقى الحال على ما هو عليه، ما أثار غضب وحنق الفقراء والبؤساء من أبناء اليمن وأبناء المحافظات الجنوبية تحديداً.

ولايختلف اثنان على أن حرب الصيف تركت أثرا نفسيا خطيرا في وجدان أبناء المحافظات الجنوبية الذين عانوا كثيرا من الاضطهاد وسرقة بيوتهم وممتلكاتهم وعزلهم من الوظائف خاصة ضباط الجيش،ويرصد أحد الكتاب آثار ما جرى بعد الحرب بقوله"إن نتائج تلك الحرب القذرة جعلت أغلبية أبناء الجنوب يتأسفون على مواقفهم الوحدوية السابقة، والتي قادتهم إلى هذا المستنقع الذي يعاملون فيه كعبيد لا كأسياد للأرض ولا كأصحاب الثروة التي تنهب من قبل اللصوص والعصابات، لقد

قام الطرف المنتصر بعد الحرب مباشرة بحل كافة الأجهزة والمؤسسات الجنوبية المدنية و العسكرية والأمنية لصالح مؤسسات الشمال ؛ وعمل بدون خجل على طمس الهوية و التاريخ السياسي للجنوب لصالح الشمال ، بما في ذلك تاريخ ثورة ١٤ أكتوبر في الجنوب والتي اعتبرها مجرد فرع لثورة الشمال عبر

تعميم مصطلح (أحادية الثورة اليمنية) ، وكرَّس لهذا الغرض عشرات الندوات تمهيدا لتذويب الهوية الجنوبية في الهوية الشمالية ، بل لقد سعى إلى تحويل الوحدة السياسية بين الدولتين إلى ضم وإلحاق لشرعنة نهب الأرض والثروة في الجنوب وحرمان أهله منها كما أسلفنا، غير أن الأخطر كان تزييف التاريخ، والسعي إلى تبديد مكانة عدن.

طمس هوية عدن..لماذا؟

وهنا يشير الكاتب البريطاني باتريك كريجر إلى محاولة الشمال لطمس الحقيقة وتزييفها ، ونبه قائلا: ((لقد لعبت عدن حاضرة اليمن الجنوبي دورا تنويريا بالغ الأهمية في التاريخ السياسي والثقافي لليمن، فمن مدينة عدن انطلقت البدايات الأولى لأفكار التغيير ولمجتمعات غارقة في ظلم القرون الوسطى إلى حياة العصر، كما كانت عدن حاضنة لكل رجال التغيير في اليمن من أرض الجنوب ..وعدن تفرض إيقاع الحياة السياسية للتغير في اليمن)))).

ومن الدلائل الهادفة إلى طمس الهوية والتاريخ السياسي للجنوب لصالح الشمال- يقول الباحث البريطاني- هو رفض الحديث عن أي شيء اسمه الجنوب، وحتى يوم إعلان الوحدة تم استبداله بيوم الجمهورية اليمنية هروبا من ذكر الوحدة ، كما تم استبدال مفهوم الوحدة اليمنية بمفهوم الوحدة الوطنية للهدف ذاته ، كما استبدلت كافة المعالم والتسميات التاريخية في الجنوب بتسميات شمالية ، بل يعمل نظام صنعاء وباهتمام على طمس وتدمير قلعة صيرة ، وبعدها سيكون تدمير صهاريج عدن ، لقد دمروا معالم الجنوب تحت شعار الترميم ، ويبنون منشآت بديلة لتشويه تلك المعالم التاريخية بما فيها المساجد التي كانت تشكل معالم لتراث إنساني ضارب في عمق التاريخ الذي يسعى النظام إلى طمسه، وعلى هذا الأساس فإن عددا من خبراء التاريخ والآثار في الجنوب

تصدوا للدفاع عن تاريخ عدن هذه المدينة العظيمة.

وبعد الحرب تم احتكار السلطة وأصبح القرار السياسي شماليا خالصا كتحصيل حاصل لنتائج الحرب، وهذا يعني بأن السلطة قد فقدت طابعها الوحدوي بعد الحرب وشكلت بذلك دليلا على شطرية النظام وشرعت لمفهوم الاحتلال .

صحيح بأن هناك وزراء من الجنوب، ولكنهم خارج القرار السياسي في كل مفاصل الدولة، ويعتبر وجودهم غير مؤثر في القرارات الهامة للدولة

أما على المستوى المحلي فإن القيادات الأمنية في المحافظات هي من العسكريين والأمنيين الشماليين الذين يتلقون تعليماتهم من صنعاء مباشرة، بل حتى مسئولي البطاقات الشخصية في محافظات الجنوب هم من الشمال، وعبرهم يزورون ويحرفون شهادات الميلاد للجنوبيين رغم التفاصيل المكتوبة المقدمة لهم بتواريخ الميلاد الحقيقية. كما أن هؤلاء المزورين الذين بدورهم يقومون بصرف بطاقات شخصية لمن يأتِون من المناطق الشمالية لتوظيفهم باسم أبناء محافظات الجنوب، ويتم توطينهم فيها بدلا عن أهلها الأصليين وهذا يعني بأن المجالس المحلية التي هي أصلا مجالس بلديات هي الأخرى وجودها مثل عدمها .

وقد تم احتكار الأرض والثروة في الجنوب عبر السلطة بمبرر أن الأرض والثروة في الجنوب هي ملكية الدولة بموجب قوانين التأميم التي مازالت سارية حتى الآن ، والتي تم التمسك بها بعد الحرب. حيث تم الاستيلاء على الأراضي العقارية ، وعلى الأراضي الزراعية، وعلى المباني والمنشآت الحكومية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية والورش والمعامل والمصانع والثروات النفطية والسمكية وغيرها باعتبارها ملكية الدولة . وحتى المشاريع الصغيرة في الجنوب تنفذ من

قبل مقاولين شماليين، كما أن القروض من بنك الإسكان ومن بنك التسليف الزراعي مسهلة لأبناء الشمال ويجري تصعيبها على أبناء الجنوب .. وهناك تقويض لميناء ومطار عدن لصالح ميناء الحُدَيِّدة ومطار صنعاء رغم الأفضلية الجغرافية والفنية والشهرة العالمية لميناء ومطار عدن .

الحراك كبديل للمعارضة

واقع الحال أن الوحدة اليمنية تعرضت إلى اختبار صعب بسبب أخطاء النظام القاتلة، والتي وقعت

في المحافظات الجنوبية التي كانت مسرحاً للحرب والتي عانت بعد الحرب من عملية نهب منظم، فقد أدى ذلك كله إلى حالة من التململ من الوحدة التي راهنوا عليها في تحسين أوضاعهم فإذا هم يفاجؤون بنتائج عكسية.

وثمة إجماع على أن حرب صيف ١٩٩٤ أنتجت آثاراً مركبة سياسيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً ونفسيّاً بعدما استبدل كل نظام بالفوضى والعشوائية، كما شهدت البلاد غياباً للسياسات الاقتصادية السليمة واستفحالاً للفوضى والعشوائية والفساد وانتشار الفقر والتلاعب بالمصادر المحدودة للثروة. كذلك أنتجت الحرب ضعفاً في بنية الدولة وغياباً لسلطة القانون وانحساراً للثقافة المدنية القائمة على الاحتكام إلى القانون والنظام والتي تكونت وترسخت في سلوك الناس على مدى عقود مما خلف تراكمات تحتاج البلاد إلى سنين لمعالجتها.

اقتصاديّاً، تحوَّل قسم كبير من اقتصاد البلاد جهة مرفأ الحُدَيدة على حساب مرفأ عدن، مع أن عدن أُعلنت عاصمة اقتصادية لليمن الموحَّد. واحتكر رجال أعمال شماليون مقرَّبون من السلطة امتيازات في وكالات الشركات الأجنبية، وخصوصاً في حقلي النفط والغاز، على حساب الجنوبيين. وشهدت المحافظات الجنوبية عملية تصفية واسعة لإجراءات السلطة السابقة على صعيد الإصلاح

الزراعي والخدمات والضمانات الاجتماعية وحقوق المرأة (أُلغي «قانون الأسرة» لعام ١٩٧٤ الذي حدَّد السن الدنيا لزواج الفتاة بـ١٦ سنة والفتى بـ١٨ ومنح الزوجة الحق المتساوي في الطلاق ومنع تعدُّد الزيجات ووضع سقفاً مالياً للمهر). وفي الوقت ذاته جرى اعتماد القبيلة بما هي وحدة تمثيل سياسي وشعبي وإحياء كافة الزعامات القبائلية والجهوية والمناطقية السابقة على الاستقلال. ولم يخل الأمر من حملات اعتقالات واسعة ومن الاغتيالات في حق قادة وكوادر ومناضلي الحزب الاشتراكي اليمني قضى فيها مالا يقل من ١٦٠ منهم، بينهم أحد أبرز قادة الحزب، جار الله عمر، الأمين العام المساعد للحزب.

تَمَّ كل هذا في وضع طغى فيه تهاون القوى الأوروبية والأميركية مع السلطة القائمة بحجة الحرب ضد الإرهاب ،والحفاظ على التعددية الحزبية (والصحافية) مع أن الحقيقة هي أن النظام السياسي لم يتبدل منذ ثلاثة عقود متتالية..هكذا جرى غض الطرف، عن الفساد وتوقف التنمية والعجز المتمادي عن الاهتمام بقضايا الناس، ما أطلق أكثر من انتفاضة خبز، ناهيك عن حرب دائرة منذ سنوات ضد «الحوثيين» في منطقة صعدة الشمالية.

وعود وعهود على ورق

" وزاد من حالة الاحتقان في اليمن عموماً وفي الجنوب خصوصاً، إسراف النظام في قطع الوعود إبَّان الحملات الانتخابية في الأعوام ١٩٩٩ عندما جرت الانتخابات الرئاسية، و٢٠٠٣ عندما جرت الانتخابات البرلمانية، و٢٠٠٦ عندما جرت الانتخابات الرئاسية الثانية، ثم التنصل من تلك الوعود عقب كل انتخابات، وذلك إضافة إلى سلبية المعارضة التي شاركت في تلك الانتخابات وأضفت المشروعية عليها وأقرت بنتائجها رغم أن الجميع كان يعرف نتائجها سلفاً، ويعرف أنها مجرد انتخابات لإضفاء المشروعية على نظام قائم وليس

لتغيير واقع.

والخلاصة أن الناس باتوا ينظرون إلى المعارضة على أنها معارضة صورية لا تملك مشروعاً ولا تقوى على مواجهة النظام، وتأكدت هذه الحقيقة حين انتفضت الجماهير في يوليو/تموز ٢٠٠٥ -عقب رفع أسعار المشتقات النفطية بنسبة ١٠٠٪- عندما قمع النظام المظاهرة بشدة، ولم يصدر من المعارضة حتى مجرد بيان يدين عمليات القمع.

وبلغت الأزمة الذِّروَة عام ٢٠٠٧ عندما قام المتقاعدون العسكريون بتأسيس جمعية للمطالبة بإعادتهم إلى مواقعهم القيادية السابقة، وإعادة كامل مستحقاتهم المالية منذ يوم تسريحهم عقب الحرب، وقد قامت السلطة بإعادة البعض منهم، إلا أن استمرار الظلم أدى إلى خروج قطاع من النخبة السياسية الجنوبية عن طاعة أحزاب المعارضة وشكلوا حركة اجتماعية سياسية، رفعت سقف مطالبها من مطالب حقوقية إلى مطالب سياسية، تتمثل في إعادة العمل باتفاقيات دولة الوحدة ومعالجة آثار الحرب في الجنوب.

وعندما وجدت هذه القيادات تجاوبا شعبيا مع مطالبها، صعدت مطالبها وأخذت تطالب بالانفصال، وفي هذه اللحظة تدخل الحزب الاشتراكي اليمني وطرح مشروعاً يقوم على أساس معالجة الوضع في الجنوب من منظور وطني، بإيجاد شراكة وطنية تضم وتسع كل أبناء اليمن، بصرف النظر عن الاعتبارات الجهوية والمناطقية، وتقطع الطريق على أي دعاوَى انفصالية، وكانت تلك فكرة عبقرية لامتصاص الغضب، إلا أن السلطة لم تستجب لهذه المطالب مما أحرج الحزب أمام جماهيره وأدى إلى بروز قيادات جديدة ولدت من رحم الحزب الاشتراكي وخرجت من قماشته لكنها عبرت عن سقف مطالب اعلى بكثير من الحزب الذي فقد كثيرا من نفوذه في المحافظات الجنوبية.

ويلاحظ أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء الدكتور محمد عبدالملك المتوكل والقيادي في اتحاد القوى الشعبية، أن نظام ٧ تموز/يوليو ،وهو الوصف الذي يطلقه على نظام مابعد حرب ٩٤ لم يهتم بمعالجات عادلة لمخلفات الصراعات السابقة بل أضاف إلى المظلومين السابقين مظلومين جدداً كما أن النظام استغل التناقضات في الجنوب في محاولة منه لتمزيق شمل الحراك، وشل فاعليته كما جرى تعديل معظم مواد دستور دولة الوحدة في اتجاه دعم المنتصر وتمت تصفية كل مؤسسات الدولة في الجنوب وإقصاء كثير من الكوادر كلياً عن دائرة الفعل، سواء كانت مدنية أم عسكرية.

ويرى أن ما حدث بعد الصراع على السلطة عام ١٩٩٤، هو أن الجنوب المتحد مع الشمال خرج من معادلة الشراكة ،واعتبر ملحقا إلحاق الفرع بالأصل، وهذا هو جوهر المشكلة.

المسألة الجنوبية..ما هي؟

إزاء هذا التعقيد، ترى النخب السياسية أن حل المشكلة ينبغي أن يبدأ بالاعتراف بها ثم البحث في السبل الكفيلة بالخروج من مأزق التراكمات الكمية التي تم تجاهلها منذ الحرب. ويؤكد هؤلاء أن المعالجات ينبغي أن تكون أولا سياسية، وأن تشمل السياسات التي نجمت عنها الأزمة في إطار المشروع الوحدوي السلمي الديموقراطي استنادا إلى اتفاق الوحدة وملحقاته وما تلاه من اتفاقات. ويشدد هؤلاء على أهمية أن تكون المعالجة مدخلاً لحلحلة المشكلات على الصعيد الوطني العام عن طريق البدء بعملية إصلاح سياسي واقتصادي وإداري ومالي، يمكن من خلالها استعادة الروح الديمقراطية السلمية للوحدة في إطار مشروع إصلاحي تتفق عليه كل القوى الوطنية في مؤتمر عام .

ويقول الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ياسين سعيد نعمان أن «على

السلطة الاعتراف أولاً بالقضية الجنوبية كونها قضية سياسية وليس جهوية مناطقية»، ويرى أن «ما هو حاصل اليوم من حراك احتجاجي شعبي ناتج من غياب المشروع الوطني ومشروع الوحدة الطوعي الديمقراطي السلمي الذي دمر في حرب صيف ٩٤ ».

ويفسر الاحتقان الحاصل اليوم بكونه نتيجة لفشل السلطة في ملء الفراغ «وما نشهده اليوم هو فراغ لمشروع وطني تم التآمر عليه ويعبر عن خلل نتج عن تدمير مشروع الوحدة».

ويلفت إلى أن حرب ١٩٩٤ «قضت على مشروع الدولة السياسي، بعدما اتجهت السلطة بعد الحرب إلى تسريح الكادر الوطني وتصفية المشروع الوطني للجنوب، ونجم عن هذا سلسلة من السياسات الخاطئة صفيت معها تماما مكونات الدولة القديمة، سواء المدنية منها أم العسكرية، فضلا عن التراكمات الأخرى التي أفقدت المشروع الوطني قيمته».

ويذهب إلى أن «حرب ٩٤ أحدثت خللا وأن سلطة ٧ تموز لم تستطع إيجاد توازن، فَحَلَّ بذلك الظلم في حين لم تستطع الأحزاب أن تعبر عن هموم أبناء هذه المحافظات».

ويرى أن «حل المشكلة لن يكون بتعيين وكيل وزارة أو محافظة هنا أو هناك، ولن يكون في محاولات إعادة القيادات السياسية في الخارج، بل في إيجاد دولة نظام وقانون يحاسب فيها الوزير قبل الخفير ودولة يمارس فيها أبناء الجنوب مهماتهم وفقا للدستور والقانون بعيدا من التهميش وعقدة الخوف». ويؤكد أن على «الجنوبيين أن يتحرروا من عقدة الشمال، كما ينبغي لجميع الأطراف أن يدركوا أن مستقبل اليمن من دون الوحدة سيكون مظلما».

السيناريو المرعب

المقلق حقاً في «الحراك الجنوبي» هو اتساع رقعة المطالبين بالاستفتاء على الوحدة وحق تقرير المصير، ناهيك عن دعاة الانفصال في دولة جنوبية مستقلة.. وفي الآونة الأخيرة، طاول «الحراك» قواعد الحزب الاشتراكي وعدداً لا يستهان به من كوادره وقياداته المحلية، وقد خرجت من طور المطالبة بتصحيح مسار الوحدة إلى الانفصال أو فك الارتباط،وحدث متغيران هامان هما:

أولا:عودة الرئيس الجنوبي السابق علي سالم البيض إلى واجهة المشهد السياسي كمطالب بفك الارتباط مع الجمهورية العربية اليمنية،وتبنى خطابا انفصاليا هو نسخة من خطابه الذي أعلنه بعد أيام من بدءحرب الصيف ٩٤،وقد أكد لي عدد من قيادات الحراك أن تحرك البيض ستكون له آثار مهمة لجهة توحيد قيادات الحراك المناطقية تحت راية واحدة وقائد واحد، وبالتالي قطع الطريق على محاولات السلطة تفكيك الحراك وتمزيقه بخلق صراعات نفوذ بين قياداته.

اما المتغير الثاني فهوانضمام الشيخ طارق الفضلي

وله نفوذ كبير في أبين،ومعه مجموعات من الجهاديين، ممَّن شاركوا نظام صنعاء لقتال الاشتراكيين في حرب ١٩٩٤، ولكنهم خرجوا عن النظام وانضموا إلى الحراك، وصاروا الأشد تصلباً في المجابهات العنيفة والمطالبة بالانفصال.

وهكذا اجتمع اليسار مع اليمين، والتقى أعداء الأمس في جبهة واحدة تطالب بالانفصال.

فكيف تصرفت السلطة في مواجهة الحراك؟

لقد جاء تجاوب النظام في صنعاء متأخرا، ومراوغا وتبريريا وقمعيا،بدءا من محاصرة التظاهرات واستخدام الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين وصولا إلى

تعطيل الصحف، يرافق ردود الفعل هذه الكثير من التخبُّط السياسي. فقد وعد الرئيس علي عبد الله صالح بإجراء انتخابات نيابية مبكرة،لكن ماجرى هو تأجيلها عامين آخرين . وإذ دعا المعارضة إلى الانضمام إلى حكومة ائتلافية، وضع لها شروطاً أقل ما يقال فيها إنها غاية في التعجيز،ثم دعا إلى حوار وطني دون أن يحدد من هم أطرافه ولا آليات وجدول أعماله، وبالتالي لم يتحقق شيء.

والأمر المؤكد هو أن دروس الماضي والحاضر المؤلمة في أمور الوحدة والانفصال تعلّمنا أن المركزية القائمة على التمييز والانحياز وغياب المؤسسات هي أسرع الطرق إلى التشتيت وتشجيع النزعات الانفصالية، وأن أزمات كالتي تعيشها المحافظات الجنوبية من اليمن الموحَّد إما أن تذهب مذهب الانفصال وإما أن تذهب مذهب الديموقراطية.

من هنا فالخطوة الأولى للمعالجة هي الاعتراف بوجود مشكلة فعلية في المحافظات الجنوبية هي مشكلة تهميش وتمييز بين مواطني دولة الوحدة أدى إغفالها وتراكم الخطأ فوقها إلى التردي الحالي. فالمطلوب إذاً حلول شاملة ، منها تلبية مطالب «الحراك» ذاته: إعادة جميع المفصولين والمتقاعدين قسراً إلى أعمالهم وإيفاؤهم جميع حقوقهم المادية، والبت السريع بالنزاعات على الأراضي والعقارات بمقتضى توصيات اللجان الرسمية، وإزالة أشكال التمييز الأخرى ذات الطابع المناطقي أو الجهوي، وتوسيع صلاحيات السلطات المحلية في اليمن كله واعتماد المبدأ الانتخابي في تشكيلها.

على أن الأهم هو ما تطالب به المعارضة اليمنية ذاتها: ضرورة حلّ الأزمة الجنوبية في الإطار الوطني العام. يتطلّبُ الارتقاء إلى هذا المستوى من الوطنية والمسؤولية والحرص على الوحدة بالتشكيل الفوري لحكومة وحدة وطنية، بلا شروط مسبقة، حكومة لا تكتفي بتمثيل قوى المعارضة القومية والإسلامية

واليسارية وتوسيع المشاركة في القرار السياسي وحسب وإنما تطمئن أيضاً أهالي المحافظات الجنوبية على سعة تمثيلهم فيها، وعلى حضور مطالبهم في رأس جدول أعمالها التنفيذي. ويكون من مهمات الحكومة الائتلافية الإشراف على انتخابات حرة وبإشراف دولي تضع البلاد على سكة الإصلاح وتداول السلطة.

ما هو البديل الصعب؟

إن حل الأزمة سيجنب البلاد خطر التفتيت، وهو ما لوحت به قيادات مهمة، إذ ثمة من يرى أن اليمن كله وليس الجنوب فقط معرض للتفكيك والانهيار إلى كيانات صغيرة، وإذا كانت صعدة شمالا هي نقطة التوتر في المرحلة الحالية فإن انهيار الوضع في الجنوب ستنشأ فيه ثلاثة كيانات هي:

دويلة تشمل محافظة لحج وأجزاء صغيرة من محافظة عدن، ودويلة في محافظة أبين

دويلة تشمل محافظات الحزام الصحراوي، وإذا تحقق هذا الفرض، فستنجم عنه مشاكل حدودية بين تلك الدويلات، وستنشأ مشاكل بين دول الجوار.

لكن قيادات جنوبية أكدت لي أن النظام السياسي في صنعاء يستخدم احتمالية بلقنة اليمن كفزاعة للدول العربية والأجنبية التي لها مصالح نفطية وأمنية"الولايات المتحدة على وجه الخصوص" في أن هذا الفرض غير قابل للتحقق على الأقل في ظل معطيات الظروف الدولية الراهنة، كون هذا الفرض لا يضر بالنظام أو باليمن وحده وإنما سيمتد ضرره إلى المنطقة وإلى العالم أجمع بحكم الإفرازات والتداعيات السلبية التي بعضها غير مرئي الآن، والتي ستنجم عن "بلقنة" وتجزئة اليمن.

من هنا يبقى عدة خيارات إما أن يتم التمسك بالوحدة كخيار تقدمي /ونهضوي بشرط أن يتسم بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية واحترام حقوق

الإنسان والمشاركة السياسية المتوازنة بين أطراف المعادلة الوحدوية أو فك الارتباط وهذا مايطالب به قطاع عريض ممن النخبة اليمنية.

هذا هو الوضع الراهن..وهو مفتوح على احتمالات عديدة والأزمة حُبْلَى بالمفاجآت.

الفصل الثاني

الوحدة اليمنية عبر التاريخ

لا شيء يمكن أن يمر في هذه البلاد إلا عبر التاريخ أو الجبال أو الأسطورة..إنها اليمن ،يكفيك أن تذكر اسمها لتدخلك إلى عالمها السحري بما فيه من أزمات وحلول، ورجال وخناجر وذكريات، هي البلاد التي شيدت حضارات لم يبارحها عطرها، وهي البلاد التي وردت في الكتب المقدسة، وهي التي حملت رسالة الإسلام إلى ربوع الدنيا خاصة في الشرق، وهي ذاكرة الدنيا، ومنبهها بالقهوة والقات والشِّعْر، لذلك ما خبرها إنسان إلا وتركت فيه شيئا، أو رسمت داخله مسارات روحية..لكنها وهي اليمن تحتاج اليوم إلى خارطة طريق لحل الأزمة المركبة التي تعيشها، فلو كان الفقر رجلا لاجتمعت السيوف عليه لكن مشكلة اليمن لا تكمن في الفقر وحده ولا احتكار وتأميم القرار السياسي لمصلحة فئة قليلة من البشر، بل هناك ماهو أخطر...إنه شبح الانفصال الذي يهدد الوحدة التي كنا نظن أنه لا يغلبها غلاب.

هي الوحدة التي سبقتها حوارات واتفاقات وإجراءات ثم لحق بها مرحلة انتقالية كان ينبغي فيها دمج المؤسسات، بحيث تصبح دولة واحدة تنصهر فيها الإمكانات ويشترك الجميع في بنائها على أسس عصرية.

ولايصح هنا أن يقول أحد إنها وحدة جاءت عفوية أو متسرعة أو كانت فوقية، فتاريخ العمل الوحدوي في اليمن طويل وعريض وشاركت فيه قيادات، ومن أجله جرت تضحيات فضلا عن دماء زكية لقيادات تطلعت إلى الحلم التاريخي ،وقضت قبل أن تبلغه، وهي الوحدة التي تمت في ٢٢مايو ١٩٩٠فشكلت وردة في التاريخ

العربي قبل أن يداهمه كابوس الغزو العراقي للكويت، الذي تحول إلى "فخ" وقعت فيه القيادة العراقية وقتها، ودفعت فيه الأمة كلها ثمنا غاليا.

ماهو حال الوحدة اليوم؟

ماسبب التظاهرات اليومية التي يقودها نُخُبُ سياسية عُرفت باسم "الحراك الجنوبي" وتطالب بفك الارتباط أو الانفصال وفي أحسن الأحوال تطالب بالفيدرالية؟

ماالذي أوصل الأمور إلى هذا الحد من الغضب الشعبي في محافظات الجنوب فضلا عن غضب الحوثيين في الشمال؟

لماذا لم تستجب السلطة إلى شعار "إصلاح مسار الوحدة" وتحقيق المصالحة الوطنية وتصفية آثار حرب صيف ٩٤ قبل أن ينقلب الوضع برمته ضدها، ويتكتل معارضوها في تنظيمات تطالب بفك الارتباط ؟

أين أصحاب الرأي الثالث بين الحكومة والمعارضة الذين يفترض فيهم أن يشكلوا "فريق الإطفاء" لحرائق تنشب هنا وهناك... وكيف يفكرون وماذا طرحوا في أوراقهم، وهل يشكل برنامجهم حلا للأزمات الراهنة؟ ثم هل هناك فرصة لتفعيل المبادرات التي تحاول الحفاظ على الوحدة مع إعطاء الجنوب نوعا من الفيدرالية أو رفع المظالم الاجتماعية والاقتصادية عنهم، وتحقيق مبدأ المواطنة المتساوية؟

وأخيرا ثمة سؤال يعكس الرُؤَى الأيديولوجية المتصارعة حاليا عن تاريخ الوحدة اليمنية، فالفريق الذي ينادي باستمرار الوحدة يقول أن اليمن عرفت أنماطا عديدة من الوحدات السياسية عبر التاريخ وأنهم في الاصل شعب واحد قسمتهم أطماع الأئمة والسلاطين قبل أن يعرف الاستعمار طريقه إلى هنا، ويؤكدون بالتالي أن الوحدة ستبقى وأن الحكومات مهما طال عمرها فإلى زوال ؟

أما الفريق الآخر الذي ينادي بفك الارتباط فيؤكد أن الوحدة السياسية

الشاملة لم تدخل اليمن عبر تاريخها إلا بعد ٢٢مايو ٩٠وأنه حدثت عبر التاريخ بعض الوحدات السياسية لكنها شملت بعض المناطق وليس كلها، كما أن هذه الوحدات لم تصمد أمام إغراءات الانفصال داخل حدود إمارة أو سلطنة؟

إن هذا الاختلاف يدفعنا بالضرورة إلى محاولة اكتشاف قوانين الوحدة والتجزئة الحاكمة والضابطة لحركة التاريخ هنا؟

وبالتالي محاولة التعرف على المسارات التي يمكن أن تسير فيها الأحداث، وسيناريوهات المستقبل؟

فإلى التاريخ

اليمنيون أبناء هود عليه السلام

اتفق عدد كبير من المؤرخين أنَّ أول نبي مرسل بعثه الله بعد نوح بشيرا ونذيرا وأمينا على وحيه هو هود عليه السلام وهو ابن العرب العاربة وهو الذي يقول فيه علقمة:

أبونا نبي الله هود بن عابر ... ونحن بنو هود النبي المطهر

لنا الملك في شرق البلاد وغربها ... ومفخرا يسمو على كل مفخر

الأمر المؤكد أن اليمنيين توحدوا من قبل في أطر سياسية واقتصادية ،ليس كل اليمنيين، وليس كل القطاعات ...هذه حقيقة تاريخية اتفق عليها عدد من أبرز المؤرخين في اليمن.

اليمن السعيد

لقد عاشت اليمن -قديما -في انتعاش فكري واقتصادي وحالة استقرار سياسي ترتب على النشاط الزراعي الذي دعمته السدود الصناعية، وخصوبة الأراضي، وكذا انعدمت حالات العدوان الوافدة عبر الحدود، ومن ثم تركز التطور على العمران والهندسة ومختلف مناحي الرخاء؛ إذ كان يسميه اليونانيون بلد

القصور، ثم عرف بعد ذلك بـ "بلاد العربية السعيدة" أو اليمن السعيد، وكانت سبأ من أول وأقدم حضارت العالم، وكان ناسها من أسعد شعوب العالم.. قال تعالى:" لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ"

لقد بلغ الاستقرار أَوَجَّهُ في العهد السبئي دون مزعج خارجي عمل على تفشيله سوى ما جنته أنفس القوم، فبدل الله جنتيهم "جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ".

لقد تكون من ذرية سبأ النسيج الأول للشعب اليمني في العصور الأولى والذين بنوا حضارات متعاقبة، منها حضارة قوم عاد وثمود وغير ذلك.. فتم مع مرور التاريخ ما يشبه التصفيات، بسبب العقوبات الإلهية حتى أيام هود عليه السلام. التي يقال إن أرومة الشعب اليمني الحالي تنحدر من سلالة النبي هود الذي لم يؤيده الله بمعجزات قط، وكما أسلفنا؛ فإن الحضارة اليمنية القديمة التي امتدت قروناً من الزمان أيام معين وسبأ وحضرموت وقتبان لم تتقوض بعوامل خارجية، بل بعوامل داخلية، يتمثل أغلبها في كفران النعمة، ما أدى إلى سيل العرم، الذي أتى على كثير من حواضر الحضارة اليمنية القديمة وأدى إلى هجرة كثير من اليمنيين.

هنا نكتشف أول قانون لحركة التاريخ وهو أن عوامل التنمية أو التدمير في معظمها عوامل داخلية، وليست خارجية،وهذا ماحصل للحضارات السابقة حيث كانت عوامل النحر الداخلية أخطر من الضغوط الخارجية.

عوامل بناء الوحدة السياسية

فقد ظل اليمن قوياً ومزدهراً طيلة الحقبة الحِمْيَرِيَّة وبلغ أوج مجده أيام أسعد الكامل، الذي جمع اليمنيين من جديد في وحدة سياسية واحدة، وساعدت

عوامل عدة على بقاء اليمن قوياً وموحداً، لعل من أهمها: أصل اليمنيين الواحد وتشابه وتكامل رقعتهم الجغرافية، بالإضافة إلى عامل مهم جداً هو النسق الإداري والقانوني للدولة ، فاليمنيون في عهد التبابعة الحميريين اعتمدوا آليات إدارية واقتصادية واجتماعية غاية في التماسك والفاعلية، بسبب كونها قامت على دراسة عميقة ودقيقة للواقع اليمني وللإنسان اليمني.. الأمر الذي جعل من دولة التبابعة مضرباً للمثل في القوة والازدهار.. يقول الله عز وجل: "أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ" ولذا فإن الذي يعود إلى أشعار العرب قبل بعثة النبي الخاتم عليه الصلاة والسلام، يكتشف إلى أي حد كانت قوة التبابعة هي المادة الملهمة للخيال الأدبي حد تصوير التبابعة بقوة خرافية،لكن هذه الدولة القوية ستواجه عوامل النحر الداخلية التي ستؤدي إلى تقويضها.

فالحضارات القوية لا تسقط -عادة - دفعة واحدة؛ بل تعاني فترة احتضار قد تمتد قروناً تتنازعها خلال هذه الفترة أحلام العودة إلى أسباب الماضي المجيد من جهة، وضرورات سريان سُنة الله في الدول والممالك حينما تحين شيخوختها من جهة ثانية.

كان اليمنيون في الفترة الحِمْيَرِيَّة قد اعتنقوا الإسلام الذي جاء به موسى عليه السلام ودخلوا كعادتهم في دين الله أفواجا، وعندما بعث الله عيسى عليه السلام دخل جزء من اليمنيين في الدين الجديد بينما ظل الجزء الآخر، ومنهم الحكام، على دين موسى عليه السلام الذي تعرض لكثير من التحريف وانتقل من خانة الإسلام إلى خانة اليهودية المبتَدَعة. وبالإمكان القول إن حقبة الاحتراب الديني بين أتباع اليهودية والنصرانية تعد البداية الحقيقية لضعف الحضارة اليمنية القديمة في آخر أطوارها وهو الطور الحميري. ولا يعد الغزو الحبشي ثم الفارسي إلا طوراً من أطوار فترة الضعف والشيخوخة. فكان أن ارتكب الملك ذو

نواس الحميري، الذي كان يعتنق اليهودية، محرقة أصحاب الأخدود الذين كانوا على دين عيسى عليه السلام.. فظهرت في اليمن مشكلة اضطهاد ديني اضطرت السلالة اليمنية التي حكمت الحبشة (وكانت تعتنق النصرانية)، أن تتدخل لصالح النصارى المضطهدين على يد اليهود الحاكمين في اليمن.. فكان ما عُرف من أمر الغزو الحبشي الأول ثم الغزو الحبشي الثاني الذي تزامن مع وجود سيف بن ذي يزن الحميري الذي كان على دين اليهودية، ووجد حينها أن للأحباش مشروعاً دينيّاً توسعيّاً يأتي ضمن التوسع المسيحي. فذهب إلى الفرس طلباً للنجدة، وكانت قد تعمقت صلات استراتيجية بين الفرس واليهود منذ قيام الفرس بتحرير اليهود من الغزو البابلي. وبالتالي؛ زود الفرس سيف بن ذي يزن بحملة عسكرية مكونة من مجاميع سياسية متمردة على كسرى كانت مودعة في السجون ومحكوماً عليها بالإعدام.. فأراد كسرى بذلك أن يضرب "عصفورين بحجر": تلبية طلب سيف بن ذي يزن، والتخلص من أولئك المتمردين. وبالفعل تم لذي يزن طرد الأحباش من اليمن، ساعده في ذلك النكسة التي تعرض لها جيش الأحباش في مكة بواسطة الطير الأبابيل في العام المسمى عام الفيل.

لكن الواقع الذي ترتب على هذا الأمر هو أن اليمنيين استبدلوا غزواً بآخر.. فحل الفرس محل الأحباش، وأقاموا تحالفاً مع بعض القبائل اليمنية واستولوا على صنعاء عاصمة الحكم وجعلوا اليمن تابعة للنفوذ الفارسي الساساني، ولعل آخر المعارك وأشرسها بين المقاومة اليمنية والوجود الفارسي كانت "معركة الردم" التي شارك فيها الصحابي الجليل "فروة بن مسيك المرادي" قبل إسلامه، وكان الإسلام يومها قد انتقل من الطور المكي إلى طور المدينة المنورة.

انتهت معركة يوم الردم بانتصار الفرس والقبائل اليمنية المتحالفة معهم، وهزيمة جيش المقاومة ودخلت المشكلة دوراً أخف وطأة بعد إسلام باذان عامل

كسرى في صنعاء.. لكن المشكلة بين الفرس واليمنيين عادت من جديد بعد أن أراد الأبناء الفرس أن يتوارثوا حكم اليمن دوناً عن اليمنيين الذين كانوا يومها يأبون تماماً أن يحكمهم أناس من غيرهم. وهو ما كان يتفهمه النبي صلى الله عليه وسلم، فاحتار فيمن يبعث إلى اليمن، حتى نزل أُوحيَ إليه بإرسال الصحابي اليمني معاذ بن جبل، رضي الله عنه.

وإنما كان الأبناء (وهي التسمية التي عرف بها أبناء الفرس في اليمن) يريدون أن يتوارثوا الحكم بينهم من باذان بعد أن أقره النبي صلى الله عليه وسلم على حكم صنعاء.

تزامن سعي الأبناء مع موت النبي صلى الله عليه وسلم، فاشتعلت مقاومة يمنية من جديد وقام الأبناء بتوثيق عراهم مع المدينة المنورة. الأمر الذي أدى إلى ردِّة سياسية في اليمن عن سلطة المدينة المنورة أيام أبي بكر الصديق رضي الله عنه، سرعان ما تحولت في جزء منها إلى ردة دينية، وذلك عندما قام أحد قادة المقاومة اليمنية ضد الفرس وهو عبهلة بن قيس العنسي (الأسود العنسي)، بادعاء النبوة، الأمر الذي أفشل هذه المقاومة، وقامت حرب ضروس على أسوار صنعاء بين المسلمين وبين مناصري الأسود العنسي، الذي خسر كثيراً من مناصريه بسبب تلك الدعوة. وانتهت بمقتله بمساعدة زوجته، بعد المعركة الحامية التي دارت في منطقة "المشهد" بشعوب، صنعاء، وبالتالي أفشلت هذه الحرب على الأبناء احتكار السلطة فتحولوا بعدها إلى مواطنين يسهمون في كل مجالات الحياة اليمنية إلى الحد الذي نسى فيه الكثير منهم أصولهم الغابرة (على عكس ما حدث مع الهادويين الذين جاءوا بعد ذلك)

وبمجرد ذلك انتهت الردة في اليمن، والتي بالفعل لم تكن ردة دينية والدليل على ذلك أن جميع القادة في صف الأسود العنسي عادوا إلى الإسلام بسهولة،

ومنهم الفارس الشاعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، والشدادي ووجيه حضرموت الأشعث بن قيس. ولذكائه الشديد، فقد أرسل الخليفة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، كلاً من: عمرو بن معد يكرب والشدادي إلى العراق ليشد بهما أزر سعد بن أبي وقاص في معاركه ضد الفرس، وذلك لعلمه بما يكنان للفرس من عداوة، ولإدراكه معرفتهما بأساليب الفرس القتالية.. ومعهما رسالة من لدنه إلى سعد يقول فيها: لقد أمددتك بألفين من المقاتلين: عمرو بن معد يكرب، والشدادي. وكان لهما بالفعل دور في سيرورة المعركة لصالح المسلمين عندما أشارا بضرب خراطيم الفيلة في "معركة القادسية" الفاصلة التي كانت آخر مسمار في نعش الإمبراطورية الكسروية التي ما زال بعض أذيالها إلى الآن يحملون تجاه اليمنيين حقداً كبيراً. فبالإضافة إلى الفارسَيْنِ المذكورَيْنِ كان ثلثا جيش سعد بن أبي وقاص (الأنصاري) من اليمن ومعظمهم من حضرموت.

ركيزة الفتوحات الإسلامية

مثّل اليمنيون للدولة الإسلامية الوليدة في قلب الجزيرة العربية الهيكل الإداري والتنظيمي الذي لم تكن تمتلكه قبائل نجد والحجاز، كما زودوا الدولة الإسلامية بمقومات البناء الهيكلي والقاعدة المؤسسية للتوسع المتوازن رأسياً وأفقيّاً، على أن الباحث والمؤرخ اليمني محمد حسين الفرح، يفصّل في سفره الكبير "يمانيون في موكب الرسول" أن اليمنيين أيضاً كانوا هم رماح الشوكة في دولة الفتوحات، حتى ليظنن المرء من كثرة الفاتحين اليمانيين أنه لم يتبق في اليمن يومها إلا الأطفال والنساء وضعاف القوم.

ومن يومها كان اليمن أحد أقطار الحضارة العربية الإسلامية الوليدة، وتشارك اليمنيون في ترسيخ دعائمها ومثلوا السواد الأعظم من قادة وجيوش الفتوحات التي امتدت شرقاً وغرباً.. ولعل أحد قوانين التاريخ اليمني هنا هو أنه كلما

اندمجت اليمن في مشروع قومي وحضاري كان لليمنيين دور بارز فيه ،وكلما انحسروا وانشغلوا بصراعات جانبية أو حدودية ضعفت الدولة وتراجع دور الإنسان اليمني، فوقع اليمن غير مرة فريسة للمشاريع السياسية الضيقة التي انحرفت به عن ركاب حقبة الازدهار العربي الإسلامي.. وكان لتلك المشاريع الصغيرة دور رئيس في تأجيل استعادة اليمن جولة حضارية جديدة يسهم من خلالها في تجديد الأرض وتقدم الإنسانية.

وهذا هو الدليل: أول انفصال سياسي

بمجيء الهادي في عام٢٨٤هـ عرف اليمن أول إعلان انفصال، وذلك عندما أعلن الهادي انفصاله بصعدة، وسرعان ما وقع اليمن تحت وطأة الكيانات الانفصالية المتعددة إلى درجة أن أحدهم قد أعلن نفسه إماماً على قرية أو اثنتين.

وقد بلغ هذا الوضع الفوضوي أوجه في منتصف القرن الثالث عشر الهجري حينما تداول الحكم ما يقارب عشرين إماماً في أقل من شهر، الأمر الذي دفع ببعض الهادويين إلى الاستنجاد بالأتراك العثمانيين الذين دخلوا صنعاء في العام ١٨٤٩م بدعوة من الإمام المنصور محمد بن يحيى.

وهناك خطأ تأريخي يقع فيه الكثيرون حينما يحسبون مجيء الاستعمار البريطاني إلى عدن ١٨٣٩م الموافق ١٢٥٤هـ وكأنه بداية التشطير في اليمن على هيئة شمال وجنوب؛ إذ الأصح أن أحد الأئمة من بيت القاسم (الحسين بن القاسم) هو الذي سبق إلى إعلان الانفصال بعدن (١١٤٤هـ). الأمر الذي أفسح المجال للتشرذم ونشوء السلطنات والمشيخات التي عمق وجودها الأسمي الاستعمار البريطاني الذي قام بإضعاف كل تلك الكيانات وسلبها كل أسباب القوة حتى لا تسعى إلى طرده، ووفق نظرية "فرق تسد".

ومعروف أن الاستعمار لم تستتب له الأوضاع في عدن إلا بعد أن خاض معارك ضارية وغير متكافئة مع سلطان لحج (فضل العبدلي) الذي أبلى بلاءً حسنا. وبسبب شكيمة القبائل اليمنية في جنوب البلاد اكتفى الاستعمار بتواجده في عدن فقط، ولم يتسن له بسط هيمنته السياسية على مناطق جنوب وشرق اليمن إلا بواسطة الدس والخديعة وسياسة "فرق تسد" . ولذا فإن الاستعمار مَثّلَ الشق الثاني من مقص التشطير في اليمن..

وقد عمل بعد مجيئه على توثيق الروابط بالكيان الانفصالي الموجود في شمال اليمن والمتمثل بالإمامة التي أوشكت أن تموت بفعل الخواء الذاتي، لكنها استعادت شيئاً من الحيوية بعد مجيء الاستعمار وتحالفه مع الإمامة التي تكفلت بوأد أية محاولات تحريرية منطلقة من الشمال.

إمام صنعاء رفض الوحدة

علماً أن نظام الإمامة الانفصالي في شمال اليمن قد أعاق لعدة مرات فرصاً عديدة لتوحيد اليمن، قبل وبعد الاستعمار، منها ما يذكره المؤرخ محمد بن علي الأكوع الحوالي أن إمام صنعاء رفض في القرن التاسع عشر دعوة للوحدة تحت حكم الإمام تقدم بها وفد كبير من أعيان حضرموت،عرضوا عليه الاندماج في دولة واحدة تكون قوية في مواجهة التحديات، وهو الموقف ذاته الذي فعله الإمام يحيى في عشرينيات القرن العشرين عندما رفض دعوة عبيدالله السقاف رغم أن الأخير كتب في الإمام قصائد عصماء جمعها في ديوان "الإماميات"ثم تكرر الرفض مع الإمام يحيى في ثلاثينيات القرن العشرين؛ عندما رفض دعوة أخرى للوحدة يكون فيها إماماً لليمن كله..!! وهي التي تقدم بها سلاطين الجنوب إلى الإمام عبر السياسي والأديب التونسي عبدالعزيز الثعالبي. الذي فوجئ ببرد الإمام وعقلية الإمام، ووثق القصة كاملة في كتابه "الرحلة اليمنية".

لقد حدث ترابط عضوي بين (الإمامة والاستعمار) وقاما بخطوة جريئة، إذ كانا يظنان أنها ستمثل آخر مسمار في نعش وحدة اليمنيين، وهي ترسيم حدود دولية بين شطري اليمن وبموجب تلك الاتفاقية أصبح وكأن اليمن هو الجزء الجغرافي المحصور ضمن سيطرة الإمام بينما الجزء الواقع تحت الاحتلال يعد من ممتلكات المملكة المتحدة (بريطانيا)!!

في المقابل قام البريطانيون - بعد اتفاقية الحدود مع الإمام- بوضع مشروع سياسي وثقافي يهدف إلى بلورة هوية جديدة لجنوب وشرق اليمن؛ ضمن محاولة يائسة لشرخ هويته اليمنية وذلك عن طريق وضع مشروع اتحاد إمارات الجنوب العربي كما قام الاستعمار ببلورة كيانات سياسية وثقافية وإعلامية تتبنى تعميق مثل هذا الطرح، وربط مصالح هذه الكيانات به، وشجع على إصدار صحف عدنية يومية تعمل على ترسيخ صورة اليمن وكأنه الجزء الواقع تحت إدارة الإمامة بينما الباقي هو الجنوب العربي !!

لكن مثل هذا الخطاب لم يتعد أفواه تلك الصحف ولم يتجاوز حدود مقراتها، بل أدى إلى ردة فعل حازمة من قبل اليمنيين شماله وجنوبه دفعتهم إلى إحياء الفكر الوحدوي اليمني وتعرية المشاريع التشطيرية التي كان يذكيها، كما أسلفنا، الإمام المغتصب لكرسي الحكم في صنعاء والمندوب السامي المغتصب لكرسي الحكم في عدن..! وعندها ربما كان الهاجس الوحدوي لدى الحركة الوطنية هو الذي أدى إلى التعجيل بضرورة تغيير نظام الحكم في صنعاء للتخلص من أحد أطراف المعادلة الانفصالية-وهذا ما حدث عام ١٩٦٢م- التي سيسهل بعدها التخلص منه تنظيم الجهود والكفاح لإخراج الطرف الآخر وهو الاستعمار.

الطريق إلى الوحدة..

ثمة حقيقتان وكأنهما متناقضتان هما: أولا:

أن الشعب اليمني الموحد هو القاعدة في حين أن الانشطار والتجزؤ هو الاستثناء. في كل تاريخ اليمن القديم والإسلامي والحديث والمعاصر. فاليمن أرضاً وشعباً موحد كجغرافيا وحضارة وثقافة ولغة، وكذا كسلوك وعادات، وفي إطارها العام والتنوع في اللهجات والفلوكلور أو حتى الملابس أو مائدة الطعام هو تنوع يثير هذا التوحد ويعززه. والأصل الذي جاء منه أبناء اليمن منذ آلاف السنين هو أصل واحد،

ويذكر ابن خلدون في كتابه (العبر) أنه ليس بين الناس خلاف في أن قحطان أبو اليمن كلهم واللغة التي ينطق اليمنيون بها لغة واحدة، شكلت أصل لغة العرب.. وقد جاء في "لسان العرب" لابن منظور قوله: "أول من أنطق الله لسانه بلغة العرب يَعْرُب بن قحطان، وهو أبو اليمن كلهم، وهم العرب العاربة" والقلم الذي يكتبون فيه لغتهم في العصور القديمة كان قلم المسند ، وتظهر الآثار في مختلف مناطق اليمن في كثير من الكتابات والنقوش تشابها وتجانسا بين أسماء الأوائل وفي السكنى، ومَحَالٌ الإقامة، مما يدل بالقطع على وحدة الأرض والشعب . وعبر مختلف العصور ظلت قبائل اليمن محتفظة بأنسابها، وأصولها، وفروعها .. وهي في مجموعها تشكل نسيجا اجتماعية واحدا متجانسا في العادات والتقاليد والقيم والأهداف، والهموم والطموحات والتطلعات.

لقد ظلت الوحدة هي القاعدة في تاريخ الشعب اليمني الطويل، وشهد التاريخ اليمني في إطار الوحدة إنجازات حضارية وأعمالا إبداعية،

ولم تكن التجزئة، وقيام الدول والإمارات المتعددة في فترة واحدة إلا تعبيرا عن وضع استثنائي ارتبطت به نزعات التسييد والاستئثار بالسلطة، في حين أن النظم الوحدوية ارتبطت بوجود نظام سياسي ديمقراطي يعطي الشعب حق المشاركة الفعلية في صناعة القرار من خلال قيام اتحادات مجالس القبائل،

والمجالس الاستشارية،

ولعلنا نتلمس ذلك في حضارات دول معين وسبأ وحضرموت وقاتبان وحِمْيَر وأوسان.. التي اقترن نبوغها الحضاري بقيام نظم سياسية تأسست على الوحدة، والشورى (الديموقراطية) والعدالة الاجتماعية. فضلا عما لعبته من دور تاريخي في نشوء فكرة السدود وتطوير أنظمة الري، وكان الملك سبأ بن يشجب أول من وحد اليمن الطبيعية، وبعد توحيدها قام بغزو أرض الرافدين، واستخلف بها قوما من أتباعه، وولى عليها ابنه بابليون الذي بنى بها مدينة حملت اسمه (بابليون).

الوحدة في ظل الإسلام

وبالقدر الذي سجل فيه التاريخ إنجازات القادة اليمنيين في إطار الوحدة، فإنه يحدثنا عن أولئك الذين تنكبوا طريق الوحدة، واحتكروا السلطة، وصادروا الحريات، وانتهوا إلى أسوأ العواقب بأنفسهم، وبالوطن.

ومثال ذلك الملك ذو نواس يوسف إسار الذي باءت محاولته في إعادة توحيد اليمن بالفشل، حين أخطأ طريقه إلى وحدة الشعب، ومضى يتعقب من أمن بدين النصرانية الجديد، وضاق بهم ذرعا-وهو الذي يقال أنه تهود- وانشغل عن تحقيق الوحدة بمحاربة مخالفيه في الرأي والمُعْتَقَد، وأقدم على حركة اضطهاد واسعة، ومارس الإرهاب في أبشع صوره، حتى لقد أوصله غياب الحكمة إلى إيقاد المحرقة الجماعية في أخدود نجران لمخالفيه النصارى، مما أدى إلى تفكك الجبهة الداخلية، وإضعافها، وأغرى الأعداء المتربصين بغزو اليمن متخذين من تلك المحرقة ذريعة لغزوهم.

دخل اليمنيون الإسلام طوعاً وعززوا بدخولهم الإسلام الدين الإسلامي ودولته الحديثة، وشاركوا في توسيع دائرة الإسلام ودولته في الجزيرة العربية وفي مصر

والشام والعراق، ثم ساهموا في نشر الإسلام وتوسيع دولته في المغرب العربْي، ثم في بلاد الأندلس (أسبانيا)

ولم تكن مساهمة أهل اليمن في نشر الإسلام وتوسيع إطار دولته جهادياً فقط بل ساهموا أيضاً في تكوين وتطوير الحضارة العربية الإسلامية، في كل المجالات.

وحين قسم الرسول صلى الله عليه وسلم اليمن إلى ثلاثة مخاليف، فهو تقسيم إداري وليس تقسيماً أو تجزئة لليمن، وعندما حدثت بعض التمردات في اليمن ضد دولة الخلافة فهي أحداث استثنائية وبعضها لها مبرراتها،وحين ضعفت دولة الخلافة الإسلامية في منتصف العصر العباسي، وشهدت اليمن نشوء ما عرف بالدول المستقلة، فإن معظم هذه الدول المستقلة شملت اليمن كله أو الجزء الأكبر منه، وعلى وجه الخصوص في عهد الدول التالية: الدولة الزيادية، الدولة الصليحية، والدولة الرسولية، والدولة الطاهرية، وكانت الدولة الزيدية تتوسع أو تنكمش جغرافيّاً حسب الظروف السياسية الداخلية والخارجية.

وحدات وليس وحدة شاملة

من هنا نصل إلى الحقيقة الثانية، وهي أنه لم يحدث منذ قرون أن اندرج اليمن كله في ظل وحدة سياسية واحدة وشاملة واندماجية ،أي نظام سياسي واحد يحكم اليمن من أقصاه إلى أقصاه.. حتى حينما توحدت أرجاء اليمن أيام الصليحيين أو "المتوكل على الله"، حيث إنها كانت عملية باهتة لا تحمل المدلول الوطني، بل المدلول السلطوي للطرف الأقوى ولهذا سرعان ما أصبح اليمن دويلات.. من جديد،والوضع التشطيريُّ أخذ صيَغاً عدة كان آخرها شمال وجنوب، ذلك أن اليمن في حقيقة الأمر قد ذاق كل أنواع التشطير شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، كان الهادي -مثلاً- يحكم في صنعاء، ومحمد قاسم الحوثي يحكم في

"برط" ودولة في البيضاء وأخرى في المكلا، وثالثة في سيئون وأخرى في الضالع،فقد حلّت الدويلات محل الدولة وتوزعت فسيفساء التشرذم اليمني على مختلف التسميات والمساحات والأزمنة. والقاسم المشترك بينها جميعاً هو الضعف وغياب المشروع الجامع.

كانوا حكاماً بلا دول، وسلاطين بلا سلطنات، وقادة بلا جيوش، الأمر الذي وسع الهوة بين الشعب وأوجد حالة من القطيعة مع أرجاء المنطقة، وعمق تنافر اللهجات وتغاير القناعات في حين سعت الزعامات المجهرية إلى الحفاظ على كراسيهم الخشبية المهترئة عن طريق تعميق حالة القطيعة ثقافيّاً، وهو ما أدى باليمنيين في الزمن الأخير إلى اهتزاز بنائهم المعنوي وشكيمتهم النفسية فصاروا يتوجسون من بعضهم ويجهلون بعضهم، فيضن كل بمضنونه ويبخل بما لديه ويتخيل في الآخر ما ليس فيه، ويصدق ظنه. إلى أن أصبح اليمن "ذلك المجهول"، وأصبح أهلوه يعيشون في عزلة حضارية تفصلهم عن بعضهم وعن العالم المحيط بهم، وتجعلهم مادة للسخرية، وفاكهة للتندُّر..

على كل ما سبق استطاعت الحركة الوطنية منذ ثلاثينيات القرن الماضي (العشرين) أن تلملم شظايا الوجع اليمني، وأن توقظ في الشعب عزته النائمة، وأن تستفز قيامته المرتجاة..

رواد الحركة الوطنية

كان رواد الحركة الوطنية هم زبدة هذا الشعب وخيرة مثقفيه وأدبائه وشعرائه، وكانوا يمثلون الوحدة الوطنية في أبلغ تجلياتها؛ إذ كانوا من جميع المناطق اليمنية ويلوروا حنيناً عاصفاً تجاه الحلم المرتجَى وإحساساً بالقرف تجاه الواقع التعيس؛ ليسفر النضال عن قيام الثورة اليمنية المجيدة، ٢٦سبتمبر١٩٦٢م ١٤أكتوبر١٩٦٣م، التي تعد، برأيي، من أعظم الثورات في العالم على مدى التاريخ

وأكثرها إنسانية ونبلاً وجسارة، وذلك قياساً بصرامة القبضة التي تم بالثورة التخلص منها. وعلى اليمنيين أن يقرأوا ما ترك الثوار؛ ليستشعروا كم كان أولئك الأحرار يحبون هذا الشعب، ويبذلوا أرواحهم في سبيل تحوله وانعتاقه .

وبالفعل لقد غيرت إرادة أولئك النفر العظيم مصير شعب. ومن الصعب على أي كان، أن يعرف أين يقف الآن؟ ما لم يعرف أين كان يقف بالأمس.. هذا بعد أن يعرف أصلاً من هو وكم هو وماذا كان، ولماذا وكيف أصبح على ما هو عليه؟

بعد قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢م اجتمع الرئيس السلال مع ألف من الشخصيات الجنوبية على رأسهم قحطان الشعبي الذي كان يشغل حينها منصب مستشار الرئيس السلال وجرى خلال ذلك اللقاء تنسيق الجهود لطرد المستعمر..

ثم بعد ذلك جاءت زيارة الزعيم جمال عبدالناصر إلى تعز ١٩٦٤ التي كان لها دور اشتداد أوار الكفاح المسلح وكان عبدالناصر قد حيا يومها الكفاح في الجنوب وقال إن على بريطانيا العجوز "أن تحمل عصاها وترحل ..فعدن عربية ،والجنوب عربي".. وعلى إثر ذلك خرجت المسيرات المؤيدة في أرجاء الجنوب والشمال مرددة شعارات التحرر "حاملة صور الزعيم عبدالناصر باعتباره زعيماً للعروبة".

وكان من الطبيعي أن يقف البريطانيون ضد الثورة على الملكية؛ ولهذا زودوا الملكيين بالطائرات والمؤن والذخائر، وكانت منطقة حريب في مأرب، هي نقطة التواصل بين الإنجليز وفلول الملكية. وفيها أقام الإنجليز وحدات صحية لمعالجة جرحى الجانب الملكي. وفي شهادة العقيد صالح خميس .رحمه الله. الذي كان أحد القيادات العسكرية لفلول الملكية (قبل انضمامه للمعسكر الجمهوري) أنه تعالج في مركز طبي بريطاني على يد طبيبة بريطانية في تلك المنطقة. تماماً كما تحول حلفاء بريطانيا في المنطقة إلى قوى داعمة لفلول الملكيين وحرب الجمهورية، والصهاينة الذين دخلوا المعركة لأهداف عديدة منها: جس قدرات

الجيش المصري الذي كان يحارب إلى جانب الجمهورية.

رغم كل هذا الاحتشاد صمدت الثورة، بل وبمجرد ذهاب نظام الإمامة من شمال اليمن سرعان ما أمكن لكتائب التحرير وخلايا الكفاح المسلح أن تكثف هجماتها ضد المستعمر، وسددت له ضربات موجعة خلال سلسلة من المعارك على مدار ٤ سنوات. وبفضل الكفاح المسلح الذي اندلعت شرارته من جبال ردفان الأبية عام ١٩٦٣م على يد المناضل راجح لبوزة أجبر المستعمر على الرحيل.

الكفاح المسلح (قصة شعب)

ومن المؤسف حقّاً أن تجد الآن من بين اليمنيين من يقلل من شأن الكفاح المسلح، ويقول بأن خروج بريطانيا من عدن كان ضمن موجة عالمية أخلت فيها بريطانيا معظم المستعمرات، وهذا الكلام غير صحيح وفيه إساءة كبيرة للنضال المسلح وخذلان لدماء الشهداء كما أنه لا ينطبق بتاتاً على عدن التي لم تكن تمثل للبريطانيين الشيء القليل، بل كانت بالنسبة لهم أهم من هونج كونج التي لم يغادروها إلا في العام ١٩٩٧م، بموجب اتفاقيات تبقي لهم الكثير من مسامير جحا، ولاشك أن كل عوامل التشطير المستحدثة لم تستطع أن تقوم مقام الإمامة والاستعمار في بقاء اليمن مشطراً.. لذا استعاد اليمنيون وحدتهم رغم كل العواصف..

الحمدي وسالمين.. مباحثات الوحدة

وظل العمل على وحدة اليمن هو المحرك الرئيس للإسراع بالثورة ضد الإمامة والاستعمار اللذين يمثلان، كما أسلفنا، عاملاً مزدوجاً في ترسيخ الوضع التشطيري لليمن.. ذلك الوضع الذي عمل على الحيلولة دون أن يلحق اليمنيون بركب الحضارة؛ فلذا قامت الثورة اليمنية وذهبت الإمامة والاستعمار، ولكن بقي الوضع التشطيري في اليمن الجمهوري عاملاً أساسياً من عوامل الاحتراب وكان

التشطير سبباً في كل المشاكل التي عاناها شطرا اليمن منذ بداية السبعينيات وحتى ٢٢ مايو ١٩٩٠م، من ذلك- على سبيل المثال- الحرب الشطرية الأولى ١٩٧٢ ثم الأعمال التخريبية للجبهة، إلى أن هدأ الوضع بتولي حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤م الحكم في صنعاء بقيادة الرئيس إبراهيم الحمدي الذي أحرز مع الرئيس سالم ربيع علي تقدماً كبيراً باتجاه الوحدة وكان هذا التقدم سبباً في اغتيال الأول ١١أكتوبر١٩٧٧م والآخر في ٢٦يونيو١٩٧٨م.

أجرى سالم ربيع عَلِيّ مباحثات مع إبراهيم الحمدي في ديسمبر ٧٤ على هامش مؤتمر القمة العربية السابع في المغرب، واتفقا على عدة مسائل تتصل بالوحدة اليمنية وبالعلاقات مع الدول المجاورة. "وربما كان للزيارة التي قام بها الرئيس إبراهيم الحمدي إلى السعودية ديسمبر ٧٥م دورا في الاتصالات التي أسفرت عن إقامة علاقات أخوية بين المملكة والشطر الجنوبي في ١٠ مارس ٧٦م والبدء في بحث إنهاء الصراع بين عدن ومسقط من أجل رحيل القوات الإيرانية من عمان باعتبار ذلك محل اهتمام إقليمي، وكان ذلك من الأمور الذي بحثها الرئيس الحمدي مع الأمير سلطان بن عبدالعزيز أثناء زيارة الأمير سلطان لصنعاء ١٠/٤/١٩٧٦م،ومن جهته اتخذ سالم ربيع علي خطوات إيجابية بإنهاء مساندة عدن لجبهة تحرير ظفار عمان وتحسين العلاقات مع عمان ودول الخليج، وقدمت السعودية والكويت عام ٧٦م مساعدات مالية لمشاريع التنمية في الشطر الجنوبي وتوطدت العلاقة مع السعودية بزيارة الرئيس سالم ربيع علي إلى المملكة وذلك بالتنسيق مع الرئيس الحمدي.

وكان للرئيسين إبراهيم الحمدي وسالم ربيع موقف موحد في مؤتمر قمة عدم الانحياز بكولالمبور عام ٧٦م ثم في مؤتمر القمة الرباعي في تعز بين رؤساء شطري اليمن والسودان، الصومال بشأن أمن البحر الأحمر مارس ٧٧م وقد اتخذ

المؤتمر موقفاً من التواجد الأجنبي (الأمريكي والروسي) في البحر الأحمر!!

أدت الخطوات الداخلية والخارجية التي قام بها الرئيسان سالم ربيع علي وإبراهيم الحمدي إلى توفير مناخ ملائم لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وتم الاتفاق على توحيد المناهج التعليمية في الشطرين وتم تنفيذ المرحلة الأولى من توحيد المناهج بالفعل.

وفي ١٥ فبراير ١٩٧٧م تم تشكيل المجلس اليمني الأعلى ونص البيان الصادر عن لقاء ومباحثات الرئيسين الحمدي وسالم ربيع في قعطبة ١٥ فبراير ٧٧م على تشكيل مجلس يتكون من الرئيسين ووزراء الدفاع والتخطيط والخارجية ويتولى المجلس بحث ومتابعة القضايا التي تهم الشعب اليمني وسير أعمال اللجان المشتركة في مختلف المجالات، وتم تشكيل لجنة فرعية من وزراء الاقتصاد والتخطيط والتجارة في الشطرين مهمتها دراسة ومتابعة المشاريع الإنمائية والاقتصادية في الشطرين ورفع التقارير عنها مع المقترحات إلى الرئيسين.. كما تم الاتفاق على أن يمثل أحد الشطرين الشطر الآخر في البلدان التي لا يوجد فيها سفارات.

وفي مارس ٧٧م انعقد بمدينة تعز المؤتمر الرباعي لأمن البحر الأحمر وبحث الرئيسان الحمدي وسالم ربيع تفعيل العمل لإعادة تحقيق الوحدة ثم جرت اتصالات ومباحثات عالية المستوى بين الشطرين في ١٣ يونيو ٧٧، وفي ١٥ يوليو ٧٧ وفي ٢٦ سبتمبر ٧٧م.. كما تم الاتفاق على خطوات وحدوية هامة يتم إعلانها أثناء زيارة الحمدي لعدن والتي تم تحديد موعدها ١٣ أكتوبر ٧٧م. ومنها: توحيد السلك الدبلوماسي، توحيد النشيد الوطني، توحيد العَلَم". لكن الحمدي اغتيل قبل تلك الزيارة بيومين وكان واضحاً أن قوى كبرى وقفت وراء الغشمي ليغتال الحمدي خوفاً من إعلان الوحدة في العيد الـ١٤ لثورة الـ١٤ من أكتوبر. ثم بعد أن

واصل الرئيس سالمين مشواره الوحدوي مع الرئيس الغشمي سرعان ما تدخلت هذه القوى من جديد لتغتال الرئيسين في يومين الأول في ٢٤يونيو، والثاني في ٢٦يونيو١٩٧٨م.

صالح وعبد الفتاح .. حرب الوحدة

وأفضى هذا السيناريو الدامي إلى صعود علي عبدالله صالح إلى سدة الحكم في صنعاء ١٧يوليو١٩٧٨م. وعبدالفتاح إسماعيل في عدن في العام ذاته واللذَيْن خاضا حرباً "وحدوية" في الأيام الواقعة ما بين نهاية فبراير وبداية مارس,١٩٧٩ علماً أن القوى الدولية كانت تهدف إلى اشتعال حرب كبيرة بين الشطرين مستغلة مواجهات فبراير ١٩٧٩، وأثار مسار الحرب قلقاً في المنطقة العربية وواشنطن وربما شهية لاستمرارها وإذكائها. "حيث قامت أمريكا بتوجيه حاملة الطائرات (كونستيليش) وثلاث بوارج حربية إلى البحر العربي في ٥مارس١٩٧٩ وأعلن "البيت الأبيض" في ٧مارس أنه سوف يعجّل بإرسال شحنة من الدبابات والمدافع والمدرعات الأمريكية إلى الجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالي) ضمن صفقة أسلحة قيمتها ٣٩٠ مليون دولار، وأرسلت أمريكا طائرتين من طراز (أواكس) في ٩ مارس وعرضت إرسال سرب من طائرات إف,١٥ وأجرى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر اتصالات بموسكو وتم الإيحاء بأن موسكو لن تساعد عدن، وأن التعزيزات الأمريكية التي سترسل إلى صنعاء ستؤدي إلى نتائج لصالح صنعاء. كانت إيحاءات واشنطن وتحركاتها العسكرية يمكن أن تشجع صنعاء على الاستمرار في الحرب وعدم التجاوب مع الجهود السلمية العربية وقرارات الاجتماع الاستثنائي لمجلس الجامعة العربية الذي انعقد في الكويت لإيقاف الحرب بين شطري اليمن".

وبالفعل خيب رئيسا الشطرين آمال المشجعين على الحرب، وتم لقاء قمة

بينهما في الكويت نهاية مارس ٧٩م خرج فيها الرئيسان بالاتفاق على خطوات عملية باتجاه إعادة الوحدة اليمنية كما تم حل المشاكل القائمة

ويتأثير من عبد الفتاح إسماعيل أوقفت الجبهة الوطنية نشاطها المسلح (التخريبي) بشكل كامل(أبريل ١٩٧٩)،

وعلى صعيد التعديل والتقارب في السياسة الخارجية تم تحسين العلاقات بين صنعاء والدول العربية ذات الاتجاه القومي، وبين عدن وبعض الدول الخليجية والعربية، وألغى مجلس جامعة الدول العربية قرارات المقاطعة للشطر الجنوبي، وقام الأخ العقيد القذافي بزيارة شطري اليمن (يونيو ٧٩) لدعم العمل الوحدوي! وفي ٥فبراير ١٩٨٠م أعلن "سايروس فانس" وزير الخارجية الأمريكي أمام جلسة علنية للجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي أن الولايات المتحدة تجابه موقفاً هاماً ومزعجاً في اليمن الشمالية، وأشار إلى دور سوفيتي متزايد في البلاد والاحتمال المتزايد للوحدة اليمنية.

اليوم الدامي في عدن

ويعد هذا الإعلان بحوالي شهرين ونصف وتحديداً في ٢٢أبريل١٩٨٠م شهدت عدن صراعاً سياسياً تم بموجبه صعود علي ناصر محمد، وإقصاء عبدالفتاح إسماعيل، الذي كان يومها الطرف الرئيسي الثاني في الاحتمال المتزايد بتحقيق الوحدة !!

بعد صعود الرئيس علي ناصر محمد في عدن استمرت الخطوات الوحدوية، ولكن بخطى بطيئة بسبب عوامل دولية ومحلية متداخلة منها حالة عدم الاستقرار السياسي في نظام عدن الناتجة عن تركيز علي ناصر محمد السلطات الثلاث بيده، (رئاسة الدولة، رئاسة الوزراء، والأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني)، الأمر الذي أدى إلى انفجار الوضع عقب المؤتمر العام الثالث للحزب في

١٣يناير١٩٨٦م والذي نتج عنه اغتيال مجموعة من الصف القيادي الأول أبرزهم القائد عبدالفتاح إسماعيل، نائب الرئيس علي عنتر ووزير الداخلية صالح مصلح، وعضو المكتب السياسي علي شايع هادي.. وغيرهم..

ثم مقتل ونشوب حرب دامية في عدن رجحت كفة الأطراف التي كانت مستهدفة بتلك الأحداث وأدت إلى خروج الرئيس علي ناصر محمد إلى اثيوبيا ثم صنعاء فالاستقرار في دمشق. وتولى القيادة في عدن الأستاذ علي سالم البيض أميناً عاماً للحزب، وهو الرجل الأول في النظام السياسي للدولة، م المهندس حيدر أبوبكر العطاس في رئاسة الدولة ود.ياسين سعيد نعمان رئيساً للوزراء..

هذه السلسلة الدامية من الأحداث أحدثت شرخا في جدار الحزب الاشتراكي، أفقدت النظام في عدن ثقة الشرق والغرب وجعلت موقف القيادة محرجاً أمام العالم .. فبدا نظام عدن ضعيفاً بعد ٨٦م وزاد من ضعفه خطة "البروسترويكا" التي أجراها الرئيس السوفيتي "ميخائيل جورباتشوف" ثم انهيار المنظومة السوفيتية، في المقابل كان نظام صنعاء يواجه أزمة اقتصادية خانقة فضلا عن اتساع رقعة المعارضة في الخارج ويبدو أن الظروف دفعت القيادة في الشطرين إلى القيام بهروب إلى الأمام وقيادة هجوم سياسي من أجل تحقيق الوحدة أسفر عن توقيع اتفاق عدن في١٩٨٩ على مسودة دستور الوحدة ثم الإعلان عن قيام الجمهورية اليمنية ٢٢مايو١٩٩٠م، وهو اليوم الذي انتظره اليمنيون منذ قرون وقدموا قرباناً له قوافل من الشهداء وذرف اليمنيون في ذلك اليوم بالداخل والخارج دموع الفرح.

العمل الوحدوي (١٩٧٨م-١٩٩٠م)

إن عملا عظيما كمشروع الوحدة لا بد أن تحف به المخاطر، وأن يواكبه الكثير

من التضحيات، ولا سيما حين تستبد المخاوف المتبادلة بأصحاب الشأن وأولي الأمر، وصانعي القرار، وحين تسود الانطباعات الخاطئة والمفاهيم المغلوطة علاقات النظامين، بل والعلاقات الداخلية لكل شطر على حدة.. وحين تلتقي هذه السلوكيات السلبية مع رغبات إقليمية، وصراعات دولية يزداد حجم المعاناة، وغالبا ما ينتهي إلى أزمة متفجرة.. ولكن أيا من هذه الأخطار والأزمات لا تقوى على حرق ملف الوحدة، فالممسكون به يدركون أن ما يتعرض له النظامان من اضطرابات وعدم استقرار سياسي يتصل اتصالا وثيقا بعرقلة مسيرة الوحدة، لذا ظل فقد أسفرت الصدامات المسلحة عن تولد اقتناع لدى الطرفين بأن أسلوب القوة والعنف لإنجاز الوحدة غير ممكن، الأمر الذي ترتب عليه البحث عن صيغ مناسبة تقوم على الحوار السلمي، وهو ما شهده عقد الثمانينيات الذي اتسم بعقد لقاءات متتالية كرست الحوار، وأسفرت عن خطوات عملية ملموسة على طريق إعادة تحقيق الوحدة.. فما كان يتفق عليه في عقد السبعينيات، ولا ينفذ بصورة جيدة، أضحى في الثمانينيات يحظى بالاهتمام وقابلا للتنفيذ..الإيجابي في احتواء آثار الصراع وتهيئة مناخ الثقة الذي أمكن من خلاله استئناف الحوار والعمل الوحدوي مع الجناح المنتصر في قيادة الحزب الاشتراكي الذي تسلم السلطة في عدن.

البعد الاقتصادي للوحدة

أولا:تزامن استئناف الحوار الوحدوي مع إعلان الشطر الجنوبي عن اكتشاف النفط في منطقة تماسّ مشتركة، وشكل ذلك إضافة متغير جديد إلى مجموعة المتغيرات الحاكمة لعلاقات الشطرين.

وكان انعقاد أول قمة عقب أحداث يناير ١٩٨٦ في تعز في نيسان/أبريل ١٩٨٨ اتفق فيها على اتخاذ خطوات أكثر جدية في استكمال الجهود المشتركة لاحتواء

ومعالجة آثار أحداث يناير ١٩٨٦، والالتزام الكامل بما تم الاتفاق عليه في مجال العمل الوحدوي قبل تلك الأحداث، والتأكيد على أهمية المشروعات الاستثمارية المشتركة، ومنها ما يتعلق بالثروات الطبيعية في محافظتي مأرب وشبوه، وتلاها قمة صنعاء (٣-٤ مايو/أيار١٩٨٨) وقد كان لقاء القمة هذا لقاءً تفصيليا لما اتفق عليه في قمة تعز، وقدرت فيه منطقة الاستثمار المشترك بمساحة قدرها ٢٢٠٠كم مربع، كما اتفق على تنشيط عمل لجنة التنظيم السياسي الموحد، ووضع تصور مشترك للعمل السياسي الموحد في أقرب وقت ممكن، وإعداد برنامج زمني لإبرام دستور دولة الوحدة، والاتفاق على إلغاء النقاط القائمة بين الشطرين، واستبدالها بنقاط مشتركة وتسهيل حركة تنقل المواطنين بين الشطرين والمرور بالبطاقة الشخصية، وعدم فرض قيود على المواطنين، والبحث عن مصادر تمويل لربط الطرق بين الشطرين

وقد أنجزت جملة من الأعمال الوحدوية التي تم الاتفاق عليها وأهمها إنشاء شركة مشتركة للاستثمارات النفطية والمعدنية، وتسمية أعضاء لجنة التنظيم السياسي الموحد، وتبادل الشطرين مشروعات حول شكل دولة الوحدة؛ وطريقة إنجازها. كما عقدت لجنة التنظيم السياسي الموحد دورتها الأولى في تعز في الثاني من نوفمبر تشرين الثاني ١٩٨٩ واتفقت على مناقشة أربعة بدائل للتنظيم السياسي.

١-دمج المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني في تنظيم سياسي واحد

٢-الإبقاء عليهما في وضع مستقل وإتاحة حرية التعدد السياسي والحزبي.

٣-حل المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، وترك الحرية لقيام التنظيمات السياسية

٤-تكوين تحالف جبهوي يضم المؤتمر والحزب والقُوَى الوطنية مع احتفاظ كل

منها باستقلاليته.

لقد اتسمت هذه الفترة بمتغيرات محلية و إقليمية ودولية كان لها دورها في تقرير موعد إعلان قيام دولة الوحدة، ففي الشطر الجنوبي جرت عملية مراجعة شاملة لتجربة النظام في سياق البريسترويكا

في الاتحاد السوفيتي التي انتهت بانهيار المعسكر الاشتراكي فيما بعد، وماصاحبها من شك في مصداقية وفعالية النظرية الماركسية في حل الأزمات الاقتصادية، في الوقت الذي شهدت فيه المنطقة العربية قيام تكتلات إقليمية كان فيها الشطر الشمالي عضوا في أحدها هو مجلس التعاون العربي .

وهنا يمكن القول إن مشروع الوحدة"قتل بحثا" قبل تطبيقه، واجتهد القادة في بحث كافة التفاصيل حتى تم التوصل إلى الصياغة الشاملة لها ،وقد عبر لقاء قمة عدن في ١٩٨٩/١١/٣٠م عن ذلك خير تعبير، فقد نجم عنه اتفاق تم فيه تصديق القيادتين على مشروع دستور دولة الوحدة. وإحالة مشروع الدستور على المجلسين التشريعيين خلال ستة أشهر بإجراء الاستفتاء الشعبي، والانتخابات التشريعية الموحدة لدولة الوحدة .

وفي ضوء لقاء قمة عدن أوفدت قيادتا الشطرين العديد من الوفود المشتركة إلى الأقطار العربية الشقيقة وبعض الدول الكبرى الصديقة، لتقديم صورة واضحة عن حقيقة دولة الوحدة، بهدف تحييد الأطراف الإقليمية الدولية وتخفيف حدة العوامل المضادة لقيامها، والتهيئة لاستقبالها وتقبلها في المحيطين العربي والدولي بما من شأنه تعزيز العلاقات مع هذه الدول والإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي وأردفتها بقيام القيادتين والشطرين بإجراء الاتصالات الهاتفية لعدد من القادة وبالزيارات لعدد من قادة الدول وإستقبال بعضهم.

وشكل ذلك النشاط المتكامل حشد التأييد الإقليمي والدولي لدولة الوحدة فضلا عما يترتب عليه من نتائج طيبة تمثلت في تعزيز الثقة بين جماهير الشعب وقيادته بما مثلته من جدية السعي المشترك نحو تحقيق الوحدة، والدخول في مرحلة العد التنازلي الوشيك لإعلانها، فضلا عما خلصت إليه الوفود من نقاط أخذتها قيادتا الشطرين بنظر الاعتبار، وبصفة خاصة ما وقفت عليه من ملاحظات بعض القادة العرب حول التجارب الوحدوية العربية السابقة، وتركزت تلك الملاحظات في ما يلي:

أولا: ضرورة الالتزام بسرية موعد إعلان الوحدة حتى اللحظة الأخيرة، تحسبا واستباقا وإبطالا لاحتمالات حدوث محاولات لعرقلة إعلانها في موعدها من جانب من يرون في تحقيقها تعارضا مع رغباتهم. وقد ترتب على هذه الملاحظة اختزال الفترة الزمنية المعلنة بعام إلى ستة أشهر .

ثانيا: ضرورة التأكيد على الترابط العضوي بين الوحدة والديموقراطية والتعددية الحزبية والسياسية، باعتبار أن هذا الترابط يشكل سياجا منيعا لحماية دولة الوحدة، وقد أضحى نظام الدولة فور قيامها ديمقراطيا تعدديا يكرس المشاركة السياسية والحزبية والشعبية .

ثالثا: ضرورة التسريع في دمج القوات المسلحة حتى لا تغدو مدخلا لتهديد دولة الوحدة .

رابعا: العمل على خلق المؤسسات الحديثة لدولة الوحدة وتجنب فوقية القرار ضمانا للحيلولة دون حدوث خلافات جانبية قد تتسبب في اضطراب العلاقات التي تربط بين بناة دولة الوحدة قياديين وقوى وجماهير .

وكان قد حدث جدل داخل أعضاء قيادة الحزب الاشتراكي، حول موعد إعلان قيام دولة الوحدة، وانقسم إلى فريقين الأول اتفق مع رأي قيادة الشطر الشمالي

بضرورة سرعة الحسم، والاستفادة من الظروف المواتية، والثاني لم يعوّل على ذلك ورأى -لأمر مّا- أن يأخذ توقيت إعلان الوحدة مداه من التأني، والتريث، والطبخ على نار هادئة، وقد تقاطعت أو اتفقت هذه الرؤية مع الذين يضمرون النوايا المشبوهة التي تحاول تمييع موعد الإعلان، غير أن الحسم كان سيد الموقف،وعلى أساسه تتالت اجتماعات القمة اليمنية، عقب قمة عدن في إيقاعات وحدوية متسارعة، حيث عقدت خمسة لقاءات، وقد أخذت قيادتا الشطرين في هذه القمم على عاتقها التغلب على مختلف الصعوبات، وحسم العديد من القضايا محل الخلاف، وأبرزها الموقف من العمل الحزبي داخل القوات المسلحة بعد دمجها في دولة الوحدة، وكذا دمج الأجهزة الأمنية في جهاز واحد. والاتفاق على البديل الثاني في التنظيم السياسي الموحد، الذي يتيح ممارسة التعددية الحزبية، وأسفرت قمة صنعاء في إبريل ١٩٩٠ عن اتفاق بالغ الأهمية لإعلان قيام دولة الوحدة الذي تضمن الاتفاق على إعلان الجمهورية اليمنية في موعد بقي سِرّاً لم يكشف الستار عنه إلا يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠ يوم إعلان الوحدة المتضمن تسع نقاط أخرى لتنظيم الفترة الانتقالية ومن هذه النقاط:

الافاق على تحديد الفترة الانتقالية بعامين وستة أشهر، وتشكيل مجلس النواب بدمج أعضاء مجلس الشورى والشعب في مجلس نواب واحد، وتشكيل مجلس الرئاسة وتكليفه بإجراء الاستفتاء على مشروع الدستور قبل ١٩٩٠/١١/٣٠م وتشكيل مجلس استشاري.

هكذا بدا واضحا أنه تم الاتفاق على كل شيء، وتم توثيق كل الاتفاقيات، ولم يكن هناك أي تسرع أو تردد، بل كان هناك زخم جماهيري دعم اتفاقات الوحدة ورعاها، فما الذي حصل بعد ذلك؟

الفصل الثالث

الطريق إلى الحرب
أخطاء المرحلة الانتقالية القاتلة

أتاحت لي مهمتي الصحفية إلى صنعاء مكلفا من مجلة "الوطن العربي " الباريسية أن أتابع المرحلة الانتقالية في اليمن، وقد زرت العاصمة الوحدوية وقتها ثلاث مرات من فبراير ٩٢إلى أبريل ٩٣ والتقيت بعدد كبير من القيادات من كل التيارات والأحزاب وشملت الراحلين جار الله عمر والشيخ عبد الله الأحمر وعمر الجاوي فضلا عن الدكتور ياسين نعمان ووزير الدفاع هيثم قاسم ، وعبد الحميد الحدي وعبد الكريم الإرياني من قيادات المؤتمر الشعبي "حزب الرئيس" وقيادات ناصرية وبعثية فضلا عن لقاءات مع زملاء صحفيين وإعلاميين.. وما يهمنا هنا هو أنني شعرت بدرجة كبيرة من القلق على الوحدة اليمنية، وقد نقل لي أحد الضباط من معاوني وزير الدفاع وقتها قلقه من تدهور العلاقة بين الحزبين الكبيرين الاشتراكي والمؤتمر، وأن المرحلة الانتقالية شهدت توترات كبيرة ربما تؤدي إلى إجهاض الوحدة والوصول إلى صدام مسلح بين الشمال والجنوب.

وبدا أن هذه محاولة مبكرة من قبل القيادة اليمنية لمواجهة المصاعب التي تعترض طريق التجارب الاندماجية عادة عندما تفشل في إعادة تكييف وضع النُخَب الحاكمة السابقة في أطراف الوحدة، ذلك أن أعضاء هذه النخب قد يتدنى وضعهم بعد الوحدة من الصف الأول إلى الصف الثاني، وقد يفقد بعضهم دوره أصلاً في دولة الوحدة الجديدة، ولذلك فإن الطريقة شبه المتساوية التي وزعت بها الأدوار في الجمهورية اليمنية كان من شأنها أن تواجه هذه الصعوبة؛ حيث أبقت على كافة العناصر القيادية تقريباً في النخبة الحاكمة السابقة في

الشطر الجنوبي في مواقع مؤثرة في دولة الوحدة.

غير أن هذه الآلية لإعادة تكييف وضع النخبة الحاكمة السابقة في الجنوب سرعان ما فقدت تأثيرها، فمن المعروف أن الوحدة اليمنية كانت مدخلاً للتعددية السياسية، على العكس من الوحدة المصرية-السورية، على سبيل المثال، التي اشترط الرئيس جمال عبد الناصر لقيامها إلغاء الأحزاب السياسية في سورية أسوة بمصر.

وهكذا بدأت الوحدة اليمنية بحزبي المؤتمر الشعبي العام (التنظيم السياسي الوحيد في الشطر الشمالي قبل الوحدة) والاشتراكي (الحزب الواحد في الشطر الجنوبي قبل الوحدة)، وسُمح بتكوين الأحزاب بصفة عامة، فنشأت أحزاب عديدة كان أهمها وأكثرها فاعلية حزب الإصلاح ذو التوجهات الدينية الواضحة، ومع أول انتخابات برلمانية تعددية أُجريت في اليمن عام ١٩٩٣ برز حزب الإصلاح ككتلة ثانية من حيث الأهمية النسبية في الساحة السياسية اليمنية، وأصبح واضحاً أنه من الممكن الاستغناء عن الحزب الاشتراكي في أية صيغة ائتلافية حاكمة.

ومن هنا بدأ حديث الضمانات من قبل هذا الأخير، وبدأت الاتهامات المتبادلة بالتآمر بين الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر، وأخفقت كافة جهود الحل لتصل الأزمة بالبلاد إلى حد الصدام المسلح بين جيشي الشطرين في عام ١٩٩٤ في ظل إعلان القيادة الجنوبية السابقة انفصالها عن دولة الوحدة.

هيمنة وتضليل وضم وإلحاق

ويقول الدكتور ياسين سعيد نعمان زعيم الحزب الاشتراكي وهو مفكر سياسي وأحد صناع الوحدة"إن الحامل السياسي للوحدة لم يكن لديه تصور متكامل لبناء "دولة الوحدة" سوى ذلك الشعار الساذج وهو "الأخذ بالأحسن" من النظامين السابقين حيث إن ميزان القوى التي أفرزها قيام الوحدة والانتقال إلى

صنعاء وتصفية أسس ومكونات الدولة الأخرى بأكملها حوّل هذا الشعار إلى وسيلة لتكريس نفوذ الطرف الأقوى مع كل محاولة لعرض الأحسن والأخذ به سواءً على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

مشيراً إلى أنه وفي سياق البحث عن تمتين الوحدة أثناء الفترة الانتقالية خرج موضوع بناء دولة الوحدة على قاعدة الشراكة الوطنية لاسيما وأن التطبيقات الإدارية في تلك المرحلة المبكرة قد أسفرت عن خلل جسيم بسبب المركزية الجامدة التي أديرت بها الدولة ومؤسساتها المختلفة، لكن المعادلة المختلفة كانت قد رتبت أوضاعاً يصعب بحثها بدون أن تصبح موضوعاً لصراع متكرر.

وكان واضحاً أن "الدولة" التي تكرس للهيمنة على مشروع الوحدة هي دولة الجمهورية العربية اليمنية. ولكي يصبح هذا الأمر واقعاً لا مجال لتجاوزه فقد شنت حملة إعلامية تضليلية ضد قيادة الدولة التي جاءت من عدن إلى صنعاء بأنها هربت إلى الوحدة هروباً بسبب سقوط الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي. هذه الحملة وعلى هذا النحو الذي أرادت به صنعاء إضعاف مطالبة هذه القيادة ببناء دولة الشراكة أحدثت فجوة في جدران الوحدة في وعي الناس في الجنوب فقد مست إرادة التعاقد لهذه القيادة في إقامة الوحدة، وهو ما فتح الباب أمام تداعيات خطيرة بدأت تبلور موقفاً في وعي الناس من وحدة أسقطت فيها صنعاء مشروعية وإرادة التعاقد عند الطرف الذي وقعت معه الوحدة.. لاسيما وأن هذه الحملة الإعلامية مهدت الطريق بعد ذلك للاغتيالات السياسية ورفض بناء دولة الشراكة الوطنية ومحاولة جر الجنوب الاشتراكي اليمني إلى الدمج مع المؤتمر بهدف الوصول إلى شراكة سلطة بديلا عن شراكة بناء الدولة، وهو الأمر الذي رفضه الحزب.

وأشار إلى أن رفض قيام دولة الشراكة الوطنية بدأ يبلور "القضية الجنوبية" بالمفهوم الذي شعر فيه سكان الجنوب أن دولتهم القديمة قد استوعبت في سلطة مركزية تتعامل معهم بمعيار واحد مضلل هو "حجم السكان"، ثم جاءت الحرب ونتائجها لتؤكد هذه الحقيقة التي برزت في أوضح تجلياتها وهي أن "الوحدة" قد وظفت أساساً كشعار لتحقيق الضم والإلحاق في أسوأ صورة لهذا الجزء من الوطن إلى هيمنة سلطة صنعاء دون أن تقدم أي دليل مختلف يناقض هذه الحقيقة التي أخذت تتحرك في الواقع لتنتج وعياً رافضاً للإلحاق كان غالباً ما يعبر عن خطأ بالوحدة."

ماذا جرى في المرحلة الانتقالية؟

حيث حددت مرحله انتقاليه لقيامها في الواقع من الناحيه العملية . وقد سُمِّيَت هذه المرحلة بالمرحلة الانتقالية نسبة إلى وظيفتها التي تعني الانتقال العملي من دولتي الشطرين إلى دولة الوحده وفقا لاتفاقية إعلانها ، وكانت لهذه المرحلة مهام بديهية سبع يتوقف على تحقيقها قيام الوحدة في الواقع من الناحية العملية وتتعلق بإزالة الاختلافات بين الطرفين وتحقيق التجانس الأقتصادي والاجتماعي والثقافي بينهما كأساس موضوعي لتحقيق الوحدة في الواقع من الناحية العملية ويوجزها عبد الحافظ العفيف في النقاط الآتية:

١- البديهية الأولى : إلغاء قوانين التأميم في الجنوب وإعادة جميع الملكيات لمالكيها السابقين وتعويض المنتفعين، باعتبار أن مثل هذه القوانين لم توجد في الشمال، وباعتبار أنه من غير المعقول بأن يظل الجنوب مؤمما وملكيته للدولة ، وأن يظل الشمال خاليا من التأميم وملكيته لأهله، وهما في دولة واحدة .

٢- البديهية الثانية : إعادة شكل الاقتصاد الوطني في الجنوب من الشكل العام إلى الشكل الخاص ، أي من القطاع العام إلى القطاع الخاص لصالح أبناء

الجنوب وحدهم دون غيرهم باعتباره ثروتهم - حولها النظام السابق في الجنوب إلى ملكية دولة، وباعتبار أنه من غير المعقول تمليكها لغيرهم . ثم إنه بدون ذلك يستحيل التجانس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الشمال والجنوب، وبالتالي تستحيل الوحدة من الناحية الواقعية .

٣- البديهية الثالثة : إزالة الاختلاف في التركيبة الاجتماعية بين الشمال والجنوب عبر إيجاد قطاع خاص ومالكين في الجنوب حتى يتجانس اجتماعيا مع الشمال، لأنه من غير المعقول بأن تظل التركيبة الاجتماعية في الشمال من الأغنياء والفقراء والمتوسطين، وأن تظل التركيبة الاجتماعية في الجنوب من الفقراء فقط ، وهما في دولة واحدة .

٤- البديهية الرابعة: استبدال عملة الريال التي تجسد هوية دولة الشمال، وعملة الدينار التي تجسد هوية دولة الجنوب ، بعملة دولة الوحدة المتفق عليها في اتفاقيات الوحدة والتي هي الدرهم ، لأن إلغاء أي منهما لصالح الأخرى يجسد هوية طرف على حساب الطرف الآخر ويلغي مفهوم الوحدة.

٥- البديهية الخامسة : إزالة الاختلاف بين أجهزة ومؤسسات الدولتين وتوحيدها على قاعدة الأخذ بالأفضل المتفق عليه في اتفاقية إعلان الوحدة، لأنه من غير المعقول بأن تبقى مشطرة وبنظامين إداريين مختلفين وهي في دوله واحده، ولأن حل أجهزة ومؤسسات أي منهما لصالح الأخرى يجسد هوية طرف على حساب الطرف الآخر ويلغي مفهوم الوحدة .

٦- البديهية السادسة : إزالة الاختلاف بين الثقافة المدنية في الجنوب والثقافة القبلية في الشمال لصالح الثقافة المدنية في الجنوب، لأنه من غير المعقول بأن يكون العكس .

٧- البديهية السابعة : إيجاد نظام سياسي جديد، لا هو نظام الشمال ولا هو

نظام الجنوب، وإنما هو نظام يضم الهويتين ويقوم على مبدأ الأخذ بالأفضل المتفق عليه في اتفاقية إعلان الوحدة ، لأن الأخذ بأي من النظامين وإلغاء الآخر يجسد هوية طرف على حساب الطرف الأخر ويلغي الوحدة . من البديهي بأن إعلان الحرب قد ألغى شرعية إعلان الوحدة، وأن الحرب ونتائجها قد مثلت النهاية التامة للوحدة وأسقطت شرعية ما تم الاتفاق عليه و خلقت واقعا جديدا لا علاقه له بما تم الاتفاق عليه .

نقطة التحول حرب صيف ٩٤

قامت الوحدة الاندماجية - ولم تكن فيدرالية - برغم الاختلافات السياسية والقانونية والمجتمعية بين النظامين المكونين لدولة الوحدة، وللمرة الأولى منذ قرون تم توحيد أغلب الأراضي اليمنية سياسيا على الأقل. وتم تنفيذ فترة انتقالية لمدة ٣٠ شهراً لاستكمال وتطبيق عملية الاندماج السياسي والاقتصادي بين النظامين، وتم اختيار مجلس رئاسي تم انتخابه من قبل الـ٢٦ عضواً في المجلس الاستشاري للجمهورية العربية اليمنية والـ١٧ عضواً في مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. المجلس الرئاسي عَين رئيسا للوزراء (كان حيدر أبو بكر العطاس). إضافة لمجلس برلمان يضم ٣٠١ من الأعضاء يتكون من ١٥٩ عضوا من الشمال و ١١١ عضوا من الجنوب و٣١ عضوا مستقلا يتم تعيينهم من قبل مجلس الرئاسة.

وجرى إقرار دستور موحد اتفق عليه في مايو ١٩٩٠ وتم استفتاء عليه في مايو ١٩٩١, وتضمن تأكيد التزام اليمن بالانتخابات الحرة ،ونظام سياسي متعدد الأحزاب،والحق في الملكية الخاصة، والمساواة في ظل القانون، واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

لقد حدثت عدة أمور ساهمت في تهيئة المناخ لصراع طويل ومرير

من بينها:

أولا: خلاف حول الاستفتاء الذي تم بعد عام من توقيع الوحدة ،وهو ما اعتبره النظام الحاكم أنه استفتاء على الوحدة ودستورها في حين يجادل آخرون أنه لم يكن هناك أي استفتاء على الوحدة وإنما كان مجرد استفتاء لدستور نتج بين الحزبين الحاكمين آنذاك فقط.

ثانيا: ظهور تيار سياسي جديد ومؤثر في رسم خريطة الأحداث هو "التجمع اليمني للإصلاح" ويضم القطاع القبلي بزعامة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، والقطاع الأصولي "الإخواني" بزعامة الشيخ عبد المجيد الزنداني، وقد أحيط الغموض والشكوك بنشأة الحزب،

ويذكر الباحث باتريك كريجر- معهد العلاقات الدولية - برمنجهام المملكة المتحدة أن نشر مذكرات بعض القيادات في السنوات الأخيرة، قد ساعد على كشف حقيقة نواياهم المضمرة تجاه الجنوب. يقول الشيخ عبدالله الأحمر، رئيس مجلس النواب السابق والرئيس المؤسس للتجمع اليمني للإصلاح، إن الرئيس علي عبدالله صالح طلب منه عقب قيام الوحدة هو وحلفائه من القوى الإسلامية، تشكيل حزب سياسي يكون رديفاً لحزب الرئيس (المؤتمر الشعبي العام)، الذي كانوا هم حينها من قياداته، وذلك بغرض معارضة الاتفاقيات الوحدوية التي أبرمها الرئيس صالح مع حليفه في الوحدة الحزب الاشتراكي اليمني الممثل للجنوب، من أجل تعطيل تلك الاتفاقيات وعدم تنفيذها

(انظر: مذكرات الشيخ عبدالله الأحمر، الآفاق للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، ص ٢٤٨-٢٤٩)

والغرض من ذلك هو خلق أزمة سياسية بين شريكي الوحدة تهيئ لإعلان الحرب على الجنوب.

ويواصل الباحث البريطاني:"وموقف حكام الشمال من الجنوب وسعيهم لضمه إلى سلطتهم وإخضاعه والاستحواذ عليه ليس جديداً، بل يعود إلى مرحلة إعلان الاستقلال في الجنوب، وهو موقف عام مشترك لدى كل رموز النظام في الشمال، حتى أولئك الذين يظهرون تعاطفهم مع الجنوب اليوم. يقول الشيخ سنان أبو لحوم في مذكراته

(اليمن - حقائق ووثائق عشتها، مؤسسة العفيف، صنعاء، ٢٠٠٢، الجزء الثاني، ص٢٦٢)،

"تم جلاء الاستعمار البريطاني من الشطر الجنوبي من الوطن في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، وأعلنت دولة مستقلة في الجنوب بزعامة الجبهة القومية. ولم تكن فكرة إقامة دولة في الجنوب واردة في ذهن القيادة في الشمال، وإزاء ذلك اختلفت القيادة في موقفها بين رافض قيام الدولة في الجنوب وبين قابل للأمر الواقع، لأن الموقف خطير والملكيين بعد انسحاب القوات المصرية شددوا من هجماتهم وبدأوا يحاصرون العاصمة، فليس بإمكاننا والوضع كذلك أن نحارب على جبهتين".

وبهذا يتضح أن حكام الشمال ينكرون أصلاً على أبناء الجنوب استقلالهم في دولتهم التي قاتلوا لطرد الاستعمار البريطاني منها، وأنه كان عليهم بعد نيل الاستقلال أن يسلموا بلادهم لحكام الشمال. كما يُفهم من شهادة أبي لحوم أنه لولا أن كان النظام في صنعاء منشغلاً حينها بالحرب مع الملكيين الذين وصلوا إلى تخوم العاصمة، لكانوا شنوا حرباً مبكرة على النظام في الجنوب.

ويؤكد يحيى المتوكل، أحد القيادات الشمالية البارزة، هذا الموقف بقوله: "بعد حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧م حصل الجنوب على الاستقلال، وبدلاً من أن تتم الوحدة وجدنا أنفسنا أمام أمر واقع فُرض علينا، وهو ألا ندخل في معركة مع الإخوة في الجنوب. لهذا تم الاعتراف بدولة الجنوب لنتجنب الدخول في معارك أخرى.

وكانت التوقعات تؤكد أن المعارك مع الملكيين ستطول، وأن أخطارها كبيرة، لذلك لم يكن هناك من مجال أمامنا سوى التسليم بالوضع الجديد والاعتراف بالدولة في الجنوب، على اعتبار أننا لا نستطيع عمل أي شيء". (الأيام، عدن، ٨ يناير ٢٠٠١).

ويكشف الشيخ الأحمر أن اعتراف حكومة بلاده باستقلال الجنوب، كان نابعاً كذلك من مصلحة حكام الشمال في حال سقوط صنعاء بأيدي الملكيين، كي تصبح عدن قاعدة خلفية لمقاومة الملكيين. يقول عبدالله الأحمر: " جاء استقلال الشطر الجنوبي من الاستعمار البريطاني ونحن في بداية الحصار وقد إستقبلناه كأمر واقع، إذ لم يكن باستطاعتنا أن نعمل شيئا، وكثير ممن كان معي كان رأينا أن لا نعترف بهم ولا نهاجمهم إعلامياً، وكثير من العقلاء رأوا أن الاعتراف بهم فيه حماية لنا فيما لو سقطت صنعاء، فلو سقط النظام الجمهوري في صنعاء ستكون الجمهورية في الجنوب سنداً لنا، كما أن عدم الإعتراف معناه أن نجعل لنا خصمين وهذا ليس في صالحنا. وقد اقتنعنا بهذا الرأي، وصدر قرار الاعتراف بالنظام في عدن". (مذكرات الشيخ الأحمر، مصدر سابق، ص ١٤١).

عودة الفرع إلى الأصل

ويرى فريق من المحللين أن هذه الشهادات تكشف أن الهيمنة على الجنوب والاستحواذ عليه وضمة لحكم الشمال، يعكس رؤية مترسخة لدى حكام صنعاء منذ حصول الجنوب على الاستقلال، والذي تحقق في عام ١٩٩٠ ,

لقد أسفرت أول انتخابات برلمانية بعد الوحدة في ٢٧ ابريل ١٩٩٣ عن نتيجة مزعجة لقادة الجنوب حيث انتهت لمصلحة حزب الرئيس وحليفه الإصلاح بينما تراجع الحزب الاشتراكي إلى المرتبة الثالثة ،وبذلك تراجع دوره في النسق السياسي الجديد مقابل تقدم حزب الإصلاح ،وكانت نسبة المشاركة هي ٨٤,٧٪

وكانت النتائج على الشكل الآتي:

١٣٢ عضواً من حزب المؤتمر الشعبي العام

٥٦ عضواً من الحزب الاشتراكي اليمني

٦٢ عضواً من التجمع اليمني للإصلاح

٤٢ عضواً مستقلين

١٢ عضواً أحزاب أُخرى

وتم انتخاب الشيخ عبد الله بن حسين بن ناصر الأحمر ،رئيسا للبرلمان الجديد.

تكون ائتلاف جديد للحكم بانضمام حزب الإصلاح إلى حزبيه المؤتمر والاشتراكي ،وتم إضافة عضو من الإصلاح لمجلس الرئاسة، وبدأت الصراعات ضمن الائتلاف الحاكم وقام نائب الرئيس علي البيض بالاعتكاف في عدن في أغسطس ١٩٩٣ وتدهور الوضع الأمني العام في البلاد، وهناك اتهامات من القادة الجنوبيين أن هناك عمليات اغتيال عديدة تطال الجنوبيين"١٥٢عملية خلال المرحلة الانتقالية"، وأن القادة الشماليين يعملون على إقصائهم التدريجي والاستيلاء على الحكم، ما أدى إلى احتقان سياسي سرعان ماتحول إلى حرب دموية طاحنةفي صيف ١٩٩٤رغم الوساطات العربية التي أسفرت عن توقيع وثيقة العهد والاتفاق في العاصمة الأردنية عَمَّان يوم ٢٠ فبراير ١٩٩٤ وبالرغم من ذلك، اشتدت حدة الاشتباكات حتى اندلعت الحرب الأهلية في أوائل مايو , ١٩٩٤

خلال احتدام المعارك أعلن القادة الجنوبيون الانفصال وإعادة جمهورية اليمن الديمقراطية في ٢١ مايو ١٩٩٤ أي بعد بدء المعارك ،ولكن لم يعترف المجتمع الدولي بالدولة المُعْلَنة، وسعت الأمم المتحدة في خضم ذلك لوقف الحرب وأصدر مجلس الأمن قرارين الأول ٩٢٤ في ١ يونيو و٩٣١ في ٢٩ يونيو ١٩٩٤ ودعا لوقف

إطلاق النار فوراً ،لكن لم يتم تطبيق القرارين.

وعندما قال أعضاء مجلس الأمن لسفير اليمن في الأمم المتحدة أن على القوات الحكومية الانسحاب من مشارف عدن، جاءت الأخبار تفيد بأن القوات الحكومية دخلت عدن وسيطرت عليها فلام أعضاء مجلس الأمن السفير اليمني بلهجة شديدة فقال: عذراً يا سادة طلبتم منا سحبها فسحبناها إلى الداخل!

ويذكر أن دخول القوات الموالية للوحدة صاحبه نهب شامل للمؤسسات في الجنوب وقامت به قوات موالية للحكومة تطبيقاً لسياسة الأرض المحروقة.

انتهت الحرب بانتصار القوات الموالية للوحدة بمساعدة الألوية الجنوبية التي خانت رفاقهم الجنوبيين بقيادة الفريق أول عبدربه منصور هادي وتم تنصيبه نائب رئيس الدولة ولا يزال إلى اليوم.

رفعت الحكومة قضايا قانونية ضد العديد من زعماء الجنوب وأبرزها قائمة الـ١٦ الشهيرة في عام ١٩٩٧ والتي حكمت بالآتي:

علي سالم البيض نائب الرئيس ورئيس اليمن الجنوبي السابق إعدام

حيدر أبوبكر العطاس رئيس الوزراء إعدام

صالح منصر السيلي محافظ عدن إعدام

هيثم قاسم طاهر إعدام

صالح عبيد أحمد إعدام

قاسم يحيى قاسم الحبس مدة عشر سنوات مع النفاذ

مثنى سالم عسكر صالح الحبس مدة عشر سنوات مع النفاذ

محمد على القيرحي الحبس مدة عشر سنوات مع النفاذ

عبدالرحمن الجفري الحبس مدة عشر سنوات مع وقف التنفيذ

أنيس حسن يحيى الحبس مدة خمس سنوات دون نفاذ

سالم محمد عبدالله جبران الحبس مدة خمس سنوات دون نفاذ

سليمان ناصر مسعود الحبس مدة سبع سنوات مع إيقاف التنفيذ

عبيد مبارك بن دغر الحبس ثلاث سنوات مع إيقاف التنفيذ

قاسم عبدالرب صالح عفيف حبس مع النفاذ

صالح شائف حسين حبس مع النفاذ

صالح أبو بكر بن حسينون

ثم في ٢١ مايو ٢٠٠٣ اصدر الرئيس علي عبدالله صالح قراراً بالعفو عن:

١) علي سالم البيض ٢) حيدر أبو بكر العطاس ٣) صالح منصر السيلي ٤) هيثم قاسم طاهر ٥) صالح عبيد أحمد ٦) قاسم يحيى قاسم ٧) مثنى سالم عسكر صالح ٨) محمد على القيرحي ٩) عبدالرحمن الجفري ١٠) أنيس حسن يحيى ١١) سالم محمد عبدالله جبران ١٢) سليمان ناصر مسعود ١٣) عبيد مبارك بن دغر

قرار العفو شمل ثلاثة عشر شخصاً فقط باعتبار أن القضاء كان قد أصدر حكما ببراءة كل من: ١) قاسم عبدالرب صالح عفيف ٢) صالح شائف حسين

بينما توفي صالح أبو بكر بن حسينون أثناء الحرب.

لكن معظمهم ما زال خارج اليمن، رغم عودة البعض منهم مثل عبدالرحمن الجفري وقاسم عبد الرب صالح وقاسم يحيى قاسم الذي عاد جثه هامدة بعد وفاته في ٢٢ مارس ٢٠٠٨ ليدفن في مسقط رأسه في ردفان وعبيد بن دغر وهيثم قاسم طاهر، لكن القادة الفعليين من أمثال علي سالم البيض والعطاس لم يعودوا.

على الرغم من أن العديد من أتباع الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد تم تعيينهم في كبار المناصب الحكومية (بما فيها نائب الرئيس، رئيس الأركان،

ومحافظ عدن) بعد تعاونه ضد الانفصاليين، فهو نفسه لم يعد بعد لليمن ككثيرين غيره وهو ما زال في سوريا.

في أعقاب الحرب الأهلية، أعاد زعماء الحزب الاشتراكي اليمني داخل اليمن تنظيم الحزب والمكتب السياسي الجديد الذي انتخب في يوليو , ١٩٩٤ ومع ذلك ، فإن الحزب ما زال دون تأثيره السابق وتعرض لمصادرة للممتلكات والأموال. حزب الإصلاح استمر في ائتلافه في الحكم مع حزب المؤتمر بعد إخراج الاشتراكي من السلطة.

في عام ١٩٩٤، تم إدخال تعديلات عديدة على الدستور وتم إلغاء مجلس الرئاسة وتم الغاء تقسيم نصيب الجنوب من أعضاء مجلس النواب وصار عدد اعضاء الجنوب ٥٦ بدلاً من ١١١ عندما تم تحقيق الوحدة وبذلك تم القضاء على كل الاتفاقيات بين نظاميْ الحكم السابقين في الجنوب والشمال وفرض المنتصر في الحرب كل ما أملاه على الدستور والدولة.

الرئيس علي عبد الله صالح أُنتخب من قِبَل البرلمان في أول أكتوبر ١٩٩٤ لمدة ٥ سنوات، لكنه سرعان ماعدل الدستور بحيث ينص على انتخاب الرئيس عن طريق التصويت الشعبي المباشر، وعقدت أول انتخابات رئاسية مباشرة في سبتمبر ١٩٩٩ ،وانتخاب الرئيس علي عبدالله صالح لمدة ٥ سنوات جديدة ،في ما كان أُعتبر عموما انتخابات حرة. البرلمان عقد دورته الثانية في الانتخابات المتعددة الأحزاب في نيسان / أبريل ١٩٩٧ بمقاطعة الحزب الاشتراكي اليمني.

الفصل الرابع
بعد الحرب

خرج اليمن من الحرب منهكا نفسيا واقتصاديا ،وتشتت النخبة السياسية الجنوبية بين المنافي، وظهرت مؤشرات التذمر من الأوضاع التي لحقت بالجنوب والجنوبيين بعد الحرب نتيجة للسياسات الإقصائية والتهميش الذي تعرضوا له منها فصل عشرات الآلاف من الجنوبيين من السلك المدني والعسكريين من وظائفهم، إضافة إلى عمليات نهب خصوصاً للأراضي والممتلكات العامة والخاصة في الجنوب حيث إن مساحته تمثل حوالي ٦٥٪ من أراضي اليمن لكن عدد سكانه يقدر بحوالي ٢٥-٣٠٪ فقط وعدم حصول على عوائد للسكان المحليين خصوصاً من النفط الذي يُستخرج أغلبة - حوالي ٨٠٪ - من الجنوب في حضرموت وشبوة خصوصاً، بالإضافة لتفشي الفقر والبطالة والفساد باليمن بصفة عامة .

يقول الدكتور أحمد يوسف أحمد "ومع أن القيادة المركزية اليمنية نجحت في إدارة الحرب- ومن الواضح أنها كانت تتحسب لذلك، وربما كانت تتمناه كي تحسم الأمور- إلا أن الحرب كانت لها تداعياتها السلبية الواضحة على الوحدة اليمنية.

في البدء تمثلت هذه التداعيات فيما أصاب النخبة الحاكمة السابقة في الجنوب من تدهور في أوضاعها، وامتدت هذه التداعيات لاحقاً لتشمل صفوفاً ثانية وثالثة منها فقدت مواقعها بعد حرب الانفصال، وبصفة خاصة في القوات المسلحة. ولذلك، مثلت المطالبة بإنصاف هؤلاء ملمحاً دائماً في الأزمات المتكررة التي تعرضت لها الوحدة في شطرها الجنوبي، ثم امتدت الأزمة في مرحلة

لاحقة لتشمل مطالب حياتية يومية تبنتها قطاعات من اليمنيين في الجنوب، ثم اكتست طابعاً سياسيّاً بتحول تلك المطالب إلى رأي في أسلوب إدارة الوحدة وتوزيع مكاسبها بالعدل بين شطريها، ثم وصلت إلى أقصى درجات الخطورة برفع شعارات انفصالية في غمار الأزمة، واستهداف بعض أعمال الشغب في الجنوب ممتلكات طالت مواطنين شماليين.

لم يقف الأمر عند حد الإخفاق في إعادة تكييف وضع النخبة الحاكمة سابقاً في الشطر الجنوبي، ولكن هناك معضلة أخرى تواجه التجارب الوحدوية عادة، وهي حدوث زيادة حادة في الأعباء على مواطني دولة الوحدة قبل تبلور ثمارها التي يفترض أن تنعكس إيجابيّاً على حياتهم اليومية. وفي حالتنا هذه أنجزت الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠، وبعد أقل من ثلاثة شهور تفجرت أزمة الاحتلال العراقي للكويت، وفُسر الموقف اليمني من الأزمة، وبصفة خاصة من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أنه مؤيد للرئيس العراقي السابق صدام حسين، وهكذا سرعان ما حُرمت دولة الوحدة من تحويلات العمالة اليمنية التي عادت من السعودية بأعداد تتراوح بين ثلاثة أرباع المليون و٨٥٠ ألف مواطن، وحُرمت كذلك من المساعدات التي كانت تتلقاها من دول المجلس عامة ودولة الكويت خاصة.

وهكذا تدهورت الأوضاع المعيشية في اليمن بشكل حادٍّ، فإذا افترضنا صدق الاتهامات لسلطات دولة الوحدة بوجود عدم عدالة في توزيع الموارد بين الشطرين لكان معنى هذا أن الجنوب قد عانى أكثر من الشمال في هذا الصدد. وفي الآونة الأخيرة ألقت الأزمة الاقتصادية العالمية بظلالها الكثيفة على اليمن، كما على غيرها. ويكفي أن نشير على سبيل المثال إلى التراجع القياسي الذي حدث في عائدات اليمن النفطية بنسبة بلغت ٧٤,٥٪ في الربع الأول من العام ٢٠٠٩

الحراك البشري عبر الحدود

ثمة معضلة ثالثة تواجهها التجارب الوحدوية أيضاً أظهرت الأزمة الراهنة أن الوحدة اليمنية لم تفلت منها، وهي زيادة معدل الحراك البشري عبر الحدود السياسية القديمة عن معدل الانصهار بين مواطني دولة الوحدة على جانبي الحدود. صحيح أن الوحدة اليمنية تتميز بأنها مؤسسة على وجود شعب واحد بكل معنى الكلمة، إلا أن الملابسات السابقة فيما يبدو قد حافظت على المشاعر الجهوية، وهكذا نظر الشماليون إلى بعض مواطني الجنوب باعتبارهم متمردين على التقاليد اليمنية الأصيلة بسبب تأثرهم بالتجربة الماركسية، في حين نظر الجنوبيون إلى عملية إعادة ترسيم الحدود الإدارية التي ألحقت مناطق شمالية بمحافظات الجنوب، وكذلك إلى الهجرة الداخلية لبعض مواطني الشمال إلى الجنوب للاستثمار باعتبارها من مؤشرات السيطرة، وفيما بعد استخدم البعض لفظ الاحتلال في وصف هذه السيطرة.

ونتيجة لكل ما سبق تطورت أزمة الوحدة اليمنية، وبصفة خاصة في سنة (٢٠٠٩)، وبغض النظر عن أن الحكم على موقف الشعب اليمني في الجنوب من الوحدة يبدو مفتقداً لأية دراسات علمية (أو على الأقل استطلاعات دقيقة للرأي العام) فإن من الواضح أن هناك فئة باتت معارضة للوحدة تحت قيادة ما يسمى (بالحراك الجنوبي السلمي)، وهو حركة سياسية تنشط في جنوب اليمن ضد الوضع القائم فيه منذ حرب الانفصال في عام ,١٩٩٤

تحول في حركة المعارضة

ويمكن رصد التحول التاريخي في حركة المعارضة الجنوبية التي بدأت بصورة كبيرة بالمظاهرة الحاشدة في ذكرى سقوط عدن في ٢٠٠٧/٧/٧ في مدينة عدن ومنذاك الحين والمظاهرات لا تتوقف في الجنوب وهو ما اصطلح على تسميته بـ

(الحراك السلمي الجنوبي) لإجماع منظمي المظاهرات على عدم استخدام القوة واللجوء للمظاهرات والاعتصامات السلمية فقط.

وطرح الحراك عدة مطالب تباينت بين مطالب بالعودة إلى الاتفاقيات المبرمة قبل حرب عام ١٩٩٤ أو حتى دعوات لعودة الجنوب اليمني منفصلاً عن شمال اليمن. هذه الحركة التي بدأها أعضاء مفصولون من الجيش اليمني الجنوبي السابق التحق بها العديد من الجنوبيين بعد ذلك، تطالب بعودة الدولة المستقلة للجنوب أو قيام إصلاحات في اتجاه إنهاء سلطة العائلة لمصلحة بناء دولة الوحدة، وسقط العديد من القتلى في هذه المظاهرات خلال السنوات اللاحقة وبدأ الإعلام الرسمي والنظام يحجمان من مظاهر الاحتفالات بيوم دخول عدن في ٧ يوليو لأنها تُزيد من الاحتقان لدي الجنوبيين، لكن قيادات النظام تصر على أن هذه المظاهرات هي مخلفات شرذمة انفصالية تستغل الأوضاع الاقتصادية في البلاد لتقوده للهاوية

وقالت السلطة إنها قامت بحل بعض المطالب التي يرفعها المتظاهرون، في حين يرى المتظاهرون أنهم أصحاب حق يريدون استعادته ومطالبهم ليس مطلبية فقط وإنما سياسية في الأساس، وتتمثل في انهاء الوحدة الحالية لأنها فقدت شروط استمرارها،

كيف؟

وماهي المبررات الأيديولوجية والوقعية؟

شهادات تكشف النوايا

يقول الباحث البريطاني باتريك كريجر

معهد العلاقات الدولية - برمنجهام

إن نشر مذكرات بعض حكام الشمال في السنوات الأخيرة، ساعد على كشف

حقيقة نواياهم المضمرة تجاه الجنوب.

وإذ إعتقد حكام الشمال عقب حرب صيف ١٩٩٤م أنهم وصلوا إلى غايتهم وأنجزوا هدفهم، بإسقاط قيادة الجنوب وطردها من البلاد وتفكيك مؤسسات النظام المدنية والعسكرية والأمنية وإحكام السيطرة على الجنوب، جاءت حركة الاعتصامات الجماهيرية الواسعة في شتى مدن ومحافظات الجنوب لتصيبهم في مقتل.

لقد كان من سوء حظ حكام الجمهورية العربية اليمنية أن سيطرتهم على عدن عام ١٩٩٤م، جاءت بعد ما يزيد على ربع قرن من قيام حكم وطني في الجنوب، نشأت فيه أجيال صبغتها هوية وطنية واحدة تتمتع بكافة الحقوق المدنية والمساواة أمام القانون. وحين سيطر الشمال على الجنوب حمل معه ثقافة الحكم القبلي، وكان من النتائج المباشرة لسيطرة ثقافة الحكم هذه، استحالة الجنوب إلى ميدان واسع للفيد والنهب والسلب لصالح القوى المنتصرة في الحرب وتجاهل وتهميش مصالح سكان الجنوب، الذين باتوا في ظل النظام الجديد يفتقدون الغطاء القانوني لحماية مصالحهم الخاصة والعامة،وعلى خلفية فقدان الطبيعة المدنية للحكم وإهدار الحقوق وضياع المصالح، نشأت حركة الاحتجاجات الجنوبية التي تبلورت واتخذت طابعها السياسي تحت مسمى القضية الجنوبية.

وعلى هذا فإن ما يجري من صراع في الجنوب، إنما هو في حقيقة الأمر صراع بين ثقافتين للحكم، ثقافة الحكم المدني وثقافة الحكم القِبَلِيٍّ، وإذا كان نظام الشمال قد حقق انتصاراً عسكرياً على نظام الجنوب، فإن بروز القضية الجنوبية يبين أنه أخفق في إحراز نصر على روح نظام الحكم المدني الذي كان سائداً في الجنوب، وعلى تشبث السكان بها واستعدادهم للتضحية من أجلها.

ويشير الدكتور ياسين نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي إلى أن سياسات ما بعد الحرب أنتجت أوضاعاً مأساوية قدمت فيها "الوحدة" في صورة مشروع انتقامي ضداً على المشروع الوطني وقواه، وبذلك اكتملت حلقة إعادة بناء "القضية الوطنية" على أسس مختلفة تماماً عن مضامينها الحقيقية.. وأن الجنوب كمشروع سياسي وطني من الناحية التاريخية قد وضع في صدارة الأهداف التي يراد تغييرها من قِبَلِ سلطة ما بعد الحرب، حيث جرى استحضار فصول الصراع السياسي بصورة مختلفة عن وقائعها التاريخية واتجهت على نحو مقصود لإدانة المشروع الوطني في سياق إنتاج معادلات سياسية واجتماعية جديدة تعزز سمة الإلحاق للوحدة حتى تستكمل حلقة الإجهاز على المشروع الوطني التاريخي. وشجعت السلطة على إنتاج هذه الثقافة عن طريق تقديم الوحدة على أنها مشروع إلحاقي يعتمد القوة، وثانياً تقديمها على أنها مشروع انتقامي يعتمد التضليل وتشويه الآخر وتصفيته. هذان المشروعان هما اللذان شكلا بعد ذلك البيئة الثقافية الطاردة للوحدة. مشيراً أن السلطة -وانسجاماً مع ذلك- أخذت تقوم باستحضار الماضي بكل صراعاته وعلى نحو تحريضي الهدف منه فتح أبواب الصراعات السياسية والاجتماعية للانحراف بمسار العملية السياسية والوطنية نحو العنف والحروب ظناً منها أن ذلك يعطل عملية التأطير الاجتماعي الواسعة للقوى الحية باتجاه التغيير.

مظاهر الأزمة الوطنية

الدكتور نعمان أشار أيضا في دراسة له إلى أن نشأة القضية "الجنوبية" كانت عبارة عن مظهر من مظاهر الأزمة الوطنية، وبالتالي لا يمكن مناقشتها بصورة مستقلة عن هذه الأزمة، وأسبابها وجذورها المتمثلة في الاختلالات البنيوية الخطيرة لنظام سياسي واجتماعي انفصل على نحو مخيف عن المجتمع وفشل

في إقامة الدولة التي تربطه بهذا المجتمع.

وقال إن بعض المشاريع أخذت تخرج من كهوف التاريخ لتتصيد هذه الحقيقة وتعيد بناءها في الوعي السياسي، مؤكدا بأن ما حدث هو "الفعل الخاطئ" الذي تحرك في اتجاه مضاد للتاريخ، ولم تستطع هذه السلطة أن تقدم مشروعاً وطنياً يثبت حقها بالوحدة، فكل ما قدمته هو أنها لم تر الوحدة غير مشروع للفيد، وكان من الطبيعي أن تصبح أدوات هذا المشروع هي نفس الأدوات التي تفيدت به الشمال " القوة، نظام الولاءات، والمحاصصة مع مراكز القوى الاجتماعية المتنفذة".

وأكد الأمين العام للحزب الاشتراكي أن القضية الجنوبية وما رافقها من حراك سلمي هي المشروع الإنقاذي الحي للوضع المتدهور في اليمن. وهي بهذا تؤدي وظيفة وطنية منسجمة مع المشروع السياسي الوطني الذي أنتجه الجنوب منذ الخمسينيات.. مشيراً إلى أن الجنوب كان في الأساس مشروعاً سياسياً وطنياً قبل أن يكون جغرافياً، وأن هذا يعني أن التعاطي مع هذه القضية وحراكها يجب أن لا يستند على نفس الدوافع التي تحرك السلطة باتجاه قمعها وإنها بالاستناد على قراءة موضوعية وواعية للجنوب كمشروع سياسي وطني.. لا يمكن أن يكون إلا كذلك، وأن رفضه لمشروع للإلحاق والانتقام كمشروع بديل للوحدة إنما هو تعبير عن أصالة حقيقية في الموقف من الوحدة.

موضحاً أن العناصر الدينامية في القضية الجنوبية هي تلك التي تستمد حيويتها من الجذر التاريخي لتكون الحركة الوطنية والقضية التي حملتها، وحالة الصدام التي نراها اليوم مع هذا الجذر التاريخي ناشئ عن خيبة الأمل التي أصابت الناس من جراء الاختطاف الذي تعرضت له الوحدة ومعها حلمهم في التحرر والتقدم.

مشيراً إلى أن القضية الجنوبية هي محصلة إخفاق هذا النظام السياسي في إدارة مشروع الوحدة لصالح جميع اليمنيين. وأن الأنين الذي يعم اليمن كلها قد تحول في هذا الجزء من الوطن إلى مشروع للتغيير، فلا بد هنا من التوقف لحظة أمام اتجاهات مساره التي اكتنفها في كثير من الأحيان الغضب مما بدا أنه فعل اختراقي هدفه تحميل جزء من الوطن المسؤولية فيما حل بالجزء الآخر... كأن يقول خطاب السلطة العصبوي التحريضي - يضيف نعمان - أن هذا الجنوب الذي لم تكن فيه مدارس ولا كهرباء ولا طرقات ولا صحة على حد زعمها استأثرت بـ٧٠٪ من الميزانية العامة مما كان سبباً فيما أصاب الشمال من فقر وبطالة، بينما يعرف الناس هناك أنهم كانوا أفضل حالاً مما هم عليه اليوم وأنهم خرجوا عن بكرة أبيهم يصوتون لدستور الوحدة وهم يعرفون أيضاً أن نفط مأرب كان قد شفط ونهب وأن نفط الجنوب هو ما تبقى يومذاك لليمن. وأضاف "هذا التضليل الذي يقدم الجنوب متسولاً يناقض الواقع تماماً وكان هدفه تعبئة جزء من الوطن ضد الجزء الآخر، الأمر أعاد إنتاج الخطاب السياسي لطرفي المشروع التفكيكي على قاعدة مختلفة وهي وضع الجنوب في مواجهة الشمال والعكس.

وأشار الأمين العام للحزب الاشتراكي إلى أن السلطة كانت أكثر الأطراف تحمساً لهذا التحول في مسار الأزمة والذي يضع الشمال في مواجهة الجنوب بما يكتنفه من تمييع لمسؤوليتها في خلق الأزمة، ولم تعمل شيئاً لتفادي خطورة هذا الانقسام بل راحت تسير في نفس الخط المنتج لثقافة الكراهية وتفكيك المجتمع، ولأول مرة في تاريخ اليمن المعاصر وفي ظل هذه "الوحدة" يتجه خط سير الاتفاق والاختلاف بين الناس إلى تكريس ثقافة البنى ما دون الوطنية تأكيداً على تراجع الثقافة الوطنية باعتبارها الحامل الأساسي للمشروع الوحدوي.

حزب خليك بالبيت

قال محمد يحيَى الصبري الناطق الرسمي باسم أحزاب المشترك أن حرب صيف ٩٤ أحدثت شرخا كبيرا في الوحدة الوطنية حيث حدث فراغ سياسي لم تستطع السلطة تغطيته بل عملت على حد تشبيهه باتباع طريقة ميكافللي بالتصفية والتشتيت والتشريد مشيرا إلى أن هناك أكثر من ١٠٠ألف من الموظفين في المناطق الجنوبية يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة .

وفي ندوة (الوحدة الوطنية: التحديات والمخاطر) التي نظمتها صحيفة العاصمة الصادرة عن فرع حزب الإصلاح بأمانة العاصمة في يوليو ٢٠٠٧ تحدث الصبري عن العديد من المعوقات والمشاكل التي تقف عائقاً على جدار ترسيخ الوحدة والوطنية بسبب ما وصفها بسياسة النظام الخاطئة محملا صانع القرار المسئولية الكاملة تجاه الاحتقانات التي تشهدها بعض المحافظات مؤكدا تضامن اللقاء المشترك مع الذين رفعوا أصواتهم للمطالبة بحقوقهم المشروعة .

وأضاف الصبري في ورقته "

حول آثار الحروب والصراعات السياسية على الوحدة الوطنية" أن النظام يدفع بالبلاد نحو الأزمات والاحتقانات وأشار إلى أن المناطق الجنوبية أصبحت بقعة أرض يتم توزيعها على المتنفذين والفاسدين فتحولت الوحدة من مصلحة يستفيد منها الجميع لصالح أشياء أخرى، وهذا ما يرجع إلى تمسك المواطنين بهوية ما قبل الوحدة بالإضافة إلى غياب القانون والدولة وأن مفهوم الوحدة الوطنية بالنسبة للناس مفهوم مصلحة وينمو مع الزمن ليصل مستوى العاطفة "فإذا فقد الناس مصالحهم فإن الوحدة تبدأ بالذوبان لصالح هويات أخرى.

وأكد رئيس الدائرة السياسية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري أن أحزاب المشترك ليس عمال مطافي بل مشروعا يقدم نفسه كبديل للنظام الحاكم فبكل

المحافظات للسلطة المحلية والتنفيذية ولديه برنامج مسئول عنه وسوف يطبقه حال تسلمه السلطة عبر الانتخابات وأن على الحزب الحاكم تطبيق برنامجه.

وأشار أن اليمن شهدت خلال ثلاثين عاما عدة حروب أهلية وأن أكبر حربين تضررت منهما الوحدة الوطنية هي حرب ٩٤م وحرب صعدة التي وصفها بأم المعارك الصغيرة.. واعتبر ما وصفه بحرب السنة والشيعة محاولة لزج الشعب اليمني في مشروع غريب ومعاد للأمة متسائلا ماذا يعني ذهاب السلطة للحرب في صعدة بعد الانتخابات الرئاسية؟ ألا يعني هذا أن هناك من يريد أن تكون وسيلة أخرى لصندوق الانتخابات وأن يقول لليمنيين إن هناك ميدانا آخر هو ميدان القوة؟

وجدد الصبري دعوة المشترك لمعالجة أوضاع ٦٠ ألفاً من المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمُقَاعَدِين قسراً و٢٤٠ ألفا من المسرحين المدنيين، معتبرا المخرج الوطني من هذه الأزمات المتلاحقة هو أن يقدم المشترك نفسه كبديل للسلطة المحلية والمركزية، وقال "لسنا عمال مطافئ لحرائق السلطة وحزبها الحاكم",محذرا من خطورة استخدام السلطة للأحزاب والقبائل والشخصيات والجماعات ككروت في الصراعات,وكذا حشد محافظات ضد محافظات أخرى، واعتبر هذا التفكير يمثل خطورة على الوحدة الوطنية، بل هذا خطر كبير يهدد الوحدة ويتساوى مع ما يطرح من شعارات من قبل البعض في الجنوب وكلاهما ينبعان من مشروع واحد"، لتخويف الناس، وأكد الصبري في ختام حديثه أن مستقبل الوحدة الوطنية مرهون بوجود إرادة سياسية ليس لدي الرئيس فحسب ولكن لدى أحزاب المشترك لتقديم نفسها بديلاً للوضع القائم.

تفكيك النظام السياسي

ونعود إلى دراسة عبد الحافظ العفيف وقدمها في ندوة في برمنجهام ٣٠

نوفمبر ٢٠٠٨ دعت إليها الهيئة الوطنية لأبناء الجنوب لدعم الحراك في الداخل في المملكة المتحدة بمناسبة الذكرى ٤١ لاستقلال الجنوب واستعرض فيها نتائج وتداعيات حرب الصيف على المحافظات الجنوبية أو ما أسماه

"الواقع الجديد" في النقاط التالية :

١- بعد الحرب مباشرة قام الطرف المنتصر بحل كافة الأجهزة والمؤسسات الجنوبية المدنية والعسكرية والأمنية لصالح مؤسسات الشمال، وعمل على طمس الهوية والتاريخ السياسي للجنوب لصالح الشمال بما في ذلك ثورة أكتوبر في الجنوب التي اعتبرها مجرد فرع لثورة الشمال وكرّس لهذا الغرض عشرات الندوات تمهيدا لتذويب الهوية الجنوبية في الهوية الشمالية وتحويل الوحدة السياسية بين الدولتين إلى ضم وإلحاق لشرعنة نهب الأرض والثروة في الجنوب وحرمان اهلها منها كما اسلفنا . فالثوره في الجنوب هي امتداد عضوي للمقاومة الشعبية المتواصلة في الجنوب منذ دخول بريطانيا مدينة عدن، وهي لذلك ليست فرعا للثورة في الشمال، وإنما هي ثورة شعبية مستقلة بذاتها .

٢- ومن الدلائل الهادفة إلى طمس الهوية والتاريخ السياسي للجنوب لصالح الشمال هو رفض الحديث عن أي شيء اسمه الجنوب، وحتى يوم إعلان الوحدة تم استبداله بيوم الجمهورية اليمنية هروبا من ذكر الوحدة، وقد تم استبدال مفهوم الوحدة اليمنية بمفهوم الوحدة الوطنية للهدف ذاته . كما استبدلت كافة المعالم والتسميات التاريخية في الجنوب بتسميات شمالية ...الخ، وحتى إذاعة وتلفزيون عدن تم استبدال اسميهما لنفس الهدف .

وقد أصبحت المناهج الدراسية تكرس تاريخ وهوية الشمال دون الجنوب، بينما تاريخ وهوية اليمن ككل تتكون من تاريخ وهوية الشطرين كدليل على وجود الوحدة . فعند الحديث عن الحكم الإمامي في الشمال لا بد من الحديث عن

الحكم السلاطيني والحكم البريطاني في الجنوب، وعند الحديث عن الثوره في الشمال ومبادئها الستة لا بد من الحديث عن الثورة في الجنوب ومبادئها الخمسة ...الخ ، لأنه بدون ذلك يسقط مفهوم الوحدة وتكون العلاقة بين الشمال والجنوب علاقة ضم وإلحاق وليست علاقة وحدة . وهذا ما هو حاصل منذ حرب ١٩٩٤م .

٢- بعد الحرب تم احتكار السلطة وأصبح القرار السياسي لسلطة الدولة قرارا شماليا خالصا كتحصيل حاصل لنتائج الحرب . وهذا يعني بأن السلطة قد فقدت طابعها الوحدوي بعد الحرب وشكلت بذلك دليلا على شطرية النظام وعدم وحدويته . صحيح بأن هناك وزراء من الجنوب، ولكنهم خارج القرار السياسي لسلطة الدولة ويعتبر وجودهم مثل عدمه . والأهم من ذلك أن النظام يرفض أن يكونوا ممثلين للجنوب، لأنه لا يعترف بأي تمثيل سياسي للجنوب بعد الحرب . أما على المستوى المحلي فإن اللجان الأمنية في المحافظات والتي هي القيادة اليومية لأكثر القضايا أهمية هي من العسكريين والأمنيين الشماليين الذين يستلمون تعليماتهم من الرئيس . وحتى مسؤولي البطاقات الشخصية في محافظات الجنوب هم من الشمال، والذين بدورهم يقومون بصرف بطاقات شخصية لمن يأتِ اليهم من مناطقهم الشمالية لتوظيفهم باسم محافظات الجنوب وتوطينهم فيها بدلا عن أهلها الأصليين . وهذا يعني بأن المجالس المحلية التي هي أصلا مجالس بلديات هي الأخرى وجودها مثل عدمها .

٣- أنه بسبب احتكار السلطة، فقد تم احتكار الأرض والثروة في الجنوب عبر السلطة باعتبار أن الأرض والثروة في الجنوب هي ملكية الدولة بموجب قوانين التأميم التي مازالت سارية حتى الآن، والتي تم التمسك بها بعد الحرب . حيث تم الاستيلاء على الأراضي العقارية، وعلى الأراضي الزراعية، وعلى المباني

والمنشآت الحكومية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية والورش والمعامل والمصانع والثروات النفطية والسمكية وغيرها باعتبارها ملكية الدولة. وحتى المشاريع الصغيرة في الجنوب تنفذ من قبل مقاولين شماليين. كما أن القروض من بنك الإسكان ومن بنك التسليف الزراعي متسهلة لأبناء الشمال ومتصعبة على أبناء الجنوب. وهناك تقويض لميناء ومطار عدن لصالح ميناء الحديدة ومطار صنعاء رغم الأفضليات الجغرافية والفنية والشهرة العالمية لميناء ومطار عدن. وأمَّا عدن كمنطقة حرة وكعاصمة شتوية واقتصادية، فإن ذلك لم يتم حتى الآن. والأخطر من ذلك أنه يطبق نظام تمليك الأراضي في الجنوب لأبناء الشمال، ويطبق نظام التأجير على أبناء الجنوب الذين هم أصحاب الأرض الأصليين. وقد فتحت مكاتب في صنعاء وغيرها من المدن الشمالية لبيع الأراضي في الجنوب باعتبارها ملكا للدولة .

٤- لقد شمل الغبن كل الجنوبيين نتيجة لذلك بمن فيهم من كانوا ضد الحزب الاشتراكي ،وبمن فيهم من تبقى في جهاز الدولة من الجنوبيين ،وزاد هذا الغبن أكثر عدم المساواة .

فعلى سبيل المثال، لا شيخ القبيلة في الجنوب مثل شيخ القبيلة في الشمال، ولا المناضل مثل المناضل، ولا الشهيد مثل الشهيد، ولا معاملة المريض مثل المريض، ولا من تبقى من الجنوبيين في جهاز الدولة المدني والعسكري مثل نظرائهم الشماليين، ولا المستثمر الجنوبي مثل المستثمر الشمالي، وحتى الوزراء لم يكونوا متساوين ....الخ.

ناهيك عن مئات الآلاف من المدنيين والعسكريين الذين تمت تصفيتهم من أعمالهم المدنية والعسكرية وهم مازالوا شبابا ولديهم الكفاءات والخبرات في أعمالهم، مع العلم بأن وظائفهم المدنية ورتبهم العسكرية هي من دولة الجنوب

السابقة وليست من دولة الوحدة. وهذا يعني بأن أجهزة الدولة المدنية والعسكرية ستصبح قريبا خالية تماما من الجنوبيين.

فكما أسلفنا قد تم حل جميع المؤسسات العسكرية والمدنية الجنوبية بعد الحرب لصالح مؤسسات الشمال، وتم تسريح أفرادها، وتمت تصفية كافة مؤسسات القطاع العام بعد أن تم تحويلها إلى قطاع خاص لصالح أصحاب السلطة والمال من أبناء الشمال، بينما الكل يعرف بأن القطاع الخاص وكل شيء في الجنوب سابقا قد تم تحويله إلى قطاع عام تملكه الدولة مقابل أن تكون الدولة ذاتها هي رأسمال الجميع ومسئولة عن كامل شؤون حياتهم بموجب النهج الاشتراكي الذي كان سائدا في الجنوب. وبحكم أنه لا يوجد قطاع خاص في الجنوب، فإن كل أبناء الجنوب قد كانوا موظفين مع الدولة، و بعد تصفيتهم حاليا من جهاز الدولة أصبحوا عاطلين عن العمل وأطلق عليهم ((حزب خليك في البيت)) إضافةً إلى البطالة من الشباب الذين لم يجدوا أعمالا . حيث يتم التوظيف في الجنوب من أبناء الشمال بما في ذلك عمال شركات البترول العاملة في الجنوب. وحتى منظمات المجتمع المدني التي منبعها من الجنوب لا يوجد فيها جنوبي على رأس أي منظمة بما في ذلك اتحاد النساء ونقابة الصحفيين، رغم الكفاءات والخبرات المتراكمة لدى الجنوبيين ، ناهيك عن وسائل الإعلام والأحزاب المحصورة تقريبا على أبناء الشمال . كما ان القبول في الكليات العسكرية والأمنية والجامعات والمنح الدراسية في الخارج تكاد أن تكون محصورة على أبناء الشمال بما في ذلك السفارات .

وهناك تشجيع رسمي للثأرات القبلية وللثأرات السياسية في الجنوب وسياسة تجهيل وإفقار وتغيير سكاني منظم وملموس . وقد فرض على أبناء الجنوب الفقر والجوع والمهانة منذ حرب ١٩٩٤م ، وأصبحوا مغلوبين على أمرهم في كل

شيء إلى درجة أن من بقي منهم في جهاز الدولة المدني والعسكري أصبح يخفي جنوبيته خوفا على وظيفته أو ثروته التي جاد بها النظام عليه، لأنه لا يملك حماية نفسه .

هذه هي صورة الواقع في الجنوب الناتج عن الحرب

الفصل الخامس

الجوع في زمن الوحدة

يتفق عدد مهم من الخبراء السياسيين في اليمن أن الأزمة في البلاد هي اقتصادية بامتياز، وأن خروج المتقاعدين وأعضاء حزب "خليك بالبيت" إلى الشوارع ثم استمرار المسيرات الاحتجاجية للعاطلين عن العمل والذين سرقت أملاكهم هي كلها مؤشرات على تفاقم الأوضاع الاقتصادية وتدهور مستوى دخل الأفراد فضلا عن الظلم والحرمان الذي تتعرض له محافظات الجنوب على وجه التحديد من دون أن ينفي ذلك أن الظلم طرق كل الأبواب لكنه تركز في الجنوب وتفاقم، ويرى الخبراء أن حل الأزمة الاقتصادية ومواجهة غول الفساد سيؤديان بالضرورة إلى تخفيف حدة التوتر والاحتقان بين المواطنين، وقال الإرياني إن المشكلات الاقتصادية أبرزت مشاعر الاستياء في الجنوب الذي يعاني من اضطرابات بسبب النزعة الانفصالية وتمردا آخر بطيئا في الشمال حيث الاشتباكات مستمرة في صعدة.

ويشتكي أهل الجنوب من ممارسات السلطة المركزية في التمييز الفاضح ضدهم من حيث التوظيف والإسكان، وفي اتباع سياسة خفية لتوطين المزيد من أهل الشمال في الجنوب، ويأخذون على الرئيس أنّه لم يتصرّف كرئيس وطنيّ لعموم اليمنيين، بل كفريق (شمالي) منتصر علي فريق (جنوبي) منهزم، وكانت أبكر توجهاته هي التغاضي عن مسارعة شيوخ عشائر الشمال إلى مصادرة الأراضي الحكومية ومزارع الدولة في الجنوب، وتوزيعها كغنائم (الـ فيد في التعبير اليمني الشائع) علي أنفسهم وعلي أنصارهم. كذلك وضع صالح جميع أفراد جيش الجنوب في سلّة واحدة، فاعتبرهم من العصاة والانشقاقيين، وأحال

إلى التقاعد الإجباري (بالرغم من إصداره مرسوماً بالعفو العام، بعد أن وضعت الحرب أوزارها) نحوا ٦٠ ألفاً من ضباط وأفراد ذلك الجيش. وأمّا الإجراء الثالث فقد كان التخفيض الشديد لحصص شباب الجنوب في التطوّع بالجيش، والذي يعدّ جهة تشغيل رئيسية في اليمن، وذلك علي نقيض القوانين المعمول بها، والتي لا تميّز بين شمالي وجنوبي بالطبع كما قلنا (يتندّر أهل الجنوب فيطلقون على إجراءات التمييز في التوظيف تسمية سياسة خلّيك في البيت).

ويتظلم العاملون في قطاع النفط، الذين يبصرون الوظائف تذهب إلى أبناء الشمال في حين أنّ الجنوب ينتج قرابة ٨٠٪ من الصادرات النفطية ومشتقاتها. وبمعزل عن هذا التوتر الاجتماعي. السياسي، تشكّل أحوال شطرَي اليمن المعيشية المتدهورة مصادر سخط دائم يسهم في تعميق الهوة ومضاعفة المآزق: دخل الفرد توقف منذ عام ٢٠٠٥ عند ٣٥٠ دولاراً في السنة، وأكثر من ٤٠٪ من السكان يعيشون علي أقلّ من دولار واحد في اليوم، ولا يلوح أبداً أنّ عملية التنمية أصلحت حال الفقراء، حيث زاد الفقراء فقراً، واتخذ البؤس مظاهر مفزعة مثل الزواج السياحي وتهريب الأطفال والتجارة بالرقيق الأبيض وجرائم المخدرات، وهذه وحدها ارتفعت عام ٢٠٠٧ إلى ١٤٠ جريمة و٢٢٦ متهما، مقارنة بـ ٤٥ جريمة و٨٦ متهما عام ٢٠٠٥,

كذلك تضاعف سكان اليمن إلى ٢٢ مليوناً منذ ١٩٧٨، وقد يقفز إلى ٤٠ مليوناً في السنوات العشرين القادمة إذا لم يتمّ التحكم بشدّة في النموّ السكاني. وطبقاً لتقديرات الحكومة اليمنية، فإن الميزان المائي، في ١٩ من أصل ٢١ مصدر مياه جوفية، أصبح سلبيّاً تتفوق فيه كمية المياه المستخرجة علي كمية المياه المغذّية. والنفط، دعامة الاقتصاد اليمني الأولى، أخذ ينضب سريعاً، وقُدّر الإنتاج رسمياً هذا العام بحوالي ٣٠٠ ألف برميل يومياً، متراجعا عن ٣٢٠ ألف برميل في ٢٠٠٧,

والتراجع في الإنتاج يفرض على الحكومة دعم أسعار الوقود المرتفعة، التي تمتص أكثر من مليار دولار سنوياً، أو حوالي ثلث إيرادات النفط، وهو خيار شديد الصعوبة في الظروف الراهنة. وفي المقابل، من المحتَّم أنْ يتسبب إلغاء الدعم في المزيد من ارتفاع الأسعار، الملتهبة أصلاً. ومن المؤكد، استطراداً، أنّ جنون الأسعار سوف يشعل اضطرابات عنيفة في الأوساط الشعبية، وسوف ينقلب إلى مشاحنات أهلية مذهبية وعشائرية وسياسية، خصوصاً في أجواء التوتّر الأمني.

الأزمة في البرلمان

وكانت مؤشرات الأزمة الاقتصادية وتفاعلاتها السياسية قد بدأت مبكرا وحذرت منها المعارضة ففي المؤتمر العام الثالث لحزب الإصلاح اليمني، أكبر أحزاب المعارضة البرلمانية الذي عقد في صنعاء ،حذر الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، زعيم هذا الحزب المعارض ذي التوجهات الإسلامية، من تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن، وقال إن هذه التطورات تقتضي وقفة مسؤولة وجادة من جميع القوى والأحزاب السياسية والاجتماعية في البلاد. وأضاف أن هذه الأمور تستدعي العمل بروح جماعية تقدم المصلحة الوطنية على كل المصالح الفردية والحزبية لإخراج اليمن من النفق المظلم الذي يسير إليه، وقبل أن يصبح من العسير على القوى والأحزاب السياسية الخروج من نفق كهذا، ومضى الشيخ الأحمر بهذا الخصوص قائلا: إن الحالة الاقتصادية والمعيشية للمواطنين تنذر بكارثة خطيرة، مشيرا إلى أن إضافة المزيد من الأعباء المعيشية على المواطنين سيؤدي إلى المزيد من الاحتقان وسيزيد من رقعة الفقر في البلاد. ودعا من سماهم العقلاء في اليمن إلى السعي الحثيث إلى تلافي الكارثة قبل وقوعها، في إشارة غير مباشرة إلى الجرعة السعرية التي تضمنتها الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٠٤ برفع أسعار المشتقات النفطية.

وقـال الأحمـر إن الأوضـاع تفـرض علـى حـزب الإصـلاح المزيـد مـن الجهـد والعـمل وسط الجماهير اليمنية، وبذل أقصى الطاقات للتحذير من المخاطر المترتبة على تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع اليمني. ودعا أفراد وقادة حزبه إلى السعي بقدر طاقاتهم وإمكانياتهم إلى الإسهام في التخفيف من الآثار السلبية والاجتماعية لهذه الأزمات على المجتمع اليمني، وإحياء روح التكافل بين أفراد المجتمع والتذكير بمعاني الخير واسترجاع العبر والاتعاظ من عواقب الانحراف عن منهج الله وسننه الكونية.

وتحليل العبارات السابقة يبرهن أن كبار المسؤولين في الدولة كانوا على اطلاع بتطورات الأزمة الاقتصادية وتعقيداتها، وأن الإفراط في الوعود على لسان رئيس الدولة بالإصلاح والتطوير وحل الأزمات ورد الحقوق إلى أصحابها لم تثمر عن شيء، فقد أشار محمد علي قحطان أستاذ الاقتصاد بجامعة تعز في بحثه (تدهور الحقوق الاقتصادية في ظل غياب سيادة القانون) إلى أن الحقوق الاقتصادية للإنسان في اليمن متدهورة ومن المتوقع أن تزيد سوءا في المستقبل ، فارتفاع نسبة البطالة، وكذا نسبة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وصعوبة إحداث تنمية في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمياه والكهرباء وشبكات الصرف الصحي يقابله ارتفاع مستمر في احتياجات الناس ومتطلباتهم المعيشية يؤكد زيادة الانتهاكات للحقوق الاقتصادية المشار إليها في هذه الورقة .

واضعا في ختام ورقته العديد من المقترحات وهي سرعة تنفيذ الوعود السياسية المتعلقة بإحداث إصلاح سياسي يؤدي إلى تغيير شكل نظام الحكم ويحقق دعوة رئيس الجمهورية بقيام حكم محلي كامل الصلاحيات،وضرورة العمل على ترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية المبينة في هذه الورقة وتفعيل العمل بنصوص الدستور اليمني ذات

العلاقة بالشأن الاقتصادي ، ومن المهم جداً احترام القوانين والأنظمة والحرص على تنفيذها ومعاقبة كل من ينتهك قوانين العمل أو غيرها من الحقوق الدستورية والقانونية، حيث يلاحظ انتهاكات فاضحة لهذه الحقوق، ولا يجوز أن تترك مؤسسات الدولة تعمل خارج إطار القانون .

الفساد في الجامعات

وقال نستطيع هنا أن نضرب مثالاً على ذلك ما يحدث في الجامعات اليمنية. فقانون الجامعات ينص على سبل تشكيل الهيئات القيادية للجامعات اليمنية وتعيين أعضاء هيئة التدريس ومع ذلك فإن تجاهل القانون والعمل بعشوائية أمر في غاية الوضوح، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاك فاضح لحقوق العاملين بالجامعات وصلت إلى حد استجلاب وافدين من الخارج مشكوك في مؤهلاتهم وقدراتهم العلمية ويتم تمكينهم من إشغال مواقع قيادية بدلاً عن اليمنيين ونستطيع إعطاء دليل على صحة ذلك من واقع عملنا في جامعة تعز. فخلال الثلاث سنوات الماضية توفى ثلاثة من الدكاترة اليمنيين بتخصصات مختلفة وكفاءات عالية ، مشهود لها وهم يلاحقون قيادات إدارية في الجامعة بطلب التوظيف ومن بين هذه القيادات وافدون من الخارج لايحق لهم قانوناً ان يشغلوا تلك المواقع (عمداء ورؤساء أقسام) في ظل توافر عدد هائل من اليمنيين بكفاءات تفوق كثيراً كفاءات الوافدين.

ونوه قحطان إلى أنه لا يمكن التصدى للمشكلات الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي وتلبية الحقوق الاقتصادية المنصوص عليها في المواثيق والعهود الدولية وقوانين البلاد إلا من خلال العمل على ترسيخ قواعد العمل المؤسسي ومعاقبة الخارجين عن القانون سواء كانوا قادة سياسيين أو إداريين وبنفس الوقت معالجة الاختلالات الأمنية وتحسين مناخ الاستثمار، مطالبا بضرورة الإسراع في

اتخاذ كافة التدابير الممكنة للقضاء على الفساد في المؤسسات النفطية وغيرها من المؤسسات وبنفس الوقت العمل على تعدد مصادر الدخل من القطاعات غير النفطية ، كتنشيط التوجة نحو الصناعات الصغيرة والحرفية والزراعة وصيد الأسماك والسياحة ، وكذا استكمال البنية التحتية للاقتصاد وتلبية احتياجات السكان الأساسية من الخدمات العامة كالتعليم والصحة وغيرها.

ومن جهته أوضح صلاح هداش في ورقة بعنوان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدستور اليمني وقال: تعتبر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الحريات والحقوق العامة في إطار النظام القانوني الوطني (المحلي/ الداخلي) لأية دولة، كما أنها تعتبر جزءا من حقوق الإنسان في إطار القانون الدولي.

ويتفق خبراء الاقتصاد من كافة الأحزاب على جملة من الاقتراحات منها :- ضرورة الاعتراف بوجود أزمة مركبة - سياسية اقتصادية واجتماعية وحدودية ضرورة تتحمل السلطة المسئولية الكاملة عن ما حَلً بالبلد من اختلالات . لتأكيد للإدراج الحقوق ألاقتصادية والاجتماعية في الدستور اليمني وتحديدا في باب الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين مثل الحق في الملكية والحق في المسكن، ضرورة تأسيس مؤسسة خاصة بالأوقاف تعمل على تحقيق عوائد مالية بهدف التخفيف من الفقر . بمشاريع موجهه من أموال الزكاة وإقامة حكم محلي كامل الصلاحيات .. من أجل تحقيق تنمية محلية ,ضرورة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في الأجهزة الدولة المسئولة عن المجالات الاقتصادية والاجتماعية . وضرورة إعلان الحرب على الفساد وتقديم الفاسدين الكبار للقضاء.

انخفاض عائدات النفط

ويرصد الخبير الاقتصادي شكري عبدالغني الزعيتر بأن أزمة اليمن الاقتصادية والاجتماعية ،هي سبب رئيسي للعديد من الأزمات الأخرى التي ظهرت على السطح وتتفاقم ،وهذا هو الدليل:

(١). كشف تقرير البنك المركزي اليمني (الخاص بالتطورات النقدية والمصرفية) في ٩ / مايو ٢٠٠٩م بأن انخفاض عائدات اليمن من النفط خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٩م حدث بشكل قياسي بنسبة بلغت ٧٤.٥٪ إذ وصلت إيراد النفط إلى ما قيمته ٢٥٤.٨ مليون دولار ،مقارنة بـ ٩٩٨.٨ مليون دولار خلال الفترة من العام الماضي ٢٠٠٨م ،مسجلة انخفاضاً قدره(٧٤٤ مليون دولار). وتزامن التراجع القياسي في عائدات النفط مع تراجع حصة الحكومة من إجمالي الصادرات النفطية خلال نفس الفترة من(١٠.٤ ملايين برميل) إلى(٥.٩ مليون برميل) مسجلة انخفاضاً بلغت نسبته(٤٣٪). ويعود سبب انخفاض عائدات النفط على انخفاض حصة الحكومة من الصادرات وانخفاض كمية الإنتاج إضافة إلى الانخفاض في الأسعار العالمية للنفط . وقد سجل سعر برميل الخام اليمني خلال الربع الأول من العام الجاري هبوطاً حاداً إذ وصل إلى سعر (٤٣ دولار) للبرميل.من معدل(٩٦ دولار) للبرميل في نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٨م . ولأن اليمن وبشكل رئيسي يعتمد على عائدات النفط الخام التي تغطي نحو ٧٠٪ من موارد الموازنة العامة للدولة ،و٦٣٪ من إجمالي الصادرات و٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي فإن هذا الانخفاض في إيرادات النفط يعد محل خطورة على الاقتصاد اليمني إذ يقول خبراء الاقتصاد إن الهبوط في مستوى أسعار النفط إذا استمرت بهذه الوتيرة فإن الدولة قد تعجز عن الوفاء بالتزاماتها المقررة في الميزانية وقد تصل بها إلى مرحلة تكون فيها عاجزة عن تسليم المرتبات

للعاملين في الجهاز الحكومي وللتعرف على وضع الاقتصاد الوطني المتدهور ولأنه لم تتوافر أمامنا بيانات اقتصادية حول قيمة النفقات العامة والجارية والاستثمارية وقيمة استهلاك السلع والخدمات وقيمة الصادرات والواردات للعام ٢٠٠٩م لكونه مازال جاريا فإننا سنورد ما توافرت لدينا من بيانات للعام ٢٠٠٧م حول هذه الجوانب لتتعامل معها عزيزي القارئ والتي بالتأكيد ستكون أرقامها ولتلك البنود وللعام ٢٠٠٩م هي أسوأ وفي الاتجاه السالب مما كانت عليه بالعامين الماضيين ٢٠٠٧م - ٢٠٠٨م وذلك لظهور ظروف اقتصادية أثرت سلبا على الاقتصاد اليمني وتخللت أواخر العام الماضي ٢٠٠٨م ومستمرة حتى العام الحالي ٢٠٠٩م . مثلا ارتفاعات الأسعار العالمية التي حدثت في العام ٢٠٠٨م..

الأزمة المالية العالمية

أضف إلى ذلك حدوث الأزمة المالية العالمية والتي حدثت في أواخر العام ٢٠٠٨م والتي أثرت بالغ التأثير في الاقتصاد اليمني من خلال انخفاض سعر برميل النفط .. أضف إلى الأحداث الداخلية (الأمنية والسياسية) والتي يمر بها الوطن اليمني خلال العام الحالي ٢٠٠٩م وآثارها السلبية على الاقتصاد حيث انه كان في العام ٢٠٠٧م ما يلي : (٢) .تزايدت النفقات العامة عن ما قبل وضمنها النفقات الجارية والتي تأخذ حصة ما يقارب ثلاثة أرباع حجم النفقات العامة للدولة فعلي سبيل المثال كان إجمالي النفقات الجارية في العام ٢٠٠٧م (تريليون واحد و٣٤٧ مليار و٨٠٠ مليون) ريال من إجمالي النفقات العامة التي كانت بمبلغ(تريليون واحد و٦٢٢ مليارا و٤٩١ مليون) ريال وهذه النفقات الجارية لا تسهم في زيادة حجم الاستثمارات لمواجهة تحديات البطالة والفقر ولهذا حدث تراجع في الاستثمارات في الدولة بالعام ٢٠٠٧م إذ كان قيمة الاستثمارات الرأسمالية مبلغ(٢٧٤ مليون و٦٩١ ألف) ريال

(٣). زيادة في الاستهلاك للسلع والخدمات لحدوث زيادة في عدد السكان والنمو السنوي الكبير والذي يحدث سنويا بنسبة (٣,٥ ٪) من إجمالي عدد السكان واستشراء النمط الاستهلاكي المترف وغير المرشد لدى المواطن اليمني إذ بلغت قيمة الاستهلاك في عام ٢٠٠٧م مبلغ(٣ تريليون و٢٦٧ مليارا و٦٧٣ مليون) ريال وبالمقابل حدث تراجع في الإنتاج إذ كان قيمة الناتج القومي (٤ تريليون و٧٠٨ مليارا و٦٢٨ مليون) ريال في عام ٢٠٠٧م (٤). زيادة في الاستيراد للسلع المستوردة المصنعة خارجيا ومن بلدان أخرى لعدم توفر ضمن الصناعات المحلية الوطنية في اليمن التصنيع وإنتاج بعض أنواع من السلع ذات الخصوصية والتي تلبي الاحتياج المحلي للاستهلاك مثلا قطع غيار السيارات والأدوية والأدوات والأجهزة الالكترونية وغيرها فمثلا وصلت قيمة الواردات في عام ٢٠٠٧م مبلغ (تريليون واحد و٦٩٣ مليارا و٨٩٥ مليونا) ريال وبالمقابل كانت قيمة الصادرات مبلغ (واحد تريليون و٢١٤ مليار و٥١٦ مليون و٢٤٦ ألف) ريال ويتضح لنا بأن قيمة الصادرات كانت أقل من قيمة الواردات .

(٥). استمرار التهريب للسلع الأجنبية المهربة إلى الأسواق اليمنية والتي في حالة بيعها في الأسواق الداخلية تكون امتلكت مزايا تنافسية مكنتها من إقبال المستهلكين عليها بسبب انخفاض أسعار بيعها للمستهلكين عن أسعار بيع السلع المصنعة محليا باليمن لأن السلع المهربة لم تلتزم بدفع رسوم وجبايات الدولة والتي تلتزم بدفعها السلع المنتجة محليا وهذه الميزة السعريه كانت ومازالت في صالح السلع الأجنبية المهربة وبالتالي عملت على ارتفاع نسبة حصتها الاستهلاكية وعلى حساب الحصة الاستهلاكية للسلع المحلية الوطنية المشابهة والذي أدى ومازال يؤدي إلى تدهور حالة الإنتاج وكميته لدى منشآت صناعية يمنية وطنية وبالتالي إفراز آثار أخرى اقتصادية واجتماعية من تقلص إنتاج

المنشآت الصناعية اليمنية كرفع نسبة البطالة والتي تسهم في زيادة اتساع حالة الفقر وهوته وغيرها من المشاكل الاجتماعية التي يفرزها الفقر (٦). انحسار رقعة الأرض الزراعية بفعل قلة الأمطار والجفاف التي تتعرض له العديد من محافظات يمنية وعليه أدى ذلك إلى انخفاض في الناتج الزراعي بالمقابل تم اللجوء إلى استيراد المنتجات الزراعية التي تعاني اليمن من عدم كفاية محصولها السنوي الداخلي لتلبية حاجة الاستهلاك الفردي وغيرها من الأسباب التي أثرت سلبا وما زالت تؤثر على الاقتصاد في اليمن وهذا ما جعلنا نقول بأن أزمة اليمن (اقتصادية) وبامتياز وهي سبب رئيسي في العديد من الأزمات التي ظهرت على السطح .

ماذا عن المستقبل؟

ويبدو أن الظروف الأمنية السيئة والجيولوجيا غير الواعدة والتساؤلات حول المسار الاجتماعي-الاقتصادي لليمن، تحول دون قيام شركات النفط الدولية بتنقيب موسَّع عن حقول نفطية جديدة في المدى البعيد، لن يعوِّض الدخل المتوقَّع كسبه من مصنع جديد للغاز الطبيعي السائل المقرّر أن يبدأ تصدير إنتاجه من الساحل الجنوبي في وقت لاحق هذا العام، عن عائدات الصادرات النفطية المتضائلة. وقد بدأت هذه الضغوط الاقتصادية تتسبّب بتشنّج سياسي حاد حيث يدرس الوكلاء الرئاسيون (مثل طارق الفاضلي) والشخصيات المعارضة خياراتهم للمستقبل.

واعترف د.عبد الكريم الإرياني مستشار للرئيس اليمني علي عبد الله صالح في يونيو ٢٠٠٩ أن اليمن الذي يعاني مزيجا خطيرا من الجفاف والأزمة الاقتصادية والاضطرابات السياسية ربما يواجه مجاعة في الأعوام المقبلة.وقال الإرياني وهو رئيس وزراء سابق "نحن نواجه واحدة من أسوأ السنوات في الإنتاج

الزراعي.. جفاف شديد للغاية."

وقال أدهم مسلم نائب مدير شؤون اليمن في برنامج الأغذية العالمي "ما من شك أننا قلقون" مضيفا أن المحنة الاقتصادية في اليمن عامل أكبر في أي أزمة غذائية عن الجفاف.

وأردف قائلا "اليمن يستورد ٩٠ في المئة من حاجاته الغذائية" مضيفا ان في حين أن أسعار المواد الغذائية تراجعت منذ الارتفاع بنسبة ٦٠ في المئة في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلا أنها ما زالت أعلى مما كانت عليه قبل عامين.وبرنامج الأغذية العالمي يخطط لتقييم مستقبل الغذاء في اليمن ولكنه لم يعقب على تحذير الإرياني من المجاعة وهو ما تناقض فيما يبدو مع توقعات مسؤول يمني آخر.

وتقول منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) إن شخصا من كل ثلاثة أشخاص في اليمن البالغ تعداد سكانها ٢٣ مليون نسمة يعانون بالفعل من الجوع المزمن. وتمثل الزراعة ١٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد ٧٠ في المئة من سكان الريف عليها.

وقال الإرياني "نحن نشتري القمح بالطبع من السوق المفتوحة ولكن مع تراجع أسعار النفط يبقى السؤال .. ما هو حجم الصرف الأجنبي الذي سيتبقى لليمن بنهاية العام."وأضاف أن احتياطي العملات الأجنبية يوازي الآن ستة أشهر من الاستيراد.

عائدات النفط الجنوبي

وقال البنك المركزي:إن عائدات النفط التي تمثل ٩٠ في المئة من عائدات الصادرات تراجعت ٧٥ في المئة خلال أول ثلاثة أشهر من العام ٢٠٠٩ إلى ٣٦٥ مليون دولار بعد أن كانت ١,٤٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٨ . ويشكو سكان الجنوب الذي يضم أغلب منشآت النفط في اليمن من أن الشمال

أساء استغلال اتفاق الوحدة للسيطرة على مواردهم والتمييز ضدهم.

وتابع الإرياني "الوضع الاقتصادي صعب للغاية" متعللا بتراجع أسعار النفط العالمية وكذلك انخفاض الإنتاج المحلي.ومضى يقول "الحقلان الرئيسيان وهما المسيلة وصافر يتراجعان... لا توجد اكتشافات نفطية كبيرة ومهمة بل مجرد اكتشافات هامشية لا تعوض هذا التراجع."وافتتح اليمن محطة للغاز المسال ،ولكن الإرياني قدر أن الأمر سيحتاج إلى خمس سنوات قبل أن يصبح الغاز إحدى دعائم الاقتصاد .ويبلغ متوسط الإنتاج النفطي الذي يمثل ثلثي عائدات الحكومة ٣٠٠ ألف برميل يوميا عام ٢٠٠٨ بعد أن كان ٤١٠ آلاف برميل يوميا عام ٢٠٠٤ .وقال الإرياني إن المشكلات الاقتصادية أبرزت مشاعر الاستياء في الجنوب الذي يعاني من اضطرابات بسبب النزعة الانفصالية في الشهور الأخيرة وتمردا آخر بطيئا هل مازالت في الشمال حيث ما زالت الاشتباكات مستمرة.

الفصل السادس

صعدة أو الحرب السادسة

بدأت الجولة السادسة لحرب صعدة شمال غربي اليمن يوم الحادى عشر من اغسطس ٢٠٠٩بمواجهات متقطعة فى عدة مديريات بصعدة ثم اخذت وتيرتها تتصاعد شيئا فشيئا الى ان تحولت الى حرب شاملة ومفتوحة على كل الاحتمالات في ضوء ما تخلفه من قتلى وجرحى وتسببه من تشريد لآلاف المواطنين فضلا عما تسببه من خسائر مادية كبيرة حيث اصرت الحكومة اليمنية على استخدام قواتها المسلحة لإنهاء تلك الحرب بشروطها فى حين يتمسك عناصر الحوثيين وقياداتهم في تنظيم "حركة الشباب المؤمن-الحوثيين" بمطالبهم ومواقفهم من هذه الحرب ويواصلون مواجهة القوات الحكومية دون ظهور بارقة امل تلوح فى الافق بامكانية وضع نهاية لها توقف شلال الخسائر البشرية والمادية الناجمة عنها وما سببته من معاناة ومآس ساهم في زيادتها فشل الجيش اليمين في حسم تلك الحرب التي ينظر إليها باعتبارها جولة الحرب السادسة في غضون خمس سنوات بين الجانبين.

فقد اندلعت تلك الحرب لاول مرة فى السادس عشر من يونيو ٢٠٠٤ ومرت بست جولات كانت تتوقف فى كل مرة اثر اتفاق اوهدنة او تسوية معينة، غير ان تجددها او استئنافها فى جولتها السادسة هذه المرة بدت الاعنف والاشرس في وقت يشهد اليمن أيضا حركة احتجاج سلمية واسعة في جنوبه تواجهها قوات الأمن اليمنية بالعنف لتتخذ قسريا طابع المواجهة المسلحة وهو الأمر الذي يصعد أزمة البلاد لتدخلها في منطقة الخطر والكوارث.

في منتصف اغسطس٢٠٠٩اندلعت الحرب السادسة في صعدة،واستخدمت

القوات الحكومية الطائرات والمدفعية لقصف مواقع الحوثيين مما أدى إلى مصرع وجرح المئات فيما جرى تشريد آلاف الأسر إلى مناطق بعيدة عن ساحة القتال.

ولعل أحداث العنف الرهيبة التي شهدتها محافظة صعدة هي إحدى تجليات الأزمة المركبة في اليمن المرتبطة بضيق أفق المشروع السياسي الذي تبنته النخبة الحاكمة، لجهة تركيز التنمية في العاصمة وبعض المدن وإهمال المحافظات الأخرى فضلا عن توتر مذهبي يظهر بين حين وآخر، وقد أعادت أحداث صعدة شبح اندلاع الحرب مجددًا، رغم تدخلات عربية أبرزها المساعي القطرية لإطفاء فتيل المواجهات الدائرة في هذه المحافظة النائية منذ عام ٢٠٠٤ هذه الحرب الدائرة بين المتمردين من أتباع "الحوثي" وبين القوات الحكومية، خلفت مآسيَ وويلاتٍ للسكان وأنهكت البلاد المطحونة أصلا بالأزمة الاقتصادية.

واللافت للانتباه، أن هذه الأحداث المتجدّدة يتنصّل منها طرفا المواجهة ويحمّلها للطرف الآخر، في وقت تتعالَى تهديدات استخدام القوة والردّ العنيف، وتتواصل فيها المساعي الحثيثة لاحتواء الموقف، ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول الخفايا التي أبقت على هذه الحرب العبثية مستمرة ، دونما أفق لحلحلة الوضع، بل إن تزايد التعزيزات والحشود العسكرية ، وفق ما نقلته مصادر قريبة من المنطقة، تنبِّئ بجولات اخرى من المواجهات، سيتحمّل وِزرها السكان المحليون وحدهم وأفراد الجيش، الذين أصبحوا وقود معاركها شبه اليوميةالتي تتوقف لتتجدد، من دون هدف ولا مشروع مستقبلي لها.

دوافع الصراع

ولاشك أنه من شأن أي انقسام أن يهدد استقرار اليمن، الذي يعاني أصلاً من ضغوطات شديدة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وتلاشي الموارد الوطنية، والتوترات المتجددة بين النُخَب الشمالية في البلاد وسكان المنطقة الجنوبية

والتهديدات التي مصدرها مجموعات عنيفة ذات صلات مختلفة القوة بالقاعدة. وقد لا تبقى آثار هذا الصراع محصورة ضمن الحدود الوطنية. ينبغي أن تَستعمل البلاد أدواتها التقليدية - التسامح الديني والاجتماعي، واستيعاب الخصوم - لتشكيل ميثاق أكثر شمولاً يزيل الوصمة المرتبطة بالانتماء إلى بعض الطوائف ويستوعب الحوثيين. وينبغي أن يستعمل اللاعبون الدوليون - وبشكل رئيسي دول الخليج والغرب - نفوذهم وأن يَعِدُوا بالمساعدة في عمليات البناء والتشييد للضغط على الحكومة والمتمردين على حد السواء للتوصل إلى تسوية.

بعد عقدين من الأزمات والمشكلات السياسية والاقتصادية ، فإن ظهور عدد من التحديات في وقت واحد يشكل اختباراً لقدرة النظام على التكيف والتحمل. قد لا يكون الصراع في صعدة قد حظي بتغطية إعلامية واسعة على المستوى الدولي، غير أنه ينطوي على مخاطر كبيرة على التوازن السياسي، والطائفي والاجتماعي في اليمن.

بدأت الحرب على شكل عملية للشرطة لاعتقال العضو السابق في البرلمان حسين بدر الدين الحوثي. وعلى مدى خمس جولات تضاعفت عدة مرات وأصبحت أكثر تعقيداً واتساعاً. فمع تراكم المظالم والإساءات وارتفاع عدد الضحايا، وتغلغل الصراع، مجتذباً عدداً أكبر من اللاعبين باستمرار، بما في ذلك القبائل المحلية وأعداد متزايدة من سكان صعدة، فقد بات يغطي منطقة تتسع باستمرار ويشارك فيه لاعبون أجانب على خلفية حرب إقليمية باردة. وقد قوضت هذه الحرب دُعامتين رئيسيتين من دعائم الاستقرار في اليمن، وهما الصيغة السياسية التي تستند إلى تقاسم السلطة والاندماج التدريجي للطائفتين الرئيسيتين في البلاد وهما الزيدية - وهي شكل من أشكال الشيعية الأقرب من حيث الممارسات والشعائر إلى السنية منها إلى الشيعة الاثنى عشرية السائدة في

توسعت الحرب لأنها باتت عالماً مصغراً لسلسلة من التوترات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية والدينية. ويمكن أن يتتبع الدارس أصولها إلى البنية الاجتماعية الصعبة ،وغياب الاستثمارات عن معاقل الزيديين، مثل صعدة؛ والنواقص في إدارة التعددية الدينية؛ والقابلية للنفوذ الخارجي ونشوء لاعبين سياسيين ودينيين جدد، خصوصاً السلفيين. وقد اتخذ هذا الصراع في أحيان كثيرة وفي نفس الوقت أشكال صراع طائفي، أو سياسي أو قبلي يتجذر في المظالم التاريخية وغياب التنمية الذي بات يشكل آفة مستوطنة مزمنة. كما تسهم في تشكيل هذا الصراع جزئياً المواجهة الإقليمية بين أميركا وإيران.

إنهاء نظام الإمامة

في عام ١٩٦٢ وضعت الثورة حداً لنظام الإمامة الذي حكمه الهاشميون لأكثر من ألف عام وقلبت النظام الاجتماعي الذي ارتبطوا به على نحو وثيق. وخلال الحرب الأهلية التي تبعت، كانت صعدة هي المعقل الرئيسي للمعارضة. ومنذ ذلك الحين، تعرضت المنطقة للإهمال والتهميش على نطاق واسع. وعاد البعد الديني الذي كان قد أدير بنجاح ولفترة طويلة من الزمن إلى الظهور على السطح من جديد. رغم اختلافهما حول عدد من القضايا اللاهوتية والسياسية، فإن الزيدية والشافعية قريبتان من بعضهما البعض في المنظور العقائدي. خلال العقود القليلة الماضية، ضاقت الفجوة بينهما أكثر بفضل الجهود التعليمية التي بذلتها الدولة، ونعمت اليمن بالانسجام الطائفي. غير أنه بقي هناك عدد من الأشخاص الداعين إلى إحياء الزيدية، بمن فيهم الحوثيين، الذين قاتلوا للمحافظة على المنظومة الدينية الزيدية وشعائرها الرمزية. وانبعثت الحيوية بينهم نتيجة تنامي النفوذ السلفي القادم بشكل رئيسي من الأقليم ، وشعورهم بأن ثَمَّةَ حصاراً

يُضـرَض على الزيـدية. وينظـر بعض القـادة السـابقين ودعـاة إحـيـاء الزيـدية إلى الجمهورية على أنها بشكل أساسي معادية للهاشمية والزيدية.

وثمة بُعْدُ أجنبي أيضاً، رغم أنه يصعب تقييمه أو التثبت منه ، فالحكومة تتهم المتمردين بالتحالف مع إيران والولاء لحزب الله اللبناني، فإن القادة الحوثيين يدينون تحالفها مع الولايات المتحدة. كما أنهم يتهمون أميركا وأنصارها بالتدخل، وخصوصاً من خلال دعمها المالي للحكومة والقبائل المحلية.

أثرياء الحروب والقتل

إذا كان التاريخ قد ترك ندوباً، فإن الحرب قد نكأت الجراح. إن تدمير قرى بأكملها وتخريب البِنَي التحتية بسبب قصف الجيش لها، إضافة إلى القصف الجوي والعنف العشوائي الذي يمارسه الجيش والسلطة لم يؤد فقط إلى زيادة المظالم التي يشعر بها الحوثيون بشكل عام، ودعاة إحياء الزيدية بشكل خاص، بل المدنيون إجمالاً في جميع المحافظات الشمالية. ويثير المتمردون الغضب بسبب الأعمال الوحشية وعمليات النهب والاختطاف. كما تسهم المشاركة المتنامية للميليشيات القبلية إلى جانب الحكومة أو قوات المتمردين في إلهاب الصراع وإطالة أمده.

تتنافس القبائل المتخاصمة وزعماؤها على المناصب والموارد؛ وفي حين تتعرض بعض المجموعات للتهميش، فإن بعضها الآخر يتلقى مساعدات حكومية مقابل محاربة المتمردين.

لقد بات الصراع يديم نفسه، مؤدياً إلى نشوء اقتصاد حرب حيث اغتنم العشائر، وضباط الجيش، والمسؤولون الحكوميون الفرصة للسيطرة على الحدود البرية وساحل البحر الأحمر. لقد راكم زعماء القبائل والمسؤولون الكبار العتاد العسكري والأرباح من المبيعات غير الشرعية للأسلحة. وباتت العمليات المستمرة

مبرراً لزيادة الموازنات العسكرية دون وجود إشراف يذكر من قبل الحكومة أو جهات مستقلة. ومع اشتداد المنافسة على الموارد، فإن مزايا الحرب فاقت مساوئها - على الأقل بالنسبة للنخب المشاركة فيها.

مع بعض الاستثناءات، فإن المجتمع الدولي لم يعترف بالقدرة الكامنة لصراع صعدة على زعزعة الاستقرار ولم يضغط على الحكومة لتغيير سياستها. ومرد ذلك جزئيّاً إلى أن الغرب يركز بشكل حصري على صراع اليمن مع القاعدة وتصوير النظام للحوثيين على أنهم مجموعة فرعية في الحرب على الإرهاب. ويتعلق الأمر أيضاً برفض النظام السماح للعديد من المنظمات الإنسانية والحكومات، إن لم يكن معظمها، بالوصول إلى صعدة.

العودة إلى الجذور

ما هي الأسباب الحقيقية وراء حرب صعدة؟

يذكر الكاتب الصحفي محمد عايش أربعة أسباب جوهرية للحرب وما عداها ثانوي، وقد لخصها في التالي:

الأول: السبب المتعلق بالجيش:حيث أكد أن الجيش علق في مأزق حقيقي وصريح منذ اندلاع الحرب وهو المأزق الذي قال بأنه لا يبدو أن أحداً مهتم فيه ، حيث أن الحرب لم تحقق أي هدف من أهدافها المعلنة ، ويرتد في العادة هذا الفشل على الجيش بشكل أزمة تتعلق بالثقة والأهلية والقدرة على الاضطلاع بمهمته كجيش،وهو ما يجعل خيار مواصلة الحرب أملاً في تحقيق أي انتصار مقبولاً بالنسبة له هروباً من أزمة ما بعد الفشل.

وأضاف عايش أن كل اتفاقات وقف الحرب قد سوقها الإعلام الرسمي باعتبارها إنجازات للقيادة السياسية في الوقت الذي خاض فيه الجيش الحرب دون غطاء أو إجماع وطني شامل في البداية وانتهى الحال به فيما يبدو منزوعاً من الغطاء

السياسي .

الثاني : الأسباب المتعلقة بطبيعة اتفاق الدوحة: وعنها قال عايش: إن لاتفاق الدوحة وجهين، وجها عند توقيعه وإعلانه ووجها عند لحظة تنفيذه ، مضيفاً أن إشكالية الاتفاق برزت عند مباشرة التنفيذ في البند السادس الذي ينص على إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحرب ،وهو البند الذي احتاج لوثيقة تفسيرية تنص على أن المقصود بإعادة الأوضاع هو انسحاب الجيش من القرى والمزارع المملوكة للمواطنين ، منوهاً أن واضعي الاتفاق لم يدركوا بدهية أساسية وهي أن واقعاً أنتجته حرب شرسة ومكلفة وممتدة لخمس سنوات هو واقع لا يمكن تغييره بسهولة اعتمادا على مجرد حسن النوايا " .

الثالث: الأسباب المتعلقة بالحوثيين : وفيها قال إن الحوثيين مقاتلون شرسون وسياسيون فاشلون منتقداً طريقة إدارتهم لخطابهم السياسي قائلاً بأن اتفاق الدوحة كان تنازلاً بالنظر إلى طبيعة العلاقة التاريخية ليس بين الرئيس فحسب ولكن بينه وبين كل الرؤساء الأربعة السابقين له من جهة وبين المرجعية المذهبية التي ينتمي إليها الحوثيون وهي العلاقة المحكومة بالإقصاء وعدم الاعتراف بفعل "الكبرياء الثورية " ، وقد فرض هذا التنازل المعادلة التي أقيمت على الميدان.

الرابع : السبب المتعلق بالمنظمات والأحزاب: وفي هذا المجال قال عايش إن بعض تلك النخب تأثرت بالخطاب الإعلامي الرسمي مؤكداً أن المطلوب هو أن تدرك المعارضة أن الحرب تحولت إلى حرب بين جيش حكومي وبين سكان محليين يمثلون (القبيلة).

لكن هناك وجهة نظر أخرى عبر عنها أستاذ العلوم السياسية الدكتور محمد الظاهري قائلاً :إن الإشكالية الحقيقية تكمن في بنية النظام السياسي اليمني الذي قال بأنه يعاني من مشكلة فقدان الذاكرة التاريخية والسياسية، متسائلا

كيف نفهم نظامًا سياسيًا يزعم أن هناك توجها ديمقراطيّاً وتعددية سياسية والتعددية السياسة هي نقيض لاستخدام السلاح؟ مضيفاً بأن هذا النظام لا ينعش ذاكرته التاريخية إلا في الجانب القتالي، مؤكداً أن أي نظام سياسي يزعم أنه ذو كفاءة لا بد أن يحقق الأهداف بأدنى الموارد ، وانتقد الظاهري الثقافة اليمنية قائلا بأنها ثقافة غير حوارية حيث إن هناك صمما سياسيا.

ويضيف قائلاً بأنه من الضروري أن يستمع أصحاب السيف لنا، وتساءل كيف نقنع العالم بأن لدينا تجربة ديمقراطية ونحن نُجَري انتخابات في الوقت الذي أصوات البنادق فيه هي الحاسمة؟ وتحدث الظاهري عن خطورة تسييس التنوع المجتمعي والفكري والمذهبي في اليمن وختم كلامه بضرورة تغيير ثقافة السيف والمؤسسة العسكرية إلى ثقافة أهل القلم وثقافة التعبئة السياسية إلى ثقافة التعايش السياسي.

"تُجَّار الحروب"

من جهته، يرى الصحفي والمحلل السياسي محمد الغباري ، أن المسار الذي اتَّخذته هذه القضية، ناتج أيضا عن مُعطيات داخلية تلتقي مع الحسابات الدولية، ويذهب في هذا السياق، إلى أن هناك أطرافا تريد استمرار حالة التوتّر في صعدة، وهذه الأطراف توجد في جانبَي الصراع، وهم من المشتغلين على النشاطات العسكرية، لأنه يحقق لهم عائدا ربحيّاً وهم معروفون تاريخيّاً، وقد أطلِق عليهم في كثير من الأدبيات السياسية "تُجَّار الحروب"، مثل مراكِز النفوذ القبلي، التي تحشد أبناء القبائل التابعة لها لخوض غِمار المواجهات المسلحة، مقابل الحصول على عَتاد حربي أو عوائد مالية مجزية، تضخٌ بقوة في مثل هذه المواسم من قِبل أطراف محلية أو خارجية، وهناك أيضا قادة عسكريون يُمكنهم استمرار المعارك من تلقي الدعم اللوجيستي والتعويض المادي أو التعويض

المعنوي على شكل مزايا وحوافز وظيفية.

وفي المقابل، هناك عناصر داخل المتمردّين أنفسهم يستفيدون كثيرا ممّا تضخّه الأطراف الإقليمية من دعم مالي، وليس من مصلحتهم إيقاف الحرب ما لم تكُن التعويضات التي سيحصلون عليها أعلى بكثير مما سيخسرونه، والمشكلة برمّتها، حسب الغباري، مجموعة مصالح داخلية وإقليمية تُغذي وتريد استمرار المعارك، مما يحتّم ضرورة التعاطي مع المسألة من زاوية المصلحة الوطنية، وليس من خلال ما يصوره المستفيدون.

مثل هذه المخاوف حاضرة لدى كل اليمنيين، خاصة الذين خبروا دورات الصّراعات والحروب وعرفوا أسبابها وبواعثها ووقوفا على نتائجها، خاصة وهم يرَون بأمِّ أعيُنهم مظاهر الغناء التي طرأت على فرسان هذه الحروب عقب كل جولة صراع يخوضونها، والذين كتبوا عن الحروب اليمنية خلال العقود الخمسة الماضية، خلصوا إلى تلك الأحكام، سواء منهم الكُتّاب اليمنيون أو الأجانب.

فالحرب بين الجمهوريين والملَكيين، سُجلت عنها ملاحظات، لا تخرج عن هذا الإطار وتكاد تلتقي على أن الأموال التي كانت تُضَخُّ للقبائل اليمنية، هي التي كانت تطيل أمد الصّراع، بل إن بعضهم نقل عن قادة عسكريين مصريين قولهم، أن زعماء القبائل والعشائر، عندما ندفع لهم المال في النهار يكونون جمهوريين، وفي الليل عندما يدفع لهم الملِكيون يتحوّلون إلى مَلَكِيِّين.

بين ابتزاز المتمردين وابتزاز الحكومة

الثابت، أن هذه الأزمة من لوازم كل الحروب التي شهدتها البلاد، سواء حرب الملكية الجمهورية في الستينيات أو حرب المناطق الوسطى، التي كانت مسرحا للصراع بين المقاومة المسلحة المدعومة من اليمن الجنوبي والقوات الحكومية الشمالية، وفي كل الأحوال، لم تكن تلك الصّراعات إلا امتدادا لتدخُّل أطراف

إقليمية ودولية عملت على تغذية تلك الحروب، وهو ما يتكرَّر اليوم في المشهد الدائر في شمال البلاد في هذه المحافظة، التي تلتقي فيها عوامل مذهبية وقبلية، ومنافع اقتصادية محلية بمصالح إقليمية لا تنفصل عن صراع المصالح الكبيرة التي تستثمر الحساسيات المذهبية والقبلية داخل المجتمع اليمني، يساعدها على ذلك غياب الدولة القوية التي لا تكاد تنفكُّ عن توظيف الأصول الاجتماعية والطائفية والجهوية في لعبة توازنات، لم تُثمر سوى إضعافها باستمرار، وإعلائها من دور القبيلة على حساب بناء الدولة الوطنية، وهو أمر إذا لم يتداركه القائمون على الشأن العام، فإن الثمن سيكون باهظا.

الخلاصة: أن ثمة مُعطيات داخليةً وإقليميةً تريد أن تنقل صراعاتها إلى هذا البلد البائس عبر وسطاء وتجار حروب، لم تحصد تجارتهم سوى الدّمار للسكان البائسين، الذين يتساقطون تحت طاحونة هذه التجارة القذِرة ويئِنُّون من ويلاتها.

فقد خلَّفت الحرب وراءها الكثير من المآسي، وهو ما سجّله مؤخرا تقرير المرصد اليمني لحقوق الإنسان، الذي كشف عن أن جولات الحرب السابقة أسفرت عن تشريد ٥٠ ألفا من مساكنهم وقُراهم، ودمّرت البنية التحتية الهزيلة أصلا، منها ١٥٣ منزلا وتحويل ١١٠ مساكن إلى ثكنات عسكرية، وبلغ عدد المفقودين ٢٨٦ فردا وأزيد من ألفي معتقل، وأصبح السكان بين ابتزاز المتمرّدين وابتزاز القوى الحكومية التي دمَّرت مزارعهم وأملاكهم وحصدت أرواح الكثير منهم في حرب أضحت بين يدي تجار الحروب.

والخشية اليوم، هي أن تبقى على حالها في أيديهم، لأنها تظل محصورة في نطاق هذه المحافظة البائسة النائية، ولا في نطاق اليمن البائس، بل ستمتد إلى كل اللاعبين فيها والمُمسكين بخيوطها، خاصة بعد أن تفلت تلك الخيوط إلى

أيدي تجّار هذا النشاط وحدهم.

متى ستنتهي الحرب ؟

إن القراءة الواعية والمنصفة للمشهد الوطني ولسيناريوهات حرب صعدة تؤكد أن هذه المنطقة وأبناءها قد صاروا رهنا لحسابات السلطة ومشاريع التوريث وضحايا لجنرالات الحروب الذين يؤجلون ويتسأنفون الحرب بمنتهي الأريحية ليجعلوا صعدةعبرة لمن يطلب الحرية والخلاص من حكم الفرد وبالمقابل فإن أحزاب اللقاء المشترك يجب أن لا تظل مواقفها عند مستوى رفض الحرب فقط بل يجب أن تقدم موقفاعمليا يتضمن مشروعا وطنيا لإنهاء الحرب ومعالجة مسبباتها ولا ندري لماذا توقفت مبادرة المشترك واللجنة الوطنية التي شكلها قبيل الوساطة القطرية الأولى ،السلطة

وكما هو معروف عنها لا تحترم أية اتفاقيات توقعها وتقوم دائما بالنكث بالتزاماتها وليست إفشال مهام لجنة الوساطة القطرية السابقة هي الأولى فقبلها مثلا نكثت باتفاقية المبادئ التي وقعتها مع المعارضة قبيل انتخابات سبتمبر ٢٠٠٦ وكانت أن شهدت تلك الانتخابات هي الأخرى أكبر عمليات الفساد والتزوير في تاريخ اليمن ، هي الأخرى كذلك وثيقة العهد والاتفاق التي كانت خلاصة جهود الأحزاب والقوى السياسية التي قدمت مشروعا ورؤية وطنية لحل أزمة الفترة الانتقالية بين شريكي الوحدة إلا أن الرئيس أعلن رفضه لها فيما بعد حرب صيف ٩٤ واعتبرهاوثيقة للخيانة والتآمر رغم أنه وقعها مع نائبه البيض في الاردن وكان حينها أن أصر على الحرب كحل للأزمة ، فالحرب بنظر السلطة والرئيس هي الحل الممكن والوحيد واتخذ قرارها بعيدا عن الدستور والقانون ومؤسسات الدولة أسهل من شربة ماء أما الاتفاقيات والمواثيق الموقعة فليست غير تكتيكات للمناورة وخلط للأوراق والتهدئة استعدادا لجولات حرب

جديدة لذا ينبغي على كل من يهمه أمر هذا الوطن أن لا يدعوا صعدة تواجه مصيرها الذي يحدده قرار فردي يشن الحرب متى ما رأى الوقت مناسبا.

حوار مع قائد الحوثيين عبد الملك بدر الدين الحوثي :

شهدت اليمن في العام ٢٠٠٩اشتباكات دامية بين الجيش اليمني والحوثيين والتي راح ضحيتها العشرات وتضرر الآلاف من المواطنين في منطقة صعدة معقل الحوثيين ووسط تلك الأحداث الدامية التي تعرض مستقبل اليمن لأفدح الأخطار كان لنا هذا الحوار مع السيد / عبد الملك بدر الدين الحوثي القيادي البارز للحوثيين.

- **ما هي الأسباب الحقيقة للأزمة الحالية بين الحكومة والحوثيين والتي ادت إلى تجدد المعارك أكثر من مرة ؟**

إن طريقة تعاطي السلطة في البلد مع المشاكل والأزمات وضيقها بالأنشطة الثقافية التي لا تنسجم معها إضافة إلى ارتباطاتها الخارجية التي هي فوق علاقتها بالشعب هذه كلها أسهمت في تعقيد الوضع أكثر، فالسلطة تعاملت معنا في مواجهة نشاطنا الثقافي السلمي بعدوانية مفرطة وحشرت كل شيء يمكن استغلاله في المواجهة وتتعاطى بكبرياء تجاه شعبها دون إنصاف ودون التقبل بالاعتماد على مبادئ عادلة لحل أي قضية والخلاصة أن مشكلة السلطة تعود إلى سببين رئيسيين الأول طريقتها في التعاطي مع من يخالفها الرأي وأسلوبها في التعامل مع الشعب، ثانيا ارتباطها بمشاريع الخارج على حساب الداخل فهي تبالغ بارتباطها بالمشاريع الأمريكية على حساب استقلال وسيادة البلد وعلى حساب أمن واستقرار وكرامة الشعب ليس هذا فحسب وإنما تدخل في صفقات مع بعض دول الجوار (التي تنشط لصالح أمريكا وتعادي ثقافة البلد) فتكسب منها المال مقابل مواقف عسكرية وقمعية تحت ذرائع واهية ودعايات زائفة.

- هناك اتهامات حكومية بأن أحد الأسباب الرئيسية للحملة الحكومية علي الحوثيين هو إيمان أبناء صعدة بالفكر الزَّيْدي والرغبة في إعادة نظام الإمامة تحديدا فما حقيقة ذلك؟

ليس من الصحيح على الإطلاق أن أتباع الفكر الزيدي في صعدة يعملون على فرض نظام الإمامة على الشعب ولا تمتلك السلطة أي دليل على ذلك وأَبْعاد الصراع واضحة بعيدا عن الدعاوَى المختلقة، والحقيقة أن السلطة لا تقبل بنشاطنا الثقافي السلمي الذي يتجاوز الأُطُر المذهبية ويرغب في تصحيح الوضع المتردي لأمتنا وعبر رؤية ثقافية قرآنية.

- يرى البعض بأن النفوذ المتزايد للحوثيين في محافظة صعدة بعد الحرب السادسة، جعلهم كما لو أنهم باتوا يشكلون "دولة داخل الدولة"، كيف تنظرون أنتم لهذا الأمر؟ وما مدى الدقة في هذا التشبيه لكم-أي "دولة داخل الدولة؟

في الحقيقة فإن السياسات الخاطئة والسلوك العدواني الذي تمارسه السلطة يجعلها مكشوفة أمام الشعب على حقيقتها ,كما أن وضوح مظلوميتنا ووضوح إنصافنا وتحركنا الثقافي السلمي في إطار مسئولية تعني الجميع حقق الكثير من الاستجابة والتفهم والالتفاف الجماهيري

أما مزاعم بعض الأفراد بأنا نشكل دولة داخل الدولة وهذا هو منطق بعض المسئولين المعادين والمحرضين دائماً على الحروب الداخلية لإنهاك الشعب وتدمير البلد واستنفاد جهد المؤسسة العسكرية فيما يضر ولا ينفع ويهدم ولا يبني ويفسد ولا يصلح ,إن أصحاب هذه المزاعم ليس عندهم فهم صحيح لا للدولة ولا للمواطَنة ولا توجد لديهم رؤية للإسلام عن كيف ينبغي أن يكون واقع الأمة الإسلامية ,وهؤلاء مهووسون ومفجوعون على مناصبهم ومراكزهم داخل الدولة التي يستغلونها للتسلط الظالم والنهب الدائم لثروات وحقوق الشعب المظلوم,

ولذلك يحسبون كُلَّ صَيْحةٍ عليهم !! وينزعجون من كل صوت حق ونبرة حرية وكشف للحقائق ,لقد أصبحوا يرون في التسلط على الآخرين والسرقة للثروات والمصادرة للحقوق عنواناً اسمه الدولة ,وعلى هذا الأساس يواصلون مشوارهم الكارثي في استعباد الشعب ,ويحاولون إبعاد هذا الشعب عن كل تحرك حرٍ حتى وإن كفله الدستور ,فلا حرمة لديهم لشيء إلا هواهم ومزاجهم، وهم لا يقبلون بالمواطنة القائمة على كرامة الإنسان وحقوقه ,لكنهم يريدون الاستعباد.

- **ما هي أسباب فشل الوساطات مثل اتفاق الدوحة في حقن الدماء بين الطرفين؟**

السبب هو موقف السلطة التي لم تكن جادة في تطبيق الاتفاق ولا في تحقيق السلام وهي تستهين بالدم اليمني وقد أعلنت انقلابها على اتفاق الدوحة في مقابلة الرئيس في صحيفة الحياة ولم تقدم مبررات صحيحة لموقفها.

- **ما هي حقيقة الاتهامات التي توجه للحوثيين باغتيال الشيخ قروش ؟**

الشيخ قروش كان من المقاتلين إلى جانب السلطة، ولم يقتل عن طريق الاغتيال بل قتل أثناء قيامه بالاعتداء هو وبعض عناصر السلطة على بعض القرى المجاورة لقريته.

- **يصف بعض المراقبين الحوثيين بأنهم مقاتلون أشداء إلا أنهم سياسيون فاشلون فما حقيقة ذلك ؟**

هذا الوصف غير دقيق وهو مبني على أساس معطيات لا تتلاءم مع الوضع الحقيقي الذي يعيشه الشعب اليمني ولا تلحظ الأسس الثقافية التي تعتبر أساسا للمشروع العملي الذي نتحرك من خلاله.

- **يلاحظ المراقبون أن الحوثيين نشطوا خلال الأونة الأخيرة في استغلال المناسبات الدينية المختلفة للقيام بجمع الحشود الكبيرة وتنظيم الاحتفالات**

الجماهيرية كنوع من الاستعراض الإعلامي ومحاولة إظهار الثقل الجماهيري لكم في محافظة صعدة، ما تعليقكم؟

المناسبات الدينية تسهم إسهاماً كبيراً في توعية المجتمع ولها قيمتها الكبيرة في الحفاظ على الحرية الدينية التي أهدرتها السلطة ,كما لها قيمتها أيضاً بقدر ما تتعلق به وله صلة بمضامينها ,فمناسبة ذكرى مولد الرسول صلوات الله عليه وعلى آله وسلم لها ثمرتها الكبيرة في وقت تتكرر فيه الإساءات إلى الرسول, وفي وقت تحتاج الأمة إلى الاستفادة من الرسول في موقع القدوة والقيادة والرحمة والحكمة فيما يفيد ويسهم في إصلاح واقع الأمة الراهن إلى غير ذلك،

وفي الفترة الأخيرة حاولت السلطة - بغيا وظلماً - منع المناسبات الدينية دون مبرر ,فنحن نقيمها بطريقة سلمية وبإمكان أي شخص أن يتأكد عبر الحضور لدينا فيها ,ولا صحة لبعض الافتراءات التي تدعي أننا نقوم بإطلاق النار فيها ,فهي مجرد أكاذيب وبهتان من جهات لا تستحي من التمرغ في وحل الدجل والافتراء ,وللعلم فبعد الحرب الثانية منعت السلطة في صعدة حتى الاحتفال بذكرى مولد رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم ,وكانت تحتفل حتى بمناسبات لا قيمة لها ولكن لا تسمح بالاحتفال بمناسبات لها أهمية كبيرة ,ولكن كان من ثمار التحرك الجماهيري الواسع أن يكسر تلك المحاولات الظالمة التي تمس حرية المجتمع ,فلم يعد بالإمكان أن تقوم السلطة بإلقاء القبض على مئات الآلاف الذين يحتفلون بالمناسبات الدينية ,ولا أن تقتل الجميع ,فكان محرجاً للسلطة ولجأت إلى أساليب أخرى لعرقلة الاحتفالات من إثارة مشاكل أمنية واعتقالات محدودة ومنشورات تكفيرية لكنها لم تنجح وفشلت.

- **في ضوء المأساة الإنسانية التي يعيشها أهالي صعدة ما هو تقييمكم لدور**

المنظمات الإنسانية الحكومية في إغاثة الأهالي المنكوبين؟

حجم المعاناة في المناطق المتضررة من الحرب كبير والمأساة هائلة والجهود التي تقدمها المنظمات التي تدعي الإنسانية تقتصر في معظمها لخدمة السلطة والمحسوبين عليها ولا تلحظ المتضررين والمناطق التي تعاني.

- أين وصلت جهود تثبيت السلام وعمليات إعادة الإعمار في صعدة منذ الإعلان عن قرار وقف الحرب الخامسة؟

توقفت عند بداياتها ,ولم يعمروا أي بيت هدموه ,ولا أعادوا بناء أي مزرعة دمروها ,والآلاف لا زالوا لاجئين في المخيمات ,والسجناء لم يفرجوا عنهم, والحقوق التي للمحافظة مصادرة.

- لكن السلطة كثيراً ما تتهمكم بإعاقة جهود الإعمار من خلال محاولتكم بسط سيطرتكم والاستيلاء على بعض مهام ومكاتب السلطات المحلية في المديريات والتحريض على الأجهزة الأمنية، أو إصراركم على المشاركة المباشرة في استلام وصرف التعويضات للمتضررين وإقرار أو رفض قوائم المتضررين ومبالغ التعويضات،وغير ذلك .

اتهامات السلطة غير صحيحة ولا يوجد أي إعاقات من جانبنا ,وإنما طالبنا أن تكون أسس التعويضات قائمة على العدالة دون تمييز ,لقد قرروا لشخص هدموا بيته المكون من ثلاثة طوابق ودمروه تدميراً كلياً (مائة ألف ريال يمني), وفي المقابل أعطوا شخصاً آخر يعتبرونه موالياً للسلطة على تدمير جزئي لغرفة واحدة صغيرة(سبعمائة ألف ريال يمني) ,كما لم يلتفتوا أساساً إلى المناطق التي كانت مسرحاً للحرب وشهدت اعتداءات كبيرة وتدميرا كبيرا من جانبهم ,مثل: (آل الصيفي ,وضحيان ,ومران ,وبني معاذ ,ومناطق كثيرة جداً).

-في ضوء البيان الذي أصدرته الجامعة العربية مؤخرا لدعم موقف الحكومة

اليمنية . ما هو تقييمكم للموقف العربي بصفة عامة وموقف الجامعة بصفةخاصة من الأزمة وما هو مطلوب منها؟

الطابع على معظم ما تقوم به الجامعة العربية هو الفشل ومن يعرف موقف الجامعة العربية من القضية الفلسطينية ويقيّم أداءها تجاهها يفقد الأمل في الجامعة للقيام بأي دور إيجابي وفاعل لحل أي مشكلة في العالم العربي إلا أن هذا لا يعفيها عن واجبها ومسؤوليتها في التدخل الإيجابي في اليمن عن طريق الضغط على السلطة لإيقاف العنف ولغة السلاح والقتل وتطبيق التفاهمات والاتفاقات المبرمة.

- **هل تعتقد أن الأزمات التي شهدتها اليمن مؤخرا بين الحكومة ومعارضيها تهدد مرة أخرى بانفصال شطري اليمن ؟**

السياسة القمعية التي تمارسها السلطة واستغلالها للمذهبية والمناطقية والعنصرية في مواجهة الشعب أسلوب خاطئ للغاية نتيجته المحتومة تفكك النسيج الاجتماعي وتمزيق اليمن وتقطيع أوصاله وعلى السلطة المبادرة بالتوبة النصوح وإفساح المجال لكل القوى الشعبية المخلصة والواعية لإصلاح ما أفسدته وبناء يَمَنٍ جديدٍ.

- **الموقف الدولي بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة هل يرتبط بما يسمي بالحملة ضد الإرهاب ومحاولة الهيمنة على خليج عدن؟**

المؤامرات الأمريكية والغربية تستهدف اليمن الذي يتبوأ موقعا جغرافيا هاما للغاية وقد بات الوضع في البحر العربي وباب المندب والبحر الأحمر خطيرا للغاية ولم يعد لليمن النفوذ والسيطرة في مياهه الدولية ولا في منافذه الإستراتيجية ومن الواضح تفريط السلطة الرهيب في سيادة البلد وأنها ليست أمينة عليه.

- الحوثيون كحركة أصبح لهم حضور سياسي واجتماعي كبير خصوصاً في صعدة، لكن مع ذلك ما زالوا يصنفون بموجب الدستور والقوانين باعتبارهم كياناً غير قانوني، هل ثمة صيغة أو إطار تنوون تشكيله كحزب سياسي أو كيان اجتماعي في المستقبل القريب، إذْ لا يمكنكم حمل السلاح إلى ما لا نهاية؟

الحوثيون (كحركة) تسمية لم نسمِّ أنفسنا بها ,وإنما سمانا البعض بها دون أن يمتلكوا الحق في تسميتنا ,ولا نرتضي هذه التسمية ولا غيرها من الألقاب التي يختارها البعض حسب رغباتهم ,نحن ((مجاميع من المسلمين نتحرك على أساس التثقيف بثقافة القرءان الكريم واتباع تعاليمه)) ولا نحتاج في هذا إلى إذن من أحد ولا رخصة من أحد ,إذ أن هذا هو عين الواجب على الجميع ,والشرعية فيه تفوق كل شرعية ,وتحرُّكنا في الأساس ليس عن طريق فرض ما لدينا على الآخرين بقوة السلاح ,ولا إقناعهم بقوة السلاح ,والسلاح لدفع العدوان وحمايتنا كأمة تواجه مخاطر كبيرة ,وتدور فوق رؤوس أبنائها رَحَى المؤامرات والمكائد في عموم الأقطار .... والله المستعان

حاوره / مصطفى عمارة

الفصل السابع

الحراك من أين ؟ وإلى أين ؟

ثمة اتفاق بين المحللين السياسيين أن الحراك ولد من رحم معاناة أبناء الجنوب ، وقد وجد استجابة شعبية سريعة فالتف حول القيادات الطبيعية التي ظهرت بشكل تلقائي وتعبيرا عن اللحظة التاريخية، والبداية كانت مع مئات وربما آلاف المتقاعدين من الضباط والمدنيين الذين فقدوا وظائفهم وحرموا من فرص الترقي، والذين تجمهروا أكثر من مرة احتجاجا على تردي أوضاعهم ،ومع تطور التحرك الشعبي ظهرت حركة اجتماعية سسياسية عرفت باسم الحراك الجنوبي:

وقد ظهرت في ظل غموض مواقف الأحزاب السياسية اليمنية وتحليلات الكتاب والمهتمين تجاهها، ويدا أن القضية الجنوبية لا تنال حقها من الفهم السليم ولا يُسبَر غورُها ولا يُدرَك مضمونها، ويجري بسبب ذلك التنكر لها وتشويشها كقضية سياسية، حيث تفسر تفسيراً شطرياً انفصالياً غرضه تمزيق اليمن، وحيناً آخر تفسيراً طائفياً، وتارة ينظر إليها من زاوية طموحات شخصية لهذا القائد الجنوبي أو ذلك، وفي أحسن الحالات تفسر تفسيراً مطلبياً.

والحقيقة أن الحراك الجنوبي، قضية وطنية أصيلة لشعب يعاني ، وما يجري من صراع حولها ليس صراعاً شطرياً بين الشمال والجنوب، لأن الشعب الجنوبي كان تواقاً إلى الوحدة بنفس القدر الذي كان عليه الشعب في الشمال، كما أن ذلك الصراع لبس طائفياً سنياً شيعياً، فالقسم الغالب من أبناء الشمال هم من أهل السنة شأنهم شأن الجنوبيين. كما أن القضية في جوهرها ليست قضية سطلبية معاشية، ولو كان الأمر كذلك لكان من السهل حلها.

إن الصراع في حقيقته وجوهره ومضمونه، هو صراع بين ثقافتين للحكم،

وحين نقول صراعاً بين ثقافتين، فإنما نعني أننا إزاء مشروعين سياسيين لإدارة البلاد، ألا وهما مشروع الدولة المستند إلى النظام والقانون ومشروع القبيلة القائم على القوة والنفوذ والأعراف القبلية.

لقد كانت الوحدة بين شطري اليمن، مشروعاً سياسيّاً لنظامي الجنوب والشمال، وحلماً شعبيّاً كبيراً في الشطرين، ولكن ما إن تحققت الوحدة الطوعية السلمية بين الدولتين في ١٩٩٠م، حتى اتضح أن القوى المتحكمة في نظام الشمال إنما كانت تضمر إلحاق الجنوب بسلطته والاستحواذ عليه، بأرضه الشاسعة وموقعه الإستراتيجي وشواطئه الواسعة وما يختزنه من ثروات معدنية وزراعية وسمكية، وإحالته غنيمة لحكام الشمال ينهبون موارده وثرواته،بدليل أنه لو كان كل فرد في الوطن الموحد حصل على حقوقه الشاملة وفق مبدأ المواطنة المتساوية والشراكة في القرار...

هل كان احد سيطالب بالانفصال إلا اذا وُصف بأنه غير عاقل؟

واقع الحال أن الناس في الجنوب انتفضوا لاستعادة أراضيهم ووظائفهم ومناصبهم وحوافزهم ولم ينتفضوا لأن الوحدة "دمها ثقيل" وإنما لأن مصالحهم انتُهِكَت وحقوقهم ضاعت في ظل نظام سياسي حول الوحدة إلى وديعة باسمه في البنك تدر عليه وحده الفوائد. كان الحراك الجنوبي احتجاجاً مدنيّاً مطلبيّاً وحقوقيّاً ضد حرب إجرامية لا تستطيع دعاوى الوطنية والوحدوية إخفاء طابعها الثّأري: القبلي والجهوي. وكان ردّاً عمليّاً على همجية الحرب وإلغاء شراكة الجنوب. .ولا شك أن لإقصاء العشرات والمئات والآلاف من أبناء الجنوب من الجيش والأمن والوظيفة العامة، والنموذج الناهب للأرض؛ وتحويل أرض الجنوب إلى ما يشبه الاستباحة، قد دفع بِأبناء الجنوب إلى الالتحاق بالحراك.

هذه هي الصورة النموذجية للخلاف والتناقض في ثقافة الحكم بين الجنوب

والشمال. في الجنوب يقول القضاء كلمته فيحمي أموال الأمة ويأمر بإنزال العقاب على النصابين والمزورين وناهبي المال العام، وإيداعهم السجون، وفي الشمال يفتحون صناديق المال العام لمكافآتهم بمليارات الريالات..هذا على سبيل المثال.

كيف وُلد الحراك السياسي السلمي في محافظات الجنوب؟

ولدت عبارة أو مصطلح (الحراك الجنوبي) في ظروف غاية في التعقيد سواء في داخل اليمن أو في محيطه الإقليمي ، فبعد سنوات من حرب الصيف ٩٤ ومارافقها وتبعها من مظالم وقعت على أبناء الجنوب بدا أن هناك حالة من الحنق الداخلي في نفوس أبناء الجنوب لاسيما مع ما ارتكبه ضباط من أصل شمالي من حماقات وأطماع تجلت في نهب ممتلكات الجنوبيين ومحلاتهم التجارية ، ومع مرور الأعوام بدا أن الجنوب لم يعد مستكينا أمام ما يدور على أرضه من مظالم ،ولاسيما مع غياب القانون فلجأ بعض المواطنين إلى الدفاع عن النفس باستخدام السلاح وردت السلطة بعنف، ما ساهم في ارتفاع درجة التوترالاجتماعي والسياسي.

يقول دكتور عمر سعيد مفلح و هو خبير سياسي وأكاديمي أن الأحوال انتقلت من سيئ إلى أسوأ خلال ١٤ عامابعد الحرب ، وتراكمت معاناة الناس في أرض الجنوب فوجدوا أنفسهم أمام أفعال غير مشروعة وبالحتمية المنطقية ولّد الضغط الانفجار. أي كانت هناك أفعال غير مشروعة وردود أفعال مشروعة لمواجهة الاستبداد والطغيان، ولذلك خرج المغبونون ليعبروا عن آرائهم ومشاعرهم، وهو حق كفله الدستور والمواثيق الدولية وتحولت كل الأراضي الجنوبية إلى خشبات مسرح أو منابر عبر الناس من خلالها عن مطالبهم المشروعة ودفعوا ضريبة ذلك مضاعفة، فقد كانت الضريبة دماء شهداء وجرحى.

فالناس في الجنوب ظلوا يرحلون الآلام والآمال عاما بعد عام، وكانوا كالظمآن الذي يجري وراء سراب بقيعة، وعندما انكشف الأمر فقد الجنوبيون الأمل فانفجر الحراك.

هذه مسألة طبيعية فلكل فعل رد فعل ،وهذا ما يقوله المفكر د. محمد عابد الجابري «ما يفتقده الإنسان في مجتمعاتنا العربية والإسلامية ليس الشغل والخبز والمعرفة الصحيحة بالدين والدنيا فحسب، بل يفتقر اليوم أيضا، إلى الحد الأدنى من المساواة وتكافؤ الفرص .. الشيء الذي يكرس المحسوبية والتهميش والإقصاء وينقل مفعول الفوارق الطبقية والاجتماعية من المستوى الاقتصادي والاجتماعي إلى المستوى النفسي الشعوري واللاشعوري، مستوى الإحساس بالاحتقار والمهانة وبالتالي الوقوع تحت وطأة الحقد والثأر ونزوعتيهما».

هناك في جنوب اليمن أزمة ينبغي الاعتراف بها وإعادة الحقوق لأهل الجنوب وإرساء وترسيخ «المواطنة السوية» ومعنى مفهوم «الأرض» كحق من حقوق السكان المحليين، وأن الأرض مرتبطة بالتنمية أولا وأخيرا وليست للمتاجرة والسمسرة والثراء غير المشروع من ورائها.

مدلولات الحراك السياسي

مصطلح الحراك هو من مفردات علم الاجتماع السياسي، و يعرف الحراك الاجتماعي بشكل عام بوصفه الانتقال أو التحرك من فئة أو شريحة اجتماعية إلى فئة أو شريحة أخرى ، وعرف الحراك بشكل أكثر تحديدا بأنه: الوضع الذي يشير إلى إمكانية تحرك الأشخاص أو الجماعات إلى أسفل أو إلى أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية في هرم التدرج الاجتماعي. وعلى ذلك فإنّ الحراك يعني انتقال أو تغيُّر في المركز أو المكانة قد يكون أفقياً إلى الأمام أو الخلف أو نحو

اتجاه أو جانب من الاتجاهات والجوانب، أو في اتجاه عمودي نحو الأعلى أو ربما نحو الأسفل.

ويحدد علماء علم الاجتماع أربعة أنماط أساسية للحراك الاجتماعي تقريبا وهي:

١- الحراك المهني: ٢- الحراك المكاني: ٣- الحراك الاقتصادي ٤- الحراك الفكري

والحراك السياسي هو جزء من الحراك الاجتماعي ويرتبط بالأنماط الأربعة التي ذكرناها أعلاه في علاقتها بالنظام السياسي.

ولا يعني الحراك التحرك الميكانيكي بل يعني التفاعل بين التحرك الميكانيكي في صلته المباشرة بالحياة الاجتماعية، ويمثل الحراك السياسي في الجنوب أحد أشكال الحراك الاجتماعي التي يشهدها المجتمع وهو وليد للقضية الجنوبية ويتبادل التأثير معها، جاء الحراك ليجلي ما كان غامضا من دور القضية الجنوبية في الصراع السياسي المتفاقم ويعطيها حقها من التفسير الواضح لأولئك الذين لا يدركون مضمونها أو المتنكرين لها ويُشوهونها كقضية سياسية، وينقل الحراك السياسي القضية الجنوبية نقلات كبيرة وسريعة على المستوى الجماهيري، وتوحيد قياداتها عند مطلب سياسي رئيسي ألا وهو تحرير الجنوب واستعادة دولته بكامل مؤسساتها.

"فالقضية الجنوبية، قضية وطنية أصيلة لشعب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً، وما يجري من صراع حولها ليس صراعاً شطرياً بين الشمال والجنوب، لأن الشعب الجنوبي كان تواقاً إلى الوحدة بنفس القدر الذي كان عليه الشعب في الشمال، كما أن ذلك الصراع ليس طائفياً سنياً شيعياً، فالقسم الغالب من أبناء الشمال هم من أهل السنّة شأنهم شأن الجنوبيين. كما أن القضية في

جوهرها ليست قضية مطلبية معاشية، ولو كان الأمر كذلك لكان من السهل حلها. إن الصراع في حقيقته وجوهره ومضمونه، هو صراع بين ثقافتين للحكم،، بمعني أننا إزاء مشروعين سياسيين لإدارة البلاد، ألا وهما مشروع الدولة المستند إلى النظام والقانون الذي كان يحلم بها الجنوب ,ومشروع القبيلة القائم على القوة والنفوذ والأعراف القبلية الذي اغتُصب به الجنوب".

ويصبح الحراك السلمي والقضية الجنوبية عنوانين لموضوع واحد وهو عبارة عن حق مغتصَب من ناحية ,ووسيلة الوصول إلى ذلك الحق من ناحية أخرى. وبهذا يظل الترابط بين الحراك السياسي السلمي والقضية الجنوبية بمثابة الترابط بين المجتمع والثقافة. فإذا كانت الثقافة طريقة المجتمع وأسلوبه في الحياة ,فالمجتمع هو الحياة بذاتها.

مراحل ثلاث للحراك

ويميز دكتور عمر سعيد مفلح مسار الحراك السياسي، الذي شهده الجنوب بثلاث مراحل وهي :

المرحلة الأولى: وهي تبدأ منذ الإعلان عن الوحدة في عام ١٩٩٠م حتى إعلان الحرب.

تميزت هذه المرحلة بتسارع خطوات التوحد بين الشطرين بنفسية مفعمة بالحماس والهيجان تجاوز كل القضايا السياسية والاقتصادية. واندفع الشريك الجنوبي المبهور نحو تأصيل عملية التجديد النظري والتطبيقي في وضع مهمة تحقيق الوحدة اليمنية كأولوية وطنية وسياسية، ومن أجل أن يَغْدُوَ تحقيقها واقعاً ملموساً طرح الحزب الاشتراكي اليمني تصوراً إبداعياً لمضامين المشروع الوحدوي، يقوم على الجمع بين القواسم المشتركة لتجربتيْ الشّطرين، واعتماد الممارسات الديمقراطية كنظام شامل لإدارة البلد، ومعالجة آثار الصراعات

السياسية للفترة السابقة، وإلغاء السياسات الإقصائية، والأجهزة المكلفة بممارسة القمع السياسي الداخلي، وحرق الملفات و إلغاء الأمن السياسي وكل ما له صلة بالتشطير مرورا بإقامة مؤسسات دولة الوحدة مناصفة بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وتذويب الشخصية الاعتبارية للدولتين السابقتين في الشمال وفي الجنوب في دولة واحدة. وتغيير القوانين الشطرية× وتأمين الحق العادل والمواطنة المتساوية ,وانتهاء بإصدار عملة وطنية لدولة الوحدة بديلة عن عملتي الدولتين السابقتين.

ووفقاً لمفردات المشروع الوحدوي الديمقراطي شهدت الساحة اليمنية ازدهارا هائلاً لحرية الصحافة وحق التعبير بأشكاله المختلفة، ونشوء حراك حزبي وسياسي متعاظم شكلت جميعها ملامح حقيقية لربيع الديمقراطية في اليمن خلال أعوام ١٩٩٠- ١٩٩٣م.

لم يمض من عُمْر الوحدة إلا القليل حتى أظهرت ممارسات قيادة صنعاء خلال هذه المرحلة أنه لم تكن لديها نية لوحدة حقيقية وذلك يتضح من خلال:

أولا: تغليب المصالح التكتيكية على المصلحة الاستراتيجية العليا ، وفيما كان أمين عام الاشتراكي علي البيض يستنكر السلوكيات غير السوية التي يمارسها شريكه المؤتمر الشعبي عند الحوارات على بنود دستور الوحدة وصياغاته قبل التصويت عليه. وفد المؤتمر في اللقاءات الثنائية بينه وبين الاشتراكي يصر على تثبيت هذه الصياغة أو تلك ,أو حذف هذا البند أو ذاك دون إعطاء مبررات موضوعية لذلك. وأحيانا يشتد النزاع إلى درجة تنذر بالتضحية بجلسة الحوار و فشلها فيضطر وفد الاشتراكي للتنازل عن موقفه حفاظا على وحدة الحليفين حينها . وعند انتقال الوفدين لمناقشة ما توصلا إليه مع الإصلاح في جلسة حوار لاحقة ,يلاحظ أن ممثلي المؤتمر في الجلسة الثلاثية لا يدافعون عما أصروا على

تثبيته أو أصروا على حذفه .ويتركون وفد الاشتراكي يدخل في الصراع مع الإصلاح للدفاع عن الموقف الموحد الذي فرضه الحليف "المؤتمر" على الاشتراكي وتخلى عنه أمام الإصلاح حتى وان أدى ذلك إلى فشل جلسة الحوار تلك. وتتم العودة إلى الرئيس لاتخاذ موقف . يأتي موقف الرئيس : اتفقو أنتم والإصلاح وما اتفقتم عليه نحن موافقون. تذكرت ذلك الواقع عندما قرأت قريبا عن اتفاق الرئيس مع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر على تكوين حزب سياسي تكون مهمته أن يقول ما يستحي النظام أن يقوله ضد الحزب الاشتراكي. ويوتر الوضع بشكل مستمر عن طريق خلق الأزمات السياسية بين شريكي الوحدة. وقد كشف الشيخ عبد الله حقيقة نوايا النظام المضمرة تجاه الجنوب. عندما أشار إلى "إن الرئيس علي عبد الله صالح طلب منه عقب قيام الوحدة هو وحلفائه من القوى الإسلامية، تشكيل حزب سياسي يكون رديفاً لحزب الرئيس (المؤتمر الشعبي العام)، الذي كانوا هم حينها من قياداته، وذلك بغرض معارضة الاتفاقيات الوحدوية التي أبرمها الرئيس صالح مع حليفه في الوحدة الحزب الاشتراكي اليمني الممثل للجنوب، من أجل تعطيل تلك الاتفاقيات وعدم تنفيذها"

جاءت تلك المذكرات لتذهل العديد من قيادات الإصلاح وقواعده وخاصة الجنوبية التي انضمت إليه على قاعدة الإخلاص للوطن والسعي نحو بناء يمن جديد خالٍ من ملوثات النظامين السابقين. ألا إن تلك الاعترافات لم تكن لتثنيهم عن القيام بواجباتهم الوطنية وانخراطهم بشكل قوي في الحراك السياسي الذي يشهده الجنوب بل أصبحت رموزهم القيادية ركائز رئيسية من ركائز الحراك السلمي الديمقراطي.

ثانيا: فيما كان الشريك الجنوبي مبهورا بتحقيق الوحدة وكانت القوى السياسية والاجتماعية اليمنية تقبل بنهم كبير على ممارسة حقوقها

الديمقراطية كان الشريك الآخر في الوحدة يتبرم ويظهر تراجعه عن المضامين الديمقراطية في الاتفاقيات الوحدوية، وعجزه عن تقبل الحلول الإبداعية للمشاكل التي طرحتها الوحدة، وخاصة فيما يتعلق ببناء دولة للمؤسسات والقانون تستند إلى مؤسسات حديثة. وسار باتجاه تدمير أجهزة دولة اليمن الجنوبي- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية- وتعزيز أجهزة دولة اليمن الشمالي- الجمهورية العربية اليمنية- متنكرا لاتفاقية الوحدة، وظل يتمسك بأساليب العمل القديمة التي اعتادها ولم يكن قادراً على التخلي عن عقلية العصبية المذهبية والقبيلة المعتمدة على الاستئثار بالحكم ,واستخدام نفوذ القبيلة في إطار المعادلة المذهبية وتوظيفهما لإعطاء الشرعية. وبقيت عدم الحاجة إلى دولة المؤسسات الموقف الثابت لتلك العقلية وتجد فيها النهاية لها.

الأمر الذي دفعه نحو تنظيم أعمال الاغتيالات السياسية ضد قيادات وأعضاء الحزب الاشتراكي اليمني، والتحالف مع الجماعات الإرهابية وتشجيع ودعم العنف، وبالتالي تعطيل آليات البحث عن الحلول الناجعة لمشكلات الدولة الجديدة، وصولاً إلى عسكرة الأزمة واستخدام السلاح كأداة لتسوية الخلافات السياسية والفكرية، وبدون أي اعتبار لقيم الإخاء الوطني، وعدم الاكتراث بما تحتاجه الوحدة من رعاية وصيانة.

ثالثا: لم يكن موقف حكام الجمهورية العربية اليمنية من الجنوب وسعيهم لضمه إلى سلطتهم وإخضاعه والاستحواذ عليه جديداً، "بل يعود إلى مرحلة إعلان الاستقلال في الجنوب، وهو موقف عام مشترك لدى كل رموز النظام في الشمال، حتى أولئك الذين يظهرون تعاطفهم مع الجنوب اليوم.

يقول الشيخ سنان أبو لحوم في مذكراته (اليمن – حقائق ووثائق عشتها، مؤسسة العفيف، صنعاء، ٢٠٠٢، الجزء الثاني، ص٢٦٢) " تم جلاء الاستعمار

البريطاني من الشطر الجنوبي من الوطن في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، وأعلنت دولة مستقلة في الجنوب بزعامة الجبهة القومية. ولم تكن فكرة إقامة دولة في الجنوب واردة في ذهن القيادة في الشمال، وإزاء ذلك اختلفت القيادة في موقفها بين رافض قيام الدولة في الجنوب وبين قابل للأمر الواقع، لأن الموقف خطير والملكيين بعد انسحاب القوات المصرية شددوا من هجماتهم وبدأوا يحاصرون العاصمة، فليس بإمكاننا والوضع كذلك أن نحارب على جبهتين".

وبهذا يتضح أن حكام الجمهورية العربية اليمنية وهم يتحدثون عن الفرع والأصل وعودة الابن العاق إلى حضن أمّه إنما " ينكرون أصلاً على أبناء الجنوب استقلالهم في دولتهم التي قاتلوا لطرد الاستعمار البريطاني منها، وأنه كان عليهم بعد نيل الاستقلال أن يسلموا بلادهم لحكام الشمال. كما يُفهم من شهادة (أبي لحوم) أنه لولا أن كان النظام في صنعاء منشغلاً حينها بالحرب مع الملكيين الذين وصلوا إلى تخوم العاصمة، لكانوا شنوا حرباً مبكرة على النظام في الجنوب. "

المرحلة الثانية: وهي تمتد من بداية حرب ١٩٩٤م واجتياح الجنوب حتى عام ٢٠٠٦م.

أدت حرب ٩٤م ونتائجها إلى تدمير الوحدة السلمية التي أعلنت في ٢٢مايو١٩٩٠م وإفراغها من مضامينها التاريخية السياسية كمشروع حضاري حداثي لدولة عصرية . ومن ثم انهار مشروع الشراكة في الوحدة التي تخلى عنها الطرف الشمالي بشنه الحرب على الجنوب وانسحب منها الطرف الجنوبي بسبب تلك الحرب وتداعياتها.

لقد كانت حرب صيف ١٩٩٤ حرباً إجرامية بالمعايير الوطنية والاجتماعية والأخلاقية، وفيها حشد المعتدون كامل عدتهم من آلات القتل والدمار، واستثاروا

كل نوازع التخلف الضارية أطنابها في علاقات الثارات، وثقافة العنف والكراهية، وجندوا الموروثات الاجتماعية المتخلفة لشحذ نوازع القتل والنهب، وغطيت تلك الحملة العسكرية البشعة بسُحُبٍ كثيفة من الأكاذيب والافتراءات والادعاءات الهمجية، لقد حشدوا تاريخ التخلف كله ضد حاضر اليمنيين ومستقبلهم، ولم يكن الحزب الاشتراكي اليمني وحده هو الذي مني بالهزيمة، لقد ضُرب المشروع الوحدوي الديمقراطي في الصميم، وانقضَّت قوى التخلف على التشكيلات الجنينية لدولة القانون والمؤسسات، وانتهكت قيم الإخاء الوطني ومظاهر السلم الاجتماعي، ونُهبت المحافظات الجنوبية بأكملها، حيث أثبت المتفيّدون أنهم لم يفشلوا سياسياً فحسب، بل وأفلسوا أخلاقياً عندما كرسوا قيم الحروب البدائية في حرب تخاض نهاية القرن العشرين. وخلافاً لما يدعيه الشريك الشمالي عن حماية الوحدة، فإنه رفض وتحدى الوساطات العربية والدولية والإقليمية ومنها قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٩٢٤ و ٩٣١ الداعيين إلى رفض الوحدة بالقوة والمعالجة السليمة والسلمية للوضع في الجنوب.وبيان وزراء خارجية مجلس التعاون العربي القاضي بعدم جواز استمرار الوحدة إلا برضاء الطرفين ,وغيرها.

قد ضربت مئات الأمثلة عن أن تلك الحرب حركتها مصالح النهب والفيد، وأهواء الاستئثار بالسلطة، وتحويل المشروع الوطني الديمقراطي الوحدوي إلى مشروع شخصي وعائلي ورفضت سلطة ٧يوليو كل الدعوات الموجهة إليها لتصفية آثار حرب ٩٤م وتحقيق المصالحة الوطنية،. وهبت تكرس بكل قوتها عنجهية الغلبة، مبيحة الممتلكات العامة والخاصة في المحافظات الجنوبية للاستيلاء والنهب من قبل متنفيذها، حيث نهبت المؤسسات الإنتاجية العامة تحت غطاء الخصخصة، واستولى المتنفذون على أراضي الاستثمار والأراضي الزراعية، وجرى تصفية جهاز الدولة الجنوبية السابقة وتسريح موظفيها من المدنيين والعسكريين

بصورة انتقامية مخالفة للقانون، ومحاولة إلغاء التاريخ السياسي للجنوب وطمس معالمه النضالية الوطنية، وتسفيه الخبرات الإدارية المكتسبة، وتحقير القيم الثقافية هناك دون اعتبار لكونها جزءاً من الموروث الحضاري للشعب اليمني، وإحياء الثارات القبلية وإعادة فرض السلطات المشيخة المعادية للدولة بقوة السلطة ذاتها، وطرد عشرات الآلاف من عمال القطاع العام رجالاً ونساءً بدون حقوق وقطع أرزاقهم وابتزاز المثقفين والموظفين وإجبارهم على التخلي عن قناعاتهم، والتلفع بالنفاق والرياء، والإطاحة بالتقاليد المدنية التي سادت الجنوب وخاصة مدينة عدن، وإشاعة الفساد على نحو لم يسبق له مثيل على كامل الساحة اليمنية، وإعادة الممارسات القمعية الأمنية. ووضعت البلاد كلها تحت نير دولة التخلف الاجتماعي والاستبداد السياسي والإفلاس الأخلاقي، معيدة البلاد القهقرى إلى عهود كانت قد ولت.

"كانت الوحدة بين شطري اليمن، مشروعاً سياسياً لنظامي الجنوب والشمال، وحلماً شعبيّاً كبيراً في الشطرين، ولكن ما إن تحققت الوحدة الطوعية السلمية بين الدولتين في ١٩٩٠م، حتى اتضح أن نظام الشمال إنما كان يضمر إلحاق الجنوب بسلطته والاستحواذ عليه، بأرضه الشاسعة وموقعه الإستراتيجي وشواطئه الواسعة وما يختزنه من ثروات معدنية وزراعية وسمكية، وإحالته غنيمة لحكام الشمال ينهبون موارده وثرواته. وإذ اعتقد حكام الشمال عقب حرب صيف ١٩٩٤م أنهم وصلوا إلى غايتهم وأنجزوا هدفهم، بإسقاط قيادة الجنوب وطردها من البلاد وتفكيك مؤسسات النظام المدنية والعسكرية والأمنية وإحكام السيطرة على الجنوب"، وتحويل الجنوب إلى ساحة فيد وغنيمة ونهب للثروات والحقوق وطمس متعمد للهوية. فقد خانتهم من جانب آخر الذاكرة عن ثقافة الجنوب وعصبيته التي " تختلف في أبعادها الاجتماعية والنفسية والسلوكية بنظرتها

للتغيير والتحديث وفق روح العصر ،وقدرتها على استيعابه بحكم التكون التاريخي والاجتماعي والاقتصادي بل والموروث الحضاري ،الذي في جوانبه المختلفة اكتسب فضائل ما ورد في العقيدة السمحاء وتأثير تواجد الاستعمار البريطاني ،عبر اكتساب تقاليد حضارية غربية منحت المجتمع الجنوبي الطرق والأساليب لتطوره. حيث اتسم ذلك بانتقال التقاليد الديمقراطية. و يؤكد التاريخ على أن الديمقراطية خرجت من عقر دارها إلى بقعتين في العالم هما الهند وعدن.

وفي حضنها تشكلت مؤسسات المجتمع المدني في الجنوب ونظمت الانتخابات التشريعية وتم تأسيس المجلس التشريعي. وأصدرت المصفوفات القانونية للدولة التي تم تعميمها وتطبيقها. ومثلت قوانين عدن((Aden Laws)) أعظم معالم هذا النهوض الحضاري ،وفي ضوء ذلك تم تأسيس العصب الحقيقي للتطور عبر آليات النظام المالي والإداري.

وظلت الخزانة مثلا أرقى لأنواع الأنظمة المالية في العالم حتى يوم التنازل عن القانون والدولة" .

ولم يكن الحزب الاشتراكي اليمني وحده هو هدف الحرب بل الجنوب كله للاستيلاء على المزيد من الأراضي والمزيد من السلطة وإقصاء الناس. و "كان من سوء حظ حكام الجمهورية العربية اليمنية أيضا أن سيطرتهم على عدن عام ١٩٩٤م، جاءت بعد ما يزيد على ربع قرن من قيام حكم وطني في الجنوب، نشأت فيه أجيال صبغتها هوية وطنية واحدة تتمتع بكافة الحقوق المدنية والمساواة أمام القانون. وحين سيطر الشمال على الجنوب حمل معه ثقافة الحكم القبلي، وكان من النتائج المباشرة لسيطرة ثقافة الحكم هذه، استحالة الجنوب إلى ميدان واسع للفيد والنهب والسلب لصالح القوى المنتصرة في الحرب وتجاهل وتهميش

مصالح سكان الجنوب، الذين باتوا في ظل النظام الجديد يفتقدون الغطاء القانوني لحماية مصالحهم الخاصة والعامة. ... وعلى هذا فإن ما يجري من صراع في الجنوب، إنما هو في حقيقة الأمر صراع بين ثقافتين للحكم، ثقافة الحكم المدني وثقافة الحكم القِبَلي." وباختصار لقد أطاحت سلطة القبيلة عسكريا بالوحدة السلمية الطوعية وقضت على سلطة الحكم المدني وحولتها إلى ضرب من الضم والإلحاق.

المرحلة الثالثة: عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٩

تحددت طبيعة هذه المرحلة في أفعال أصحاب الحق وردود أفعال الباطل عليها ثم رد الرد. لقد أوغلت السلطة القائمة في إفساد هامش الممارسة الديمقراطية وإجهاض المشروع الوطني الديمقراطي وتسويق الخيارات المناهضة له ,في إطار الحفاظ على السقف الراهن للديمقراطية الشكلية الديكورية تحت السيطرة والتي لا تتعدى وظيفتها إعادة إنتاج النظام القائم عبر احتكار السلطة والثروة وتسخير الوظيفة العامة والمال العام وكل إمكانات الدولة ومقدرات المجتمع لصالح تكريس استمرار وديمومة حكم الفرد. و سارت سياسة الدولة في اتجاه معاكس لتوفير الشروط المادية للعملية الديمقراطية حيث فاقمت الأزمة الاقتصادية الخانقة والارتفاع الجنوني في الأسعار وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين في ظل فساد أكل الأخضر واليابس فأضحت البطالة والفقر المدقع في تصاعد مطرد في البلاد يوم عن يوم وبات الجوع يهدد الملايين من أبناء اليمن الذين يعيشون تحت خط الفقر بعد أن سدت أمامهم فرص العمل وسبل العيش وامتهنت كرامتهم فهم يبيعون أصواتهم للسلطة ليحصلوا على لقمة مؤقتة عاملين بالمثل الخاطئ (جَوِّعْ كلبَك يَتْبَعَكْ) بالإضافة إلى ما يتعرض له المواطنون من انتهاكات صارخة في حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة

طبيعية لاستمرار الفساد والنهب المنظم للمال العام وفقدان الإحساس بالمسؤولية وعدم الاكتراث بهم وما يعانونه من أعباء مقابل تعاظم ثراء القلة المتنفذة في السلطة ومواقع القرار.

لقد تعمدت سلطة ٧ يوليو إعاقة بناء أسس ومقومات الدولة والإضعاف الممنهج للمؤسسات وانتهاك الدستور والقانون لتحل محلها توجيهات الفرد وأمزجته وقراراته مما أحدث شللا ملحوظا في مواجهة القضايا الرئيسية في البلاد. فالممسكين بالسلطة قد أصروا على الانفراد بصناعة القرار وتجاوز مؤسسات الدولة(الشكلية) وانتهاك الدستور والقانون وعلى تسخير سلطات الدولة وإمكانياتها في الاستقواء على شريكها والقوى السياسية الأخرى والتأثير على نزاهة الانتخابات وحريتها رافضين التخلي عن عادتهم في المراوغة والمغالطة وعن أسلوبهم في إفشال الجهود المخلصة وكل محاولات الاشتراكي والمشترك فيما بعد لإقامة حوار جاد ومثمر وإفراغ كل المبادرات والاتفاقيات من مضامينها الجادة.

لقد اعتاد الحزب الحاكم على انتهاك الحياة البرلمانية وآداب العمل السياسي بشكل يتسق مع المزاجية التي تدار بها شئون البلاد. ولم يكن ذلك مفاجئة, فالحزب الحاكم تخلى عن كل ما اتفق عليه من سابق ولم يكتف بإهدار الوقت الطويل المتاح من خلال تحويل الحوار مع الاشتراكي ثم المشترك فيما بعد إلى متاهة لا نهاية لها من المكائد وخلط الأجندات والأوراق والتنصل عن الاتفاقيات السابقة وإظهار أقصى درجات التعنت وتبديل ممثليه في الحوار بين حين و آخر بهدف التخلي عما تم التوصل إليه والعودة إلى نقطة الصفر في كل مرة استهتارا بالقيمة التي يمثلها الحوار واعتمد على الاستقواء بأغلبيته النيابية التي هم أعرف الناس بكيفية وصولهم إليها.

إن قصة هذه الاتفاقات والتنصل عنها والحوارات والتنكر لها تحكي جانبا من الطريقة المأساوية التي تتعامل بها السلطة مع الحياة السياسية واستهتارها بحاضر ومستقبل هذا البلد. سلطة حقنت نفسها بكافة اللقاحات المضادة للمؤسسات وأدمنت على تنفيذ تكتيكات طائشة تهدف إلى إنزال التنكيل بالداخل وممالأة السياسات الخارجية طالما تحفظ لها مصلحتها الكبرى في البقاء على سِدةِ الحكم مطلقة اليدين في التصرف بثروات وحقوق هذا البلد في خدمة متنفذيها .وبكلمة أخرى إنها لا تدير البلد وإنما تتصرف كمالك له ومستعبدة لأناسه.

فأمام تلك الخلفية القائمة على احتلال أرض الجنوب ونهب الثروات وتهميش السكان وإهدار الحقوق وضياع المصالح وفقدان الطبيعة المدنية للحكم ، نشأت حركات الاحتجاج الجنوبية التي تبلورت واتخذت طابعها السياسي الواضح تحت (اسم القضية الجنوبية) فيما بعد والتي واجهها النظام بالتكبر والتعالي والتنكر في البداية ثم بالعنف والبطش .

وكلما زادت عنجهية السلطة في مواجهة الحراك السلمي ورفض الاعتراف بالقضية الجنوبية كلما زاد معها الحراك قوة وتأثيرا وثباتا.

وبذلك فقد أظهرت الطريقة الأمنية القمعية الدموية المتعجرفة للسلطة في التعاطي مع المطالبات الحقوقية لأبناء الجنوب عجزاً سياسياً وإدارياً فاضحاً للحزب الحاكم والحكومة عن تقديم حلول وطنية ناجحة ومسئولة لتلبية المطالب الحقوقية والسياسية القانونية المشروعة لسكان محافظات الجنوب كشريك رئيسي في الوحدة وتجاوز الأزمة الوطنية الشاملة للنظام السياسي والاجتماعي برمته.

تطور الحراك السلمي ومستقبله

كانت بداية ظهور الحراك السياسي بشكل ردود أفعال حينما أظهر المواطنون موقفهم تجاه النظام الجديد وصوتوا في الجنوب لمصلحة الاشتراكي في انتخابات ١٩٩٣م وكأن المواطنين في الجنوب يفوضون بالمطلق للحزب الاشتراكي من خلال التصويت الكثيف لمرشحيه.وبعضهم ترجمه على أنه استفتاء ضد الوحدة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى انسحاب قيادة الجنوب من الوحدة التي دمرتها الحرب وإعلان دولتها الجديدة في ٢١ مايو ١٩٩٤م.

وبتتالي المراحل الثلاث اكتملت فصول الرؤية السياسية لتكشف نوايا شريك الوحدة المبيتة للهيمنة على الجنوب والسيطرة على أرضه وثروته وإلغاء هويته التاريخية والسياسية . حينها شعر الجنوبيون أنهم جنوبيين وانهم فقدوا كل شئ حتى الوحدة وأصبحوا تابعين،وأنه لاتوجد وحدة سياسية حقيقية يمكن أن يتمسكوا بها ،واندفعوا بشكل مباشر إلى إقامة أشكال مختلفة للنضال السلمي على الساحة الجنوبية لترفض روح التعالي واستمرار التدهور والتسلط الفردي. وترفض أيضا هذه الوحدة وتلك التبعية.

جبهة موج وبريد الجنوب

وجاء الضغط الشعبي على الجنوبيين في الحزب يشتد أكثر وأكثر وأصبحوا يواجهون سؤالا محرجا على الدوام: هل هذه هي الوحدة التي تبشروننا بها؟. وبرزت أصوات جنوبية تتحدث عن معالجة آثار حرب صيف ٩٤م ،وتبلورت في الخارج جبهة المعارضة اليمنية"موج" وتشكلت من قيادات متنوعة الاتجاهات بين يمين ويسار وأبرزها قادة من الحزب الاشتراكي ومن حزب رابطة أبناء اليمن ومن معارضين قُدَامَى في الخارج من بينهم عبد القوي مكاوي وشيخان الحبشي وعبدالله الأصنج وعلي السقاف رئيس تحرير مجلتي "الوحدة"و"الآمال"،ثم برز مفهوم تصحيح مسار الوحدة بصوت منخفض في البداية ثم ارتفع الصوت عاليا

يطالب بتصحيح المسار،وظهرت صحيفة "بريد الجنوب" في الخارج لتتبنى موقفا واضحا هو إصلاح مسار الوحدة لكن السلطة بادرت في الهجوم عليها وعلى كل من يرفع شعار إصلاح المسار أو حتى المصالحة الوطنية وكانت تهمة "الانفصالي" جاهزة لكي تشهر في وجه كل من تسول له نفسه المطالبة بالإصلاح أو المصالحة ،ورغم ذلك تكون تيار تصحيح مسار الوحدة داخل الحزب علنا.

لقد تشكلت لجانٌ شعبية ووطنية سلمية في محافظات الجنوب لرفع شكوى المواطنين إلى السلطة غير أن الأخيرة لم تستجب لكل النداءات ،مادفع الناس إلى بعض أشكال المقاومة السلمية ،وكانت بداية الحراك تحت ريادة منظمة الحزب الاشتراكي في حضرموت. ثم الخروج في مسيرات عارمة ضد ما تقوم به السلطة من نهب وسلب وإذلال كان من ضحاياها الشهيدان بن همام وبارجاش في عام ٩٦م . ثم تواصل النضال لينتقل الحراك من المطالب الحقوقية الاقتصادية والاجتماعية إلى الحديث عن رفض التغييرات الدستورية والقوانين المقيدة للحريات وعن الفساد والمفسدين ونهب الأراضي والاستيطان وتزوير الانتخابات.

لقد اتسمت فترة ما بعد عام ٢٠٠٧م عن بقية الأعوام السابقة بتواصل الاعتصامات والفعاليات المندِدة بسياسات النظام على مستوى الجنوب وتجلى ذلك من خلال خروج المواطنين إلى الشوارع والساحات العامة للمطالبة باسترجاع حقوقهم التي صادرها النظام سواء كانت مطالب حقوقية كقضية المتقاعدين والعاطلين عن العمل وأصحاب المنقولات والممتلكات المستَوْلَى عليها جراء حرب صيف عام ١٩٩٤م ، أو مطالب سياسية كطلب الحق في المواطنة المتساوية وإعادة الاعتبار للوحدة اليمنية وإصلاح مسارها.

ووصل الحراك في عام ٢٠٠٨م إلى كل مناطق الجنوب عندما انتقلت فيه الاعتصامات والمسيرات إلى الانتفاضة العارمة. كانت هذه الفترة بالنسبة للنظام

والحزب الحاكم هي الأكثر عنفا وانتهاكا لحقوق الإنسان حيث تعرض المواطنون لشتى أنواع البطش والتنكيل والتي وصلت إلى حد القتل المباشر والضرب واستخدام الذخيرة الحية ضدهم والأسلحة الثقيلة والخفيفة والمتوسطة بالإضافة إلى تعرضهم للاعتقال لفترات طويلة خارج نطاق القانون.

وجاء الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني الأعلى للنضال السلمي لتحرير واستعادة دولة الجنوب في أكتوبر من عام ٢٠٠٨م برئاسة المناضل حسن أحمد باعوم وكذلك انعقاد المؤتمر العام الأول لهيئات حركة النضال السلمي الجنوبي (نجاح) تحت شعار (الجنوب وطننا .. واستعادة دولته هدفنا .. والنضال السلمي الديمقراطي خيارنا .. ووحدة الصف الجنوبي قوتنا) تعبيرا عن ذلك اليقين في توحيد فروع أحزاب اللقاء المشترك في الجنوب مع الفعاليات السياسية الأخرى على نفس الهدف على طريق انعقاد المؤتمر الوطني العام. (حيث أسفر المؤتمر الأول عن انتخاب قيادة موحدة لهيئات حركة النضال السلمي الجنوبي برئاسة المناضل صلاح قائد الشنفرة رئيساً للهيئة الموحدة وستة نواب يمثلون رؤساء هيئات حركة النضال السلمي الجنوبي بمحافظات الجنوب على أن يتم تدوير منصب الرئاسة كل ستة أشهر حسب الحروف الأبجدية للمحافظ). وأيضا الهيئات الوطنية الأخرى للحراك.

وإذا كانت تحسب للأحزاب السياسية ولمكونات المجتمع المدني في الجنوب قدرتها على إنتاج هذا الكم النوعي من الميزات للعلاقة القائمة بين هيئات مختلفة تمتلك مقومات التواصل الكفاحي وتحويل مكونات ذلك كله لمصلحة الشعب ولقضيته ,فإنه يحسب لها أيضا تفعيل تلك المكونات الاجتماعية لتقول صراحة: لا لوحدة الضم والإلحاق لا للانقلاب والخيانة والغدر ، لا للاحتلال.

هل ستتكرر إمكانية أجراء انتخابات تُزَوَّر فيها إرادة الناخب ويستغل من أجل

ذلك المال العام والسلطة ليحقق وجود أغلبية في مجلس النواب القادم لتواصل ما بدأته أغلبيته الحالية في الإفقار لكافة فئات الشعب وتوسيع رقعة البطالة وقمع الحريات وعسكرة الحياة المدنية وتكريس الفساد ونهب المال العام وتنفيذ برنامج الإصلاح السعري (الجرعات).

لم يعد هناك مجال لذلك ,فقد اعترف النظام أمام العالم الخارجي عن وجود أزمة سياسية عميقة في النظام (ظل ينكرها باستمرار ويتهم من يتحدث عنها بالعمالة) باتت معها قيادة النظام عاجزة عن إدارتها. و ذلك عندما أعلن النظام اتخاذ قرار تأجيل الانتخابات النيابية المقررة في شهر إبريل ٢٠٠٩لمدة عامين ليفصح بشكل جلي عن حجم التحدي الخطير الذي يواجهه النظام جراء تأثير القضية الجنوبية والحراك الجنوبي الذي يتخذ منحى أكثر شدة وصلابة .

هكذا يبدو واضحا أن الحراك الجنوبي السلمي هو رد الفعل الرافض لنتائج حرب صيف ١٩٩٤، وتعاظمه باضطراد ظاهرة كفاحية نبيلة، تنطوي على مرحلة جديدة من النهوض الشعبي العارم، وما يجري حاليا من انتفاضة وطنية في الجنوب وتمسك الجنوبيين باستعادة دولتهم بكامل مؤسساتها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنما هو حالة يأس من الإصلاح ،ومن رد الحقوق ورفع الظلم، لكن إذا كانت هناك جهود جادة ومخلصة بعيدا عن النظام الفئوي الحاكم فيمكن الحفاظ على الوحدة وإعادتها إلى أصلها وقبل أن تظهر فيها الأطماع الفردية والمؤامرات الصغيرة.

وفقاً لتوصيف التقرير الاستراتيجي الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية للعام ٢٠٠٨م. التقرير رصد الجذور النفسية لما أسماها «بظاهرة الحراك الجنوبي» وتطوراتها وأسبابها وخصائصها ، وخلص إلى نتائج استشرف من خلالها

مستقبل هذه الظاهرة، نورد مخلصاً لها فيما يلي.

الجذور النفسية للحراك

يشير التقرير إلى أن الحراك لا يقف وراءه تجمعات سياسية تاريخية معروفة، وأن الذين يتحدثون عن الانفصال لا يصنعون ذلك وفقاً لبرنامج سياسي متكامل ورؤية إستراتيجية متسقة، ويقول: إنه مما «ينبغي الانتباه له، للأمانة التاريخية، أن أصوات الغضب هذه، أو حتى المطالبة بمشروعية الدعوة إلى الانفصال، لا تصدر حتى الآن من تجمعات سياسية تاريخية كالأحزاب المعروفة أو باسم تجمعات قبلية أو مناطقية جماعية، فما يزال (الانفصال) يمثل قيمة سلبية عند غالبية اليمنيين.. ولا يُستثنى من ذلك الجنوبيون أنفسهم.

ويضيف بأن « الذين يتحدثون عن (الانفصال) واستعادة الكيان السياسي المستقل للجنوب لا يصنعون ذلك وفقاً لبرنامج سياسي متكامل ورؤية إستراتيجية متسقة؛ فكل هؤلاء هم من الذين كانوا جزءاً من الدولة اليمنية الواحدة ولم تعرف عنهم معارضة للوحدة قبل ١٩٩٤م (من أبرز قادة الحراك الجنوبي وأشدهم حساسية لكل ما هو شمالي القيادي الاشتراكي (حسن باعوم) الذي عاش نازحاً في الشمال بعد أحداث ١٩٨٦ في عدن حيث كان من أنصار الرئيس السابق علي ناصر محمد الذي عاش في الشمال هو وأنصاره في رعاية الحكومة في صنعاء حتى عام ١٩٩٠، والآخرون كانوا من قيادات دولة الوحدة أو خدموا في أجهزتها الأمنية والعسكرية حتى عام ١٩٩٤ مثل «العميد ناصر النوبة» وعدد من القيادات السياسية البارزة في الحزب الاشتراكي اليمني الذي ظل يشارك مشاركة كاملة في حكم اليمن الموحد حتى ١٩٩٤). وفي رصده للجذور النفسية (للحراك) ألمح التقرير إلى أثر الاستخدام السياسي لسلاح النعرات الجهوية والقبلية والمذهبية في الصراع على السلطة الذي حدث بعد قيام دولة

الوحدة اليمنية، حيث جرى حينذاك نبش العديد من قضايا الماضي مثل المظالم السياسية والقبلية والمناطقية التي تورط فيها النظامان السابقان ضد خصومهما في إطار كل شطر، وفي السياق نفسه جرى إثارة معادلة الجنوب بثروته النفطية ومساحاته الشاسعة وسكانه القليلين، مقابل الشمال المكتظ بالسكان قليل الثروات صغير المساحة، ومعها ثار الحديث عن التمايز بين الجنوب والشمال، وعن الهوية الجنوبية المختلفة عن الهوية الشمالية، والتي كان لها أثر رجعي على دعوات الانفصال اليوم. واستدرك التقرير مشيراً إلى أنه «مع أن هذا التوجه للاستناد إلى الهوية الجنوبية لم يكن صريحاً في الأدبيات الرسمية إلا أن الشارع الجنوبي كان يزخر بالتعبئة النفسية على خلفية المعاناة اليومية التي واجهها اليمنيون، كلهم دون استثناء، بسبب تداعيات حرب الخليج الثانية وأبرزها قطع المساعدات الخليجية والأمريكية وعودة مليون مغترب يمني بعد فقدانهم أعمالهم وامتيازاتهم في دول الخليج، والتدهور السريع لمستويات المعيشة المتواضعة أصلاً..

كل ذلك كان أشبه بلطمة قاسية تلقاها اليمنيون بعد قرابة شهرين فقط من الأحلام الوردية التي عاشوها وظنوا معها أن الوحدة ستأتي لهم بالرخاء والسعادة، فقد ربطت عملية التعبئة كل أمر سيء حدث في الجنوب بالبعبع الشمالي المتخلف، ومركزية الحكم في صنعاء، رغم أن نصف الحكام والمسئولين التنفيذيين في العاصمة كانوا جنوبيين، بينما استمرت سيطرة الجهاز الإداري الجنوبي على المناطق الجنوبية الذي ظل محكماً قبضته على رغم وجود مسئولين شماليين تم تعيينهم في إطار عملية الاندماج الوظيفي والإداري المتبادل».

الدلالات والدوافع المباشرة

يوضح التقرير أنه « من المهم عند تناول مثل هذه الظواهر السياسية ذات الخلفيات الاجتماعية والجهوية - مثل الاحتجاجات- العودة إلى الخلف سنواتٍ لمحاولة تلمس الأسباب الحقيقية لمظاهر الغضب والاحتجاجات، وتقدير مدى جذريتها وآفاق مستقبلها في بلد ظلت فيه (الوحدة) أبرز شعارات الحكم والمعارضة، وهدف الفرقاء السياسيين المختلفين، وتغنّى بها الشعراء ورحب بها الفنانون في كل حين، وخاض اليمنيون باسمها حروباً وصراعات دموية ما زالت آثارها ظاهرة للعيان حتى الآن! وأورد عدداً من الأسباب ، من أهمها أن (١٢٩) عاماً من التجزئة السياسية في اليمن أسهمت في صنع كيانين سياسيين: يمن جنوبي ويمن شمالي، وزادت الصراعات السياسية والعسكرية قبل الوحدة في تكريس هذا الاختلاف بين الدولتين والنخبتين الحاكمتين بصرف النظر عن حقيقة أن المواطنين لم يكونوا معنيين كثيراً بهذا التقسيم السياسي.

لكن من المهم الإقرار بأن سنوات التجزئة خلقت جيوب انتماء هنا أو هناك، ومايزت بين نفسيات المنتمين لهذه الدولة أو تلك. وعندما بدأت التركيبة الثنائية الحاكمة بعد الوحدة تفقد انسجامها الظاهري الذي بدت عليه في العام الأول؛ لجأ البعض للحديث عن هوية متميزة للجنوب: سياسيّاً واجتماعيّاً وسلوكيّاً لتبرير الحرص على ضرورة إبقاء التقاسم في قيادة الدولة وربما للتلويح بخيار الانفصال كحق تاريخي لهوية متميزة في مواجهة الأكثرية العددية الشمالية!

والسبب الثاني أن "الطريقة التي تم بها توحيد شطري اليمن عام ١٩٩٠م" شكلت أحد أبرز أسباب الضعف الذي يتسم به النظام السياسي في اليمن؛ فلأسباب عديدة لم يكن من الممكن أن تتم عملية التوحيد على غرار ما حدث بعد ذلك في (ألمانيا).. فلم يكن النظامان اليمنيان قادِرَيْن على إتمام الوحدة بطريقة ديمقراطية يتسلم فيها الحكم الحزب الفائز بالأغلبية في الانتخابات.. فاليمن

ليست ألمانيا، والقادة اليمنيون لم يكونوا بذلك المستوى من الإيمان والقناعة بالخضوع لنظام ديمقراطي تعددي سليم، فقد كان النظامان الشطريان موغلين في الممارسة الاحتكارية للسلطة والاعتماد على القوة المسلحة لضمان البقاء فيها.

ولذلك كانت عملية توحيد اليمن بالصورة التي تمت هي الممكن الواقعي الوحيد يومها وقبل بها الذين ليسوا في السلطة لعدم تفويت الفرصة التاريخية التي لاحت لتوحيد البلاد وعلى أمل أن يتم إصلاح الاختلالات فيما بعد. وقد نشأ عن هذه الاختلالات في النظام السياسي أن الحكومة التي انفردت بالسلطة بعد الحرب فشلت في أن تكون عند مستوى التحدي الوطني الذي جعلها مسؤولة عن اليمن كله للمرة الأولى منذ مئات السنين، ومواجهة المشاكل المستعصية التي ورثتها دولة الوحدة عن مرحلة التجزئة.

والثالث «أن الاختلالات البنيوية، التي يتسم به النظام السياسي في اليمن قد منعت حدوث تطورات سياسية صحية باتجاه السماح للقوى السياسية بالنمو والتطور والقبول بها كلاعب أساسي في اللعبة الديمقراطية؛ ثم ازدياد حالة الإحباط في الشارع اليمني مع ازدياد المعاناة المعيشية بسبب استمرار ارتفاع الأسعار وتدهور القيمة الفعلية للأجور والمرتبات، وتخلي (الدولة) عن العديد من وظائفها الاجتماعية التي كانت الأغلبية من الفقراء ومتوسطي الحال يستفيدون منها، وتحول الباقي منها كالتعليم والصحة إلى مجرد خدمات إما خالية المضمون أو تقدم برسوم تثقل كاهل المواطنين! وخاصة بعد أن تبنت دولة الوحدة نهج الاقتصاد الحر لكن عملية تطبيق ذلك ما زالت غير مكتملة رغم أن الحكومات المتعاقبة نفذت برامج جذرية مثل إلغاء الدعم نهائيّاً عن المواد الغذائية الأساسية ، وإلغاء الدعم جزئيّاً عن المشتقات النفطية ، وتخلت عن مبدأ

توظيف المواطنين إلا وفق الحاجة.

وقد كانت هذه الحالة المعيشية الصعبة هي الوقود الذي أدار حركة الاحتجاجات في المقام الأول، وحرص قادة الحراك الجنوبي على ربط تدهور الأوضاع بالأسلوب الذي تدار به الدولة الذي تغلبت فيه الطريقة والعقلية (الشمالية) واستبعدت الطريقة الجنوبية أو كما يقال فرض نظام الجمهورية العربية اليمنية وإلغاء نظام اليمن الديمقراطية بدلاً من الأخذ بإيجابيات النظامين السابقين!

صوت من الجنوب

وربما كان مفيدا هنا أن نطالع رأي أحد شباب اليمن الجنوبي المثقف ،يقول **عبدالحليم السقلدي** ، وهو أحد المهاجرين إلى الولايات المتحدة"

لقد مر الجنوب بمنعطفات واتجاهات منذ الاستقلال الأول وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وكل المثقفين والسياسين يعرفون عن جمهورية اليمن الديمقراطيه في تطلعاتها ونظرتها للمستقبل والسعي إلى التقدم والنهضة التي بدأت في كيان هذه الدولة بعد الاستقلال، فإذا قارنا الفترة التي نشأت فيها جمهورية اليمن الديمقراطية والفترة التي نشأت فيها الجمهورية اليمنية فنلاحظ أن إعلان الجمهوريتين تم في وقت متقارب نسبيا تقريبا

لكن مع ذلك عاش أبناء جمهورية اليمن الديمقراطية في نظام أفضل من الظروف التي عاش فيها أبناء الجمهورية اليمنية بالرغم من الظروف المعقدة التي ولدت فيها دوله الجنوب من حيث الحرب الباردة والصراع بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي.

لقد تواجدت على أرض الجنوب دولة لها مؤسسات وأعراف وتقاليد وقوانين حديثة وعصرية، بينما كان الشمال يعاني من كافه أنواع المشاكل والاضطرابات

الاقتصادية والحروب القبلية والفساد المستشري في أروقة الدولة، فضلا عن القلاقل الأمنية، حتى إن هيبة الدولة لم تكن حاضرة إلا في صنعاء فقط.

وعندما تبلورت الأوضاع في الساحة العالمية لمصلحة قطب أوحد، وانهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان الحليف الاستراتيجي للجنوب عند نهايه القرن العشرين قررت القيادة في الجنوب الدخول في الوحده كون الجنوب يملك الثروات والمساحه الشاسعه من الارض اكثر من الشمال لكن كانت هناك رغبة صادقة في بناء كيان سياسي وحدوي مهاب وقادر وتنموي وناهض، وكي يعيش أبناء الجنوب والشمال في ظل دولة واحده تحقق لهم الأمن والسلام والاستقرار.

ويواصل عبد الحليم حديثه بمرارة:

وهذه الحقيقة التي يجب أن يعرفها العالم أجمع وهي أن أبناء الجنوب هم الوحدويون الأصليون والصادقون ،بتنازلهم عن الأرض والعاصمة والثروة والعملة وكرسي الرئاسة حبا في الوحدة، لأن الجنوب يملك ٨٠٪ من الثروات والمساحة وليس أبناء الجنوب ضد الوحدة كما يروج لها أعداء السلام. وعند انتقال القيادة الجنوبية إلى صنعاء ممثلة بالرئيس علي سالم البيض بدأت بتحريك المياه الراكدة علي الفاسدين ومحاربتهم وكشف الحقائق التي كانت مخفية في باطن الدولة آنذاك وبدأ الشارع في الشمال الاستجابة والالتفاف وراء شعارات هذه القياده التي أتت لكي تخرجهم من المستنقع الذي يعيشون فيه فجن جنون حكام صنعاء، وأدركوا أن المعركة ضد الفساد سوف تطالهم.

فبدأت السلطة في صنعاء التخطيط والالتفاف علي هذه القياده بتعبئة وإنشاء الفرق المتطرفة الإسلامية وتحريضهم علي القياده الجنوبية بالزعم بأن قادة الجنوب شيوعيون ويريدون العودة بكم إلى الوراء وطمس هويتكم الإسلامية وبدأت سلسلة الاغتيالات والاعتقالات للكوادر الجنوبية والإعداد الكامل للحرب

لاجتياح الجنوب وبدا هذا السيناريو يوما بعد يوم حتى إعلان الحرب في ١٩٩٤م واجتاحت القوات الشمالية أرض الجنوب .

فبعد الاجتياح استولت السلطة على كل شيء في الجنوب فالسؤال يطرح نفسه لماذا بعد الاستيلاء على الجنوب و"طرد الانفصاليين "كما يدعون لماذا لم يساووا بين أبناء اليمن الواحد ويشركون أبناء الجنوب في العملية السياسية لبناء دوله الوحدة الحديثة في ظل الجمهورية ؟!

ولماذا أداروا ظهورهم إلى الوراء وعملوا على الإقصاء والتسريح للكوادر الجنوبية وفصلهم من وظائفهم ؟

لقد ظل الجنوبيون يعانون من هذه الممارسات طوال أكثر من عشر سنوات ،ثم راح الجنوبيون ينظمون أنفسهم والاستعداد للمطالبة بحقوقهم المشروعه التي كفلها الدستور والقانون فبدأوا ترتيب الاعتصامات والمهرجانات للمطالبة بهذه الحقوق ولم تستجب السلطة لهذه المطالب وأصرت على تعنتها وعدم الاهتمام فكان الحراك الجنوبي هو الرد السياسي والاجتماعي على سياسات الظلم والاستكبار ،وضم الحراك كل فئات أبناء الجنوب ،وانتشرت فكرة الحراك كأنها بركان ثائر، وظل يتوسع وينتشر في كل المناطق الجنوبية والقرى والمديريات بفضل جهود الكوادر الجنوبية سواء التي في الداخل أو في الخارج بنضالهم السلمي .

وعلى الرغم من أن قادة الحراك أعلنوا منذ اللحظة الأولى أنهم ضد العنف وأنهم حركة سلمية إلا أن السلطة بادرت إلى القمع وممارسة جميع الأعمال اللاأخلاقية من القتل والاعتقال والتعذيب ضد الأبرياء الذين يناضلون من أجل حقوقهم المسلوبة

ويقول عبد الحليم:

نحن كأبناء الجنوب نقول للعالم أجمع بأننا لسنا دعاة حرب ولسنا متطرفين ولسنا بقتلة إننا نطالب بحقوقنا ووطننا والعيش كباقي الشعوب .

فإذا كان إخوتنا في الشمال راضين على العيش تحت أسقف القمع والظلم والعدوان فالشعب في الجنوب يناديهم ويدعوهم إلى الاستيقاظ من السبات الذين هم فيه لبناء دولتهم الحديثة أسوة بالآخرين وليس يضير أحدا أن نعلن أننا أبناء الجنوب عازمون علي فك الارتباط واستعادة الدولة، لأن السلطة التي في صنعاء هي سلطة انفصالية قتلت الوحدة في ١٩٩٤ وهي تعلن نهاية هذه الوحدة بقتل الأبرياء وقمع المظاهرات السلمية.

انجازات الحراك

من هنا يمكن أن نرصد الآثار الحقيقية للحراك على أطراف الأزمة على النحو التالي:

أولا: لقد تسببت القضية الجنوبية في إحداث هَزة عنيفة لصناع القرار السياسي في النظام، أدخلتهم في حالة اختلال التوازن، وقد اتسعت دائرة الحراك وتسارعت وَتِيرَتُه إلى الحد الذي جعل محاولات النظام احتواء تحركات الجماهير الجنوبية الغاضبة، غير قادرة على مسايرة إيقاع الحراك وانتقاله السريع من طور إلى طور.

ومن الموضوعية التطرق إلى محاولات السلطة حل المشاكل المتصلة بالعمل والأجور والمعيشة، التي نادى بها آلاف المسرحين والمبعدين عن أعمالهم عقب حرب ١٩٩٤م من القيادات والكادرات الجنوبية العسكرية والمدنية بالتجاهل والإنكار، ثم ما لبثت أن شُكلت لجان لدراسة تلك المطالب وأخرى لدراسة الآثار الناجمة عن الحرب في الجنوب ونهب الأراضي.. الخ. ولكن لما كانت تلك اللجان عبارة عن أشكال فارغة المضمون ولا صلاحيات لها، كما لم يكن استحداثها نابعاً من رغبة

حقيقية في الإصلاح، فقد ذهبت مقترحاتها بالمعالجات أدراج الرياح.

وجنباً إلى جنب الإجراءات الإدارية والسياسية الصورية، لجأ النظام إلى استخدام أساليب البطش والمطاردات والاعتقالات للقيادات الجنوبية والزج بهم في السجون ومواجهة الاعتصامات السلمية بشتى أشكال العنف، كما اعتمد نثر المليارات من النقود اليمنية ومنح أراضٍ وامتيازات وتوزيع مناصب وسيارات وغير ذلك، لشراء ذمم العشرات من القيادات الجنوبية، ولكن كل أعمال العنف والحيل وأساليب المكر لم تفتّ في عضد الحركة المطلبية الجنوبية، بل زادتها قوة ومنعة.

وماهي إلا بضعة أشهر حتى أخذت احتجاجات المسرحين من أعمالهم، تتحول إلى حركة جماهيرية عريضة انخرط فيها كافة فئات المجتمع الجنوبي، كما تراجعت كل المطالب الحقوقية المعيشية لتفسح المجال أمام مطلب سياسي، غدا شعاراً للحراك بكل فصائله وهيئاته، ألا وهو شعار فك الارتباط واستعادة الدولة الجنوبية.

وهنا شعر النظام بحرج الموقف وأدرك أن تجاهله وفشله في احتواء مطالب المسرحين، قد فتح عليه باباً واسعاً من الاحتجاجات الشعبية الجنوبية، التي لم يكن يتوقعها حتى في أسوأ كوابيسه. وأمام الضغط الشعبي الجنوبي اضطر النظام إلى الانحناء والقبول بتنفيذ واحدة من أهم خطوات الإصلاح السياسي، التي ظل يرفضها منذ قيام دولة الوحدة، ألا وهي انتخاب المحافظين في عموم الجمهورية، لعل ذلك يكون مرضيّاً للجنوبيين ويحد من غضبهم ويهدئ من ثورتهم ويخفض سقف مطالبهم. ولكن حتى هذه الخطوة على أهميتها وتأثيرها المستقبلي على صعيد إرخاء قبضة النظام وإضعاف سيطرته المركزية المطلقة، لم تعد ذات جدوى.

وقد ظهر جليّاً حجم التحدي الخطير الذي يواجهه النظام جراء نشوء

القضية الجنوبية، حين اضطر لاتخاذ قرار تأجيل الانتخابات النيابية المقررة في شهر إبريل ٢٠٠٩ لمدة عامين، وهو ما مثل إعلاناً صريحاً أمام العالم الخارجي بوجود أزمة سياسية عميقة في النظام، باتت معها قيادة النظام عاجزة عن القيام بوظائفها مع الالتزام بالخيار الديمقراطي. كما ظهرت خطورة القضية الجنوبية على النظام الحاكم في اضطراره اللجوء لبعض أحزاب المعارضة للوقوف إلى جانبه في مواجهة الحراك الجنوبي والوضع السياسي الناشئ عنه، مع إعلان استعداده لبحث مطالب المعارضة بشأن إصلاح النظام السياسي ونظام الانتخابات.

ثانيا : اتسمت استجابة الأحزاب السياسية المعارضة بالبطء والتذبذب، ولعل صيغة وتركيبة المشترك قد فرضت هذا التلكؤ. فالاشتراكي، الذي تلقى ضربة حرب ٩٤، مازالت جراحهُ تنزف. و«الإصلاح» مُثَقّل بجرائر الاشتراك في حرب«مقدسة»عام١٩٩٤ خرج منها مذموماً من قبل حليف حوَّلهُ إلى كارت، أما البعث والناصريون فيدافعون عن الوحدة من منطلقات أيديولوجية لكن الحراك الرافض قوي ومؤثر ومخيف بل إن الحراك أفلح في فضح طبيعة الحرب الانفصالية بامتياز، والتي لم تكن موجهة بالأساس إلا ضد طبيعة الوحدة السلمية الديمقراطية، وفرضت وحدة فخذ القبيلة القائم على الدم، والذي يلغي أي تنوع أو تعدد أو اختلاف في الرأي،ففي حرب ٩٤ انتصر الطرف الذي لا يؤمن بالوحدة، ولم تكن الوحدة برنامجاً سياسياً أو هدفاً وغاية، وكان قتاله ضدها هو الهدف الرئيسي والأول.

والغريب أن الطرف المعادي حقاً وصدقاً للوحدة هو الذي رفع شعارها كمدخل لكسب الحرب وكبوابة للنهب والإقصاء والتفرد، وكانت قيادة الاشتراكي حينها قد وقعت في خطإ عندما لم تتمسك بالوحدة كمفهوم وإرادة وصيغ واتفاقات وأدارت

ظهرها لماضي الحزب والجماهير، وراهنت على الشيطان، وانساقت وراء أوهام العودة إلى ما قبل الـ٢٢ من مايو ٩٠،في ظل خلل رهيب في موازين القُوَى ووعود إقليمية سرعان ما تبخرت، وفي اعتقادي أن عدم التمسك بخيار الوحدة، قد أوقعها في مستنقع الهزيمة بصورة مفجعة.

ولعل ميزة الحراك هنا هو أنها طرقت أبواب الأحزاب وفرضت عليها أن تحدد موقفها بوضوح ومن دون مواربة هل هي مع السلطة أم مع الجماهير، وقد لاحظ كثيرون كيف أن قيادات جنوبية بارزة في حزب الإصلاح باتت تتبنى شعارات الحراك فضلا عن قيادات أخرى اشتراكية أو قومية ،فالحراك صار بوصلة تحدد اتجاهات هذا الحزب أو ذاك.

ثالثا: إن الحراك استطاع أن يبلور صيغ جبهوية وتنسيقية لمعالجة ظروف النشأة، فقد نشأ الحراك مفككاً وموزعاً بين أكثر من قيادة، وبعض قياداته إما ينتمون إلى الحزب الاشتراكي وإما من القيادات العسكرية التي وجدت نفسها خارج الجيش ويدون مرتبات.

وكادت السلطة أن تستغل غياب القيادة الموحدة لضرب الحراك ووحدته وجماهيريته، كما أن أبرز نقاط قوة الحراك هو تمسكه بالمنهج السلمي لأن الخطر الداهم يكمن في الانجرار إلى العنف والاستجابة غير الواعية للسلطة واستفزازها بالاتجاه للعنف وعسكرة الانتفاضة.

إن عسكرة الانتفاضة، والجنوح للعنف، والعداء اللامبرر ضد أبناء الشمال الهاربين من الجوع والمعاناة والقهر، والمراهنة على العودة بالأوضاع إلى ما قبل اتحاد أبناء الجنوب العربي، هو ما يتهدد الاحتجاج السلمي، فالسلطة تدرك أن الاحتجاج السلمي هو الخطر الداهم، وأن عسكرة الانتفاضة وجرها للقتال هو الميدان المناسب لسلطة لا تجيد غير العنف ولا تنتصر بغير الحرب.

أبرز منظمات الحراك الجنوبي

تشكلت عدة منظمات مستقلة تعبر عن الحراك الجنوبي اهمها "مجلس قيادة الثورة السلمية"

٢- المجلس الوطنى الاعلى

٣ - مجلس التصالح والتسامح

٤ - الهيئة العليا للاستقلال

٥ - جمعية المتقاعدين العسكريين والمدنيين

٦- اتحاد شباب وطلاب الجنوب"تحت التأسيس"

٧-مجلس الحراك السلمي الجنوبي"حسم"

يقول مصدر في الحراك أن جميع المنظمات أعلاه اندمجت في اطار مجلس قيادة الثورة باستثناء جزء من المجلس الوطنى استمر الحوار معه حتى نهاية عام ٢٠٠٩للإندماج علما بأن رئيس المجلس الوطني المناضل حسن باعوم قد اصبح رئيسا لمجلس قيادة الثورة.

كما أن مجلس "حسم"هو اسم اقترح الشيخ طارق الفضلي بديلا عن مجلس قيادة الثورة،ولكنه لم يحظ باتفاق كل التشكيلات الامر الي دفع القيادات الى طلب تاجيل العمل بالاسم الجديد حتى يتم الاتفاق عليه.

الفصل الثامن

قادة الحراك في الداخل
طموحات الانفصال

الشنفرة، باعوم، النوبة..أسماء فرضت نفسها في الساحة الإعلامية التي تتابع حراك الجنوب من خلال تفاعل هؤلاء القادة وغيرهم مع التظاهرات والاعتصامات الشعبية اليومية في جنوب اليمن، ويجدر الذكر أن هؤلاء القادة الميدانيين كانوا من أشد أنصار الوحدة عندما أعلنت وقد انقلبوا عليها اليوم..لماذ؟

وماذا يريدون؟ وكيف يفكرون؟

يقول حسن باعوم: إنهم في "الحراك الجنوبي" لا يعترفون بالوحدة اليمنية، واعتبر في حوار مع "الجزيرة نت "أن جنوب اليمن يرزح تحت ما أسماه "الاحتلال" من قبل نظام الجمهورية العربية اليمنية"وهو الاسم السابق لليمن الشمالي".

وذكر أنهم يناضلون نضالا سلميا لاستعادة "دولة الجنوب"، ولكنه لم يستبعد اللجوء إلى السلاح إذا فرض عليهم ذلك، ودعا كل أبناء الجنوب في الداخل والخارج إلى "تبني قضية وطنهم ونضال شعبهم".

وأشار إلى أن هناك أسسا شرعية وقانونية يستند عليها قادة الحراك من أجل إنجاز عملية فك الارتباط ،وحسب قوله فإن الأمين العام الأسبق للحزب الاشتراكي علي سالم البيض (نائب رئيس دولة الوحدة) كان قد أعلن فك الارتباط مع الوحدة أثناء حرب صيف عام ١٩٩٤ -التي اندلعت بين شركاء السلطة والوحدة- وأنهم في الحراك الجنوبي أعطوا هذا الاتجاه بعدا جماهيريا وشعبيا على مستوى كل محافظات الجنوب.

وُيَعُّد باعوم شخصية مثيرة للجدل سياسيا، وتعرض عدة مرات للاعتقال آخرها في أبريلِ من العام ٢٠٠٨، وقدم للمحاكمة إلى جانب آخرين بتهم تتعلق

بإثارة العصيان المسلح ضد الدولة والدعوة إلى الانفصال ورفْع شعارات معادية للوحدة، وأفرج عنه لاحقا بعفو رئاسي.

وفيما يلي جزء من الحوار معه :

- تعيشون في ظل دولة الوحدة اليمنية، وفي الوقت نفسه تتبنون أطروحات انفصالية؟ على أي أساس تنفون وجود الوحدة؟

❖ نحن لا نعترف بالوحدة، ولكن نعرف أن حرب صيف عام ١٩٩٤ تمت على أساس الغدر والخيانة من قبل نظام الجمهورية العربية اليمنية، وفي الوقت نفسه تم إعلان فك الارتباط بالوحدة عندما قامت الحرب، وهو الإعلان الذي اتخذه الأمين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض، ومنذ ذلك الوقت ونحن نرزح - من الناحية القانونية - تحت الاحتلال من قبل الجمهورية العربية اليمنية.

-ولكنكم شخصيا لا تمثلون الحزب الاشتراكي، فالحزب ما زال حتى اليوم يعترف بالوحدة، وأمينه العام الحالي الدكتور ياسين سعيد نعمان وغيره من الاشتراكيين والجنوبيين يرون أن حل المشكلات يجب أن يكون تحت سقف الوحدة؟

❖ أنا أتحدث عن الأمين العام الشرعي للحزب الاشتراكي، وهو علي سالم البيض ،وكان المفروض أن يتبع أعضاء الحزب الاشتراكي موقف الأمين العام الشرعي، ولكن الذي حصل أنه حدثت عملية غدر وخيانة من قبل الذين لم يقفوا إلى جانب الأمين العام الشرعي الذي أعلن فك الارتباط بنظام الجمهورية العربية اليمنية، بعد قيامه بالحرب على الجنوب.

- هل المطالب والشعارات التي ترفعونها هي من أجل الوصول إلى شراكة في السلطة والثروة كما كنتم ترددون ذلك في مهرجاناتكم الجماهيرية؟

❖ نحن لا نطالب بأي شراكة، نحن الآن لا نعترف رسميا بهذا النظام، نظام الجمهورية العربية اليمنية، نحن نعترف بأن هناك عملية حراك شعبي تمتد في

كل محافظات الجنوب، هذا الحراك الشعبي يعتمد النضال السلمي، ولكن إذا سارت الأمور وأدت إلى أن نواجه هذا النظام بالسلاح فسنواجهه، ولكننا حتى الآن لم نستنفد كل الأساليب التي تجعلنا نستمر في النضال السلمي، ومعنا كل جماهير الجنوب.

-ولكن انتم ككيانات وهيئات وشخصيات في الحراك الجنوبي لا تمثلون أي شرعية سواء من ناحية حزبية أو سياسية، ولا تملكون حتى مجرد اعتراف من أطراف إقليمية أو دولية؟

❖ نحن نؤمن بالشرعية التي قامت على أساسها جمهورية الجنوب قبل الوحدة، فقد كانت هناك دولة معترف بها من كل دول العالم، قامت بعد إعلان الاستقلال من الاستعمار البريطاني في نوفمبر ١٩٦٧، ونحن نريد أن نستعيد دولتنا التي كانت ملء السمع والبصر.

-تقول إنكم تريدون استعادة دولة الجنوب، ولكن هذه الدولة انتهت واختفت من الوجود بعد إعلان الوحدة عام ١٩٩٠، ونالت دولة الوحدة اعترافا من كل دول العالم، كيف يمكن القفز على الجوانب القانونية والشرعية الدولية الذي تحظى بها دولة اليمن الموحدة؟

❖ بعد حرب صيف ١٩٩٤، وإلغاء الشرعية التي قامت على أساسها الوحدة، أصبحت الوحدة غير قائمة، ونحن نطالب باستعادة حقنا الشرعي في دولتنا وأرضنا، هذا حق شرعي معترف به من كل المنظمات الإقليمية والدولية.وهذه القضية مطروحة أمام الضمير الإنساني، ونتوجه إلى المنظمات الإقليمية والدولية والضمير العالمي، وفي مقدمتها الدول العربية والإسلامية بأننا دولة يجب أن تعود، ويزال الاحتلال.

-الا توجد حلول وسط أو مصالحة مع السلطة، تتمثل في عودة الرموز والقادة

المقيمين بالخارج إلى البلد، وأن يتم العمل بالمشاركة في السلطة؟

❖ نحن لا نؤمن بالمصالحة ولا نعترف بأي شيء يقوم به هذا النظام، نحن متوجهون للضمير العربي والعالمي، والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية للوقوف إلى جانبنا.

-ولكن هذا الضمير العالمي يريد قوى سياسية معترفا بها لكي يساندها؟

❖ نحن سنستعيد حقنا في دولة الجنوب، لأننا نناضل نضالا شرعيا سلميا، وهذا حق من حقوقنا سننتزعه حتى لو أدى الأمر إلى استشهادنا.

- في بداية الاحتجاجات التي نظمتها جمعيات المتقاعدين العسكريين والمدنيين قبل عامين كانت المطالب هي عودة وظائفهم والحصول على حقوقهم المادية، فكيف تطورت تلك الاحتجاجات إلى حراك سياسي ومطالبة باستعادة دولة الجنوب؟

❖ دعني أوضح لك، أنا كنت من الذين انسحبوا إلى سلطنة عُمَان إثر حرب صيف عام ١٩٩٤، وعدت في سبتمبر من نفس العام إلى حضرموت بدون إذن من هذه السلطة، وقد شاركت في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي حينها، وفي هذا الاجتماع وقفت أمام التقرير السياسي للحزب، ووجدت أنه يصف الوضع القائم على أساس أنه ضم وإلحاق من الشمال للجنوب، ووقفت وقلت لهم إننا لسنا تحت ضم وإلحاق، وإنما تحت احتلال.

وبجملة محددة أقول، طالما أن الأمين العام (السابق) للحزب الاشتراكي علي سالم البيض أعلن فك الارتباط مع الوحدة، فنحن نسير في هذا الاتجاه، وبالفعل أعطينا هذا الاتجاه بُعْدا جماهيريا وشعبيا على مستوى كل محافظات الجنوب، وأصبح الحراك يضم كل التعبيرات السياسية والاجتماعية بالجنوب.

صلاح الشنفرة :

نؤيد الحوار بين دولتين تحت رعاية دولية

وهذا صوت جنوبي آخر له وزنه في الشارع السياسي وله مؤيدوه،وهوالنائب البرلماني والقائد الجنوبي صلاح الشنفرة والذي أكد انفصاله التام عن أي علاقة تربطة بالحكومة اليمنية معلناً بذلك انسحابه من البرلمان اليمني ، ومؤكداً أيضاً أهمية قيام حوار مشترك تحت إشراف دولي ,ونافياً لوجود أي دعم خارجي يتعلق بمسيرته ,ومتطرقاً لمواضيع أخرى تضمنها حواره مع "صحيفة براقش "الإخبارية .

وفيما يلي جزء من حوار أجراه موقع "خليج عدن:

- إلى أين تمضون في نضالكم السلمي ؟ وما هي حدود مطالبكم ؟

❖ يهدف نضالنا السلمي إلى استعادة دولتنا أي العودة إلى ما قبل عام ١٩٩٠م، وحدود مطالبنا هي التحرير والاستقلال واستعادة دولة الجنوب (فك الارتباط) فحراكنا ثورة سلمية لكل أبناء الجنوب من المهرة حتى الضالع ،وقد قدم أبناء الجنوب في ثورتهم السلمية هذه كوكبة كبيرة من الشهداء والجرحى والمعتقلين..وهذه الثورة لم ولن تتوقف ولا يستطيع أحد أن يوقفها حتى " قوات الاحتلال" لا تستطيع أن توقفها بكل ما تمتلكه من عدة وعتاد عسكري، ووقف ثورتنا مرهون بتحقيق أهدافها وهي استعادة دولة الجنوب .

- تقولون باستعادة دولة الجنوب، وتصفون السلطة اليمنية بأنها "قوات احتلال" هل ينسجم هذا مع كونك عضوا في البرلمان اليمني؟

❖ أجاب باختصار قائلا: "لقد انسحبت من البرلمان".

-وما هي رؤيتكم لدعوات الحوار والتشاور الوطني التي دعت إليها جهات عدة ومنها الحزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك وأيضا العلماء والمشائخ؟

❖ رؤيتنا تتلخص في أننا نفضل أن يكون الحوار بين دولتيين وتحت إشراف دولي، لأن دعوات الحوار في الداخل أصبحت غير مجدية وقد عفا عليها الزمن.

– ذكرتْ عددٌ من وسائل الإعلام أن صلاح الشنفرة معه دعم خارجي وتحديدا من بعض الجهات في الوطن العربي؟

هذه تسريبات من قبَلِ " قوات الاحتلال" ليس لها أساس من الصحة.

– تقول بعض وسائل الإعلام الحكومية أن صلاح الشنفرة وناصر الخبجي لديهما ميليشيات مسلحة يجهزانها للقيام بأعمال عنف وتخريب، لمصلحة من هذا ؟

❖ نحن نضالنا سلمي، وليس لدينا أي مليشيات، وكل هذه الأفعال هي من قبل " قوات الاحتلال".

– ما رأيكم في أعمال العنف التي حدثت في ردفان وهل يأتي هذا في إطار تهديدكم باستخدام العنف إذا لم تلب السلطة طلباتكم ؟

❖ أعمال العنف التي حدثت في ردفان هي من قبل "قوات الاحتلال "، إذ تريد هذه القوات جر أبناء الجنوب إلى مربع العنف، ولكن نضالنا سلمي، وسنواصل هذا النضال السلمي حتى الوصول إلى استعادة دولتنا " دولة الجنوب"، فالسلطة هي التي تستخدم العنف حيث قامت باستحداث مواقع عسكرية في أراضي المواطنين ومطلة على منازلهم وحرماتهم.

السلطة هي التي ساقت الدبابات والمدافع وراجمات الصواريخ إلى ردفان والضالع والجنوب كله، وهذا يأتي امتدادا لحربها على الجنوب التي أعلنتها في ٢٧ أبريل ١٩٩٤م من ميدان السبعين بصنعاء، وهي مستمرة حتى اليوم وتقصف القرى وتقتل الأطفال والنساء وحملات الاعتقالات ما زالت مستمرة ومتواصلة على أبناء الجنوب أما نحن فنضالنا سلمي وهو ثورة سلمية لن تتوقف حتى

تحقق هدفها .

- هل ترتكزون في مطالبكم لاستعادة دولة الجنوب على دعم إقليمي ودولي؟

❖ نحن نطالب المجتمع الدولي والإقليمي للوقوف إلى جانب شعبنا في الجنوب لما يتعرض له من هجمة شرسة واستفزازات وقصف وتشريد متواصل وأساليب قمعية من قبل قوات الاحتلال كما نطالب وسائل الأعلام العربية والعالمية الاهتمام بما يجري في الجنوب من قمع وإرهاب وإبادة ونهب وقتل، وكسر التعتيم الإعلامي الذي يمارس على قضيتنا -

قادة الخارج البيض والعطاس نقطة التحول

كان ظهور علي سالم البيض على مسرح الأحداث وإعلانه التحرك من أجل فك الارتباط أو الانفصال أهم تطور سياسي في مايعرف ب"القضية الجنوبية" ،واهتم كثيرون في داخل وخارج اليمن بنص ومضمون الخطاب الذي ألقاه في مكانه الجديد في النمسا حيث خاطب أبناء الجنوب ،كما أجرى اتصالات مع قادة الحراك تفيد أنه القائد الجديد للحراك، وأن وجوده سوف يشكل نقطة تحول نظرا لدوره التاريخي في تحرير الجنوب ثم العمل في ظل الدولة الاشتراكية قبل الوحدة كما أنه الرجل الذي وقع اتفاقية الوحدة مع شريكه على عبد الله صالح قبل أن ينقلب الأخير عليه.

من هو البيض؟

هو رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الفترة من ١٩٨٦ حتى - ١٩٩٠ وهو من وقع على اتفاق الوحدة مع رئيس اليمن الشمالي علي عبد الله صالح.

ولد عام ١٩٣٩ في محافظة حضرموت، تلقى تعليمه الابتدائي والمتوسط فيها. انتمى مبكراً إلى حركة القوميين العرب وكان من الشخصيات الأساسية في

تنظيم الجبهة القومية، تلقى عدداً من الدورات العسكرية في القاهرة في الستينيات، وشغل موقع نائب عن شؤون الجيش والأمن في ما كان يسمى بالحكومة المؤقتة قبل يوم الاستقلال. تولى منصب وزير الدفاع في أول حكومة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعد الاستقلال وذلك حتى عام ١٩٦٩، وتقلد أكثر من منصب حكومي في مرحلة ما بعد حركة ٢٢ يونيو ,١٩٦٩ ظل عضواً للمكتب السياسي للجبهة القومية التي تحولت لاحقاً إلى ما يسمى الحزب الاشتراكي. تم تجريده من مناصبه الحزبية والحكومية في عهد عبد الفتاح إسماعيل (١٩٧٩ - ١٩٨٠) بسبب اختراقه اللوائح الحزبية وقانون الأحوال الشخصية الذي يمنع الجمع بين زوجتين، ثم عاد إلى الحياة السياسية في حكومة علي ناصر محمد وتولى وزارة الحكم المحلي.

بانفجار أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ كان من الشخصيات التي تمحورت حول مجموعة عبد الفتاح إسماعيل ونجا من الموت بأعجوبة صبيحة ذلك اليوم في مبنى اللجنة المركزية، وخرج متخفياً في إحدى المدرعات مع عبد الفتاح إسماعيل، وتولى منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني عقب تلك الأحداث الدموية.

في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ قام بالتوقيع على اتفاقية عدن الوحدوية ودستور دولة الوحدة مع الرئيس علي عبدالله صالح. وبإعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ تولى منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة إضافة إلى موقعه الحزبي كأمين عام للحزب الاشتراكي حتى مايو ,١٩٩٤

في ٢١ مايو ١٩٩٤م أعلن البيض الانفصال وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية وهو رئيسا لها لمدة لم تتجاوز الشهر تقريباً ثم نزح مع دخول قوات (الشرعية) من عدن ، أقام بعدها في سلطنة عُمَان بعد أن منحته حق اللجوء السياسي،وبدا

وكأنه اعتزل العمل السياسي منذ حرب ١٩٩٤ لكنه عاد مع أحداث الحراك وتطوره وألقى خطابا مهما من مكانه الجديد في النمسا،ويعتبره المراقبون القائد الحقيقي الذي تلتف حوله كل قيادات الحراك، وبوجوده تختفي النوازع الفردية والشخصانية التي كان البعض يعتبرها أهم عيوب قادة الحراك.

البيض يتكلم

يعتبر النظام الحاكم في صنعاء أن ما يسميه "مؤامرة الانفصال" تقودها عناصر من الخارج ،ويضع الرئيس اليمني الجنوبي السابق على سالم البيض في المرتبة الأولى في قائمة المتهمين بإدارة التحركات الانفصالية وأنه يحصل على دعم من أطراف إقليمية ودولية فماذا يقول الرجل"البيض" وهو من ساهم في تحويل الوحدة من خيال إلى حقيقة؟

خمسة عشر عاما من الصمت المتواصل في منفاه بسلطنة عُمَان، خرج في مايو ٢٠٠٩نائب رئيس اليمن السابق، علي سالم البيض عن صمته، وفي مؤتمر صحافي عقده في ميونيخ عشية الذكرى التاسعة عشرة للوحدة اليمنية، متعهدا بمواصلة النضال من أجل انفصال جنوب اليمن الذي كان يحكمه، حتى التوقيع على الوحدة مع الرئيس علي عبد الله صالح عام ١٩٩٠، وطالب البيض الدول العربية بالضغط على صنعاء من أجل سحب قواتها من جنوب اليمن، وقال البيض إنهم كانوا يتطلعون لوطن واحد يسع الجميع، ولكن السلطة في صنعاء "كانت تتربص بنا وبشعبنا".

إسقاط الجنسية العمانية

وقد كلف البيض الخروج عن صمته، إسقاط الجنسية العمانية عنه، وكان البيض وعدد من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني، قد لجأوا إلى سلطنة عمان، ودولة الإمارات بعد خسارتهم للحرب عام ١٩٩٤، أمام قوات الشمال، ولكن الدولتين

اشترطتا على اللاجئين عدم القيام بأي نشاط سياسي معادٍ للجمهورية اليمنية، وهو ما التزم به البيض لمدة ١٥سنة .

وكانت مصادر في اليمن قد نسبت للسلطات العمانية قولها "إن عمان سبق لها أن حذرت البيض من ممارسة أية أنشطة معادية ضد الجمهورية اليمنية وأمنها واستقرارها باعتباره مواطناً يحمل الجنسية العمانية، لكن البيض غادر سلطنة عمان بغرض إجراء بعض الفحوصات الطبية في النمسا".

عناصر مأزومة!

وكان البيض قد اختار نفس التوقيت الذي ألقى فيه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح خطابه، بمناسبة ذكرى الوحدة، الذي اتهم فيه قوى الحراك الجنوبي، بأنها "عناصر مأزومة" تسعى "للنيل من الوطن وسلامته وإثارة الفتنة ونشر ثقافة الكراهية والبغضاء والنعرات المناطقية والشطرية والعنصرية في محاولة يائسة لإعادة عجلة التاريخ في الوطن إلى ما قبل الثورة اليمنية في أيلول سبتمبر عام ,١٩٦٢"

وكانت عدن قد شهدت مواجهات بين الشرطة اليمنية، وحوالي ثلاثة آلاف متظاهر غاضب، سقط منهم أربعة قتلى، كما أصيب ستة وخمسون آخرون بجروح، بينما اعتقلت الشرطة حوالي مائة وعشرين متظاهرا، بعد أن استخدمت الرصاص الحي، والقنابل المُسَيِّلَة للدموع، واستمر التوتر في عدن لمدة أسبوع انتهى في مطلع يونيو ٢٠٠٩، حيث أقفلت المتاجر أبوابها، وانتشرت قوات الشرطة في كل النقاط الحيوية بالمدينة الغاضبة.

وفي صنعاء كان المشهد مختلفا، حيث سبق خطاب الرئيس صالح استعراض عسكري ضخم غير مسبوق، كان أقرب إلى استعراض للقوة، شاركت فيه القوات الخاصة بتشكيلات مختلفة، بينما شارك المظليون بإنزال جوي، وتعهد وزير

الدفاع اللواء محمد ناصر أحمد، بالتصدي لكل من تسول له نفسه المس "بمقدرات اليمن ووحدته ومنجزاته ومكاسبه الوطنية وأمن البلاد". وقال إن المؤسسة العسكرية ستقف بالمرصاد لكل الحالمين بعودة عهد التشطير والإمامة.

الانفصال بدأ منذ حرب ٩٤

وفي مكالمة هاتفية قال الكاتب والمفكر اليمني عبد الباري طاهر، لرئيس تحرير مجلة الحكمة،

"إن الحرب لم تتوقف في الجنوب منذ عام ١٩٩٤، فقد استمر نزيف الدم والاقتتال بأشكال مختلفة، والوضع الآن وصل إلى ذروة التفجير، وما لم تعالج المشكلات القائمة، ويشخص الداء، ويحتكم الناس إلى مائدة حوار حقيقية، ومعالجة حقيقية لمشكلات فعلية قائمة في الجنوب، وبين الجنوب والجنوب، وبين الجنوب والشمال والشمال والشمال، فالمشكلة أزمة شاملة، وتتجلى في الجنوب بشكل حاد، لأن الجنوب كان يمتلك دولة وجيشا، تم إلغاء وتهميش الجنوب كاملا، وجرى انقلاب حقيقي على المشاركة السياسية عام ٩٤ بالحرف، ولكن لا يمكن الآن ضمان وحدة حقيقية إلا بالمشاركة، والتخلي عن الأسلاب وغنائم حرب عام ١٩٩٤؟".

ويرى عبد الباري طاهر أن "الصورة بشعة بكل المعاني، فإلغاء جيش وإلغاء أمن، وإلغاء الوظيفة العامة، وإلغاء مشاركة الجنوب تتخذ هذه الصفة الكريهة، كما يرى طاهر أن مشكلة الجنوب أعمق بكثير من مشكلة الاستيلاء على الأراضي، وتسريح العسكريين، ويقول "إن الوحدة بين الشطرين قامت على أسس ديمقراطية، ومن خلال حوار شامل، وبيان الثلاثين من نوفمبر، ومن خلال دستور، ومن خلال مشاركة سياسية نِدِّيَّة ومتساوية، ولكن حرب ٩٤ ألغت هذه الشراكة، وأدت إلى الانفراد بالحكم، وعزل الجنوب وتهميشه".

ويرى طاهر أن الخطر قائم على الوحدة اليمنية سواء بخروج علي سالم البيض عن صمته، أو لم يخرج، ويقول "الخطر قائم بالممارسات الخاطئة والمسيئة للوحدة اليمنية، والخطر قائم منذ حرب ٩٤، فيستحيل أن تقوم الوحدة بالقوة والإرغام، فلابد من العودة إلى حوار حقيقي، لتشخيص العلل القائمة، ومن أن تقوم الوحدة على أسس الأخوة والمساواة، والمشاركة الحقيقية في الحكم".

من الفيدرالية إلى فك الارتباط:

لا يختلف اثنان على أن المهندس حيدر أبو بكر العطاس رجل دولة من طراز رفيع وهو هادئ لا يتورط في تصريحات انفعالية كما لايحب "السلق" الإعلامي لذلك تؤخذ تصريحاته على محمل الجد وهي ترمومتر مايجري في الجنوب، تعالوا نفكر بعمق في دلالات العبارات التالية: " أنا كنت قبل فترة أطرح خيار الفيدرالية ، لكن الآن لم يعد يسمع الشعب لمثل هذه الطروحات .. الشعب في الجنوب لا يريد الوحدة رغم أن الشعب هو الذي سعى إليها لكن السلطة من أوصلته لهذا الوضع ..وللأسف بمساندة المعارضة لأنها لم تنصف الجنوب أثناء حرب ٩٤م"..هذه إحدى عباراته التي تكشف عن عمق الجرح الذي أصاب رجل وحدوي وقومي له تاريخه ضمن حركة القوميين العرب .

وقال العطاس ، في حوار أجرته معه قناة "الحرة الأمريكية "أدعو الرئيس علي سالم البيض وعلي عبد الله صالح اللذَيْن وقعا اتفاقية الوحدة في ٣٠ نوفمبر ٨٩م أن يتوجها إلى الجامعة العربية ليوقعا على فك الارتباط حقنا للدماء وحرصا على وشائج الأخوة بين أبناء الشعبين في الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وأرى أن يوقعا في الأخير اتفاقية إخاء وتعاون ويقوما برفع علمي الدولتين في سارية الجامعة العربية".

وقال إنني أنصح الرئيس علي عبد الله صالح ألا يتصرف كما تصرف سياد

بري وانتهى الصومال ، أو كما تصرف صدام حسين وانتهى العراق ونحن لا نريده أن يتصرف نفس التصرف".

وأكد العطاس أن " كل القيادات مجمعة على خيار الاستقلال بما فيهم الرئيس علي سالم البيض وحتى الجنوبيين المتواجدين في السلطة ، وعلى إخواننا في السلطة أن يوزنوا مصالحهم ويضعوا ما يعطيهم النظام بكفة وما سيقدمه لهم الجنوب بكفة أخرى".

وأضاف العطاس "أنا استلمت رسائل من قيادات جنوبية عسكرية ومدنية موجودة في السلطة يقولون لي تحركوا أكثر".

وطمأن العطاس دول المنطقة قائلا " الجنوب سيكون مصدر استقرار لليمن والمنطقة ، وأبناء الجنوب قادرون على أن يوفروا استقرارا ونماءً ورفاهية على الشعب وكذلك المنطقة".

عبد الله الأصنج :

الوحدة على المحك

ومن جهته قال عبد الله عبد المجيد الأصنج وزير خارجية اليمن الأسبق ل"عدن برس: "إن الوحدة اليمنية في خبر كان وحَمَّل السلطة مسؤولية تدهور الأوضاع وأجاب على الأسئلة على النحو التالي:

.كيف ترى ما يجري في الجنوب من احتجاجات سلمية متواصلة وردود فعل السلطة تجاهها؟

❖ إن ما يجري في الجنوب هو مجرد ممارسة لحق التعبير عن الرفض والاعتراض علي فشل السلطة ومصادرتها لحقوق المواطنين في الوظيفة التي سُلبت منهم والرواتب والمعاشات التي أوقف الرئيس سدادها لهم بعد أن أجازها وحرماتهم من نصيبهم كشركاء في اتخاذ القرار السياسي واعتماد نصيب

محـافظاتهم مـن عائدات النفط والغاز.. وأرى أن الإجراءات القـمعيـة والاعتقالات بالجملة عشوائيا واستخدام القوة المفرطة من أجهزة الأمن لتفريق الاجتماعات والمظاهرات تُعتبر انتهاكاً للحريات العامة والخاصة والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وخرقاً للدستور.

إن اعتقال نخبة المفكرين والكتاب والمبدعين ومحاكمتهم قد وضع النظام أمام حساب عسير في الداخل والخارج. وأرى أن يوقف الرئيس من حدة اندفاع أجهزة الأمن في قمع الحراك السلمي وإطلاق القادة المعتقلين وإلغاء محاكمة سجناء الرأي جميعاً فوراً.

. دائمـاً السلطة تقـول إن الوحـدة اليـمنيـة راسخـة رسـوخ الجـبـال.. يـعني أن الحراك القائم مجرد هراء؟

❖ السلطة تقـول ما تقـول كـالعادة.. تنكر الواقـع المتدهور وتبني أوهامـاً لأمجاد وإنجازات في صحراء الفكر وأودية التخلف.. والحقيقة أن المواطنين يواجهون الفقر والتخلف والحرمان من فضيلة الأمن والأمان.. وأمامنا تقارير دولية تفضح حقيقة الفشل الكبير وراء قرارات سلطة صنعت أم الكوارث في اليمن باسم الوحدة والديمقراطية والشرعية. فالوحدة والديمقراطية والشرعية هو الهراء بعينه في اليمن لأنه مجرد كلمات حق يراد بها الباطل وهو الحال في معظم دول العالم الثالث أو الفالت.. الحراك السلمي حقيقة تعكس حال واقع مائل لم يعد صالحاً للبقاء في مجتمع اختل توازنه.

. كيف تقرأ مستقبل البلاد في ضوء المعطيات الحالية.. وما المخرج؟

❖ المستقبل في أحسن وصف له غير مطمئن أبداً وان طال الوقت بالعهد فلن يكون لأمد بعيد. وعلينا أن ندعو الله سبحانه وتعالى بأن يمن على الشعب والوطن في الشمال والجنوب بالفرج والانعتاق وبالأمن والأمان في ظل سلطة

تخاف الله وتعيد للشعب الثقة بحكامه، ودعوانا أن يهدي الله رأس النظام.

حرب الصيف وفك الارتباط

وقال المهندس عبد الله علي عبد الله رئيس الهيئة الوطنية لأبناء الجنوب في المملكة المتحدة (بريطانيا) في لقاء أجراه معه ناشر " عدن برس ".

الجنوبيون أعلنوا فك الارتباط بهذه الوحدة في عام ٩٤ بعد أن شن هذا النظام حرية الظالمة على الجنوب و بعد أن أستنفد معلني هذه الوحدة كل الطرق الممكنة لصيانتها وهناك عدة مفاهيم لما يفترض أن يكون عليه الوضع- تحقيق مصير " فك ارتباط " استقلال والبعض يذهب ألى أبعد من ذلك والمطالبة بجنوب عربي وكل واحد يرى بأن لديه الحجج المبررة لذلك، ولكن ما يهم في الأمر أن لا أحد مختلف على توصيف الوضع الحالي وحتى يتم الإجماع الوطني حول الهدف لنضال شعبنا فلا الهيئة ولا تاج هو الذي يحدده ، أما بالنسبة لنا في الهيئة نحن كيان جماهيري سياسي أتينا بانتخابات من الناس ووفقا لبرنامج نوقش وأقر معهم ومبدأ عملنا وفقا لذلك يعتمد على تبني ما يجمع عليه قيادة الحراك في الداخل وفي تقديري أن هذا الكلام على الهيئة لامعنى لة في ظل ما وصل أليه الداخل، ناهيك أن قناعتنا والشواهد تقول إن الإجماع أهم من الشعار كون الإجماع هو الكفيل بتوصيلك إلى الهدف المنشود وليس الشعار ومع ذلك ألم يكن خطابنا السياسي المعمد بوثائقنا ومنه "تقرير المصير " وفك الارتباط مع الجمهورية العربية اليمنية" إلخ.

ألم يكن ذلك كافيًا بأن يوصل شعبنا متى ما تحقق - إلى مبتغاه ؟

- عودة إلى سنوات مضت كنت أحد الذين تحاوروا من أجل تشكيل كيان سياسي جنوبي في الخارج ولكنك انسحبت من بين المجموعة التي أسست بعد ذلك التجمع الديمقراطي الجنوبي " تاج"،

هل لنا أن نعرف أسباب الانسحاب في ذلك الوقت ؟

❖ حينها كان موضع إيجاد عمل يتمحور حوله الجنوبيون مطروح في مابين مجموعة من الشباب ، وكانت رؤيتنا تتلخص في التالي : (بالمناسبة كانت رؤية الغالبية) أن يتم تقييم موضوعي لكل الكيانات السياسية التي شهدتها الساحة الجنوبية منذ حرب ٩٤ ابتداء من موج وحتم واللجان الشعبية وغيرها من الكيانات واستخلاص العبر والدروس حتى لا ترافقنا تلك الأخطاء في الكيان المزمع إنشاؤه عند استكمال صياغة الفكرة وأغنائها على مستوى المملكة المتحدة أن يتم تداولها مع شركائنا في القضية في بلدان الشتات والشخصيات الوطنية لإنضاجها وإغنائها وتوفير قاعدة واسعة في تبنيها.

كانت رؤيتنا أنه ليس المهم تحديد الهدف ولكن الأهم منه توفر الرؤية لكيفية الوصول إلى الهدف والتي هي بحاجة إلى نقاش وجهد في الصياغة أكثر وأعمق من نقاش البرنامج والنظام الأساسي .

كانت رؤيتنا بأنه من الضروري التركيز على نوعية الكادر اللذي في قوام هذا العمل لأن تأثيرة على تعاطي الناس مع هذا الكيان أكثر من تعاطيهم مع ما يُعَلن من برامج، كون الشارع أصبح مشبعا ببرامج وأهداف لأحزاب لا تعمل ما تعلنه ، وبدلا من البدء في تنفيذ هذة القضايا فوجئنا بالأعلان عن قيام تاج ومع ذلك باركنا للإخوة بما أعلنوه ، بل وعملنا على تهيئة أجواء صحية لهم.

الكفاح السلمي لتحقيق الهدف

وأشار **المناضل محمد علي أحمد** وزير الداخلية الجنوبي ومحافظ أبين الأسبق لمجلة "الجنوب الحر":

إن الجنوب له خصائص ثانية يختلف في المقاومة والكفاح نحن في الجنوب محتلين من قبل نظام الجمهورية العربية اليمنية منذ نهاية حرب ٩٤، والذي تم

استبدال الوحدة بالاحتلال، ولذا من حقنا أن نكافح هذا الاحتلال حتى يعترف بجريمة الحرب، ما لم يعترف سنتمسك بتعريفه إعلان ٢١ مايو ٩٤ أثناء فك الارتباط من قبل الجنوب لكون الوحدة انتهت بالحرب وبسبب الغزو العسكري على الجنوب من قبل الشمال، وشعبنا يرفض هذا الاحتلال وهو يقاومه اليوم ويناضل من أجل استعادة دولته الجنوبية الديمقراطية ومؤسساته المدمرة وتاريخه المطموس وثرواته المنهوبة وكوادره المطرودة والهيمنة على الجنوب بشكل عام !!

- ما تصورك لمصير نظام صنعاء في المرحلة القادمة وما هو السيناريو القادم للخارطة السياسية حسب رؤيتك للأحداث ؟

❖ دع الأيام تفعل ما تشاء، النظام يدمر نفسه بنفسه من خلال سلوكه وتعصبه الرافض من مشاريع الإصلاحات، ويحتكر السلطة والمال العام والإعلام ولا أصلح النظام ولا ترك لغيره يصلح، هذا النظام لا يؤمن بالتغيير ولا بالتبادل السلمي للسلطة من خلال المشاركين معه من القوى السياسية في الساحة، هذا نظام يحتكر كل شيء ويمارس الحكم الشمولي، نظام انقلب على مواثيق الوحدة وانقلب على الجنوب وهو في طريقه للانقلاب والزوال كما انقلب على شركاء الوحدة الذين سلموه أرض وسلطة ودولة .

إنه نظام أنقلب على الجميع من أجل تسوية الساحة وتمهيدها لتوريث الحكم لنجله على حساب الوحدة.. لقد دمر الوحدة وأهدافها، وأصبحنا على تصنيف النظامَيْن السابقيْن ما قبل الوحدة، فهل نقبل بنظام الجمهورية العربية اليمنية المتخلف ونترك النظام المدني الحضاري الذي كان في الجنوب ونحن في القرن الواحد والعشرين.

ما يُمارَس اليوم خير دليل على أن نظام صنعاء القديم وحده منفرد بالسلطة

وينهب المال العام دون حسيب أو رقيب ويمتلك مؤسسات بعيدة عن أي رقابة أو محاسبة. الثروة البترولية كذلك منهوبة ولا يلتزم النظام بالتخطيط ويفعل ما يشاء وهو يتحمل وحده المسئولية والكوارث التي ستنتج عن تصرفه العشوائي هذا وشعبنا قادم لا محالة على التمزق والتشرذم كما تمزق شعب الصومال بعد زوال نظام محمد سياد بري !!!

- هل لك أن تضعنا أمام ما يقرأه العالم لما يحدث في الجنوب ونظرته للحرب المستمرة الذي يقوم بها علي عبد الله صالح ضده وضد نشطائه؟

❖ العالم يراقب النظام ويدرسه بتمعن ويرى فيه العجائب ويشاهد بلد اليمن شبيها بأفغانستان ويعيش في مربع الدول الفاشلة ، دولة انتشر فيها الفساد والكذب، دولة بلا نظام تتصارع فيها وحوش المتنفذين وعساكر الفساد وتجار التهريب .. يمارس فيها حتى التهريب بالمشروبات الروحية والمخدرات والسلاح وتهريب النفط وتهريب الأدوية الفاسدة .. نظام يحمي عصابات سرقة السيارات وفرق الاختطاف للسياح .. لقد شوه النظام الوحدة وشوه سمعة الوطن، النظام أصبح يتغاضى عن العصابات التي تمارس تهريب الأطفال من الجنسين .. سلطة البلد فيها العجائب دولة الكذب والإعلام المزيف والفاسد.. دولة فيها سلطتان ، سلطة للكذب والفساد ونهب الثروة، وسلطة لحماية فرق الموت وخلايا القاعدة واستخدامها للإرهاب الذي صنعه ويحميه النظام بنفسه، حتى البحر الأحمر والعربي قراصنته من صنع نظام العصابات ومدعومون من قبل المؤسسة الاقتصادية العسكرية التابعة للعصابة الحاكمة التي لا تخضع للمحاسبة.. العالم يراقب هذا النظام ومطلع على أشياء أكثر مما يطلع عليها شعبنا وأحزابه، في نظر العالم هذه دوله ونظام هش وفاشل ودوره للاقتلاع قادم لا محالة!!!

- ماهي القواسم المشتركة التي يمكن أن يجمع الجنوبيين حولها من مختلف التوجهات ؟

❖ القواسم المشتركة التي تجمع الشعب الجنوبي ومناضليه هي المأساة لشعبهم والمعاناة التي يعانون منها من ممارسات قوات الاحتلال وظلمهم وقهر شعبهم وسلب أراضيهم وثروتهم وطرد أبنائهم من العمل ليواجهوا مزيدا من الفقر، نظام يمارس معهم كافة أشكال الإذلال، وعلى كل جنوبي لديه ذرة من الوطنية وله ضمير حي سواء كان في الداخل أو الخارج أو موجود اليوم في السلطة، عليه دعم هذا النضال السلمي الموحد، والعمل على تعزيز الوحدة الحديدية بين الجنوبيين

قبائل الجنوب

إن أهم تحول اجتماعي في حراك الجنوب هو إعلان عدد من أبرز القبائل الانضمام إلى الحراك وفي الرسالة التي بعثوا بها لـ صحيفة "خليج عدن" أعلن فيها مشائخ بن دغاران ..ما بعد حرب ٩٤ أسوأ حقبة تاريخية يعيشها الجنوب ،وجاء في نص الرسالة التي بعثها لها مشائخ قبائل بن دغار وأكدوا من خلالها انضمامهم الكامل لركب الحراك الجنوبي السلمي، وهذا نصها "قال الله سبحانه وتعالى في محكم آياته " واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا".

مشايخ قبيلة آل بن دغار كنده م / حجر يعلنون انضمامهم للحراك الجنوبي

أعلن مشائخ قبيلة بن دغار كنده م حجر ومنهم الشيخ محمد برغش بن دغار الكندي والشيخ علي محمد سعيد بن دغار الكندي والشيخ عمر محمد بن سعيد ابن دغار الكندي والشيخ سالم أحمد صالح بن دغار الكندي أعلنوا انضمامهم إلى الحراك الجنوبي "الجبهة الوطنية المتحدة للنضال السلمي لتحرير واستعادة دولته " وأصدروا بيانا للإعلان جاء فيه :

((إنه وبعد أن تجرع أبناء الجنوب ويلات حرب ٩٤م أصبحت قضيتهم قضية عادلة قضية حق سياسي وقانوني وتاريخي لا يسقط بالتقادم، حيث حملت الوحدة أسباب فشلها بعد مصادرة الهوية الجنوبية وممارسة التمييز العنصري ضد شعب الجنوب وجرى تقاسم الأراضي كإقطاعيات بين أمراء الحرب النافذين والفاتحين وهذا ما جعل أبناء الجنوب غرباء في وطنهم ويمكن أن نسمي هذه الفترة بأسوأ حقبة تاريخية يعيشها الجنوبيون.

وقد عبر الشعب الجنوبي عن رفضه لسياسة السلطة طيلة عقد ونيف من الزمن تعاظم فيه دور الحركة الشعبية المناضلة ضمن النضال السلمي في ميادين الكفاح سقط خلالهما شهداء وجرحى ومئات المعتقلين والمطاردين، وعليه فإننا:

أولا - نبارك الخطوة الشجاعة التي سبقنا بها الشيخ طارق الفضلي ونعلن اللحاق والانضمام إلى ركب الحراك السياسي الجنوبي السلمي مع إيماننا العميق بأن النضال السلمي ثقافة إنسانية متلازمة مع الحوار وإحلال روح التصالح والتسامح.

كما أننا نشجب ونستنكر الهجمة العسكرية على أبناء ردفان الباسلة في حالمين وحبيل الجبر وكافة مناطق ردفان الباسلة ردفان الشموخ والكبرياء ردفان الثورة.

ونحمل المسئولية الكاملة السلطة المستهترة بدماء أبناء ردفان وأبناء الجنوب قاطبة كما نطالب السلطة بالإفراج الفوري وبدون قيد أو شرط عن المعتقلين وفي مقدمتهم الناشط السياسي أحمد بامعلم وقاسم عسكر وفادي باعوم، كما نعلن تضامننا مع صحيفة الأيام وناشريها الأعزاء هشام وتمام باشراحيل والسجين البطل أحمد العبادي المرقشي.

الفضلي: التحول الكبير

لاشك ان انضمام الشيخ طارق الفضلي إلى الحراك يمثل تطورا مهما للغاية

فالشيخ طارق الفضلي هو نجل آخر سلاطين السلطنة الفضلية بمحافظة أبين اليمنية قبل الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٦٧، وهو اسم معروف في اليمن وخارجه، فقد كان زميلا لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في أفغانستان إبان القتال ضد السوفيات، ولعب بعد عودته من أفغانستان دورا مثيرا للجدل لاسيما مشاركته ومعه مجموعات جهادية في اليمن في الحرب الأهلية عام ١٩٩٤ ووقوفه إلى صف الرئيس علي عبد الله صالح وما سميت حينها «قوات الشرعية».

هذا الرجل فجر أخيرا مفاجأة من العيار الثقيل عندما أعلن انضمامه للحراك الجنوبي السلمي الرافض للاستمرار في الوحدة اليمنية.

وفي حواره مع «الشرق الأوسط» فسر أسباب انضمامه إلى الحراك بقوله:"كنت متابعا للحراك منذ بدايته، وكان هناك الكثير من الأشياء التي لا أفهمها بالضبط، وحاولت تحري الأمر للتأكد، وعندما تأكدت فعلا أنه حراك لأبناء الجنوب بمختلف أطيافه السياسية وطبقاته الاجتماعية، أعلنت انضمامي إلى الحراك بشكل علني، لأنها قضية شعب احتُل وصودرت ثرواته، وبدلا عن إهانة الجنوبيين في الوزارات عندما يتابعون استحقاقاتهم، أصبحوا اليوم يهانون في الشوارع.. أنا يوميا أستقبل ما لا يقل عن مائة شخص والجميع يشكون من أوضاعهم. ولهذا أنا مع الحراك، والذي يريده الحراك أنا معه. وقد أجمعت تقريبا كافة قيادات الحراك على أن الهدف الذي نريد تحقيقه هو الاستقلال التام.

وانتقد الفضلي المؤتمر الشعبي العام"رغم أنه كان من بين قياداته البارزة"، وأحزاب اللقاء المشترك (المعارضة)، وهذه الديكورات السياسية التي تسمى أحزابا، وغيرها مما يدور في نفس الفَلَك، هي مسرحيات هزيلة، ومعروف أن المخرج واحد والاتجاه واحد والسيطرة واحدة ولا تمثل أي شيء للشارع، ونحن قضيتنا جنوبية

منفصلة بكل مقوماتها ومعانيها وليست لنا أية علاقة بأي شيء آخر، نحن وطن أُحتُلَّ وغُدر به ونريد أن ندافع عن وطننا وإعادة استقلاله وكرامته، ونحن وقادة الحراك جميعا نناشد المجتمع الدولي، وسبق ورفعت مناشدات منذ بداية الحراك، بالتدخل لأجل شعب الجنوب ولكن للأسف لم نسمع سوى إيحاءات بعيدة جدا ولم يكن هناك أي موقف جاد. ولكن نحن لا نراهن على الخارج أو التدخل الخارجي وإنما نراهن على شعب الجنوب نفسه، على الشارع الجنوبي، وعلى أبناء قبائل الجنوب ورموزهم السياسية والتاريخية وكل أطياف الشعب ومكوناته فهو النصر الحقيقي وهو الذي نريد أن نتحدث معه وأن نكون إلى جانبه.

البيض والفضلي .كان يا ما كان

ويبدو أن شيوخ القبائل الجنوبية قد ردموا مرحلة صعبة في تاريخ الصراع بينهم وقيادات الحزب الاشتراكي حيث خضع هؤلاء للتأميم ،بدليل تطور العلاقة إيجابيا بين السيد علي سالم البيض والشيخ طارق الفضلي، وكان السيد علي سالم البيض أجرى اتصالاً هاتفيّاً بالشيخ طارق الفضلي حيث قدم تعازيه القلبيه للشيخ طارق الفضلي بوفاة ابنه رضا، وأكد مصدر موثوق للشبكة كان حاضراً أثناء الاتصال أن الرئيس البيض عبر عن سروره الكبير بموقف طارق الفضلي والبيان الصادر عنه وسرد عليه أبياتا شعرية وأكد أنه سيفاجئ الجميع في القريب العاجل بأخبار تسر الشعب الجنوبي .

ومن جانبه عبر الشيخ طارق الفضلي عن شكره وتقديره للرئيس قائلاً له إننا سوف نستقبلك استقبال الأبطال الفاتحين على أرض الجنوب المحرر إن شاء الله

ومن جهته اعتبر أحمد عمر بن فريد انضمام الفضلي للحراك الجنوبي مكسبا كبيرا بكل المقاييس ,وصفعة قوية للسلطة .. على اعتبار أن الرجل كان على علاقة قوية معها ,وعلى اعتبار أن الرجل له ثقل ونفوذ قوي في محافظة

أبين وبين قبائلها ... فإن يأتي إلينا اليوم الشيخ طارق حاملا ذلك البيان ,ويقول ها أناذا بينكم ومعكم يا إخواني أبناء الجنوب ,,,فماذا يمكن أن نرد عليه ؟ ... بكل تأكيد سنرحب به بين أهله وإخوانه وفي موقعه الطبيعي .. وشخصيا أرسلت له رسالة عبر الجوال تهنئة وترحابا بانضمامه للحراك ,

وقد اتصل بي بعدها مباشرة وقال لي بالحرف الواحد " مبروك علينا جميعا هذا الحراك ... وأعتذر لكم عن تأخري في اتخاذي هذا الموقف ,والذي كان يجب أن أتخذه في وقت مبكر .. إنني وعندما كنت أقرأ تصريحك السابق الذي كنت تطالبنا فيه كشخصيات جنوبية الخروج من المناطق الرماديه ,كنت أتألم .. وهأنا اليوم ألبي هذا النداء وأخرج من المنطقة الرمادية .. " التي طالبتنا بالخروج منها ,وأتمنى على بقية مشايخ الجنوب الانضمام إلينا.

وقال علي ناصر: "يتطلع الناس اليوم إلى دولة مدنية حديثة تكون المواطنة المتساوية هي المعيار الأساس الذي يحتكم إليه الجميع في ظل سلطة القانون لا قانون السلطة. وموقف الشيخ طارق الفضلي ينسجم مع هذه القناعة التي تزداد تأكداً كل يوم وتتنامَى بفعل شعور الجنوبيين بالغبن وبالضيم والأذى المباشر الذي لحقهم ويلحق أسرهم، وقد آن الأوان لإصلاح الأوضاع. وأعتقد أن انضمام أي قيادي يمثل قوة إضافية للحراك الجنوبي، وهو موقف يؤكد أن معاملة الجنوبيين على أنهم انفصاليون أدت إلى خسران السلطة لأوراقها بسبب الممارسات الإقصائية التي تبناها المسؤولون بمختلف مستوياتهم، ويفترض أن تجري قراءة موقف الشيخ الفضلي على أنه مؤشر من هذا النوع، وليس بطريقة أخرى مختلفة.

الفصل التاسع

أحزاب المعارضة
وإشكاليات الوحدة والإنفصال

كان موقف أحزاب المعارضة المنضوية في اللقاء المشترك إزاء القضية الجنوبية صادماً للجنوبيين.

ولعل أقل ما يمكن أن يقال عن الموقف المشترك، هو أن قياداته أخفقت أيما إخفاق في قراءتها لحركة الشارع الجنوبي وتخلفت كثيراً عنه،وهذا الواقع موجود في أكثر من بلد عربي حيث تسبق حركة الشارع سلحفاة المعارضة الرسمية التي هي أقرب إلى الاحزاب الديكورية التي تجمل صورة النظام .

هذه هي وجهة نظر لكن هناك رأي آخريرتكز على أن قادة الحراك تبلور وعيهم السياسي داخل أحزاب المعارضة ومن الطبيعي أن تخرج فئة من الناس عن طاعة النظام بالمفهوم الشامل لكلمة"النظام" بدليل تلك الاتهامات القاسية التي يوجهها البعض في الحراك إلى (الحزب الاشتراكي اليمني) وباعتباره "الحزب الذي غرق الجنوب خلال فترة حكمه في صراعات طويلة وهو الحزب ذاته الذي قاد الجنوب أيضا إلى الوحدة مع الشمال "ويستمر الجدل بين قادة الحراك، فهنالك فصيل يرى أن الحزب قد تخلى عن قضية الجنوب وهناك من اقترح بفكرة تأسيس حزب اشتراكي جنوبي.

ومن المفيد أن نتوقف عند رأي يبدو موضوعيا للقيادي أحمد عمر بن فريد الذي قال"رفقا بالحزب الاشتراكي ... فهو مابين المطرقة والسندان ,, ,لا يجب أن نكون متطرفين ,ولا يجب علينا أن نطلق التهم والشتائم كيفما اتفق ,ولا يجب علينا أن نوجه سهامنا لتجرح إخوة أعزاء لنا هنا أو هناك ... لكل منا ظروفه الخاصة التي قد تكون أحيانا صعبة جدا ,علينا أن ننفتح على " الآخر الجنوبي " ونستمع إليه ... ونقدر ظروفه ووضعه ,ومايمكن أن يعمله ومالايمكن أن يعمله ,,,

لقد كان موقف إخواني "الجنوبيين " في الحزب الاشتراكي أثناء وجودنا في المعتقل موقفا مشرفا ,وقد وضعوا وجودهم في اللقاء المشترك في كفة وإطلاق سراحنا في كفة أخرى ,وأدرك " المشترك " من غير الاشتراكي وكلها أحزاب شمالية والحزب الحاكم معا ,إن خروج الاشتراكي من " المشترك " يعني ببساطة شديدة جدا فك الارتباط مابين جميع مكونات المنظومة السياسية الشمالية والخيط الجنوبي الرفيع الذي لايزال ضمن هذه المنظومة وهو الحزب الاشتراكي .. فلو خرج الاشتراكي يومها من المشترك بسبب وجود " قادة الحراك الجنوبي " في سجون صنعاء لأظهرت القضية بلونها الفاقع أمام العالم ,وبات واضحا ,بأن القضية هي فعلا قضية " شمال وجنوب " ... ولكنهم أدركوا هذا الخطر واستجابوا للضغط العام من قبل الحراك ومن قبل الاشتراكي فأطلقوا سراحنا ..

ويواصل أحمد عمر بن فريد تحليله:يا أخي كيف تريدني أن أتعامل مثلا مع الأستاذ / محمد غالب وهو شقيق أخي يحيى غالب زميلي في الزنزانة؟ ... هل يعتقد عاقل في هذه الدنيا أن الشقيق لا يفهم شقيقه ولا يعي ماذا يريد ولا يشعر بمعاناته السياسية أو بشرعية ما يطرح ...؟ فلو شككت في محمد غالب لشككت في أخيه يحيى ... ولو شككت في يحيى فعلينا وعلى ثقتنا في بعضنا البعض السلام ... أنا أطالب من جميع إخواني في الجنوب أن يكفوا بحثا عن الشجرة ويتركوا الغابة برمتها .

. اتهام مضاد من الحزب الاشتراكي

والشاهد أن بعض قيادات الحزب الاشتراكي تتهم قادة الحراك بأنهم يبحثون عن مصالحهم الشخصية والمنافع، وجاء في افتتاحية صحيفته 'الثوري' أن هناك صفقات (سياسية ـ مالية) تجريها السلطة مع بعض كبار الشخصيات التي تتزعم الحراك الجنوبي للوصول إلى اتفاق (مالي ـ سياسي) لإنشاء حزب اشتراكي آخر.

فيما يقول التجمع اليمني للإصلاح حسب صحيفته 'الصحوة' إن الاضطرابات التي تشهدها المحافظات الجنوبية اليمنية ليست نتيجة فشل الحكومة في التعامل مع عسكريين كبار في جنوب اليمن فقط، وإنما لخيبة أمل اليمنيين في حكم المؤتمر الشعبي العام، ناسبا هذه النتيجة إلى مركز الدراسات الأمنية التابع لوزارة الدفاع السويسرية لإضفاء نوع من المصداقية عليها على اعتبار أن الغرب صادق ولا مجال للنقاش في ذلك.

وقد تباينت مواقف أحزاب المشترك من القضية الجنوبية بهذا القدر أو ذاك، فالحزب الاشتراكي الذي حكم الجنوب ووقع باسم الجنوب اتفاقية الوحدة مع الشمال، كان الجنوبيون ينتظرون منه أن يتبنى قضيتهم ويؤازر مطالبهم، لكن الحركة الجنوبية لم تجد من الحزب ما كان يُنْتَظَر من دعم ومؤازرة.

فما إن بدأت أصوات من داخل الحزب تطالب بإصلاح مسار الوحدة حتى سُدَّتْ في وجهها سبل التعبير عن آرائها في إعلام الحزب. وشيئاً فشيئاً بدأ قيادات وأعضاء الحزب الجنوبيون يشعرون أن رفاقهم من الشمال قد استحوذوا بحكم غلبتهم العددية على السلطة، اتخاذ القرار في الحزب، وإذا كان نظام الشمال قد سيطر على الجنوب فإن الرفاق الشماليين قد (تفيدّوا) الحزب وأخذوا يوجهون خطه السياسي نحو تجاهل ما يدور في الجنوب من هبّة شعبية، وكأنهم ينأون بأنفسهم عنها بل ويساهمون في إضعافها من خلال نعت قيادات الحراك بأنهم أصحاب (مشاريع صغيرة)، ما دفع قيادات الحزب من الجنوبيين إلى التعبير العلني بأن الحزب قد خذله.

رؤية علمية للأزمة ياسين سعيد نعمان

وأكد الأمين العام للحزب الاشتراكي أن القضية الجنوبية وما رافقها من حراك سلمي هي المشروع الإنقاذي الحي للوضع المتدهور في اليمن. وهي بهذا تؤدي

وظيفة وطنية منسجمة مع المشروع السياسي الوطني الذي أنتجه الجنوب منذ الخمسينيات.. مشيراً إلى أن الجنوب كان في الأساس مشروعاً سياسياً وطنياً قبل أن يكون جغرافياً، وأن هذا يعني أن التعاطي مع هذه القضية وحراكها يجب أن لا يستند على نفس الدوافع التي تحرك السلطة باتجاه قمعها وإنها بالاستناد على قراءة موضوعية وواعية للجنوب كمشروع سياسي وطني.. لا يمكن أن يكون إلا كذلك، وأن رفضه لمشروع للإلحاق والانتقام كمشروع بديل للوحدة إنما هو تعبير عن أصالة حقيقية في الموقف من الوحدة.

موضحاً أن العناصر الدينامية في القضية الجنوبية هي تلك التي تستمد حيويتها من الجذر التاريخي لتكون الحركة الوطنية والقضية التي حملتها، وحالة الصدام التي نراها اليوم مع هذا الجذر التاريخي ناشئ عن خيبة الأمل التي أصابت الناس من جراء الاختطاف الذي تعرضت له الوحدة ومعها حلمهم في التحرر والتقدم.

وأشار الدكتور ياسين سعيد نعمان إلى أن أمام القوى السياسية والثقافية والفكرية مهمة فتح قنوات اتصال وحوار هادئ مع كل القوى الفاعلة في الحراك السلمي أياً كانت الشعارات المرفوعة دون مواقف مسبقة، والتوجه معاً نحو جذر الأزمة الذي أنتج هذا الوضع والمتمثل في نظام سياسي فشل في إنشاء دولة الشراكة الوطنية في الحكم والثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية.

مشيراً إلى أن القضية الجنوبية هي محصلة إخفاق هذا النظام السياسي في إدارة مشروع الوحدة لصالح جميع اليمنيين. وأن الأنين الذي يعم اليمن كلها قد تحول في هذا الجزء من الوطن إلى مشروع للتغيير، فلا بد هنا من التوقف لحظة أمام اتجاهات مساره التي اكتنفها في كثير من الأحيان الغضب مما بدا أنه

فعل اختراقي هدفه تحميل جزء من الوطن المسؤولية فيما حل بالجزء الآخر... كأن يقول خطاب السلطة العصبوي التحريضي -يضيف نعمان- أن هذا الجنوب الذي لم تكن فيه مدارس ولا كهرباء ولا طرقات ولا صحة على حد زعمها استأثرت بـ٧٠٪ من الميزانية العامة مما كان سبباً فيما أصاب الشمال من فقر وبطالة، بينما يعرف الناس هناك أنهم كانوا أفضل حالاً مما هم عليه اليوم وأنهم خرجوا عن بكرة أبيهم يصوتون لدستور الوحدة وهم يعرفون أيضاً أن نفط مأرب كان قد شفط ونهب وأن نفط الجنوب هو ما تبقى يومذاك لليمن.وأضاف "هذا التضليل الذي يقدم الجنوب متسولاً يناقض الواقع تماماً وكان هدفه تعبئة جزء من الوطن ضد الجزء الآخر، الأمر أعاد إنتاج الخطاب السياسي لطرفي المشروع التفكيكي على قاعدة مختلفة وهي وضع الجنوب في مواجهة الشمال والعكس.

وعلى الصعيد العملي، حاولت أحزاب اللقاء المشترك يتقدمها (تجمع الإصلاح) إضعاف الحراك الجنوبي والتشويش على قضيته السياسية، من خلال تنظيمها المبرمج وبمباركة ملموسة من النظام، عدة مظاهرات في محافظتي تعز والضالع وغيرهما، ترفع شعارات مطلبية بغرض خلط الأوراق والتقليل من أهمية المطالب السياسية الجنوبية، وإظهار أن حركة الاحتجاجات المطلبية تعم اليمن بكامله، وليست مقتصرة على الجنوب وأن ليس للجنوبيين قضية سياسية خاصة بهم. ولكن كل تلك المحاولات لم تفلح، وظهر أن الحراك الجنوبي أضحى أكبر من أن يتجاهله المشترك أو يشوش على غاياته، بل انتقلت الأزمة إلى داخل هذه الأحزاب التي أصبحت مهددة بالانشقاقات بين شماليين وجنوبيين، وهو ما فرض على المشترك الانتقال من تجاهل القضية الجنوبية إلى الاعتراف بها والإعلان أنها تمثل مدخلاً للإصلاح السياسي في البلاد.

اتهامات إلى الإصلاح

أما التجمع اليمني للإصلاح، فيعتبره قادة الحراك شريكا في الحرب على الجنوب عام ١٩٩٤ وصاحب قسط وافر من الغنائم والأسلاب.

لكن قيادة الإصلاح سواء في زمن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر أو بعده حرصت على نفي أي تورط لها في إيقاع الأذى بأبناء الجنوب، وتبذل قيادة الإصلاح قصارى جهدها كي تنأى بنفسها عن تاريخ هذه الحرب وتتنصل عما تسببت به من كوارث على الجنوب بخاصة واليمن بعامة، ولذلك فهي حين تتعرض لما يجري في الجنوب من أعمال نهب وسلب فإنها تعمد إلى لصقها بسياسات الحزب الحاكم في فترة ما بعد الحرب، وتؤكد أنها تتبع التعاليم الإسلامية التي تحظر على مؤمن أن ينهب حق أخيه ويرد قادة الحراك بأن قيادات الإصلاح هم الذين ابتدعوا أفكاراً كثيرة تعزز الانتصار العسكري الذي تحقق عام ١٩٩٤، لعل أهمها فكرة توطين مليونين من الشماليين في الجنوب. ولهذا فحين يصرخ النائب الجنوبي المهندس محسن باصرة، رئيس فرع الإصلاح في حضرموت، بأنه لم يجد في سجلات الناخبين في محافظته، أسماء على شاكلة سعيد وعوض وسالم، وإنما وجد ناجي وعبده ، فإنه يحصد في الواقع سياسة تغيير الواقع الديموغرافي في المحافظة ...أو هكذا يقول قادة الحراك.

(موقع شبوة برس الإخباري، ٤ ديسمبر ٢٠٠٨)

والواقع أن قراءة بعض قادة الحراك لمواقف حزب الإصلاح تنبني على مشكلة أساسية هي التمييز بين دفاع الإصلاح عن الوحدة كعمل عظيم هو ملك الشعب اليمني كله وليس لنظام بعينه،وبين أخطاء ومظالم وإجرام ارتكبته فئة من الناس ولاشك أن الحزب يتعاطف معها،لكن حين اكتسى الحراك الجنوبي شعارات سياسية تطالب بحق تقرير المصير، بادر رئيس الإصلاح بالإنابة محمد اليدومي، بشن هجوم شرس على المطالبين بذلك قائلاً بأن حزبه سيقاتل من أجل الحفاظ

على الوحدة وأن أي محاولة للانفصال " ستواجه من كل إصلاحي على وجه هذه الأرض بالمقاومة".

كما وضع المطالبة بحق تقرير المصير في موضع الخيانة حيث قال: "هل سمعتم في لبنان رغم الاختلافات بين القوى السياسية عن خائن واحد في لبنان يطالب بتمزيق لبنان؟". (موقع مأرب برس الإلكتروني، ١٤ نوفمبر ٢٠٠٧).

كما ربط أمين عام الإصلاح عبدالوهاب الآنسي بين مطلب الجنوب بحق تقرير المصير وسعيه نحو الاستقلال وبين المخطط الصهيوني الرامي إلى تمزيق وتفتيت وحدة الأمة الإسلامية. (الخليج، الإمارات، ٩ أكتوبر ٢٠٠٧).

هجوم عَلى المشترك وتحت عنوان "اللقاء المشترك ومفهومه للوحدة "

شن الوجيه بن أحمد الناصر بن صلاح هجوما حادا على قادة المعارضة الرسمية واتهمها بالتواطؤ مع الرئيس بينما أيد عودة البيض إلى المسرح السياسي وقال: بخروجه من مقر إقامته في سلطنة عمان إلى أوروبا دشن السيد الرئيس علي سالم البيض مرحلة جديدة في النضال الوطني والتاريخي ضد أعداء الوحدة الحقيقيين في السلطة اليمنية وأحزاب اللقاء المشترك الذين يضعون أنفسهم في محل المعارضة وعلى رأس حرية هذه الأحزاب ما يسمى بالتجمع اليمني للإصلاح.

ومنذ قيام الوحدة اليمنية لم نرهم أن قاموا بإصلاح أي شيء غير المساهمة الفعالة في نهب أراضي الجنوب ومصادرة منازلهم واقتسام الكعكة مع الأسرة الحاكمة في ثروات الجنوب اليمني وحرمان كل المواطنين الجنوبيين والشماليين معاً. وآخر هذا الاقتسام هو تمديد سنتين كاملتين للسلطة ولهم، في مخالفة فاضحة للدستور اليمني.

لا ندري أي معارضة هذه وجميع أفراد أحزابها "المعارضة" تتقاضى رواتبها

من رئيس السلطة الذي بإمكانه أن يقطعها ويمنعها في أي لحظة يشاء دون حاجته إلى الرجوع لأي مصوغ شرعي أو قانوني. لذا فمعارضة تعمل براتب شهري لابد وأن يكون عملها منسجماً مع مصلحة رب العمل الذي يملي شروطه عليها ويتعامل معها على قاعدة (قطع الرأس ولا قطع المعاش).

واللافت للانتباه ، أنه عندما خرج الرئيس علي سالم البيض للعمل من أجل إنقاذ بلاده بعد أن فقد الأمل في أي إصلاح وجدنا أن هذه المعارضة تتصدر له بكل ما أوتيت من قوة بدلاً من الوقوف والتعاون معه لإخراج الوطن اليمني شماله وجنوبه من المحنة التي تتقاذف به يمنة ويسرة أو بأضعف الإيمان أن تقف في الحياد وتترك السلطة تواجه مشكلتها بنفسها لأنها هي من أوصلت البلاد إلى هذا النفق المظلم. لكنها قامت بدور السلطة ودور الرئيس صالح الذي لماذا فضل السكوت طالما أن هناك من يقوم بالمهمة على أكمل وجه.

وكما يقال بأنه **"إذا عُرِف السبب بَطَل العجب"** فقد وصل إلى علمنا بأن لكل شيء ثمنه لا سيما في حقل السياسة اليمنية الحالية التي يتعامل مستخدموها في اللقاء المشترك على قاعدة أن كل شيء للبيع بما في ذلك (الوحدة). التي ترجم مفهومها إلى حفنة من المال، لذا فقد حصل كل منهم على نصيبه (......كيس وصالون ومرسديس وفلة) بالإضافة إلى ترقية في الدرجة أقلهم حصل على درجة وزير.

الحراك يرفض المشترك

وترفض قيادات الحراك المنهج أو المنظور السياسي الذي يتعامل به قادة اللقاء المشترك مع المسألة الجنوبية، يقول أحمد عمر بن فريد" لازالت أحزاب اللقاء المشترك تروج حتى اللحظة لمشروع التشاور الوطني والذي ترى فيه أنه المشروع الذي يمكن أن يخرج اليمن والجنوب من مأزقها الحالي وهي في ذلك ترى ضرورة

البحث عن حلول للقضية الجنوبية بصفتها إحدى أهم القضايا الوطنية - هل ترى أن أحزاب اللقاء عبر مشروعها هذا يمكن أن تقدم حلا نهائيا وجذريا لقضية الجنوب؟

التشاور الوطني ... مشروع اللقاء المشترك ,ينظر للقضية الجنوبية باعتبارها مشكلة حقوقية ,أو في أحسن الأحوال باعتبارها مشكلة سياسية شأنها شأن إشكالية صعدة ... أي أن حلها يجب أن يكون سطحياً لا يرقى حتى إلى مستوى الحديث عن "الفدرالية" ... وهذا الأمر هو مرفوض من قبل حراك الجنوب الذي يرفض حتى الحديث عن "الفدرالية" .. ودليلي على ذلك أن هذا التشاور الوطني !! رفض أن "يتشاور" حول مداخلة رئيس الدولة الجنوبية السابقة ورئيس وزراء دولة الوحدة السيد حيدر أبوبكر العطاس ... فبما أنه رفض مجرد طرح هذه المداخلة ,وضاق ذرعا بمحتواها وهو يتحدث عن تشاور وطني ,فماذا بقي إذا للجنوب إذا كان هذا موقف المعارضة ؟؟ إذًا المسألة واضحة جدا ... القضية الجنوبية بالنسبة لهم لا تعتبر الا مصطلحا دخيلا غير مرغوب فيه ,يجب التخلص منه من خلال أي رؤية قاصرة يمكن طرحها أو الحديث عنها .

نشطاء سياسون في المكلا

والشاهد أن قيادات حزب الإصلاح في الجنوب أكثر حرية وراديكالية في طرح آليات الأزمة والحل، وهي تشارك بفعالية في صيغة اللقاء المشترك ولا تمنع أعضاءها من المشاركة في الحراك ،وعلى سبيل المثال ،أصدرت أحزاب اللقاء المشترك والتجمع الوحدوي اليمني فرع حضرموت بيانا وصفوه بالهام واعتبروا فيه ما تمارسه سلطات صنعاء من عسكرة للحياة وتحويل مدينة المكلا إلى ثكنة عسكرية هو حالة حرب مستمرة منذ ٢٧ أبريل١٩٩٤، وهذا التعبير الأخير "الحرب المستمرة"جديد على أدبيات حزب الإصلاح ولم يكن ممكنا في وقت سابق

استخدامه أو الموافقة عليه لكن الحراك حرك أيضا مواقف الأحزاب ومن بينها حزب الإصلاح.

وطالب البيان :قيادة المشترك بالمركز بالمزيد من المواقف الجريئة من خلال إيقاف كافة أشكال الحوار مع الحاكم وحزبه حتى يتم تنقية الأجواء ورفع المظاهر العسكرية في المحافظات الجنوبية والشرقية وتقديم كل من تسبب في قتل وجرح الناشطين في ساحة الهاشمي وغيرها من المناطق الجنوبية وإطلاق سراح كافة المعتقلين دون قيد أو شرط، وإيقاف الملاحقات لنشطاء الحراك السلمي ,وإيجاد الضمانات اللازمة لإعادة طباعة وتوزيع صحيفة الأيام والصحف الموقوفة الأخرى،التي تنشر موادا عن اليمن وفي مقدمتها 'القدس العربي' التي صودرت غير مرة

'إننا عندما تتحدث السلطة عن الديمقراطية نعرف مباشرة أنها تعني الاستبداد وإلا لما أغلقت الصحف ومنعت توزيعها، ولما كمّمت الأفواه، ولما راقبت التلفونات ولما وضعت وراء كل واحد منا مخبرا... الديمقراطية في بلادنا لا وجود لها، وروح ٢٢ أيار (مايو) لا وجود له.

وأوضح أن المحافظات الجنوبية والشرقية اليمنية تغلي والسلطة هي التي تدفع الناس إلى الانفصال، وممارسات السلطة وسياساتها وفسادها هو الذي يدفع إلى الانفصال. وأضاف عندما يطالب الناس بحقوقهم تتهمهم السلطة بالانفصالية، بينما السلطة هي الانفصالية، وأولئك المتربعون على الكراسي هم الانفصاليون الفعليون.

وقال إن تضامننا اليوم مع ذوي الحقوق وناشري الصحف هو تضامن من أجل الحرية وتضامن مع الحق، وأن هذا التضامن يجب أن يستمر وأنه لا بد من حراك في كل المحافظات، لا بد من حراك يعيد للوحدة وهجها وألقها، بعد أن قتلها

أولئك الفاسدون الذين يدعون أنهم وحدويون.

ودعا إلى استمرار التضامن مع الصحف الموقوفة ومع ذوي الحقوق وإلى الاستمرار في الصبر والعطاء 'من أجل هذا البلد، لأن هذا البلد هو ملك لنا وليس ملك لأولئك القابعين وراء جدران القصور، والمتربعين على رؤوسنا بقوة السلاح وليس بقوة العدل، وأن العدالة مطلب من مطالبنا، والحرية مطلب من مطالبنا، والرفاهية مطلب من مطالبنا. واتهم المسؤولين بالفساد الكبير وبسرقة أموال اليمن وأوضح أن ثروة هذا البلد تكفينا جميعا، لولا أن استأثر بها قلة من أولئك المتنفذين، ولولا نهب أولئك الفاسدين لما وجد جائع ولما وجد فقير ولما وجد مريض، إنهم ينهبون كل شيء وعليكم أن تقفوا بثبات لكي تعيدوا حقوقكم من أولئك الناهبين'.

وأكد أن القوى الحية التي حضرت في ساحة الحرية أمام مقر الحكومة اليمنية بصنعاء جاءت للدفاع عن الحقوق والحريات وللتضامن مع شهداء الواجب، وللتضامن مع المعتقلين في سجون السلطة الفاسدة، و'لنؤكد أن حقنا يجب أن يظل قائما وألا نتنازل وألا نتهاون مع أولئك المسؤولين، الذين لا شعور لديهم بالمسؤولية على الإطلاق'.

وأشار إلى أن كل مواطن يمني كان يتطلع إلى أن تحقق له الوحدة اليمنية الأمن والأمان والحرية والرفاهية، 'لكننا اليوم نجد أنفسنا بأننا تائهون ضائعون، لا حقوق مصانة، ولا أراضيَ مصانة وكل شيء ينهب في هذا البلد'.

وذكر أنه عندما تتحدث السلطة عن الأمن والاستقرار، علينا أن نفهم غير ذلك، فمنطق السلطة يجب أن نفهمه بالمقلوب، 'لأنها عندما تقول إن الأمن مستتب فيجب أن نعرف أن الأمن غير ذلك، وعندما تقول إن الاستقرار قائم في هذا البلد فعلينا أن نعرف أنه لا استقرار ولا أمن ولا أمان، الأمن والأمان في

منطق السلطة هو للقتلة وهو للمجرمين، وهو لناهبي ثرواتنا، وليس للمواطن العادي الذي ضحى من أجل بلوغ شمس الوحدة ويوم الوحدة العظيم".

وطالب العتواني أعضاء الحكومة بالرحيل عن مواقعهم وقال "على رئيس وأعضاء مجلس الوزراء أن يغاروا هذا المكان إلى بيوتهم لأنهم غير قادرين على الإطلاق بأن يقوموا بمسؤولياتهم، وبواجباتهم تجاه شعبنا، إن سلطة كهذه تقمع الصحافة وتريق دماء أبنائها وتنتزع الأقوات من أفواه شعبها، سلطة غير جديرة بالاحترام، وغير جديرة أن تبقى، وعلينا أن نطالب هؤلاء إذا كانت لديهم ذرة من كرامة أن يتركوا مواقعهم وأن يعودوا إلى بيوتهم".

الفصل العاشر

ماذا قال الرئيس
علي عبد الله صالح؟

اتسم الخطاب السياسي للرئيس بحالتين لا ثالثة لهما أما لغة القوة وإبداء الإصرار على المضي في الوحدة مهما كانت التضحيات أو لغة الحوار مشفوعة ببعض إجراءات الإصلاح القضائي والاقتصادي، وتشكيل لجان لحل المشكلات في المحافظات الجنوبية، ويمكن أن نتلمس المنهجين في خطاب واحد حيث تتراوح لغة توضيح الأمور من وجهة نظره ثم التهديد بالقوة والجماهير وصولا إلى الدعوة للحوار من أجل الإصلاح ففي خطابه في تعز قال الرئيس : سنحاصر المرتدين عن الوحدة ولن نسمح لفيروس التآمر والتمزق أن ينتشر، وأكد:" سنحاصر المرتدين عن الوحدة بالشرفاء والمخلصين وبحراس الوحدة، ولن نسمح لفيروس التآمر والتمزق أن ينتشر أبداً وكما تصدينا له في العام ١٩٩٤م سنتصدى له اليوم ونحن أكثر قوة وأكثر ثباتا".

وأضاف رئيس الجمهورية في الحفل الخطابي والفني الذي أقيم بالمركز الثقافي بمدينة تعز:" أنه وبعد إسدال الستار على فتنة محاولة الانفصال في صيف ١٩٩٤م ,ظهر فيروس التآمر والتمزق مجددا في رؤوس العناصر المرتدة عن الوحدة". وقال رئيس الجمهورية:" إن الوحدة تحققت بمساندة كل الشرفاء من أبناء الوطن ،وكان إخواننا وزملاؤنا في الحزب الاشتراكي اليمني ممن نادوا بالوحدة ودعوا من أجل تحقيقها ".

وأشار إلى ما يرافق الاعتصامات والمظاهرات التي شهدتها بعض المناطق بطريق مخالفة للقانون من أحداث شغب وتخريب للممتلكات العامة والخاصة وترديد لشعارات ونعرات مقيتة وتحريض على إثارة الفتنة بين أبناء الوطن

الواحد.

وقال :" إن الديمقراطية رأي ورأي آخر وطني وليست مكايدة أو كذبا أو افتراء أو قلبا للحقائق ومن يقومون بتلك الأعمال هم جهله ومخدوعون وُمَغَّرُرُ بهم، ولا يعرفون ماذا سيترتب على هذه الفتن وإشعال الحرائق، ونحن نعرف تبعات إشعال الحرائق".

مأساة التشطير

وأردف الرئيس قائلا :" الجيل الجديد سواء في الشمال أو في الجنوب لايعرف ماذا حدث من ٧٨م حتى اليوم، لا يعرفون ما هي المآسي التي كانت موجودة أيام التشطير، فالمؤامرات كانت تحاك هنا وهناك في ظل وجود كيانين دوليين بجسم واحد ,وكل شطر كان يحيك المؤامرة ضد الشطر الآخر)). ومضى الرئيس قائلا ((لا يمكن أن يكون سيفان في غمد واحد، فعندما تحققت وحدة الوطن بمساندة كل الشرفاء من أبناء الوطن عمت البهجة والفرحة العظيمة قلوب كل أبناء الوطن، حيث كان إخواننا وزملاؤنا في الحزب الاشتراكي اليمني ممن نادوا بالوحدة ودعوا من أجل تحقيقها وكان إعادة تحقيق الوحدة في ٢٢ مايو عام ١٩٩٠م، كان مخرجا من صراعات ومآسٍ كان مرتقبا حدوثها ,في الشطر الجنوبي فضلا عن التداعيات التي كانت متوقعه بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ".

ولفت الرئيس إلى أن الشطر الجنوبي كان يشهد كل ٥ أو ٦ سنوات ، جولة صراع ومجازر وحشية ,وبعد إعادة تحقيق الوحدة المباركة في عام ١٩٩٠م أسدل الستار على مآسي تلك الصراعات وانتهت دون رجعة الأمر الذي أكد أن الوحدة المباركة شكلت المخرج من تلك الصراعات ومثلت سفينة النجاة لأبناء الوطن"

ودعا الرئيس كل من يطمح للوصول إلى السلطة بأن يسلك طريق الديمقراطية والتنافس الشريف بالبرامج لنيل ثقة أبناء الشعب عبر صناديق

الاقتراع .

وقال :" السلطة هي كرسي من يجلس عليها شبهت حالته كمن يرقص على رؤوس الثعابين". وتابع قائلا :" ينبغي على من يرد الوصول للسلطة أن يكون جديرا ومؤهلا لتحمل مسؤوليتها الجسيمة ,وأن ينال ثقة الشعب ,وهذه حقيقة ينبغي على الجميع إدراكها وإن كان هناك للأسف من هم غير مجربين ولا مدركين لعواقب الأمور وأمرضي يحتاجون إلى أطباء يعالجونهم نفسيا يسعون للوصول للسلطة بأية وسيلة ويظنون أنها مغنما ".

وقال :" السلطة مغرم وليست مغنم، وليست كرسياً لمزيد من ابتزاز الوطن، أو مزيد من المال والثراء غير المشروع، وكل شيء مقبول وأي أخطاء أو أية ظواهر سلبية يمكن معالجتها، ويمكن النظر في أية مطالب ولكن عبر المؤسسات الدستورية، فنحن بلد مؤسسي ولسنا عصابات، ولن نرجع إلى المربع رقم واحد مؤتمرات الحوبان وخمر وعمران وغيرها".

فتنة الإنفصال

وتابع قائلا " والآن وفي الوقت الذي يشهد فيها الوطن استقرارا وتسارعت فيه خُطَى التنمية وبعد أن أسدل الستار على فتنة محاولة الانفصال في صيف ١٩٩٤م ,ظهر في الآونة فيروس التآمر والتمزق مجددا في رؤوس العناصر المرتدة عن الوحدة، ولكن سنحاصرهم بالشرفاء والمخلصين وبحراس الوحدة، ولن نسمح لهذا الفيروس أن ينتشر أبداً وكما تصدينا له في العام ١٩٩٤م سنتصدى له اليوم ونحن أكثر قوة وأكثر ثباتاً، بإمكانيات سياسية ومادية ومعنوية وإرادة سياسية صلبة تتصدى لكل هذه الخزعبلات ولهذه النعرات ولهؤلاء الحاقدين الحالمين الذي كل واحد منهم يبحث له عن دور وليس لديه رؤية ويتعمد تجاهل مخاطر مؤامراتهم ودعواتهم وماذا سيحصل لليمن وماهي تبعات الفتن والحروب ماديا

ومعنويا واقتصاديا وثقافيا."

وحث رئيس الجمهورية الجميع على الابتعاد عن ثقافة الكراهية، والاتجاه نحو التنمية وترسيخ الأمن والأمان والاستقرار .. مشيرا إلى أن ثقافة الكراهية والحقد وأعمال العنف لن توصل أصحابها إلى كراسي السلطة ".

وقال " الآن وحدتنا محروسة بعناية الخالق عز وجل وبالتفاف جماهير شعبنا العظيم، السواد الأعظم منهم هم حراس الوحدة وحماتها ولا مخاوف من شرذمة وقلة من العناصر المصابة بفيروس التآمر والخيانة والمتاجرة بقضايا الوطن".

ومضى قائلا :" وكما سبق وأن تحدثت في جامع الجند إبان الأزمة في عام ١٩٩٣ .١٩٩٤ م سندافع عن الوحدة من هنا من تعز، تعز الخير والوحدة والاصطفاف والسياسة، لأننا لم نتعود من تعز إلا كل الخير ولم يأتِ يوماً منها شرٌ".

الأحزاب والمجتمع المدني

دعا الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وكل الفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية في السلطة والمعارضة إلى الاصطفاف الوطني لمواجهة كل التحديات والعمل على تعزيز روابط الإخاء والوحدة والتلاحم الوطني كون الوطن ملكا للجميع وبحاجة إلى جهود كل أبنائه.

كما دعا في خطاب سياسي عشية احتفال اليمن بالعيد الوطني التاسع عشر للوحدة كافة أطياف العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني في الساحة الوطنية إلى الحوار الوطني المسؤول باعتباره الوسيلة المثلى لمعالجة كافة القضايا التي تهم الوطن.

وقال :" مهما كانت التباينات في الرُؤَى فإنها مقبولة طالما كانت في الإطار

السلمي.. وتحت سقف الالتزام بالثوابت الوطنية بعيدا عن اللجوء إلى العنف والتخريب".

وتناول الرئيس صالح الأهمية الاستراتيجية للوحدة اليمنية قائلا:" إن الوحدة إنجازٌ تاريخي عملاق وثمرة عظيمةَ لنضالات شعبنا وتضحيات شهدائه الأبرار.. وهي التجسيد الحقيقي لأهداف ومبادئ الثورة اليمنية وتطلعات جماهير شعبنا اليمني"، مؤكدا أنه ببزوغ فجر الوحدة اليمنية في الـ٢٢ من مايو١٩٩٠ اقترن ميلاد اليمن الجديد".

البيض والعطاس والإنفصال

قال عبد الله أحمد غانم رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الشعبي العام. إن ظهور العطاس والبيض بنفس انفصالي واحد مؤشر لمؤامرة جديدة، مضيفاً في حوار أجرته معه صحيفة ٢٦ سبتمبر الأسبوعية " إن عَلَى -عَلِيّ البيض - أن يعتذر لشعب اليمن عما ارتكبه في عام ١٩٩٤م بحقه من جرائم وأن يختم به حياته بعد هذا العمر الطويل.. لكنه أبَى إلا أن يكون نسخة مكررة من ذلك الانفصالي الذي يعتبره الشعب اليمني عدو الوطن رقم واحد ".

وأشار غانم إلى أن هوية عدن هي الانتماء للوطن كله ,وما تباكى عليه الحزب الاشتراكي هوية مختزلة بالحارات والأزقة الضيقة ,مؤكدا " لن نعود إلى الاحتراب والصراعات.. والشعب اليمني قادر على حماية وحدته"

وكانت موجة استياء عارمة عمّت الأوساط السياسية اليمنية إثر إقدام انفصاليين على إحراق علم الجمهورية اليمنية خلال قلاقل أثاروها في مدينة عدن أمس يوم واحد قبل إحياء اليمن ذكرى إعادة التوحيد في ٢٢ مايو ١٩٩٠ وهو الحدث الذي عده مراقبون أحد أهم المنجزات الوحدوية العربية خلال القرن العشرين. وقرأ مراقبون في اختيار الانفصاليين هذا الظرف بالذات للتظاهر ضد

الوحدة مؤشرا على أن الأمر يتعلق بتحرك مدروس ومسيس يتجاوز كثيرا مجرد المطالبات الاجتماعية.

وكانت مصادر يمنية قالت إن المظاهرات اندلعت بعد أن استجاب متظاهرون لدعوة رموز انفصالية تنادي بفصل جنوب اليمن عن شماله.

جاء ذلك فيما صرح وزير الخارجية اليمني الدكتور أبوبكر القربي أن دعاة الانفصال يريدون أن يحمّلوا الوحدة اليمنية أخطاءهم، من خلال "ما يقومون به من أعمال تخريبية في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية".

وأضاف القربي في تصريح صحافي "إن تلك الفئة وجدت أن مصلحتها تضررت مما دفعها إلى استغلال الأوضاع المعيشية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية التي تسود العالم".

كما أشار وزير الخارجية اليمني إلى الحضور السياسي الفعال لبلاده على الساحتين العربية والدولية، الأمر الذي يعكس دعما دوليا لاستقراره ووحدته ونهجه الديمقراطي الذي يتبناه.

في هذه الأثناء يبدو إصرار الطبقة السياسية الحاكمة في اليمن كبيرا إصرارا على حماية منجز الوحدة، فرغم تفهُّم القيادة اليمنية لبعض المطالب الاجتماعية والسياسية لسكان الجنوب واليمنيين عموما إلا أن اعتبار الوحدة خطا أحمر يبدو محل إجماع في اليمن وحتى خارجه حيث يشدد أغلب المراقبين والساسة العرب على حقّ اليمن في حماية وحدته، باعتبار بقاء اليمن موحدا وقويا في وجه التهديدات الإرهابية وغيرها هو أيضا مصلحة عربية.

لجان شعبية لحماية الوحدة

ويلفت نظر المراقب للأحداث في اليمن أن الرئيس لجأ إلى عدة خيارات في مواجهة الحراك هي:

أولا :يقول الرئيس الاعتماد على كوادر المؤتمر الشعبي في المحافظات الجنوبية للتصدي للحراك،

وتشكلت لجان شعبية للدفاع عن الوحدة في كل المديريات والمحافظات الجنوبية والشرقية، مثلما تشكلت لجان الدفاع الشعبية عن الوحدة أثناء فتنة محاولة الانفصال في عام ١٩٩٤م ".

وشرح فكرة تشكيل هذه اللجان قائلا:" الآن شكلت لجان شعبية هي التي ستواجه العناصر المرتدة، وأنا أسميها عناصر مرتدة مأجورة مخربة، وهي ليست بجديده، فهذه العناصر هي من مخلفات فتنة صيف ١٩٩٤م"، وخاطب الرئيس رجال القبائل قائلا "أنا أحملكم كامل المسؤولية ولا أحمل الجيش أو الأمن أو الشرطة، وإنما أحمل المشايخ والشخصيات الاجتماعية مسؤولية حماية مناطقهم ومنع أي قادمين إليها بغرض التخريب أو إقلاق الأمن".

ويقول المراقبون: إنه إزاء تطور الأوضاع عسكريا، وورود معلومات تفيد أن الحراك يمتلك إمكانات بشرية كبيرة ومدربة،أعلنت صنعاء عن تشكيل هيئات شعبية ووطنية للدفاع عن الوحدة بين الشمال والجنوب، وذلك في ظل تزايد المخاوف من انفراط عقد الوحدة اليمنية هاجسا لدى الشارع اليمني، إثر زيادة حدة تحركات بعض الجنوبيين الذين يرغبون في إعادة اليمن إلى عهد الانقسام، وذلك بالتزامن مع أعمال عنف استهدفت جنودا شماليين في تلك المحافظات.

وذكرت وزارة الدفاع اليمنية التي تشرف على تسيير هذه الهيئات أن بدأت في تشكيل هيئات شعبية ووطنية للدفاع عن الوحدة ومنظمات حراس الوحدة تناط بها مهمة التصدي لأية أعمال أو دعوات تمس بالوحدة والثوابت الوطنية".

حكم محلي واسع الصلاحيات

ثانيا :منح المحافظات صلاحيات واسعة مع انتخاب المحافظين بين أكثر من

مرشح، لكن قوبلت دعوة الرئيس الخاصة بإقرار حكم محلي ذي صلاحيات واسعة بمعارضة شديدة اللهجة من قبل قادة الحراك الذين شككوا في مصداقيتها واعتبروها وعودا معسولة للاستهلاك الخارجي،وانتقد عضو هيئة الحراك بمحافظة أبين ناصر محسن الفضلي أطروحات ما سماه بنظام الجمهورية العربية اليمنية، واصفا إياه بأنه "عديم المصداقية في كل مبادراته السياسية".

وقال الفضلي في حديثه للجزيرة نت، إن اتفاقية الوحدة الموقعة بين الجنوب والشمال ضُرب بها عُرْضَ الحائط، موضحا أن مبادرة الحكم المحلي الواسع الصلاحيات "ليست إلا كلاما معسولا للاستهلاك الخارجي فحسب".

حكم كامل

واعتبر العضو المؤسس للحزب الاشتراكي فرع الجنوب (الأحرار) عبد الناصر الوالي الحكم المحلي الواسع الصلاحيات "خطوة غير كافية، ولا تفي بالغرض".وقال الوالي للجزيرة نت "نحن بحاجة إلى حكم محلي كامل وتنازلات كبرى تعيد اللُّحمَة الوطنية وتترجم بقرارات تاريخية".

وطالب الوالي بمناقشة دعوة الرئيس صالح بجدية ووضوح تام وإشراك الشعب اليمني بأكمله فيها، مؤكدا أن الشراكة الوطنية الحقيقية مغيبة تماما.

أما رئيس الهيئة التنفيذية لحركة نجاح ورئيس هيئة الحراك في لحج ناصر الخبجي، فقد شكك في جدوى الحكم المحلي الواسع الصلاحيات.

وقال الخبجي للجزيرة نت إن النظام الحاكم لم يعترف منذ البداية بوجود أزمة في المحافظات الجنوبية والشرقية وليس لديه استعداد لإيجاد حلول جذرية للمشكلات وهو ما وَلَّدَ حالة من الكراهية لدى عامة أبناء الجنوب.

الوضع الراهن

وتتمتع المجالس المحلية البالغ عدد أعضائها ٧٦٠٠ في عموم مناطق البلاد

بصلاحيات يرى بعض اليمنيين أنها ليست كافية في الوقت الراهن.

غير أن الأمين العام المساعد لشؤون الفكر والثقافة والإعلام والتوجيه والإرشاد في حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، أكد أن اليمن الآن بصدد تنفيذ آلية الحكم المحلي الواسع الصلاحيات وسوف تعرض على البرلمان للمصادقة عليها ودخولها حيز التنفيذ.

وقال أحمد عبيد بن دغر للجزيرة نت "خلال العامين القادمين ستشهد اليمن خطوات ملموسة تجعل من الحكم المحلي الواسع الصلاحيات أمرا ممكنا ومتاحا".

وفي حين اعتبر بعض السياسيين دعوة الرئيس صالح حول صلاحيات الحكم المحلي بمثابة عرض خفي للفدرالية، نفى أحمد عبيد هذا الطرح واعتبره خلطا بين المفاهيم، موضحا أن اليمن بلد يشق طريقه في ظل ظروف صعبة وواقع اجتماعي خاص.

الحوار هو الحل

ثالثا: دعا الرئيس غير مرة إلى إجراء حوار مباشر مع المعارضة لكنه لم يذكر ولا مرة الحوار مع قادة الحراك ولا مع علي سالم البيض والعطاس فمع من يكون الحوار؟

قال الرئيس صالح : الحوار والتواصل يكون بين مختلف شرائح المجتمع بما من شأنه تغليب ثقافة المحبة والوئام بين أفراد المجتمع.

وجدد الرئيس اليمني دعوته لكافة القوى السياسية للحوار تحت سقف الوحدة والديمقراطية ..

وقال" تعالوا نتحاور كمسؤولين ويمنيين على مختلف القوى السياسية وهناك حوار بين المؤتمر الشعبي "الحزب الحاكم" وأحزاب المعارضة "اللقاء

المشترك" ،تحاوروا حتى تتوصلوا إلى قواسم مشتركة،تعالوا نتحاور ونتفاهم دون كيل الاتهامات والتخوين والكذب والتضليل على الشعب، فمن العيب أن نكذب كما أن الكذب والدجل لايجوز في الإسلام، فالإسلام دين التسامح والمحبة والإخاء والوحدة والعزة والكرامة".

وتابع قائلا" المعارضة يجب أن تكون تحت سقف الثورة والجمهورية والوحدة والحرية الديمقراطية وهذا سقف لنا جميعا لا أحد يتجاوزه، ودستور الجمهورية اليمنية مظلتنا جميعا، وأنتم نزلتم ببرنامج في الانتخابات البرلمانية، وبرنامج انتخابي رئاسي، وهذا شيء جيد، تريدون أن نكون شركاء أو في ائتلاف حكومي فليس لدينا مانع،فنحن مجربون السلطة ونعرف أهميتها، ولكي نكون شركاء فلابد أن تكون معي في السلطة شريكا أساسيا، وليس رجلا في السلطة ورجلا في المعارضة".

وكانت قد صدرت في ختام أعمال الدورة الثانية للحزب الحاكم ٢٠٠٩توصيات أكدت حرِص حزب المؤتمر الشعبي الذي يرأسه الرئيس اليمني على مواصلة نهج الحوار وتعزيز أواصر الثقة بين أطراف العمل السياسي على ساحة العمل الوطني في إطار الالتزام بالثوابت الوطنية، والعمل معاً على تحقيق آمال الشعب وطموحاته بعيداً عن المصالح الحزبية الضيقة، التي تحفز أصحابها إلى إغفال المنجزات والتهوين من الإيجابيات، في حين تعمل على تضخيم وتهويل السلبيات. واعتبر البيان في هذا الصدد مبدأ الحوار أفضل وسيلة لحل كل التباينات والخلافات والوصول إلى توافق وطني حولها،ودعا المؤتمر الأحزاب السياسية اليمنية إلى أن تتصف بنفس الموقف المسئول الذي أبداه الرئيس علي عبدالله صالح، وأن يكون الحوار تحت مظلة المؤسسات الدستورية.

لا مكان للفيدرالية

وحسم رئيس الوزراء اليمني علي مجور موقف السلطة من قضية الفيدرالية التي طرحتها بعض الأحزاب وفي مقدمتها حزب رابطة أبناء اليمن"رأي" قائلا: لا مكان لما يطرح بأن يتم اتخاذ أسلوب "الفيدرالية" كنظام حكم في اليمن، واتهم تنظيم القاعدة بالتحالف مع الانفصاليين والحوثيين لزعزعة الاستقرار في البلاد.

وقال مجور خلال حفل بمناسبة يوم المعلم "من وقت إلى آخر تبرز أصوات نشاز متحدثة عما تسميه بالفيدرالية أوالكونفدرالية متناسية أن الشعب قد عبر عن إيمانه بالوحدة في استفتاءات عبرت عنها دورات الانتخابات المتتالية الرئاسية والبرلمانية والمحلية" .

وكانت بعض الأطراف السياسية في اليمن قد طالبت الأخذ بأسلوب "الفيدرالية" تحاشيا لتقسيم اليمن إثر مواجهات بين المحتجين وقوات حكومية.

وأعرب مجور عن الأسف للأحداث التي وقعت في مدينتي زنجبار وخنفر بمحافظة أبين والتي أسفرت عن مقتل عدد من المواطنين ورجال الأمن فضلاً عما يحدث في مداخل محافظة صعدة حيث تدور مواجهات مع الحوثيين نتيجة عدم التزام المتمردين بالسلام.

وأكد مجور على أن تلك الاحداث تتم في إطار التحالف والتصعيد الثلاثي الذي عقده كل من تنظيم القاعدة، والحوثيين، والانفصاليين.

وقال "هذا التحالف الثلاثي الشيطاني والتنسيق المسبق فيما بينها يجري تنفيذا لتلك الأعمال الخارجة عن النظام والقانون والشرعية الدستورية."

وأضاف. إن اليمن "لم يكن يوماً مرتعا للإرهابيين الذين تدفع بهم الأجهزة الاستخبارية إلى اليمن بهدف الإساءة إلى سمعته وعليه فإننا نؤكد تصميمنا

الكبير على مقارعة الإرهاب بكل أشكاله بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة".

وشدد رئيس الوزراء اليمني على أن الحكومة لن تتوانى عن تحمل مسؤولياتها في التصدي لدعاة الفتنة والتخريب ومرتكبي الأعمال الخارجة عن النظام والقانون مهما كلفتنا هذه العملية ولما فيه تعزيز أجواء الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي.

وأعرب عن أمله في أن تلبي أحزاب المعارضة ممثلة "اللقاء المشترك "وقادته لإجراء حوار وقال "لا يركبوا موجة أولئك الخارجين عن القانون وأن ينأوا بأنفسهم عن إظهار ما يعبر عن دعم مثل تلك الأعمال".

ودعا المعارضة "إلى الحوار"، والكف عن التبريرات التي تتنافى في مضمونها مع الالتزام الذي قطعته الأحزاب تجاه استحقاقات ما بعد التمديد لولاية مجلس النواب.

في سياق متصل اتهم حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في اليمن عناصر وصفها بـ"عناصر تخريبية" بأنها تنفذ أجندة خارجية تستهدف استقرار اليمن ووحدته.

وقال رئيس الدائرة الإعلامية للحزب طارق الشامي في تصريح صحفي"إن من يقف وراء أحداث القتل، والتخريب التي شهدتها بعض المناطق في المحافظات الجنوبية خلال الآونة الأخيرة هي عناصر تخريبية تعمل على تنفيذ أجندة أجنبية هدفها زعزعة استقرار اليمن ووحدته".

الشامي: إن الأعمال الخارجة عن القانون وأعمال التخريب وقتل المواطنين ورجال الأمن التي شهدتها محافظة أبين يديرها طارق الفضلي وبعض العناصر المتطرفة العائدة من أفغانستان وعناصر من بقايا "الحكم الشمولي"، في إشارة إلى الحزب الاشتراكي اليمني.

وكان الفضلي، أحد أركان السلطة في اليمن حيث كان عضو اللجنة الدائمة للحزب الحاكم وأحد كبار قيادات تنظيم الجهاد في اليمن وجهاديا حارب فى أفغانستان إلى جوار زعيم التنظيم أسامة بن لادن فى ثمانينيات القرن الماضي .

وأشار الشامي إلى أن المهرجان الذي أقامه طارق الفضلي في مديرية زنجبار ٢٢يوليو ٢٠٠٩كان عبارة عن احتفاء لمناسبة ذكرى تأسيس السلطنة الفضلية، وهي إحدى السلطنات التي دحرتها الثورة اليمنية ١٤ أكتوبر ..

وأوضح الشامي أن ذلك المهرجان تحول إلى مذبحة من خلال قيام الفضلي والعناصر التخريبية التابعة له بالاعتداء على المواطنين وقوات الأمن وقصف سكن المحافظ ومقرات الشرطة .

وأكد رئيس إعلامية المؤتمر أن كل هذه الأحداث كشفت القناع عن عدم وجود ما يسمى بـ"الحراك السلمي" وأن ما يحدث هي أعمال تخريبية تستهدف إقلاق الأمن والسكينة العامة.

في هذه الأثناء أفادت إحصائية لوزارة الداخلية اليمنية بأن أجهزة الأمن التابعة لها ضبطت أكثر من ١٢٠٠ قطعة سلاح خلال النصف الأول من شهر يوليو ٢٠٠٩في مختلف مدن اليمن فيما بلغ عدد الأسلحة المضبوطة في مناطق الحزام الأمني المحيطة بالمدن وعواصم المحافظات خلال الفترة نفسها ٥٠١٢ قطعة.

وذكرت صحف رسمية أن قيادة وزارة الداخلية فى اليمن "وجهت في اليومين الماضيين إدارات الأمن بالمحافظات وأمانة العاصمة بتفعيل خطة الوزارة بهذا الشأن والاستفادة من مناطق الحزام الأمني **لمنع تسرب الأسلحة إلى المدن.**

وشددت توجيهات الوزارة على أهمية أن تنفذ مختلف الوحدات الأمنية واجباتها المحددة في الخطة وعدم التراخي أو الركون إلى حقيقة اختفاء المظاهر المسلحة من كافة المدن اليمنية... مطالبة إدارات الأمن برفع تقاريرها اليومية عن

المضبوطات من السلاح إلى الإدارة العامة للعمليات بالوزارة لمراقبة تنفيذ الخطة في كل محافظة.

وأكدت وزارة الداخلية استمرار أجهزة الأمن في تنفيذ خطة منع حمل السلاح في المدن اليمنية.

الموقف العربي والدولي

رابعا:إن الرئيس اعتمد على الدعم العربي الإقليمي لنظامه وللوحدة اليمنية وجرى إبراز ذلك بشكل مكثف في وسائل الإعلام الموالية،وأشاد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في غير مناسبة (ففي الجلسة الختامية لدورة الحزب الحالكم ٢٠٠٩) بالموقف العربي والدولي المساند لاستقرار اليمن والحفاظ على وحدته، وفي مقدمة ذلك الموقف الذي أعلنه قادة دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية ،وكان قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعلنوا موقف دولهم الداعم لاستقرار اليمن ووحدته وازدهاره .

وقال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن العطية في مؤتمر صحفي عقده الأمين في الرياض،في ختام أعمال القمة الخليجية التشاورية الحادية عشرة ": نحن مع يمن موحد ومستقر ومزدهر ومع كل ما من شأنه تعزيز أمن اليمن واستقراره والمحافظة على وحدته ".

وأضاف ": لقد تعهدت دول مجلس التعاون بدعم جهود التنمية في الجمهورية اليمنية من خلال مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن عام ٢٠٠٦ وجددت تعهداتها في اللقاء التشاوري للمانحين الأخير المنعقد بصنعاء" .

وتابع العطية قائلا": كنا ومازلنا مع أشقائنا في اليمن ونحن حريصون كل الحرص على وحدة اليمن وسيادته واستقراره ".

الرئيس اليمني يدافع عن الوحدة ويتمسك بالحوار.

وفي هذا السياق، اجتمع وزير الخارجية اليمني أبوبكر القربي الاربعاء بسفراء واشنطن، والاتحادالأوروبي، والقرن الإفريقي أطلعهم خلالها على مجريات الأوضاع فى البلاد وطالبهم وقوف بلدانهم مع الوحدة اليمنية التي تمت سلميا في مايو/ أيار ١٩٩٠ بين شطري اليمن.

وأضاف القربى بأن هناك صورة مغلوطة لدى المراقبين عن الأوضاع في اليمن وأن الأمور تحت السيطرة، وأن اليمنيين قادرون على حل مشاكلهم بأنفسهم.

موقف السعودية ومصر

أكد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن استقرار السعودية من استقرار اليمن مشيرا إلى أن بلاده "مع اليمن في كل الطريق".

وقال الفيصل في مؤتمر صحفي مشترك عقده بالرياض مع وزير خارجية هولندا ماكسيم فيرهاخن إن "استقرار المملكة هو من استقرار اليمن، واستقرار اليمن هو من استقرار المملكة، إن ما يهز هذا الاستقرار سيهز الاستقرار في البلد الثاني".

وقال الفيصل: "كل ما يضر اليمن يضرنا وكل ما ينفعه ينفعنا، ووحدة اليمن عزيزة وغالية علينا، وتضحيات اليمن التي ضحى بها للوصول إلى هذه الوحدة نأمل أن تكون حافزا لبقائها وتقويتها

ومن جهته صرح السفير حسام زكي المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية بأن القاهرة تتابع عن قرب التطورات في جنوب اليمن وذلك في إطار اهتمامها الكبير بالحفاظ على استقرار الأوضاع في هذا البلد العربي وفي ضوء العلاقات التاريخية الوثيقة التي تربط بين البلدين.

وأشاد المتحدث بالجهود الحثيثة والمخلصة التي يبذلها الرئيس اليمني علي

عبد الله صالح من أجل احتواء أي توترات داخلية والحفاظ على وحدة الأراضي اليمنية، مشيرا إلى أن الحوار الهادئ يعد السبيل الأمثل لتجاوز أي خلافات في وجهات النظر يمكن أن تنشأ بين أبناء الشعب الواحد في اليمن.

كما شدد على أهمية الوقوف في هذا الصدد أمام أية محاولات للتدخل من جانب أطراف خارجية في الشأن اليمني بما يزعزع الأمن والاستقرار الداخلي، مؤكدا ضرورة تكاتف أبناء الشعب اليمني في هذه المرحلة الهامة من أجل الحفاظ على مكتسبات الوحدة والمضي قدما في مسيرة التنمية والعمل المشترك.

عمرو موسى والوحدة اليمنية

أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أن قضية وحدة اليمن شعبا وأرضا مسألة جوهرية وأساسية للجامعة والدول العربية، وقال موسى في تصريح صحافي عقب مباحثاته مع سفير اليمن بالقاهرة عبدالولي الشميري ومندوب اليمن الدائم لدى الجامعة العربية عبدالملك منصور: "نحن نتابع في الجامعة العربية باهتمام كبير التطورات في اليمن، وإننا نشدد أن وحدة اليمن مسألة ثابتة ولا بد من احترام الثوابت التي اختارتها الشعوب بإرادتها". وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أن دعم الوحدة والوقوف ضد محاولات الانفصال هي واجب على كل عربي. وأوضح موسى أن الجامعة العربية أكدت دوما بأنها مع وحدة اليمن وضد أي محاولة للانفصال.

دعم مصري لوحدة اليمن واستقراره

عُمَان تسقط جنسيتها عن البيض

وتلقت السلطات اليمنية بلاغا رسميا من مصادر عُمَانية تبلغها بقرار سلطنة عمان سحب الجنسية العمانية عن علي سالم البيض زعيم محاولة الانفصال في صيف ١٩٩٤ بعد أن كانت مسقط منحته الجنسية العمانية في وقت سابق إثر

فراره للسلطنة.

وقالت مصادر ديبلوماسية يمنية إن المصادر العمانية أبلغت السلطات اليمنية بأن البيض بات يعتبر منذ الآن مواطنا غير عُمَاني ولا يتمتع بأي من حقوق المواطنة العمانية.

وقالت تلك المصادر بأن عُمَان سبق لها أن حذرت البيض من ممارسة أية أنشطة معادية ضد الجمهورية اليمنية وأمنها واستقرارها باعتباره مواطنا يحمل الجنسية العُمَانية وتحظر عليه القوانين العمانية ممارسة أنشطة معادية ضد دولة مجاورة انطلاقا من الأراضي العمانية،وأسقطت سلطنة عمان جنسيتها عن علي سالم البيض فور إعلانه العودة للعمل السياسي ودعوته الصريحة لإعادة تشطير اليمن.

نقد الحراك بعنف

ووجه الرئيس نقدا عنيفا لظاهرة الحراك في الجنوب ووصفها بأنها عيب، وعن الأحداث التي تشهدها المحافظات الجنوبية وتعرف بـ"الحراك الجنوبي"، قال صالح "لا بدَّ أن نغيِّر هذا المصطلح، هذا عمل تخريبي والعيب أن نقف مع الخطأ، مبدياً استعداده لإجراء انتخابات نيابية مبكرة،وتابع قائلا: "لكن للأسف الشديد أن العناصر التي ارتدت عن الوحدة في ٩٤، وأصدرنا قرارا بالعفو العام عنها اختفت، لتبقى نارا تحت الرماد، وبدأت تطل علينا مستغلة الجانب الديمقراطي والتسامح وحرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان، فطلت علينا بثقافة الكراهية والشطرية".

وأضاف: "نحن ضد العنف وقطع الطرق وضد الاغتيالات، فمنذ ١٩ عاما بعد تحقيق الوحدة المباركة في الـ٢٢ من مايو انتهت وجبات الصراع وجاءت الوحدة بالأمن والأمان والطريق والكهرباء والمدرسة والجامعة والإخاء".

وقال صالح خلال افتتاحه الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العام مخاطبا أحزاب المعارضة، "إذا أردتم أن نكون شركاء وتريدون أن نشكل ائتلافاً حكومياً، يا مرحبا".ودعا للابتعاد عن ثقافة الكراهية والعنف واعتماد لغة الحوار والتفاهم والمنطق، وقال أنا "لست وصيا على الشمال أو الجنوب.. الوطن ليس ملكا لعلي عبد الله صالح"،وأعلن عن استعداد حزبه للدخول في انتخابات مبكرة إذا كانت بقية الأحزاب جاهزة، وقال "تريدون انتخابات مبكرة أنا جاهز"، مشيرا إلى أن التمديد للانتخابات تم بطريقة سليمة.

وقال الرئيس اليمني "تعالوا نتحاور ونتفاهم تحت مظلة الديمقراطية والمؤسسات الدستورية بدلا عن التفاهم بلغة البندقية"،ووصف عناصر تنظيم "القاعدة" بأنهم متخلفون ومرضى وجهلة وفاشلون في دراستهم، "ولا نستطيع أن نمنعهم من الموت".

وقال الرئيس صالح في خطابه في افتتاح الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العام المنعقدة تحت شعار "معا من أجل مواصلة مسيرة التطور الديمقراطي والتنموي والإصلاحات واللامركزية": "سأبدأ بالتداعيات فهي هم كل المواطنين الشرفاء في الوطن وليست خافية على أحد، وصار لها أكثر من سنتين، تحت مسميات عديدة منها ((المنقطعين)) و((المتقاعدين))، فهذه الشعارات التي ترفع وتؤججها بعض الصحف للأسف الشديد، مستفيدة من المناخ الديمقراطي الذي تنعم به البلاد".

وأضاف: "الأصوات النشاز قد تضر بالوحدة الوطنية داخل صفوف المجتمع، لكن لابد من محاصرتها من كل القوى الخيرة والقوى الوطنية، وكذا محاصرة كل هذه التداعيات التي تضر بوحدتنا الوطنية وتخلق ثقافة الكراهية والبغضاء والعبودية والطائفية والمناطقية".

واعتبر الرئيس اليمني الحوار أفضل وسيلة لحل الخلافات وقال: "أنا أدعو للحوار بين مختلف القوى السياسية في الأقطار العربية وبالأحرى أن يكون الحوار أولاً بين اليمنيين أنفسهم، وأنا أدعوهم إلى الوقوف وقفة جادة للحوار والتفاهم حول قضايا الوطن الذي تهم كل المواطنين، ولا تهم الحزب الحاكم أو رئيس الجمهورية، فالوطن ملك للجميع ومسؤولية الجميع، وعلينا أن نقف وقفة جادة دون أي تسجيل لمواقف، أو مزايدات".

وتساءل صالح في خطابه: لماذا هذا السعار والضجيج الذي يطلع أن المحافظات الجنوبية فيها ظلم وأن حرب صيف ٩٤ لم تحل المشكلة؟

وقال: "نعم لم تحل المشكلة هي فُرِضَتْ علينا في عام ١٩٩٤، ونحن لم نكن يوما من دعاة الحروب، ولدينا تجربة من ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ إلى اليوم ونعرف ما هو ثمن الحروب، فثمنها الدماء الزكية والاقتصاد وتخريب المنشآت، فالتجارب التي عشناها في أكثر من حرب وأكثر من منطقة منها المناطق الوسطى بين الشطرين جولتين من الأولى حرب ٧٢ والثانية حرب ٧٩ فنحن نعرف ثمن الحرب".

وأضاف: "جاءت الوحدة في الـ٢٢ من مايو، وقلنا إنها تَجُبُّ ما قبلها وتنهي الصراعات التي كانت في كل شطر، لماذا نثير ١٣ يناير ولماذا تطل علينا من جديد ولماذا تطل علينا مخلفات حرب ٩٤ التي أعلنا فيها العفو العام ونزلنا نزولا ميدانيا لنعوض ما فات في المحافظات الجنوبية من فقر ومن خراب ومن دمار بثقلنا الاقتصادي، وهذه ليست منّة بل واجب علينا، لأننا نقول إن هذا خير الوحدة في عدن أو في حضرموت أو في صعدة أو في أي مكان من أراضي اليمن الموحد".

وشدد الرئيس اليمني على دعوته إلى الحوار.. وقال: "مثلما دعوت للحوار بين

المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة فالحوار سهل، والوطن ليس ملك علي عبدالله صالح، بل هو ملك كل أبنائه، تعالوا نتحاور، أنتم رضيتم بالتعددية السياسية الحزبية، واتفقنا على تعددية سياسية حزبية".

وأضاف: "التعددية أن حزبا أو أحزابا تحكم وأخرى تعارض، تريدون أن نكون شركاء ونلغي التعددية فليكن، تريدون تعددية وتريدون تحكموا وتعارضوا في وقت واحد هذا لا يصح".

الفصل الحادي عشر

القوميون العرب والأزمة
الوحدة أو الموت:

ثمة إجماع بين قادة الفكر القومي العربي بأن أزمة اليمن يمكن أن تحل تحت مظلة الوحدة ،وأن الأزمة في جوهرها هي نظام سياسي وليست أزمة في الوحدة نفسها ،وبالتالي أن الانفصال ليس حلا بل سيجلب العديد من الأزمات وربما يؤدي إلى التفتيت، ولا يتجاهل القوميون العرب حقيقة وجود مشكلات ومظالم تعرض لها أبناء المحافظات الجنوبية لكنهم ينسبون هذه الأخطاء إلى السلطة ومنهجها وليس إلى الوحدة التي هي هدف عزيز وهي خط أحمر.

ويرى فريق من القوميين العرب أن الوحدة في عامها التاسع عشر صارت راشدة لا كما حدث للجمهورية العربية المتحدة والتي استمرت ثلاث سنوات ونصفًا ، وأن التحديات التي تواجهها هي من النوع الوحدوي أي حسن تدبير شؤون الوطن وأهله ورفع شأنه بين الأمم أما المخاطر الانفصالية (يجب دراسة تجربة الوحدة المصرية السورية) بصيغتها المذهبية أو الجهوية فإنها مستمدة من الماضي ولا تعد اليمنيين بمستقبل أفضل.

يقول أحد أبرز مفكري حركة القوميين العرب وهو **فيصل جلول**:

في العيد التاسع عشر للوحدة اليمنية يبدو الخطاب الانفصالي أشبه بغيمة لا تمطر وبالتالي لا زرع يرتجى منها ولا محصول يُعَوَّل عليه، أما التيار الوحدوي اليمني فلا خوف عليه ما دام مصمما على مخاطبة العالم بشعار: الوحدة أو الموت .

و أصدر أكثر من مائة مثقف عربي بيانا نبهوا فيه لما تتعرض له الوحدة اليمنية من هجوم مركز من فريقين انفصاليين ،الأول مناطقي يريد إرجاع اليمن

إلى عهود التشطير البائدة والثاني مذهبي يريد إرجاع اليمنيين إلى عهود الأئمة والسلاطين المدحورة ،ويتلقى الطرفان دعما وتأييدا من جهات خارجية. وعَبّر المثقفون العرب عن رفضهم المطلق لكل جرائم وخطب الانفصال والتشطير والتشرذم وإدانتهم للمتواطئين مع هذه الخطب والجرائم.

وأكدوا في بيانهم أن الوحدة اليمنية إرث لكل اليمنيين دون استثناء ومن خلالهم لكل الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، داعين الرأي العام العربي إلى اليقظة تجاه المخاطر التي تحيق بالوحدة اليمنية والتعبير عن الدعم الصريح للتيار الوحدوي اليمني حتى لا ينتصر الخراب في هذا البلد العربي الأصيل، محذرين شعوب الدول التي تلعب علي ورقة الانفصال وتدعم الانفصاليين من أن الخراب سينتقل إليها عاجلا أم آجلا وإنها ستحصد هي وقبل المسؤولين فيها نتائج هذا الخراب.

واعتبر المثقفون العرب في بيانهم وسائل الإعلام العربية التي تتعاطى مع أخبار الانفصاليين من باب حرية التعبير والديمقراطية وحقوق الإنسان بأنها شريكة موضوعية لهم في مشروعهم القميء لكون الدفاع عن الحق واجب في إطار الوحدة اليمنية وليس في معرض تدميرها.

التباين بين وحدة مصر وسوريا والوحدة اليمنية

وفي حين يعتقد بعض أبرز قادة الجنوب ومن بينهم الرئيس الجنوبي السابق علي سالم البيض أنه يمكن الاستناد إلى تجربة الوحدة المصرية السورية عندما رفض عبد الناصر استخدام القوة لحماية الوحدة،واختار الطريق الآخر وهو إنهاء الوحدة بالطرق السلمية مع إبقاء الفكرة كحلم قابل للتطبيق فإن القوميين العرب لايرون ذلك، ويعتقدون ان الظروف محتلفة بين التجربتين ومن الصعب القياس على الوحدة المصرية السورية التي أحاطت بها المؤامرات منذ

لحظة ميلادها،

وتحت عنوان اليمن الواحد والوحدة المصرية - السورية كتب فيصل جلول :

يعود البعض إلى الوحدة المصرية السورية(١٩٥٨-١٩٦١) لتفسير سياق الوحدة اليمنية وتخلص المقارنة بين التجربتين إلى القول: ما دامت التجربة الأولى قد انتهت إلى الفشل فإن التجربة الثانية قد تنتهي إلى مصير مماثل، فهل تستقيم المقارنة بين التجربتين، وهل يحكمهما مصير واحد؟

يستدعي هذا السؤال العودة إلى أصول التجربتين لمعرفة دوافعهما وظروفهما وبالتالي الحكم الموضوعي على مصيرهما.

الناظر عن كَثْب إلى ظروف ودوافع الوحدة المصرية السورية يخرج بالخلاصات التالية:

أولاً: تمت الوحدة بين القاهرة ودمشق في سياق أيديولوجي قومي عربي كلاسيكي هو من أثر الأيديولوجيات القومية الأوروبية المنتشرة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين ومثالها الوحدة الاندماجية الإيطالية والوحدة الاندماجية الألمانية. وقد ورث العرب هذا المشروع الاندماجي في خريف الإمبراطورية العثمانية واستخدم كرافعة للقتال ضدها وتفكيكها بحماية ووعد أوروبيين، وإذ أخفق الهاشميون في تشكيل مملكة عربية متحدة وانتهوا إلى حيث هم اليوم، تولى الأمر من بعد التيار البعثي والتيار الناصري وقد توج الزخم الأيديولوجي العربي بعد فشل غزو السويس عام ١٩٥٦ ووصول شعبية جمال عبد الناصر إلى الأقاصي وتوج ذلك بوحدة اندماجية بين قطبين عربيين في آسيا وإفريقيا.

ثانياً: قامت الوحدة المصرية السورية على حدود مشاريع قومية حادة ومهددة للغرب سواء في الحركة الصهيونية المسلحة ب "القومية الدينية" رغم التناقض

البادي في التعريف. أو القومية التركية المنخرطة في الحلف الأطلسي أو القومية الفارسية المعمرة والنازعة في عهد شاه إيران لتكون شرطي الخليج. هكذا ولدت الوحدة المذكورة كرد على التحديات الماثلة في منطقة عامرة بالقوميات الهجومية.

ثالثاً : رفضت القوى العظمى صراحة أو مداورة تلك الوحدة فقد اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية مشروعاً يهدد وجود الكيان الصهيوني، ولم يكن الاتحاد السوفييتي راغباً بقيامها كما أسرّ الرئيس الراحل جمال عبد الناصر للضباط السوريين الذي جاءوه بعرض الوحدة وكان من الطبيعي أن تثير هذه التجربة مخاوف الشاه الإيراني وورثة أتاتورك.

رابعاً: رغم الشعبية العربية الكاسحة لهذه التجربة الوحدوية الاندماجية إلا أنها لم ترق لمجمل النخب العربية الحاكمة أو الموعودة بالحكم بعد رحيل الاستعمار فكان أن حاربتها بقوة وعملت على الإطاحة بها.

خامساً : تمت الوحدة المصرية السورية بعد مضي عقد واحد على تولي السوريين لزمام الحكم في بلادهم للمرة الأولى بعد غياب ٤٠٠ سنة في جبة الدولة العثمانية وبعد ٤ سنوات من تولي عبدالناصر الحكم في بلاده بوصفه العربي الأول الذي يحكم شعبه منذ مئات السنين، فضلاً عن أنه كان قد باشر لتوه قلب نظام الحكم وخوض مجابهة عالمية مع "إسرائيل" والإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية. وفي المثالين السوري والمصري كان العرب يتعلمون الحكم في عصر حديث وعبر نخب تشكلت للتو وعلى عجل.

أما الوحدة اليمنية فهي تختلف اختلافاً جذرياً عن الوحدة المصرية السورية ذلك أنها تمت بطرفة عين في بلد واحد مندمج منذ بدء التاريخ لا يعرف أبناؤه أنفسهم بغير الصفة اليمنية ،ولا ندوب لغوية أو أثنية أو دينية تفرقهم ولا يفصل

بينهم ذوق عمراني أو نمط حياة أو انتماء اجتماعي وهم قحطانيو الأصل بنسبة ٩٩ في المائة، ويمثل العدنانيون بينهم أقل من واحد في المائة، بل هم أكثر تجانساً من الألمان والفيتناميين والكوريين والفرنسيين والصينيين.

وقد تمت الوحدة الاندماجية اليمنية برضا الجميع وبموافقة القوى العظمى ولم تشكل تحدياً لأحد، بل ساهمت في ترسيم الحدود في شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر ووضعت حداً لمسلسل الحروب الأهلية في اليمن وفي المنطقة، وصادفت ترحيباً شاملاً من الجامعة العربية والمؤسسات الدولية وأعادت الاعتبار لفكرة التوحد العربي بعد انهيار الوحدة المصرية -السورية وهي المثال المناقض لمايدور في القرن الإفريقي والعراق ولبنان وأفغانستان ولأنها على هذا النحو فهي لا تتحمل انفصالاً أو "فك ارتباط" فكل انشطار فيها هو أشبه بمبضع يعمل في اللحم اليمني الحي.

ماذا يقول القوميون في اليمن؟

وقد وصف سلطان العتواني رئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك - وأمين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري - الوضع على الساحة اليمنية حاليا بأنه حساس وغير قابل للمزايدة أو الإنكار لما يدور.

وطالب بالوقوف أمام الأوضاع التي تمر بها البلاد حاليا بشكل جاد لإيقاف التداعيات التي قد تقود لما هو أسوأ، مؤكدا أن هذه التداعيات ليست وليدة اللحظة، بل هي امتداد لأزمات تتفاعل في الساحة منذ فترة طويلة ولم تجد من قبل السلطة أو الحزب الحاكم قدراً ولو محدوداً من الالتفات لها ومحاولة احتوائها وإيقاف تداعياتها . .

وحذر العتواني في حديث لصحيفة الخليج الإماراتية من وجود مخطط مطروح من قبل الإدارة الأمريكية السابقة لإيجاد ما يسمي "الشرق الأوسط

الكبير" أو الجديد، مؤكدا أن المخطط لم ينته بانتهاء ولاية بوش وسيتم السير فيه وإن كان بخطى بطيئة، وبالطبع فإن اليمن لن تكون بمعزل عن هذا المخطط. وأعلن العتواني وقوفه مع الحراك الشعبي في المحافظات الجنوبية المطالب بحقوق مشروعة وحقوق عادلة وبالمشاركة السياسية في إطار النضال السلمي، مؤكدا أن هذه المطالب حق كفله الدستور والقانون، إلا أنه في الوقت ذاته أكد أنه لايقبل أن تتحول هذه المطالب إلى غطاء لدى البعض للمطالبة بالانفصال وتعمل على خلق أوضاع تهيئ لذلك. وأكد أن الوحدة بريئة مما وصل إليه اليمن اليوم، وما هو حاصل في البلاد سببه السياسيات الخاطئة التي تنتهجها السلطة، معتبرا أنه من غير المقبول أن تستمر هذه السياسات ومن غير المقبول تجاهل ما يجري في الشارع.

وعبر العتواني عن قلقه في حال ما إذا استمرت الأوضاع بالاتجاهات الحالية، مؤكدا أنه لا يمكن الحفاظ على الوحدة اليمنية بالقوة المسلحة، وأي اعتقاد أن القوة المسلحة يمكن أن تحافظ على الوحدة فهو اعتقاد خاطئ وواهم، مطالبا بالاستماع لشكاوى وآراء الناس والوقوف أمام المظالم وإلغاء كل التجاوزات والأخطاء، وإعادة النظر في القيادات المسؤولة والعمل على القضاء على الفساد وليس فقط كبح جماحه وتوظيف موارد البلد بالشكل الذي يحقق العدالة الاجتماعية ويعمل على توفير الحد المعقول من الكرامة لأبناء هذا البلد بدلاً من أن تبدد الأموال من قبل قلة في مصارف عبثية . وأكد رئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك أن المشترك لم يغفل يوما عما يجري في البلد وقدم تصوراتٍ وآراءً لوقف التدهور الحاصل ابتداء بحرب صعدة، مرورا بالحراك الجنوبي والأزمة المالية والأزمة السياسية التي ارتبطت مؤخرا بالانتخابات النيابية وغيرها من القضايا والأزمات، مشيرا إلى أن المشترك قدم تصورات وأبدى استعداده للوقوف مع

السلطة أمام ما يجري والبحث عن حلول بجهد مشترك ويتم تنفيذ ما يتوصل إليه، لكن لم تكن هناك أية استجابة لما طرحه المشترك وهو ما دفع المشترك للدعوة إلى ملتقى التشاور الوطني استشعارا بخطورة ما يجري والخوف من تفاقم الأوضاع.

وثمة حقيقة لايختلف اثنان حولها،وهي أن القومي العربي الحقيقي لايمكن أن ينحاز إلى الإجراءات الانفصالية مهما سيق خلفها من مبررات ومظالم ،فالقوميون العرب من مختلف مدارسهم الفكرية وأجيالهم يتفقون على أن الوحدة هدف نبيل، ليس الوحدة اليمنية فحسب وإنما الوحدة العربية الشاملة، ولن يفرط القوميون العرب في الوحدة اليمنية مهما كانت الظروف ،ويكفى أن الوحدة المصرية السورية التي كانت من أنبل إنجازات القرن العشرين فرت من بين أيدينا لمبررات سرعان ماتلاشت لكن الوحدة ضاعت ضحية أخطاء قد تتكرر اليوم في أرض اليمن مع اختلاف التفاصيل.

من هنا يعتقد القوميون العرب أن كل المشكلات يمكن حلها تحت سقف الوحدة بما في ذلك تغيير النظام ،فالنظام السياسي ليس أبديا، والأشخاص زائلون وتبقى الإنجازات الحضارية الكبري ولم تقم حضارة في العالم إلا على أساس وحدوي في حين أن التشطير والتجزئة هي بداية النهاية لأي حضارة بما في ذلك الحضارة الإسلامية التي حملت راية العلم والتقدم إلى العالم ثم اعتراها الضعف بسبب أطماع ملوك الطوائف .

ومعنى ذلك أن القوميين العرب سوف يدافعون عن الوحدة اليمنية في كل مناسبة نظرية أو عملية ترتفع فيها شعارات التشطير أو الانفصال.

ومع ذلك يمكن التمييز بين موقفين عمليين دارت حولهما حوارات وربما بعض اختلافات بين الاتجاهات القومية في الساحة العربية لاسيما في مصر، الموقف

الأول:هو الموقف الذي يتفهم مبررات الحراك الاجتماعي السياسي في الجنوب"مقالات عادل الجوجري" استنادا إلى جملة من المشكلات تعرض لها أبناء المحافظات الجنوبية خاصة بعد حرب الصيف ،وماترتب عليها من مظالم كبيرة،وقعت على أبناء هذه المحافظات بسبب سياسات الفيد والنهب التي اتبعتها أطراف في الأجهزة الحاكمة والتنفيذية والعسكرية.

ويرى هذا الفريق أن هذه المظالم صحيحة وواقعية ،لكن يمكن التعامل معها تحت سقف الوحدة ،ومن خلال حوار بناء مع أجهزة الدولة،والعمل جديا على إنهاء المظالم وفق صيغة تسمح بمشاركة فعلية للجنوب في القرار والثروة والسلطة، وعلى قاعدة المواطنة المتساوية ،ويمكن اعتبار أنصار هذا الموقف هم الأقرب إلى المعارضة الرسمية اليمنية"أحزاب اللقاء المشترك"،لكنهم أبعد كثيرا عن مايطالب به أنصار الحراك في جنوب اليمن.

وفي داخل هذا التيار ثَمَّةَ من يرى إمكانية أن يحصل أبناء المحافظات الجنوبية على نوع من الإدارة الذاتية في إطار فيدرالية، تحافظ على الوحدة من جهة وتحول دون الاستبداد من جهة أخرى، ويلتقي أصحاب هذا الاتجاه مع بعض قيادات الحزب الاشتراكي التي ترى إمكانية الإبقاء على الوحدة في إطار فيدرالية تمنع استمرار الاضطهاد والقهر والقتل، لكن أنصار هذا التيار قليلون، وغير مؤثرين في المشهد القومي.

أما الاتجاه الثاني في أوساط القوميين العرب فهو يدين الحراك في الجنوب، بلغة قاسية أحيانا"فيصل جلول" متهما قادة الحراك بالتحرك التآمري لتغيير أوضاع الوحدة وبمبررات سيقت من قبل في حرب الصيف، في حين يدين فتحي بلحاج الحراك لأن أطرافا انفصالية اندست في أوساطه وجرفت شعاراته في اتجاهات أبعد ماتكون عن الرغبة في الحفاظ على الوحدة بل هي جزء من

مخطط تفتيت المنطقة في إطار الفوضى الخلاقة.

أين القوميون العرب مما يجري في جنوب اليمن؟

تحت هذا العنوان كتب عادل الجوجري (مؤلف هذا الكتاب) مقالا في صحيفة "الأنوار" وأثار جدلا واسعا في أوساط القوميين والحراك على حد سواء،وهذا نصه:

كثيرةٌ هي الأحداث الساخنة في الساحة اليمنية التي يجب على القوميين العرب أن يرصدوها ويتفاعلوا معها بالتحليل العلمي ثم التعاطي معها بإجراءات تثبت وتبرهن على قومية وعروبية أصحاب هذا الفكر والمنهج.

ولعل ماتشهده اليمن اليوم من حراك اجتماعي في محافظات الجنوب وتصعيد عسكري في صعدة واحتقان اجتماعي في المحافظات الشرقية يدفع القوميين العرب إلى الإجابة على سؤال

-ماذا يجري في اليمن؟

وهل هناك خطر أو أخطار تهدد وحدة اليمن التي هي جزء أصيل في المنجزالقومي؟

سأحاول في السطور التالية الاجتهاد في تقديم إجابة علها تفتح باب الحوارالقومي المسؤول من أجل بلورة موقف مشترك ، ينطلق من تحديد ملامح المشهد المتفجر في الجنوب والشرق فضلا عن صعدة وقضية الحوثيين -من منظور عروبي- على النحو التالي:

. لا تزال قضية الحوثيين في صعدة تراوح مكانها وتجدد الاشتباكات بينهم وجنود السلطة بين حين وآخر بسبب غياب منهج واضح لمعالجة المشكلات، وهو منهج التنمية الشاملة والمتوازنة لكل المحافظات وليس تركيزها في العاصمة فقط ، ومازال المنهج البدائي المتمثل في رشوة شيوخ القبائل بالمال والمناصب

والسلاح وتوكيلات الاستيراد هو المنهج الغالب، الأمر الذي أدى إلى انتشار عمليات الابتـزاز للدولة ،وانتـشـار ظاهـرة خطف الأجـانب للضـغط على الدولة حـتى تستجيب للمطالب الاجتماعية للقبائل الأمر الذي أساء عالميا لدولة الوحدة اليمنية لأن هذه الظواهر لم تكن موجودة ولا معروفة في الدولة الاشتراكية في جنوب اليمن قبل الوحدة.

. هناك تظاهرات شبه يومية في جميع المحافظات الجنوبية منذ صيف عام ٢٠٠٦ لم تتوقف بل تزداد شعبية بقدر ماتزداد ضراوة السلطة في القمع والإرهاب.

واللافت أن التظاهرات امتدت من عدن إلى جميع المحافظات الجنوبية ثم وصلت إلى المحافظات الشرقية، في ظل تعنت من السلطة واستعلاء أولي الأمر الذي أدى إلى تراكم مشاعر الغضب وتحولها إلى كراهية للنظام وسياساته ورموزه

. بدأت التظاهرات احتجاجية محدودة وكان هدفها بناء نسق سياسي اجتماعي بديلا عن الأحزاب المعارضة التي فشلت في التعبير عن مطالب أبناء الجنوب أو بالأحرى حاولت لكن السلطة سدت أمامها كل الأبواب ، فراح الجنوبيون يشكلون ماسمي "الحراك" في بعض المحافظات ثم شمل كل المحافظات الجنوبية ،والشاهد أن الحراك قدم شخصيات جديدة إلى المشهد السياسي كبديل لقيادات الحزب الاشتراكي وهي قيادات شعبية وراديكالية ومرتبطة بالناس وليس بالنظام، لذلك وجدت استجابة من المواطنين الذين انحازت إليها.

ورغم أن قيادة الحراك لاتزال مناطقية ولم تبلور قيادة جماعية إلا أنها تكتسب أرضية كل حين، وهي مطالبة بالحوار المشترك لتوفير قيادة جماعية على أسس ديمقراطية حتى تتمكن من مخاطبة السلطة من موقع قوي وواضح.

. وقعت اشتباكات بين المتظاهرين الغاضبين وبين قوات الأمن ولاحظ المراقبون

أن المتظاهرين اشتبكوا مع جنود من المحافظات الشمالية وحرقوا بعض المحلات التي يمتلكها شماليون الأمر الذي كشف عن مأزق حقيقي ،هو تكرار عمليات الانتقام من الجنود الشماليين وهو ماينذر بالخطر.،فالرئيس اليمني نفسه هو الذي قال إنه لو حدث شرخ في جدار الوحدة فالبلاد لن تعود إلى شطرين مثلما كانت قبل مايو ١٩٩٠وإنما ستتحول إلى كانتونات تتصارع من بيت إلى بيت ولن يكون هناك طريق آمن في عموم اليمن.

والواقع أن اليمن تعيش على أعصابها بعد أن استخدمت السلطة الذخيرة الحية في قمع المتظاهرين ضدها في المكلا عاصمة حضرموت، وبعد أن صارت الدبابات تحاصر كل مدن الجنوب والشرق ولاتزال تدخل معركة بعد أخرى في صعدة ما يعني أن أزمة اليمن انتقلت من حالة العصيان المدني إلى العنف المسلح وهي مرشحة للمزيد في ظل الاحتقان الاجتماعي والإخفاق الاقتصادي وأزمة البطالة وتراجع مستوى المعيشة وهي كلها ظواهر سلبية ارتبطت بالنظام الحالي منذ هيمن على السلطة بعد إقصاء حليفه وشريكه في الوحدة (الحزب الاشتراكي اليمني)،وحتى لا يفاجأ القوميون العرب ذات صباح بأنباء سوداء من اليمن عليهم التحرك،وفق مانعتقد أنه الحق وهو:

أولا : أن القوميين العرب هم أول طرف معني بالدفاع عن الوحدة اليمنية التي حققها الشعب اليمني وليس قادته، في عام ١٩٩٠ تجسدت إرادة الشعب اليمني وتحققت الوحدة التي هي هدف غالٍ وسامٍ لا يمكن التفريط فيه، لكن حدثت تطورات أدت في نهاية الأمر إلى حالة نفسانية سيئة تسيطر على نفوس المواطنين في المحافظات الجنوبية الذين كانوا يحلمون بالحرية والديمقراطية والرقي الاقتصادي في ظل دولة الوحدة فإذا بهم يعانون من السرقة والنهب والضيم لأن الطرف المنتصر في الحرب نظر إلى الوحدة باعتبارها ضما وإلحاحا وليست

توحيدا وشراكة، والرئيس اليمني الحالي انتصر في الحرب ١٩٩٤ضد شريكه في الوحدة وصار يمارس-ورجاله- كل أشكال القمع ضد المواطنين في الجنوب، ووصف أحدهم نتائج حرب الصيف بأنها"عودة الفرع إلى الأصل" وهذا هو مكمن الخطر ،فالثقافة الوحدوية -التي تعني الشراكة-غائبة عن قمة الهرم السياسي في اليمن،

فالرئيس يحكم منذ عام ١٩٧٨ ويعدل الدستور، وهذا النظام الأوتوقراطي هو الذي جر البلاد إلى حربين "١٩٧٩-١٩٩٤" ولايزال مرشحا لإنتاج العديد من الأزمات الداخلية والإقليمية بالنظر إلى منهجه في إدارة شؤون الدولة.

إن غياب العدالة الاجتماعية هو أول خطر يهدد الوحدة فالمظالم في الجنوب فوق الحصر، ومعاناة المواطنين متعددة ومتنوعة ومستمرة وتتراكم مع الأيام، بعد أن تم عسكرة الجنوب، وبطبيعة الحال فإن انتفاضات الجنوب تنوعت وتعددت وتراكمت حتى وصلت إلى هذه المرحلة المعقدة التي تحتاج إلى تفهم من القوميين العرب وبالتالي التدخل بعد التنسيق مع طرفي الأزمة.

وغياب مبادئ المواطنة المتساوية أدى إلى إحساس أبناء الجنوب بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية مع أنهم الطرف الذي قدم الكثير من أجل الوحدة،وفي المقابل تستشعر النخبة الحاكمة في الشمال بأنها تحصل حتى الآن على امتيازات تحققت لها بفعل الانتصار العسكري بعد الحرب العبثية التي راح ضحيتها آلاف المواطنين والضباط والجنود،والتي لاتزال آثارها قائمة في البلاد.

وغياب سيادة القانون لاسيما في المحافظات الجنوبية والشرقية أدى إلى استشراء الفساد وعدم تطبيق الأحكام القضائية الصادرة لمصلحة مواطنين تعرضت ممتلكاتهم للسرقة والنهب على يد ضباط الحرس الجمهوري والفرق المدرعة وضباط الأمن، فلا توجد هيئة تستطيع أن تنفذ أحكام القضاء بل العكس

هو الحاصل فآلاف المواطنين يحملون قرارات قضائية لايستطيعون تنفيذها بسبب تواطؤ الذين يشعرون بأنهم سادة البلاد وأن الآخرين هم العبيد.

ثانيا:بدلا من أن يدعو النظام إلى الحوار مع أطراف الحراك الاجتماعي في الجنوب، وإلى مشاركة كل القوى السياسية في بلورة تصور ديمقراطي قانوني لتصحيح الأوضاع ، أعلنت وزارة الدفاع عن تشكيل ميلشيات وهيئات شعبية تضم شبابا من المحافظات الشمالية "وهذا أمر خطير للغاية" للدفاع عن الوحدة بين الشمال والجنوب، وذلك في ظل تزايد المخاوف من انفراط عقد الوحدة اليمنية هاجسا لدى الشارع اليمني، إثر زيادة حدة تحركات الجنوبيين الذين يرغبون في العدالة والديمقراطية والشراكة المتساوية ،وبعدما تزايدت دعاوى الانفصال في أوساط النخبة الجنوبية الثائرة وذلك بالتزامن مع أعمال عنف استهدفت جنودا شماليين ومحلات يملكها شماليون في تلك المحافظات،خاصة حضرموت ولحج.

وبدلا من أن يدعو الرئيس قيادات الأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والمثقفين إلى طاولة حوار واسعة للنقاش حول تطورات الأوضاع في البلاد ،اجتمع وزير الخارجية اليمني أبوبكر القربي بسفراء واشنطن، والاتحاد الأوروبي، وأطلعهم على مجريات الأوضاع في البلاد وطالبهم وقوف بلدانهم مع الوحدة اليمنية ،وراح القربي يطمئن السفراء الأجانب "بأن هناك صورة مغلوطة لدى المراقبين عن الأوضاع في اليمن وأن الأمور تحت السيطرة، وأن اليمنيين قادرون على حل مشاكلهم بأنفسهم."

وتابع العالم كله على شاشات التلفاز صور حرائق تمتد من دكان إلى آخر في المكلا وردفان وأبين ، ولحج وهي المدن التي شهدت أعمال عنف واحتجاجات على مدى يومين في إبريل ٢٠٠٩ أدت إلى إحراق محلات لتجار شماليين في مدينة المكلا عاصمة حضرموت إضافة إلى مقتل جندي، وإصابة ١٤ آخرين في هجوم

على حاجز عسكري عند مدخل الريدة الواقع بين محافظتي لحج والضالع الجنوبيتين.

وبدلا من أن يعترف النظام بوجود مظالم اجتماعية وبطالة وفصل وتشريد للعمال الجنوبيين ،واتساع رقعة حزب "خليك بالبيت" وتنامي حالة الكراهية للنظام "والدحابشة" راح يصور الأمر على أنه مؤامرة جديدة تحاك ضد اليمن وتستهدف إعادة تمزيق وحدته الوطنية ,تحركها عناصر وعوامل خارجية، لكن الحقيقة هي أن استمرار هذا المنهج هو الخطر الأكبر على الوحدة، فالرئيس صالح محق عندما قال :" الوحدة ليست ملكا لعلي عبدالله صالح ولا لمسؤولين في الدولة ولا ملكا لفرد أو شخص بل منجزا وطنيا وقوميا عظيما صنعه ويملكه كل أبناء الوطن الشرفاء والمخلصين ,ويجب أن نحافظ عليه كما نحافظ على حدقات أعيننا "..نقول هذا حق ولكن الأحق منه أن تكون هناك ديمقراطية تسمح بالتغيير وليس الحكم الأبدي كما هو حاصل الآن، والديمقراطية تعني المشاركة الشعبية وليس العبث بالدستور كما هو حاصل ولاتأجيل الانتخابات التشريعية وفق هوى ومزاج الحاكم كما حصل مؤخرا، والوحدة تعني العدالة ،وسيادة القانون والمواطنة المتساوية والشراكة الحقيقية في القرار والثروة.

ثالثاً: إن القوميين العرب يستطيعون المساهمة في تخفيف حدة التوتر بين النظام وأبناء الجنوب وكذلك بين النظام وأبناء صعدة لو تم تشكيل وفد قومي لمقابلة الرئيس ومطالبته ببدء حوار مصالحة وطنية شاملة لإنهاء الاحتقان، وأهمية هذا الوفد تكمن في أن أحدا لا يمكن أن يزايد عليه ويتهمه بالترويج للانفصال وهي التهمة الجاهزة التي يوجهها النظام إلى كل من يعارضه أو كل من ينصحه بتصحيح مسار الوحدة، وأبناء سياج من العدالة لحمايتها، وإشراك فعلي "وليس شكليا" لأبناء الجنوب في السلطة والثروة والقرار،فهكذا يكون

القوميون إيجابيين ،وهكذا يمكن أن تدخل اليمن في دائرة حوار واسعة النطاق بدلا من الدخول في محرقة العنف التي ستأكل الأخضر واليابس ووقتها لن تنفع دموع القوميين العرب.

دفاعا عن وحدة اليمن /فتحي بالحاج

بعد الصومال والعراق، تواجه اليمن رياح "الفوضى الخلاقة" قد تنتهي إلى تقسيم البلاد، وتشتيت العباد على أسس مذهبية، ونشير هنا إلى ما كان نشر، عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يقوم على تقسيم الدول العربية، وإضعافها حتى لا تكون هناك دولة قادرة على أن تتخذ موقفا قويا يوما مًا ضد إسرائيل. و تحظى اليمن في هذا المشروع سيء الذكر بتقسيمها إلى أربع دويلات. وخلافا لما روج من أن مشروع الشرق الأوسط الكبير قد فشل فإن الوقائع، تبين أنه يحقق نجاحات لا يمكن الاستهانة بها في ظل تراجع وانحسار حركة المقاومة العربية. إن التغيير الحاصل في هرم السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية لا يغير شيئا في ما يتعلق في إعداد السياسة الخارجية.

إن السياسة لا تتغير بتغير الأفراد، ولم تكن يوما تعبر عن مصلحة فرد بل تحددها القوى النافذة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي. إنها ذات القوى، صاحبة المصلحة، التي أعدت مشروع الشرق الأوسط الكبير مازالت هي نفسها تضع وتقرر مبادئ السياسة الأمريكية داخليا أو خارجيا...والمتتابع لـ "الحراك السياسي والفكري" الذي يجري في الساحة العربية يلحظ بسرعة طبيعة الحوارات والنقاشات، إذ تقوم أغلبها على خلفيات دينية مذهبية وطائفية، حتى في تلك الأقاليم التي تنعدم فيها الطوائف والأقليات.

فعلى امتداد هذا الوطن الحزين بؤر صراع وخلافات منفجرة ومتفجرة لا تخرج عن إطار الانتماء الديني والمذهبي، وعن الرؤية التفتيتية والتجزيئية.

ولعل تصريحات وتحركات قيادات ودعاة النزعات العرقية والنعرات الإثنية تبين أن الإدارة الأمريكية والصهيونية العالمية تنفذ مخططها الجهنمي، بنجاح مخيف، حالة السودان ودارفور، تعطينا فكرة واضحة عن الأهداف من هذه المخططات. فهاهي بعض رموز الولاءات القبلية يعلن من على منابر الإعلام العربي أنه تضع وتقرر مبادئ السياسة الأمريكية داخليا أو خارجيا... تعطينا فكرة واضحة عن الأهداف من هذه المخططات. فهاهي بعض رموز الولاءات القبلية يعلن من على منابر الإعلام العربي أنه سيفتح قنصلية صهيونية في كل مدينة سودانية. هكذا يلتف المجرمون في حق وحدة شعبهم وأمتهم على شعارات الإصلاح والديمقراطية والعدالة. إن مشروعية مطلب العدالة والإصلاح والديمقراطية، لا يجب أن تخفي علينا حقيقة ما يخطط لهذه الأمة، ولهذه الأقطار ,لذا نرى لزاما أن نربط أهدافنا بفكرة الوحدة ذلك أن الحديث عن الإصلاح السياسي والمطلب الديمقراطي غاضين الطرف على مطلب الوحدة أدى إلى نفاذ بعض الرموز الانفصالية لتنفذ مخططات هدفها تفتيت المجتمع وضرب نسيجه الاجتماعي. وهنا دور قوى التغيير العربي القيام بعملية فرز حقيقية بينها وبين القوى الانعزالية والتفتيتية، الواقعة في شبكة المخططات الأجنبية ,عملية الفرز لا يجب أن تسقط في الدفاع عن الاستبداد وعن الحكم الفردي الذي يحاول التخفي بشعارات الوحدة أو التحرير أو المقاومة.. فكلاهما: الاستبداد والتفتيت يشد بعضهما بعضا، وكل يساعد الآخر في تثبيت وتمديد السقوط العربي. إن الاستبداد وانعدام الحريات وسيادة قانون الغاب وسياسة الفساد والإفساد هي الأرضية الخصبة التي تنمو فيها كل دعوات تفتيت المجتمع والاستئثار بجزء من خيراته.

وعندما نرى ما يلقاه الاستبداد العربي الرسمي من مساندة نفهم ونعي، كيف

تستفيد قوى الهيمنة من تأييد الاستبداد وتأييد دعوات التفتيت والتقسيم على أسس قبلية ومذهبية.في اليمن السعيد أزمة سياسية واقتصادية خانقة تتجلى في غياب دولة القانون وانخرام دورالمؤسسات، لصالح حزب سياسي أصبح هو الدولة ذاتها، وأداة في يد رئيس يتمتع بكل الصلاحيات.

لقد تم توظيف كل مقدرات الدولة لصالح الحزب الحاكم، وأصبح التقرب من الحزب الحاكم والانتماء إليه مقدمة تكاد تكون ضرورية للحصول على الوظيفة، هيمنة كاملة للحزب الحاكم على كل المؤسسات حتى تحولت إلى مؤسسات تابعة للحزب الحاكم.

في اليمن السعيد قيادة سياسية فشلت في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، وبناء دولة القانون والمؤسسات، وهذا الفشل الذي لم تعد تخفيه محاولات المغالطة، والمداورة فاليمن يعيش تحت نظام رئاسة مدى الحياة، غير معلنة. فلا الخطابات الرنانة، ومحاولات التقرب والمدح بقادرة على إخفاء حجم المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها كل اليمنيين، فسياسة التفقير سياسة شاملة لا تستثني أحدا، وحظ اليمنيين في المناطق الشمالية لا يختلف كثيرا على حظهم في المناطق الأخرى. المطلوب إذا يَمَن ليس تقسيم اليمن وتحويله إلى قبائل متناحرة ضعيفة تحت رحمة الأنظمة السلطوية القبلية التي ليست إلا صورة مصغرة لنظام الحكم. بل المطلوب هو إصلاح النظام السياسي وإفساح المجال لكل اليمنيين للمساهمة الحقيقية في بناء دولة القانون والمؤسسات. حتى يسترجع اليمن عافيته أولا ثم يتمكن من أن يلعب دوره القومي العربي.

إن المطالب العادلة التي يرفعها اليمنيون لا يجب أن تختلط بدعوات الانفصال والتفتيت، التي هي النتيجة المنطقية للحكم الفردي التي يعيشه

اليمن منذ ,١٩٧٨

المشكل أن المطالب العادلة التي يرفعها اليمنيون اختلطت بها المطالب الانفصالية، والقوى الانعزالية التي لا تسعى إلى إصلاح الدولة وتخليصها من سيطرة الفرد والاستبداد وبناء دولة القانون، بل هدفها الانفصال والاستئثار بموارد "الجنوب". إن الانفصال هو ضرب لمطلب العدالة والديمقراطية، التي يرفعها عموم المنتفضين، لأنه يضرب وحدة المجتمع وينتهك نسيجه الاجتماعي والثقافي .

بعض الوجوه تدعو صراحة إلى الانفصال وإلى تقسيم شعب اليمن والعودة به إلى التجزئة والتقسيم التي ركزتها القوى الاستعمارية وهي بهذا تفتح باب العودة للقوى الاستعمارية إلى اليمن، ولا نبالغ إذا قلنا إنها ستكون مَعْبَرا قوى الهيمنة. إن الذين يدفعون اليمنيين إلى حرب أهلية مدمرة وصراعات داخلية على أسس دينية ومذهبية تضرب وحدة اليمن وتقدمه لقمة سائغة لرغبات قوى الهيمنة العالمية. لايمكنهم أن يكونوا دعاة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، أما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن البعض من دعاة التفتيت والانفصال هم من تلطخت أيديهم بدماء قرابة خمسة عشر ألف يمني في صراعات أيديولوجية، نفهم حجم المؤامرة التي تحاك ضد اليمن. وللمرء أن يتساءل ما علاقة مثل هذه التصريحات وهذه المواقف بمطلب الإصلاح السياسي والعدالة والديمقراطية. مثل أن "...قضيتنا ليست قضية انفصال، ولكن قضية استقلال، والانفصال يطلق على جزء من دولة أساسية مثل انفصال محافظة من دولة..." مؤكدا وإن بادرت السلطة بالإصلاحات "ولكن خيار الدولة الجنوبية سيظل قائمًا"

(إسلام أون لاين . صلاح شنفرة عضو في مجلس النواب). "

نحن في ملتقيات التصالح والتسامح لنا مطالب دولة وأرض وشعب والعودة

إلى ما قبل الوحدة لأن الوحدة وئدت في حرب صيف ١٩٩٤ بين الشمال والجنوب."

(محمد مسعد ناجي رئيس الدائرة القانونية لحزب الإصلاح وعضو المجلس المحلي لمحافظة الضالع الجنوبية)

مؤكدا على المطالب الانفصالية " لسنا مع تقاسم السلطة.. مطالبنا واضحة دولة وعلم وأرض وشعب." " نعم نحن مع الاستقلال." وهكذا نرى أن مطالب العدالة والديمقراطية التي تنادي بها جماهير الشعب اليمني تحاول القوى الانفصالية الاختلاط بها لتحويلها عن أهدافها الحقيقية وتحويلها إلى مجرد مطالب تفتيت وتدمير للنسيج الاجتماعي والثقافي لليمن والعودة به إلى العصور الحجرية. إن الذين يتباكون على أن اليمن الجنوب كانت دولة مستقلة ذات سيادة، يهدفون إلى الالتواء على المطالب العادلة لتحويلها إلى حرب أهلية تمزق الوحدة الاجتماعية لشعب اليمن.

إن المشكلة الحقيقية في اليمن بشطريه شماله وجنوبه، شرقه وغربه، سكان المدن وسكان القرى، هو فساد السلطة، وتحولها إلى نظام استبدادي، يعيق التنمية، تستأثر قلة من المنافقين والمقربين وهم من مناطق مختلفة ومن قبائل مختلفة.على كل مواطن يمني مخلص للوطن أن يحتكم إلى العقل ويترك الدعوات والنعرات الطائفية جانبا ويتصدى لها بكل ما أوتي من قوة حتى لايزج بالوطن في نفق مظلم يكون ثمنه غاليا لليمن وللأمة العربية. على أهل اليمن أن لا ينسوا لحظة المخطط الأمريكي الجهنمي وهو تفتيت اليمن إلى أربع دول. إن اليمن في القائمة الأمريكية قائمة الدول التي وجب تقسيمها والتي زادت قوتها وثقلها بوحدتها.. وحدة اليمنيين الديمقراطيين الوحدويين وحدها كفيلة بإسقاط هذا المشروع.

إن المطلوب هو الوقوف إلى جانب التيار الوحدوي الديمقراطي، إذ ندافع فإننا ندافع على اليمن واحد موحد. إن الاستبداد مهما كان لونه، ومهما كانت خلفيته فإن نتائجه هي التفتيت ذلك أن العلاقة بين الاستبداد والانفصال علاقة عضوية.

إن مطالب الديمقراطية والإصلاح السياسي لا يمكن أن نفصلها على وحدة المجتمع وإلا تصبح مطالب غير ديمقراطية لأنها تستثني جزءاً من المجتمع ذاته. إذ لا يمكن الفصل بين الديمقراطية ووحدة المجتمع .

لذلك نرى أن التيار الوحدوي الديمقراطي هو وحده القادر على أن يعيد لليمن سعادته. فهل يتحمل مسؤوليته، أم أن مشروع الشرق الأوسط الكبير سيحقق انتصارا جديدا.!!

إدانة الحراك

في الرد على الانفصاليين: بقلم/ فيصل جلول

الواضح في عرف اليمنيين أنه لو كانت قضية الانفصال محقة وتتمتع بمواصفات أخلاقية مشروعة وتحاكي ضميرهم وتعدهم بمستقبل افضل وتنطوي على رهان اقتصادي واقعي لما تمكنت من اعتراضها جيوش العالم بأسره وليس جيش الوحدة حصرا، لذا يمكن القول دون مجازفة كبيرة إن الوحدة قادرة على طي صفحة الانفصال الثاني كما طوت من قبل صفحة "الحكومة الانفصالية" الأولى.

أما القراءة السياسة الخاطئة التي تحكم "حراك" الجماعة الانفصالية فهي تنطلق من التقديرات التالية:

أولا:تعتقد الجماعة أن الانفصال بات ممكنا بعد ظهورالحوثيين وتمردهم في صعدة وأنها يمكن أن تطبق شعار أكثر من جبهة لقهر الوحدة على غرار

الشعار الشهير: لابد من إشعال أكثر من جبهة لقهر الإمبريالية الأمريكية.والمعروف أن الإمبريالية التي تحمي قضيتها الباطلة بترسانة تاريخية من الأسلحة والجيوش مازالت على رأس العالم رغم فيتنام وكمبوديا ولاوس بل انتصرت في الحرب الباردة.

أما فيتنام فقد انتصرت بالحق وفرضت وحدة اندماجية بين الشمال والجنوب بقوة السلاح رغم أنف المحتل ،ورغم جيش الانفصال الفييتنامي الجنوبي الذي تساقط كقصر من الكرتون وصار في خبر كان.

واليوم من يذكر هذا الجيش ومن يذكر عملاء سايجون الكبار والصغار،

موجز القول في هذه النقطة أن الجماعة الانفصالية تراهن على هزيمة الوحدة بفتح جبهة رديفة للتمرد الحوثي وهو رهان خاسر على خطين يقود حاصل جمعهما إلى الخراب الذي لا يداعب مخيلة عاقل واحد في اليمن.

ولعل الجماعة نفسها تعتقد أن الفوضى الدولية المعممة عن قصد حول باب المندب وخليج عدن والشواطئ الصومالية تتيح للانفصاليين التواصل مع القوى الدولية النافذة لحماية مشروعهم وفرضه على اليمنيين شريطة أن يحولوا الضفة اليمنية لباب المندب إلى قاعدة أجنبية تكون نظيرة لتلك المقابلة على الضفة الأخرى فيصبح هذه الممر الحيوي واقعا بين فكي كماشة أجنبية بيد أن هذا الافتراض دونه السحاب فهو جدير بأن يلهب اليمن من أقصاه إلى أقصاه تماما كما التهب بعد حادثة السفينة الهندية الشهيرة "دوريا دولت" ولم يكف اللهيب إلا مع رحيل البريطانيين عن الأراضي اليمنية.

ولعل الجماعة الانفصالية تعتقد أيضا أن الأزمة العالمية ألحقت أذى بأسعار النفط وبالمصادر الاقتصادية اليمنية وتسعى من هذا الباب إلى طرح كل المطالب دفعة واحدة على الطاولة: من نوع توظيف وإعادة توظيف أو رفع أجور مليون

موظف وتظن أنها بهذا الطرح يمكن أن تضع آلاف اليمنيين الذين يعاونون من الضائقة المعيشية بمواجهة يمنيين آخرين لا يقلون ضائقة عنهم.

والظاهر أن الغضب أفقد هذه الجماعة القدرة على الرؤية الصحيحة ذلك أن اليمنيين بكافة فئاتهم ما عادوا كما كانوا في العام ١٩٩٠ ما خلا فئة العسكريين القدامى وهؤلاء صاروا متقاعدين وقد سويت أوضاعهم عام ٢٠٠٨، وبالتالي لا يطال هذا المطلب جموعا وحشودا تنتظر ساعة الصفر من الخارج كي تنقض على الوحدة وتأتي بالانفصاليين إلى سدة الحكم.

ثانياً: تستعيد الجماعة الانفصالية الثانية حجج الجماعة الانفصالية الأولى:الوحدة هي حاصل جمع دولتين. لقد جئنابدولة ونريد استعادتها. ولا تنتبه الجماعة اليوم كما لم تنتبه شقيقتها بالأمس أن الوحدة هي فعل ترميم للانشطار داخل شعب واحد وليس بين دولتين و أنها حاصل اندماج هذا الشعب في دولة واحدة هي غير الجمهورية العربية اليمنية وغير جمهورية اليمن الشعبية. ولعل المتحدثين عن الدولة في هذا الحقل لا يدركون أن الدولة هي مجموع الرجال وليس مجموع المباني والادارات فما قيمة المباني والإدارات بدون الرجال والنساء

وإذا كانت الدولة هي البشر ولا شيء غير ذلك فإن البشر موحدون في يومياتهم. منهم الغني ومنهم الفقير. منهم النافذ ومنهم الذي لا يتمتع بنفوذ. وهم في هذه الحال ككل شعوب الأرض لذا لا يبقى من الدولة التي يجري الحديث عنها غير الجماعة الانفصالية المتضررة من الوحدة والتي تريد دولة على مقاسها وليس على مقاس اليمن.

ثالثاً : يسيل لعاب الجماعة الانفصالية على براميل النفط لذا يدعو الناطقون باسمها إلى تكوين دولة منفصلة حول حقل نفطي هنا أو هناك في

حين أن النفط جعله الله لأهل اليمن ولم يحصره بفئة هنا وفئة هناك، وإذا كان تعداد اليمنيين يفوق ال ٢٢ مليون نسمة فلماذا ترضى كل هذه الملايين بحرمانها من مصدر عيشها شبه الوحيد لصالح جماعة من المتضررين السابقين واللاحقين من النظام الوحدوي ولماذا تشد على أيديهم وتؤيد مشروعهم؟

رابعاً: تتحدث الجماعة الانفصالية عن قضايا محقة لايمكن نكرانها ، فهي تشير إلى نهب الأراضي وقد نُهبت أراضٍ، وهي تشير إلى الفساد وهو قائم، وتشير إلى مظالم في الوظيفة وهي صحيحة في معظمها وتشير إلى تعديات من الصعب حجبها. لكن مجمل هذه الإشارات لا قيمة عملية لها لأنها تستخدم كذارئع في خطاب انفصالي أو كوسائل في سياق التعبئة الانفصالية، لنتخيل هذه الحال في أي بلد من بلدان العالم فهل تستدعي المعالجة تحت السقف الوطني أم تستدعي تشكيل دولة منفصلة عن الوطن؟ هل يحق لمنطقة في مصر أو السعودية أو سوريا أو المغرب أو الجزائر الانفصال عن الدولة إزاء جراء المظالم المذكورة؟

تبقى الإشارة إلى أن تلك المظالم وغيرها لا تطرح بحجم محدد وإنما بصيغة شاملة من نوع أن كل أراضي هذه الجهة منهوبة من أبناء الجهة الأخرى، أو أن الوظائف محصورة بهذه الجهة ومحظورة على أبناء الجهة الأخرى، وأن التعديات تتم باتجاه واحد. وإذ تقدم المطالب بهذه الصيغة فإن الذين يقدمونها يقفلون أبواب معالجتها ولأنهم يدركون أن معالجتها متعذرة بالصيغة المطروحة فهم يتعمدون طرح الانفصال كحل لها وفي هذه الحالة ينتقلون بالمطالب من منطقة الحق إلى منطقة الباطل.

وهنا لابد من وقفة مع أصحاب النوايا الحسنة الذين يقولون بوجوب التصدي للنهب والفساد والمظالم والتعديات كي لا تستخدم كذرائع للانفصال.هنا يجدر

لفت الانتباه إلى أن المطلوب علاج هذه المسائل ليس من أجل قطع الطريق على الانفصال والانفصاليين، وإنما لأنها مسائل عادلة وقائمة بذاتها وتستحق العلاج والتسوية أما الجماعة الانفصالية فإنها لا تريد الوحدة أصلا مع وجود هذه المظالم أو عدم وجودها وهي تصرح بذلك يوميا، وتؤكد لمن يريد أن يسمع أنها غير معنية بالوحدة لا بل تستخدم مصطلحا صريحا من نوع "اليمن والجنوب" وبالتالي لا بد من التعاطي معها بصفتها تلك وليس بوصفها نقابة مهنية تكف عن الإضراب والتظاهر عندما تستجيب الحكومة لمطالبها المرفوعة.

حاصل القول: إن الوحدة في عامها التاسع عشر صارت راشدة وبالتالي فإن التحديات التي تواجهها هي من النوع الوحدوي أي حسن تدبير شؤون الوطن وأهله ورفع شأنه بين الأمم أما المخاطر الانفصالية بصيغتها المذهبية او الجهوية فإنها مستمدة من الماضي ولا تعد اليمنيين بمستقبل افضل.

في العيد التاسع عشر للوحدة اليمنية يبدو الخطاب الانفصالي أشبه بغيمة لا تمطر وبالتالي لا زرع يُرَتجَى منها ولا محصول يعول عليه. أما التيار الوحدوي اليمني فلا خوف عليه ما دام مصمما على مخاطبة العالم بشعار: الوحدة أو الموت.

كيف ينظر الوحدويون اليمنيون إلى الأزمة؟

هناك نوعان من الوحدويين في اليمن،وحدويين بحكم قناعاتهم الأيديولوجية كالناصريين والبعثيين، أو وحدويين بحكم ارتباطهم بالنظام سواء عملوا في ماكينته أو لهم وشائج ارتباط به ،ومثال ذلك الدكتور عبد العزيز المقالح الذي ينفي أن الوحدة تمت بين قطرين عربيين، بل" أعادت وحدة قطر واحد مزقته الحروب وضاعف من تفتيته الاحتلال الأجنبي إلى الأصابع الأجنبية الخبيثة التي تلعب داخل كل قطر عربي لتخريب وحدته الوطنية، ليس في الأقطار كبيرة

العدد واسعة المساحة وإنما فيها جميعاً، لكن ذلك وحده لا يكفي لمعرفة حقيقة ما تتعرض لها أقطارنا من خلخلة وخلل ومن اتجاهات مريبة نقودها نحن في الأساس ونمكن لها في التوسع والانتشار. وما تلك الأصابع الخبيثة إلا عوامل خارجية تستغل ما هو موجود وتبني عليه لعبتها طويلة المدى أو قصيرة المدى، وإذا كانت البذرة لا تفسد إلا من داخلها فإن الأقطار العربية لن يضرها كما لن يؤثر في أوضاعها أي عامل خارجي مهما كان دوره وذكاء أصابعه".

مثل هذه الرؤية سائدة في الخطاب الثقافي شبه الرسمي الذي ينتجه مثقفون مرتبطون بالوحدة والسلطة، ومنهم د.عبد الكريم الإرياني الذي يعترف بوجود أزمة في جنوب البلاد لكنه يردها إلى أخطاء وقعت، ويرى أن الحل ممكن تحت مظلة الوحدة،فماذا يقول الأيديولوجيون؟

حوار مع سلطان العتواني

رئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك - أمين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري

من الناحية النظرية يمثل الناصريون القوة الرابعة في اليمن بعد الحزبين الكبيرين المؤتمر الشعبي، والحزب الاشتراكي ثم ثالثهما التجمع اليمني للإصلاح.

ومنذ انطلاقة الوحدة احتل الناصريون موقعهم في المعارضة ولم يشاركوا في السلطة بعكس الأحزاب الثلاثة التي كان لها حضور متفاوت في النظام السياسي القائم بعد الوحدة.

وهنا يكتسب الحوار مع أحد قادة الناصريين أهمية لأنه يكشف وبوضوح عن قناعات هذا التيار القومي الأصيل تجاه الأزمة اليمنية.

- في ظل الأحداث الساخنة التي يشهدها البلد، برأيكم اليمن إلى أين؟

❖ المتابع للأحداث على مستوى الساحة يجد أن الوضع حساس وغير قابل للمزايدة أو الإنكار لما يدور، وبالتالي فإن من المهم والضروري أن يتم الوقوف أمام هذه الأوضاع بشكل جاد لإيقاف التداعيات التي قد تقود لما هو أسوأ، لأن هذه التداعيات ليست وليدة اللحظة، بل هي امتداد لأزمات تتفاعل في الساحة منذ فترة طويلة ولم تجد من قبل السلطة أو الحزب الحاكم قدراً ولو محدوداً من الالتفات لها ومحاولة احتوائها وإيقاف تداعياتها . تضاف ذلك إلى حساسية الأوضاع وقلق من أن تشهد البلاد مزيدا من التردي نظرا لما يدور حولنا من أزمة مالية عالمية عصفت بأكبر الاقتصاديات في العالم وصراعات إقليمية وسباق محموم بين القوى الكبرى لإيجاد مواقع نفوذ، وهناك مخطط مطروح من قبل الإدارة الأمريكية السابقة لإيجاد ما سمي "الشرق الأوسط الكبير" أو الجديد، طبعا هذا المخطط لم ينته بانتهاء ولاية بوش وسيتم السير فيه وإن كان بخطى بطيئة، وبالطبع فإن اليمن لن تكون بمعزل عن هذا المخطط .

– على ذكركم للتدخلات الخارجية، هناك من يقول: إن مستقبل اليمن بات مرهونا بقرار إقليمي، ما مدى صحة هذا القول؟

❖ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية بقدر ما كان إنجازاً يمنيّاً لأبناء اليمن وبقدر ما كان أيضا إنجازاً قوميّاً لدعاة الوحدة العربية، لكنه بالمقابل كان إنجازاً غير مرحب به من بعض القوى الإقليمية التي دأبت على مواجهة حركة التغيير في الساحة العربية واليمن تحديدا، وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية هو تأكيد لمصداقية القائد المعلم جمال عبدالناصر لإمكانية تحقيق الوحدة العربية واليمن كان النموذج الذي راهن عليه الكثيرون باعتباره ساحة واحدة وشعباً واحداً ونظاماً وتاريخاً واحد .

غير أن تحقيق الوحدة اليمنية لم يرق لبعض القوى الإقليمية التي وان غطت

ذلك بمباركتها للوحدة اليمنية، إلا أن أدواتها ووسائلها لم تكف عن التدخل والعبث بالأوضاع في الساحة اليمنية، ولعبت الأموال دوراً كبيراً جدا، النظرة والرغبة في السيطرة وتحويل اليمن إلى بلد تابع هدف لا يزال قائماً لدى هذه القوى، وهذا الكلام ليس جزافاً، فدور هذه القوى كان واضحاً منذ قيام ثورة سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢ في الشطر الشمالي ومنذ تحقيق الاستقلال من الاستعمار البريطاني في الشطر الجنوبي حيث لم تهدأ الأوضاع في شطري اليمن بعد أن وقفت هذه القوى الإقليمية وراء الاضطراب الذي ساد شطري اليمن .

الوحدة بريئة

- وماذا عن الحراك الجنوبي الذي يتنامى من وقت لآخر والذي وصل حد إحراق علم دولة الوحدة والمطالبة بالانفصال؟

❖ أولاً، يجب أن نفرق بين أمرين، أولهما أن يكون هناك حراك شعبي في المحافظات الجنوبية للمطالبة بحقوق مشروعة وحقوق عادلة والمطالبة بالمشاركة السياسية في إطار النضال السلمي فهذا أمر نحن نقف معه ونؤيده كحق كفله الدستور والقانون، لكن أن تتحول هذه المطالب إلى غطاء لدى البعض للمطالبة بالانفصال وتعمل على خلق أوضاع تهيئ لذلك فهذا ما لا نقبله على الإطلاق .

نحن نقول إن الحراك ينبغي أن يتم الوقوف أمامه والاستماع لشكاوى الناس والاستجابة للمطالب العادلة تحت غطاء الوحدة ومعالجة أوضاع البلاد بشكل عام، المحافظات الجنوبية جزء من مكونات هذا البلد والمطالب التي تطرح ليست حكراً عليها فقط، هناك مطالب حقوقية واقتصادية في مختلف المحافظات اليمنية وان كان للمحافظات الجنوبية خصوصية معينة، إلا إن ذلك ليس مبرراً أبداً لأن تكون هناك دعوات انفصالية .

نحن نقف مع كل المطالب وتقدمنا في أحزاب اللقاء المشترك بقائمة مطالب

للإصلاحات الشاملة لاحتواء الأزمات التي باتت تطل برأسها على السطح، الوحدة بريئة مما وصل إليه اليمن اليوم، والذي يرجع إلى السياسيات الخاطئة التي تنتهجها السلطة سيكتشف ذلك، لذا فمن غير المقبول أن تستمر هذه السياسات ومن غير المقبول تجاهل ما يجري في الشارع . هناك مظالم موجودة وسوء إدارة وفساد، وهذه مظاهر لأزمات نتمنى التصدي لها والسعي لإيجاد مخارج وحلول، وقدمنا تصورات في هذا الجانب لكنها بحاجة إلى تكاتف كل القوى الوطنية والحية في الساحة لكي تترجم هذه الحلول عبر موقف وطني شامل ومسؤول.

الوحدوي الناصري يحسم موقفه

وورد في نص البيان الختامي الصادر عن الدورة الاعتيادية السادسة للجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري

الأحد ٦ إبريل ٢٠٠٨ مايلي

"....كما وقفت أمام الأوضاع والمستجدات الراهنة على الساحة الوطنية والساحتين العربية والدولية متخذة إزاءها المواقف والتوصيات التالية :

أولاً: **على الصعيد الوطني :**

لقد جاء انعقاد هذه الدورة في ظل ظروف وطنية بالغة الخطورة وتدهور شامل في الأوضاع العامة على جميع الأصعدة والمستويات ، وفي ظل أزمات خانقة زادها سوءاً العجز الفاضح لإدارة الحكم عن إيقاف ذلك التدهور ومعالجتها لمختلف القضايا باختلاق أزمات جديدة ، تكرس الفوضى والفتن وتترك الأبواب مشرعةً أمام العنف بإجراءات مخالفة للدستور والأنظمة والقوانين النافذة كشفت عن انعدام الرغبة والجدية في إخراج الوطن من النفق المظلم الذي قادته إليه بسياساتها الخاطئة المتمثلة في الإفقار المنظم التي زادت من تراكم الأعباء

على كاهل المواطنين وحولت الحياة المعيشية إلى جحيم لا يطاق في ظل أوضاع اقتصادية متدهورة وصلت حد عجز المواطن من امتلاك رغيف الخبز وحياة اجتماعية مليئة بالتنافر والاحتراب الداخلي والصراعات اليومية في كافة أنحاء الوطن، كما تأتي في ظل ظروف سياسية لا تبدو في الأفق القريب سوى رؤية الانهيار القادم لواقع مسكون بهواجس الشكوك والمخاوف لما ستفرزه الأحداث جراء ممارسات السلطة اللامسئولة من تشظي جدارها وتشقق في أسس بنيانها بشكل يصعب معه تفادي ذلك أو علاجه بمزيد من الافتئات على الحقوق وشراء الولاءات وما إلى ذلك من الحلول الترقيعية والهشة لحكومة الحزب الحاكم التي زادت من معاناة أبناء هذا الوطن وكشفت عن فشل ذريع بلغ أعلى مستوياته في جميع المجالات :-

أ. **في الجانب السياسي :**

. **الأوضاع في المحافظات الجنوبية:**

مما لاشك فيه أن الوطن يعيش أزمة متعددة الأبعاد ويمر بمرحلة من أدق المراحل في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن أهم وأخطر مظاهر الأزمة الأحداث الجارية في المحافظات الجنوبية .. هذه الأحداث التي هي نتاج لتراكمات وتداخل عوامل سلبية مؤثرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي أوصلت الأوضاع إلى ماهي عليه الآن وقد تتطور إلى ماهو أخطر من ذلك بما يهدد وحدة الوطن الترابية ونسيجه الاجتماعي .

لقد وقفت اللجنة المركزية أمام تطورات الأوضاع ومستجداتها السياسية في المحافظات الجنوبية والشرقية وهي تطورات تنذر باحتمالات خطرة جراء السياسات الرسمية الخاطئة التي دأبت السلطة على ممارستها على مدى سنوات ما بعد حرب ١٩٩٤م والتي تعد المصدر الأساسي لتغذية النعرات والدفع لتأجيج

الصراعات بين أبناء الشعب اليمني الواحد بما سيؤدي إلى تمزيق الوطن وتهديد السلم الإجتماعي وتفكيك عريا الوحدة وتقويض الأمل بإمكانية الوصول إلى معالجة وطنية مسئولة .

إن خطورة هذه السياسات تتمثل في ما تمتلك من قوة تدمير لقيم ومبادئ الحرية والعدالة والمواطنة المتساوية والتنمية ، بل إن هذه السياسات هي التي تتكئ عليها المشاريع الطائفية والانفصالية والمناطقية والمذهبية التي تعبر عن الحالة التي وصلت إليها الأوضاع في بلادنا .

إن ماتشهده الساحة الوطنية في هذه الفترة خصوصاً في المحافظات الجنوبية من حراك جماهيري متصاعد يعبر عن حالة تململ شعبي واحتقان اجتماعي نتيجة لحرب ٩٤م وتداعياتها الخطرة وما وجهته من ضربة موجعة للمشروع الوطني الوحدوي الديمقراطي، كما يعبر عن رد فعل طبيعي للممارسات والسياسات الخاطئة التي اعتمدتها السلطة في فترة ما بعد الحرب كنهج وأسلوب في تعاملها مع المحافظات الجنوبية وهو ذات النهج المتبع والممارس في المحافظات الشمالية منذ ١٩٧٨ م .

إن مايجري في المحافظات الجنوبية يعبر عن أزمة حقيقية ذات أبعاد متعددة، فقد بلغ حجم التعديات والمظالم والاستباحة والنهب والمصادرة حداً لم يعد من الممكن تجاهله أو التغاضي عنه ، ولعل أبرز مؤشراتها يتمثل في هضم الحقوق ونهب ومصادرة الممتلكات وإلغاء مبدأ المواطنة المتساوية والمغالاة في إلغاء الآخر .. إلخ . الأمر الذي يعطي مبرراً موضوعياً للاعتراف بوجود مشكلة أو أزمة في المحافظات الجنوبية، لكن النظر إلى الأزمة من هذه الزاوية لا يلغي الإقرار بأن أزمة المحافظات الجنوبية لا يمكن عزلها عن سياقها العام إذ أنها أحد تجليات أزمة عميقة بحجم الوطن صنعت فصولها سلطة الحزب الحاكم ويدفع ثمنها

أبناء الوطن في جميع المحافظات .

إن اللجنة المركزية في الوقت الذي ترى فيه أن هذه التطورات لم تنل حقها الكافي من الدراسة والتحليل وصولاً إلى بلورة رؤية متكاملة ومواقف نهائية، ترى فيه أيضاً تعبيراً عن المدى الذي وصلت إليه الأزمة بأبعادها المختلفة التي تجعل من هذه التطورات أزمات ومشكلات وطنية حقيقية لم يعد ممكناً تجاهلها أو التقليل من خطورتها.

إن الخلفية السياسية والاجتماعية لهذه الأزمة هي نتاج موضوعي لانتهاج السلطة وحزبها الحاكم سياسة الخروج على وثائق الإجماع الوطني مروراً بإلغاء المواطنة المتساوية ونهب الأراضي والممتلكات وتدمير مؤسسات الدولة وتسريح وحدات عسكرية كاملة وانتهاءً برفض مشروع الإصلاح السياسي والوطني المقدم من أحزاب اللقاء المشترك ومواجهة الحراك الجماهيري الشعبي السلمي الديمقراطي والقتل والمطاردة خلافاً للدستور والقانون وكل مواثيق حقوق الإنسان.

إن أخطر ما يتزامن مع الحراك الجماهيري في المحافظات الجنوبية هو ما يتمثل في محاولة خلط الأوراق وتعتيم الرؤية وعدم التفريق ما بين الوحدة كهدف سامٍ لكل اليمنيين وسلطة تستغل وتسخر إمكانات الدولة والمجتمع لتنفيذ مشاريعها الصغيرة التي استباحت كل شيء في هذه المحافظات ومارست أفعالاً وانتهاكاتٍ تمثل نقيضاً للوحدة وهو ما اقتضى من التنظيم وشركائه في اللقاء المشترك الوقوف بكل قوة ووضوح ضد كل الممارسات السلطوية وتحميل السلطة المسئولية الكاملة عن كل التداعيات بما فيها تلك الانحرافات التي رافقت التعامل مع الحراك الجماهيري والتي تتصف بالهمجية وانعدام الشعور بالمسئولية الوطنية . إن استمرار السلطة في نهجها وأسلوبها في التعامل مع

الأزمات التي تعصف بالوطن واستفرادها بالرأي وإقصاءها لقوى المعارضة ، وعدم الاحتكام لصوت العقل والاعتراف بمبدأ الشراكة الوطنية من شأنه أن يفتح الباب لكل الاحتمالات .

ووفقاً لما سبق ذكره من أحداث وممارسات أساءت إلى الوحدة وأوصلت الأوضاع الراهنة إلى ما هي عليه الآن . فإن إصلاح الأوضاع وتجسيد الوحدة الوطنية والترابية يقتضي الآتي :.

١- إننا مع حق المواطنين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في التعبير عن آرائهم من خلال الاعتصامات والمسيرات وغيرها من اساليب الاحتجاج السلمي الديمقراطي التي يكفلها الدستور والقانون للمطالبة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية.

إننا في الوقت الذي ندين فيه ونُجَرِّمُ أعمال القمع والقتل والتنكيل والاعتقال نطالب السلطة بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين على ذمة الاحتجاجات السلمية الديمقراطية كما نطالب بضمان حق جرحى وأسر شهداء الحراك الجماهيري في العلاج والرعاية ، كما نطالب بتسوية حقوق المتقاعدين والمسرحين قسراً من عسكريين ومدنيين لأسباب سياسية أو مناطقية وفقاً للدستور والقانون .

٢- في الوقت الذي نعلن فيه رفضنا القاطع للسياسات الرسمية الخاطئة نعلن رفضنا في المقابل لأية مشاريع تدعو إلى الانفصال . فالسياسات الرسمية الخاطئة هي التي ستؤدي إلى تمزيق الوطن وتقويض الوحدة تماماً كما هو الحال لدعاوى الانفصال وتقرير المصير التي ستؤدي إلى اثارة النعرات والمواجهات بين أبناء الشعب الواحد .

إن دعاوَى الانفصال لا تقل خطورة عن النهج الرسمي القائم علي الظلم

والاستبداد والاستبعاد وتكميم الحريات وإطلاق التهم جزافاً ضد كل صوت وطني يعلن رفضه للسياسات الخاطئة أو يطالب بمعاقبة الجناة والمعتدين على المواطنين في مسيراتهم السلمية .

٣- تقدر اللجنة المركزية مواقف وجهود التنظيم وأحزاب اللقاء المشترك خصوصاً قياداته وكوادره وأعضاءه في المحافظات الجنوبية وتؤكد على ضرورة أن يواكب المشترك كل التطورات في مختلف المحافظات وتنظيم الفعاليات والاحتجاجات السلمية الديمقراطية وتصعيدها وصولاً إلى إقناع السلطة بأن تسلم بالتراجع عن السياسات الخاطئة، ومواصلة العمل من أجل إيجاد اصطفاف وطني وشعبي واسع قادر على استخدام مختلف الوسائل السلمية لتحقيق المطالب المشروعة .

٤- تطالب اللجنة المركزية بمعالجة آثار الحروب والصراعات السياسية في عموم الوطن منذ الثورة والاستقلال على قاعدة التزام وطني وسياسي يسعى إلى طي الماضي وفتح صفحة جديدة إلى المستقبل .

٥- في الوقت الذي تعبر فيه اللجنة المركزية عن استيائها من محاولات الإساءة والتشويه للمشترك ودوره في الحراك السياسي والجماهيري في المحافظات الجنوبية التي تصدر من بعض مفردات وعناصر قيادية في صفوف التيارات الفاعلة في بعض المحافظات ، ترى أن ذلك ينسجم مع ذات الموقف المعادي للمشترك من قبل السلطة .إن محاولات كهذه تعبر عن مخاوف وقلق قوى محلية وعربية وإقليمية من تعاظم دور المشترك في الحياة السياسية والعمل الوطني كتكتل سياسي يمتلك مقومات الرؤية والقدرة على التطور والفاعلية.

٦- الدعوة إلى حوار وطني شامل ينطلق من مشروع المشترك للإصلاح السياسي والوطني بهدف الوصول إلى مشروع إنقاذ وطني لبناء دولة المؤسسات

التي تحترم الدستور والقانون وترسخ الديمقراطية السليمة وتجسد قيم الحرية والعدالة والمواطنة المتساوية والشراكة الوطنية .

إن اللجنة المركزية إذ تؤكد على أهمية تطويرعمل المشترك وتوسيع قاعدة علاقاته بقوى المعارضة والتلاحم مع جماهير الشعب لمواجهة الانتهاكات والفساد والغلاء والفقر والبطالة تطلب من السلطة عدم المكابرة والاستجابة لمطالب المجتمع والحوار المسئول مع مختلف القوى السياسية كوسيلة وحيدة للخروج من الأزمة الطاحنة .

وانطلاقاً من ذلك فإن على التنظيم الوحدوي وأحزاب اللقاء المشترك المبادرة إلى الاقتراب والتواصل مع جميع الفعاليات السياسية والشعبية في الساحة وإدارة حوار هادف يقوم على ترسيخ وتعميق الانتماء للمشروع الوطني الديمقراطي الوحدوي .

٧- إن اللجنة المركزية إذ تؤكد على أن الوحدة هي قدر الشعب اليمني تهيب بجميع القوى العمل من أجل تعزيزها والتصدي للاختلالات والسياسات التي تسيىء إليها . إن الوحدة التي يريدها الشعب بقواه السياسية وفعالياته الاجتماعية كافة هي التي تقوم على قيم ومبادئ وأسس الحرية والعدالة والتنمية المجسدة للمواطنة المتساوية والقائمة على قاعدة المشاركة الوطنية المتكافئة .

٨- توجيه الأمانة العامة لتشكيل لجنة من أعضاء اللجنة المركزية والقيادات الميدانية لمتابعة تطورات الأوضاع في المحافظات الجنوبية والشرقية ودعوة اللجنة المركزية لعقد دورة استثنائية إذا اقتضى الأمر.

وحدويون بعيدا عن السلطة

أما النوع الثاني في نسيج الوحدويين اليمنيين فهم الناصريون والبعثيون، وهؤلاء يدافعون عن الوحدة اليمنية من منطلقات أيديولوجية،فهم في الأصل

قوميون يريدون وحدة الأمة العربية كلها وليس الوحدة اليمنية فحسب،

وفي هذا الإطار تأتي شهادة:

عبد الله سلام الحكيمي عما يجري في الجنوب وإلى أين يمضي؟!

"إن أكثر ما يخفيني وأنا أتابع مجريات الأحداث في الجنوب أن مؤشراتها تتجه للأسف الشديد نحو عودة الانفصال من جديد وهناك اعتبارات في القانون الدولي والمحيط الدولي والإقليمي قد تسند وتدعم مثل ذلك التوجه، أنا شخصياً لا أتمنى أن يحدث ذلك وسيكون أسوأ يوم في حياتي لو حدث الانفصال، لكنني بالمقابل لا أجد مبرراً واحداً يجعلني أحمل الإخوة في الجنوب مسئولية ذلك إن حدث، حيث عاشوا مراحل طويلة في ظل الاحتلال البريطاني لعدن وحكم السلاطين والأمراء والمشايخ في محمياتها، إلا أنهم في ظل ذلك الانحطاط من الحكم لم يجدوا ما هو أسوأ وأفظع وأمَرّ عليهم من السلطة الحاكمة في ظل الوحدة وخاصة بعد حرب عام ١٩٩٤م حيث سادت الفوضى والنهب والسلب والفساد والقهر والإذلال وهو أمر لم يعهدوه في سابق عهدهم، إن المسئولية كاملة تتحملها السلطة «الطائفية - المناطقية» الأسرية الحاكمة والمهيمنة.

وأعود مجدداً لتأكيد القول بأن ما يجري في الجنوب وفي صعدة وفي سائر المحافظات، وما سوف يجري ما هي إلا أزمات ومشاكل واختلالات متفاقمة تتوالد وتتعقد حول مشكلة السيطرة «الطائفية- المناطقية» الأسرية على الحكم، أي أنها ليست ولن تكون سوى انعكاس ومخرجات لمدخلات تلك المشكلة التاريخية المستحكمة.

ولعل أكثر ما لفت انتباهي وشدني كثيراً كتيب صغير في حجمه عظيم في فائدته وهو كتيب «نحو دولة يمنية لا مركزية» كتبه الأستاذ المفكر زيد بن علي الوزير بعد حوالي شهر من قيام الوحدة في ٢٢مايو ١٩٩٠م في هذا الكتيب كان

المؤلف كأنه يتنبأ بما ستئول إليه مسيرة الوحدة منذ وقت مبكر جداً فهو في الجزء الأول يتحدث عن مسئولية الفردية والعشائرية عن تدمير وإفشال المساعي الوحدوية السابقة وعمومًا واليمنية خصوصًا وفي الجزء الثاني يورد وقائع وحقائق من التاريخ العربي الإسلامي عمومًا واليمني خصوصًا، تبرهن على فرضيته، وفي الجزء الثالث يطرح صيغة الدولة الاتحادية اللامركزية «الفيدرالية» باعتبارها الحل الأنجح للفردية والعشائرية مقارنًا أوضاع اليمن وخصائصه بأوضاع وخصائص الوضع السويسري.

ولو أن القائمين على الوحدة آنذاك قرأوا واستوعبوا ذلك الكتيب الرائع وأخذوه بعين الاعتبار لكنا اليوم في وضع مثالي لكن المشكلة أن العقلية الطائفية المناطقية الأسرية لا يمكن أن ترى الوجود كله إلا من ثقب إبرة تسلطها وتحكمها وهيمنتها هي وحدها دون سواها وعلى الغالبية الساحقة من الشعب أن تقبل بأن تكون خادمة ومطيعة لها دون نقاش، وإلا فالحروب والصراعات والتصفيات والإبعاد والاغتيالات مصيرها إن هي تململت واحتجت.

غير أن الأكثر خطورة حقًا ليس فقط عودة انفصال الجنوب ذلك أنه لو انفصل الجنوب فلن يقبل الشمال بالعودة إلى ما كان عليه مطلقًا وستحدث الثورات والصراعات على نحو أوسع وأخطر.

إن معالجات السلطة المتحكمة لما يجري في الجنوب لا تعمل إلا على صب الزيت على النار، فقد قادت عقلية أجهزتها الاستخباراتية إلى القيام بأعمال نهب وسطو لمحلات ودكاكين بعض الشماليين في الجنوب والباعة المتجولين وتحميلها لحركة الاحتجاجات الجنوبية بقصد تشويه صورة الحراك الجنوبي وبقصد تأليب الرأي العام الشمالي ضد الجنوب وأهلها باعتبار ذلك من وجهة نظره وسيلة ناجحة لضمان استمراره في الحكم غير أنه مخطئ في ذلك إلى أبعد

الحدود فالناس أصبحوا أقدر على كشف الخداع والمكائد فالشعب في غالبيته الساحقة بات مقتنعًا أن السلطة الحاكمة الطائفية المناطقية الأسرية هي أساس البلاء ومصدر الشر عليه وعلى أجياله من بعده.

-العرب : هناك من يرى أن القوى السياسية اليمنية بأحزابها ومجتمعها المدني لا تملك مشروعًا وطنيًا، ما رأيك بهذا؟ وكيف يمكن العودة إلى امتلاك المشروع الوطني؟!

الحكيمي: الواقع أن القوى السياسية كلها وكذا منظمات المجتمع المدني، باختلاف توجهاتها ومنطلقاتها، لم تستطع حتى الآن الوصول إلى تشخيص حقيقي وعميق لطبيعة المشكلة التاريخية لليمن والمتمثلة أساسًا بالسيطرة الطائفية المناطقية الأسرية على الحكم من خلال سيطرتها على الجيش، وظلت في كل أطروحاتها تدور من بعيد حول أعراض المشكلة دون أن تقترب من جوهرها، فكل برامجها ورؤاها للإصلاحات عبارة عن طروحات نظرية بعيدة عن الواقع، فالصيغة الطائفية المناطقية الأسرية هي التي تحكم سيطرتها على الحكم، من خلال سيطرتها على الجيش وهي الحاكم الفعلي للبلاد، وليست الحكومة ولا مجلس النواب ولا مجلس الشورى إلخ، ولهذا فإن أطروحات القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني تتجه أساسًا إلى معالجة أوضاع السلطة الشكلية وليست السلطة الفعلية وتصبح مغردة خارج السرب؛ لا بد للقوى السياسية أن تطرح برنامجًا واضحًا محددًا جذريًا يهدف إلى إعادة صياغة النظام السياسي من جديد على أسس فيدرالية ديمقراطية تحقق التداول السلمي للسلطة بحق وحقيقة وترسي مبدأ المشاركة الشعبية الجادة، أما إذا استمرت هذه القوى على نهجها الحالي فهي لن تتعدى العيش على هامش الحياة السياسية دون تأثير أو دور حاسم وستكون من خلال برنامجها الحالي وأساليب عملها مانحة بطريقة

غير مباشرة الشرعية لسلطة لا تملك أي شرعية وإن ادعت ذلك لأنها قائمة على الغلبة والهيمنة والسيطرة اعتماداً على القوة العسكرية.

- العرب : إذا بهذه السوداوية للمشهد السياسي ما هو المخرج؟ وما هو مشروع الإنقاذ الوطني؟ هل لديكم تصور أولي لهذا المشروع؟

الحكيمي: ليس هناك مخرج عملي يمكن تصوره إلا بالتجاوز التاريخي الإيجابي لما هو قائم ولا يمكن أن يتحقق ذلك التجاوز التاريخي الإيجابي إلا بإنهاء السيطرة الطائفية المناطقية الأسرية على الجيش والحكم وإعادة صياغة النظام السياسي من جديد على أسس اتحادية ديمقراطية تنهي الاحتكار الطائفي المناطقي الأسري للقوة والحكم والثروة، ونضمن عملاً لا قولاً التداول السلمي للحكم بين أقاليم البلاد الاتحادية وتحقق المشاركة الشعبية الواسعة في السلطة والقرار نريد أن يتحول اليمنيون من رعايا إلى مواطنين يتمتعون جميعهم بمواطنة وحقوق متساوية دون احتكار أو تفرد أو إقصاء أو تهميش، لماذا يا سيدي كتب علينا منذ قرون أن لا نرى رئيساً من عدن أو حضرموت أو تعز أو مأرب أو الحديدة أو البيضاء أو المهرة أو إب أو صعدة أو الضالع أو لحج أو ريمة وغيرها مع أنها وغيرها تمثل أكثر من ثلاثة أرباع السكان والمساحة والثروة؟؟

ولقد طرحت مشروعاً إنقاذياً في برنامجي الانتخابي عندما كنت «أمزح» بترشيح نفسي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة! أقول «أمزح» لاستحالة ذلك في ظل هيمنة القوى الطائفية المناطقية الأسرية على كل القوة والثروة والسلطة وتحكمها بالبلاد والعباد، في ذلك البرنامج وضعت تفصيلاً لنظام اتحادي وديمقراطي يتم فيه «انتقالياً» تداول السلطة المركزية من رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة إلى رئيس البرلمان دورياً بين الأقاليم الاتحادية الأربعة التي تصورتها للفيدرالية ثم بعد ذلك التداول الانتخابي للسلطات المركزية الملزم

بمعنى كل إقليم يتولاها لفترة، يصار إلى تكوينها أي السلطات المركزية بالآلية الانتخابية المتفق عليها، لكن قبل ذلك لا بد أن يتم تداولها دورياً بين الأقاليم الأربعة حتى نكسر الحاجز التاريخي النفسي ويعتاد الناس على إمكانية التداول السلمي الديمقراطي.

الفصل الثاني عشر

عسكرة الحراك في الجنوب

هل النار تسكن تحت الرماد؟

سؤال فرض نفسه على الساحة اليمنية في أعقاب التطورات السريعة في جنوب اليمن ،والتي تنذر بتصعيد عسكري، فهل هناك مبالغة في تقدير الموقف أم أن قرار التوجه نحو التصعيد العسكري موجود بالفعل؟

هل هناك تجميع للقيادات والجنود الجنوبيين الذين لديهم خبرات قتالية لشن عمليات هجومية أو دفاعية ضد الجيش النظامي وماهي تبعات مثل هذا التوجه الرهيب ؟

هل سيتحول الحراك السلمي إلى السلاح؟

تحت هذا العنوان "محاذير ومخاطر تتهدد اليمن"

كتب نقيب الصحفيين السابق عبد الباري طاهر محذرا من مخاطر "عسكرة الانتفاضة" وهو تعبير كان قد استخدم على نطاق واسع في الانتفاضة الفلسطينية ضد العدو الإسرائيلي في أعقاب انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠وجاء في المقال عدة مكامن للخطر تهدد اليمن نرصدها من خلال القراءة التحليلية لمضمون المقال والذي جاء فيه:

كانت حرب ٩٤ الكارثية في قاع تفكير القائمين بها ثأراً تمتد عروقه إلى الجهوية: شمال - جنوب، كثأر لحربي ٧٢ و٧٩، وتحمل بصمات ثأر لجرائم يناير ٨٦ بين «الطغمة» و«الزمرة»، وقد تمتد العروق إلى هزائم الثورة المضادة من أبناء السلاطين وممن فقدوا مواقعهم في صراع الإخوة الأعداء، وتيار الإسلام السياسي.

الثـارات القـبليـة لا تنسى، ولكنهـا وإن ارتدت أثواباً وطنيـة أو قـومـيـة أو حـتى أممية فإن الجذر يبقى حاضراً.

مظاهر الثأر الداحسي تجلى في الفيد والنهب وإقصاء وإلغاء الطرف الجنوبي من المنتـصـر الشمـالي أو هكذا أراد رافعـو شعـارات الدم والأحـقـاد والضغـائن أن يعمدوا المشهد الراعب، فهل يكون الرد «الجنوبي» موفقاً.

خلال نصف القرن الماضي، تاريخ بروز الحركة الوطنية الحديثة، كانت الأحداث اليمنية مترابطة وعميقة، فالكتيبة: كتيبة الشباب الأولى ٣٨ في القاهرة، صاغها طلاب الأزهر من الجنوب والشمال: محمد علي الجفري، والصافي، والبيحاني، والزبيري، والنعمان، وخطها قلم محمد علي الجفري.

في ١٩٤٤ أعلن الأحرار حزبهم السياسي في مدينة عدن. وكان التنسيق قوياً بين رابطة أبناء الجنوب العربي وحزب الأحرار، خصوصاً في نشاطهما الخارجي وإزاء العديد من القضايا.

أما الأحزاب اليسارية والقومية فقد نشأت موحدة: البعث، حركة القوميين العرب، والماركسيون. ولم تنتصر ثورة سبتمبر ٦٢ إلا بجحافل الحرس الوطني الآتي معظمهم من الجنوب. وكانت قيادة ثورة الرابع عشر من أكتوبر ٦٣ من اليمن الواحد حقاً.

الآتون من مضارب القبيلة والمتراجعون عن الخط الوطني اليوم هم من يرتدون بالصراع إلى مستنقع الجهوية والطائفية وما قبل الوحدة.

واللافت أن الذين كانوا ينادون بعد الحرب بإصلاح مسار الوحدة انتهوا بالانضمام إلى الحراك أو الانحياز إلى فكرة فك الارتباط بمعنى أنهم بلغوا درجة من اليأس في إمكانية الإصلاح، بعد أن تم استنزاف الخطاب الإصلاحي تماما

ويتحدث الدكتور محمد حيدرة مسدوس، نائب رئيس الوزراء السابق وأحد أبرز

القيادات الاشتراكية اليمنية التي نادت مبكرا بـ " إصلاح مسار الوحدة اليمنية " مع الصحفي المعروف عرفات مدابش رئيس صحيفة "التغيير" عن نقاط محددة بشأن التطورات الأخيرة في البلاد وخصوصا في الجنوب .. فماذا يقول بشأن عودة البيض وعن تواصله مع الرئيس صالح وبشأن " الحراك " .. إلى نص المقابلة

- كنتم بالأمس كأصوات محدودة أنت ورفيقك حسن باعوم، تطالبون بإصلاح مسار الوحدة .. هل كنتم تستشعرون خطورة الوضع مبكراً ولماذا برأيكم وصلت الأوضاع إلى ما هي عليه اليوم ؟

❖ من يفكر بتفكير موضوعي وينطلق من ثنائية اليمن ويسلم بأن اليمن لم يكن يمنا واحداً وإنما كان يمنين بدولتين وهويتين هما : اليمن الجنوبية واليمن الشمالية، كما كان في الواقع ، وكما هو معروف لدى المنظمات الدولية، سيدرك منذ البداية بأن الأمور ستصل بشكل حتمي إلى ما هي عليه الآن، لأن الحرب ألغت الوحدة في الواقع وفي النفوس وأسقطت شرعية ما تم الاتفاق عليه وخلقت واقعا جديدا لا علاقة له بما تم الاتفاق عليه .

أما من يفكر بتفكير ذاتي وينطلق من واحدية اليمن الجنوبية واليمن الشمالية، ومن واحدية هويتيهما وثورتيهما، ومن واحدية تاريخيهما السياسيين .. إلخ، ويظل يلوك هذه الواحدية خلافا للواقع الموضوعي الملموس، فإنه لن يرى ذلك حتى يقع الفأس في الرأس. وهذا هو ما حصل بالفعل، لأن الوحدة ليست وحدة الواحد، وإنما هي وحدة الاثنين. وبالتالي فإن إزالة هذه الواحدية يساوي الحل، لأن هذه الواحدية في حد ذاتها هي بالضرورة نافية للوحدة. كما أن من يعتقد بأن الوحدة موجودة في ظل الإصرار على هذه الواحدية وفي ظل نهب الأرض والثروة وحرمان أهلها منها،

وفي ظل طمس الهوية والتاريخ السياسي للجنوب لصالح الشمال هو بلا عقل .

صحيح أن اسم الوحدة مازال موجوداً، ولكن الاسم بدون المضمون لا يعني وجودها . فعلى سبيل المثال اسم والدي - رحمه الله - موجود، فهل يعني ذلك أنه موجود ؟؟؟

- بالأمس كانت المطالب محدودة ومحصورة ولكن اليوم ارتفع سقف المطالب.. فهل سقف المطالب كان موجودا في السابق أم أن هناك ثمة ظروفاً جعلته كما هو حالياً ؟

❖ من البديهي أنه كلما كابرت صنعاء ورفضت الاعتراف بالقضية الجنوبية كلما يأس الشعب في الجنوب من الحل في إطار الوحدة، وكلما يأس من الحل في إطار الوحدة كلما صمم على الحل خارج إطارها . ولذلك فإن السقف يتحكم فيه موقف صنعاء من القضية.

. كيف تنظرون إلى مستقبل الحزب الاشتراكي ؟

❖ على أساس ما سبق ليس له مستقبل إلا إذا انضم رسميا إلى الحراك الوطني الجنوبي أو عاد إلى فرعين كما كان سابقاً، ومن لم يصدق ذلك عليه أن يحفظ هذه المقابلة للتاريخ حتى يؤكدها وينصفني أو يدحضها ويدينني بها .

❖ ويرصد د.علي جار لله اليافعي في دراسة له مايدور في "هذا الجو الملبد بسحائب الظلم والطغيان من قبل النظام

يتساءل الكثير من أبناء اليمن هل سيتحول الحراك السلمي في الجنوب إلى حمل السلاح؟ وهي المرحلة التي إذا تحول فيها الحراك رسمياً إلى تلك النقطة سيكون إعصاراً هائجاً يلتهم الكثير من المنازعات السياسية والمجادلات داخل الوطن الواحد وخاصة إذا شمل ذلك التحول أو المرحلة تحولاً سياسياً إقليمياً ودولياً (وهذا لن يحصل إلا إذا ترك بعض عناصر الحراك الكلام بوجه الاشتراكي فقط أو الدولة القديمة) ساعتها كما تكلمنا سابقاً تبقى الحلول متأخرة والوضع

كل يوم جديد.

هيئة أركان الحرب

ونشرت صحيفة "الديار" تقريرا خطيرا كتبه ماجد الداعري يتصمن معلومات عن هيئة أركان حرب إحدى فصائل الحراك، وقال:

كشفت مصادر مقربة من المجلس الوطني الأعلى لتحرير الجنوب. الذي يترأسه / حسن باعوم. عن وجود خطة حربية لدى قيادة المجلس وتسعى إلى القفز بالحراك الجنوبي من مرحلة النضال السلمي الحالية. إلى مرحلة الكفاح المسلح وبطرق مختلفة: كالقنص ووالهجوم الموحد ووشن سلسلة من الهجمات المسلحة المباغتة على رجال الأمن وللاستيلاء على مواقع وأسلحة الجنود المرابطين على القمم والجبال والمرتفعات وقبل نقل المعركة إلى المدينة.

وأكدت تلك المصادر ل(الديار) أن قيادة المجلس الوطني الأعلى لتحرير الجنوب. كما يسمى. والذي يتبنى فكرة تحرير الجنوب ومنذ إعلانه في منطقة العسكرية بيافع نهاية أكتوبر ٢٠٠٨. تسعى من خلال خطتهم إلى إقحام أكبر عدد ممكن من أبناء قبائل يافع والضالع والصبيحة وأبين ووشبوة ووحضرموت في معركة جنوبية مسلحة ويخطط لها المجلس الوطني الأعلى وبدعم من حركة "تاج" وتأييد عدد من القيادات الجنوبية المعارضة في الخارج.

وأشارت نماذج من تقارير الخطة الحربية لـ"معركة تحرير الجنوب". كما تشير التقارير. إلى آن فكرة تحرير ما تسميه تلك التقارير بـ"الجنوب العربي" المحتل من قبل قوات "الجمهورية العربية اليمنية". هو الهدف الذي تسعى من خلاله تلك الخطة الحربية إلى القيام بثورة جنوبية عاصفة لتحرير الجنوب العربي المحتل عسكريا في ٧/٧/ ١٩٩٤م من قبل ما تصفه قيادة المجلس بـ"التواجد الاستعماري الثاني في دولة الجنوب العربي ووالسعي إلى طرد ذلك المستعمر

الآخر عبر فتح عدد من المحاور والجبهات المسلحة والتي تحاول من خلالها عدد من القيادات العسكرية الجنوبية . يتولى فيها وقيادات من المجلس الوطني لتحرير الجنوب بقيادة "باعوم" الذي أوكل إليه . حسب المصادر. الإشراف الميداني المباشر على سير المعركة ووقيادة الجبهة الجنوبية الشرقية للعاصمة عدن **(محورحضرموت)**

وأعطيت لنائبه "طماح" قيادة الجبهة الجنوبية الشمالية (يافع الضالع) والزحف برجال القبائل ووشباب جمعيات العاطلين عن العمل ووغيرهم من أنصار الحراك. للتقدم نحو عدن العاصمة الجنوبية المنشودة وبينما اختير الشيخ والعقيد/ سعيد صالح شحتور. قائد حركة ثورة الجنوب" الذي أعلن عنها في ٢١ من مايو الماضي ومن على جبال مديرية المحفد التي يؤكد دائما في خطاباته الجنوبية أنه سيبدأ ثورته الجنوبية من على مرتفعاتها وقبل أن تتهمه السلطة وبالضلوع وراء عدد من عمليات الاختطاف ووالتقطع التي حدثت في المديرية ومحافظة أبين. " لقيادة الجبهة الجنوبية محور (أبين وعدن) والتمهيد للمعركة الفاصلة لإسقاط عدن، والاستيلاء على مبنى الإذاعة والتلفزيون، والاستخبارات العسكرية ،ليبقى دور القيادي في المجلس الوطني/ محمد سالم "عكوش" . عضومجلس الشورى السابق. قيادة الجبهة الجنوبية الغربية محور(المهرة شبوة) والدفع بمجاميع المسلحين ورجال القبائل الجنوبيةو نحو مناطق التماس الحدودية لمحافظة أبين وولحج ومؤازرة الناخبي ووطارق الفضلي ووهواش العطري. أحد أبرز القيادات الصبيحية المتمردة في جبال نفاخة. شرقي طور الباحة والمطلوب أمنيًا في أكثر من قضية جنائية تتهمه السلطة بها . قبل وبعد تمكنه من الفرار من سجن صبر قبل أكثر من عام مضى. لينضم مؤخرا إلى صفوف ثوار الجنوب العربي.

والموكل إليهما . تفجير الثورة الجنوبية في أبين ولحج ووتعزيز المعركة الفاصلة بعدن برجال من قبائل صبيحة لحج وو"أبين ووشبوة . بغية إحكام السيطرة على المعركة ووإنهائها مبكرا بأقل خسارة وتضحية ووبعد إحكام قبضة الخناق على عدد من المواقع الأمنية ومنها(نفاخة دوفس وحطاط) إضافة إلى عدد من معسكرات الجيش وعن طريق مباغتتها بعدة هجمات مسلحة وفي أوقات موحدة وبغية السيطرة على تلك المواقع ووالأسلحة المختلفة المتواجدة في جبال ومرتفعات يافع وردفان ووالضالع ووالحبيلين ووكتائب المعسكرات والألوية الحدودية لمحافظتي شبوة وأبين ووبحيث تصبح عدن ووبعض المناطق الساحلية الأخرى . ملتقى جامعا لـ"رجال قبائل آل فضل أبين ووقبائل آل نقيب يافع . اللتين أعلن شيخاهما مؤخرا . الانضمام إلى الحراك الجنوبي وإضافة إلى قبائل آل العطري ووالعزيبي ووالعقارب ووأتباع شيخ العوالق ووالمراقشة والمتفقين ثوريا مع رجال قبيلتي ابن فليس ووآل بن حسن الحميري بيافع . في تبني طريقة واحدة . متفق عليها جنوبيا في كيفية إدارة المعركة غير المتكافئة عدديا وعسكريا ووواعتمادها على خطة الهجوم المباغت والموحد لرجال قبائل حفاة أقدام وعراة الصدور ووذات أشكال جسمانية مرعبة الهيئة والمظهر وأشبه بواقع وهيئات الجيش الجنوبي الحافي الذي تمكن من قهر الإمبراطورية البريطانية العظمىو وتحرير الجنوب من قبضة قوتها الاستعمارية الضارية في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م. إضافة إلى إجادتهم القنص ووفنون الرماية والقتال والمناورة بعد تطور قدراتهم العسكرية بشكل كبير عند التحاقهم بعدة دورات تدريبية مكثفة وعلى كيفية الأساليب الحربية الحديثة ووإجادة التصويب البعيد والمباشر وعبر قذائف الـ(آروبيوجي) وطلقات الرشاشات المختلفة ووالقناصات الحديثة ووالقنابل المختلفة التي تمكن "طماح" وعدد آخر من قيادات وأعضاء المجلس الوطني . من

الاستيلاء عليها من معسكر العند ونهب عددا كبيرا منها في حرب صيف ١٩٩٤م و وتخزينها في أماكن سرية بمناطق مختلفة بيافع وردفان ووالعسكرية وليقوم مؤخرا . وبعد إعلانه وباعوم عن قيام المجلس الوطني الأعلى لتحرير الجنوب من منزله في منطقة العسكرية . بإخراج عدد منها ولاستخدامها في التدريبات العسكرية القائمة في إحدى منخفضات منطقة العسكرية بيافع وحيث يتواجد أول معسكرات التدريبات الجنوبية المسلحة التابع لمجلس باعوم الوطني لتحرير الجنوب ووالذي يدرب فيه . بشكل سري وومنذ مطلع يناير ٢٠٠٨ . مجموعة من القيادات الجنوبية المتقاعدة وومن ذات الكفاءات العسكرية العالية وتحت إشراف مباشر من العميد الركن/ محمد صالح طماح . نائب رئيس المجلس الوطني الأعلى لتحرير الجنوب . حسب ما ذهبت إليه تقارير أمنية عليا . تمكن المحرر من الاطلاع عليها . مشيرة تلك التقارير الأمنية المرفوعة استخباراتيا . إلى جهة سياسية عليا . أن خطة المعركة الجنوبية التي يحضر لها المجلس الوطني ووحركة "تاج" بمساعدة من بعض القوى الجنوبية المتطرفة ووالجماعات الجهادية المنضوية بشكل سري في إطار الحراك الجنوبي وبعد أن خرجت مؤخرا عن سيطرة الدولة عليها ووجدت من يشجعها على ذلك التمرد ومن حلفاء و وقيادات السلطة المقربين الذين أعلنوا مؤخرا انسلاخهم من السلطة و وانضمامهم إلى الحراك الجنوبي ووما لقيه نبأ انضمامهم من ترحيب ووتفاعل لدى جماهير الحراك الجنوبي وشجع بدوره . ولدى عدد كبير منهم . إلى رفع سقف خطابهم ووتبنيهم أفكاراً مواجهة ووردة فعل مسلحة . وفي كثير من مناطق الضالع ووالحبيلين ووالصبيحة بمحافظة لحج ووبعض مناطق شبوة وحضرموت وإضافة إلى مديريتي جعار ووزنجبار أبين والتي اتخذت أكثر من طابع تجريبي لمقاومة الدولة ووومواجهة رجال الأمن ووعلى طوال الأربعة الأشهر

الماضية. حسب تلك التقارير.

هذا السيناريو وغيره نفته قيادات الحراك واعتبرته تسريبا من جهات في السلطة وأنها - أي قيادة الحراك- مصممة على عدم اللجوء الى العنف وآن خيارها الاستراتيجي هو النضال السلمي من أجل تحقيق أهدافها لكن جهات في صنعاء أشارت إلى آن هناك صراعات بين قيادات الحراك،وتحديدا بين مجلس "باعوم" لتحرير الجنوب وهيئة "النوبة" للاستقلال ونجاح "الشنفرة" لاستعادة الدولة:

وتقول مصادر في السلطة إن كل محاولات لم الفرقة الجنوبية فشلت وكما فشلت محاولات الاتفاق على مطلب جنوبي موحد، فهناك تباين بين من يرى إمكانية الإصلاح وبين من يرى ضرورة فك الارتباط وإنهاء نموذج الوحدة الراهن، حتى إن هناك خلافات حول تسمية الدولة الجديدة في حال الانفصال، هل ستكون اليمن الديمقراطية السابقة على الوحدة، أُم التعلق بدولة جنوبية كانت قائمة باسم "الجنوب العربي" ومعترف بها دوليا ومنذ عهد الاستقلال الجنوبي من المستعمر البريطاني وحسبما يرى فريق بعينه، وترى قيادات جنوبية أن هذا الاختلاف يثري القضية ويعمقها ولايعني وجود انقسامات وحتى إن وجدت خلافات وانقسامات فكل حركات الاستقلال في العالم شهدت انقسامات مترتبة على خلافات سابقة.

صراعات بين زعماء الحراك

لقد واجه الحراك الجنوبي اختراقات بالجملة ليس فقط بسبب التدخلات من قبل السلطة وإنما أيضا بسبب تنامي روح الزعامة بين القادة، فضلا عن الروح المناطقية،

ولتحليل هذه الظاهرة وانعكاساتها على مستقبل الحراك نتوقف عند ماكتبه محلل سياسي هو سامي غالب تحت عنوان:

غزو "الحراك الجنوبي" من الداخل، جاء فيه:

تتداخل الفصول في الركن الجنوبي. وفي الربيع الأول بعد الضربة الأمنية التي نزلت بقيادة «الحراك الجنوبي» في ٣١ مارس ٢٠٠٨، تساقطت أوراق عديدة من شجرة الاحتجاجات السلمية، لكأن قادة «الحراك» تطوعوا لإنجاز ما عجزت عن بلوغه الأداة الأمنية للسلطة. حاملين بأيديهم الحراك إلى خريفه المبكر!.

سقطت ورقة الوحدة، وآلت الوحدة المنشودة إلى فُرقة، وبدلاً من هيئة موحدة تطلّع إليها الناشطون في المحافظات الجنوبية والشرقية، وأنصارهم في اليمن والخارج، أفرز التسابق المحموم على «احتكار تمثيل الضحية» ثلاث هيئات تتزاحم على القمة، هي: هيئات حركة النضال السلمي «نجاح»، والهيئة الوطنية العليا للاستقلال (ناصر النوبة)، والمجلس الوطني الأعلى لتحرير الجنوب واستعادة دولته (**باعوم**).

ورقة التفوق الأخلاقي لحركة الاحتجاج، بما هي السلاح الأمضى للضحية في مواجهة سلطة متنمرة، توشك أن تسقط. فالخطاب الذي يصدر عن أطراف في الحراك، ويبث في مواقع ومنابر إعلامية تنسب نفسها إليه، أبعد ما يكون عن روح «القضية الجنوبية» ونبل مقاصدها. فهو خطاب مغمّس بالجهل وطافح بمفردات بذيئة، لا تمت بصلة إلى التسامح والتحضر والمدنية، ويقترب من خطاب الصحف الصفراء التي تمولها الأجهزة ومراكز القوى للنيل من مصداقية المعارضين والناشطين المدنيين والحقوقيين وعدالة القضايا التي يتبنونها.

«الضحية» يتمثل أحياناً قيم الجلاد، يتماهى بخطابه ويقتفي خطاه. ولئن انحدر بعض الصحف والمواقع المحسوبة على السلطة إلى درك تعيير المعارضين والناشطين (والناشطات) بلون بشرتهم أو بأماكن ولاداتهم ومواطن أجدادهم، كما حدث لرضية شمشير وفيصل بن شملان وحسن باعوم، فإن منابر إعلامية تزعم

تمثيلها للجنوب ودفاعها عن «الحق الجنوبي» تورطت في نشر وبث ما يثير الاشمئزاز، كالحديث عن «يهود الحجرية». والمغزى أن هذا الخطاب الجهول الطافح بالكراهية يهدد القضية الجنوبية في أقدس مقاصدها، وهو تحقيق المواطنة المتساوية. وتعيير «الشمالي» بأنه يهودي، لا يختلف عن تعيير العدني أو الحضرمي بأنه صومالي أو هندي أو اندونيسي. وفي الحالين فإن هؤلاء وأولئك يفصحون عن بدائية وانعزالية تحتقر كل ما هو آخر، وتستبطن مركبات نقص ودعاوَى جاهلية تقوم على احتقار الآخر، يهودياً أو صومالياً أو هندياً أو اندونيسياً. ولئن تورطت وسائل إعلامية سلطوية في خطاب كهذا، تعبيراً عن ثقافة انعزالية متوطنة في المركز، فإن تورط أطراف في الحراك في اعتماد خطاب مماثل يكشف عن فراغ في القيادة وخواء في الرؤية، كما يشي بأن حركة الاحتجاجات، التي مثّلت وعداً بالمواطنة المتساوية، مهددة بالاختطاف من الانتهازيين الطارئين على «الحراك».

من إصلاح المسار إلى فك الارتباط

وكان الحزب الاشتراكي اليمني جدد دعوته إلى تصفية آثار حرب صيف ١٩٩٤ وإصلاح مسار الوحدة وتحقيق مصالحة وطنية شاملة، واعتبر تحقيق هذه الأمور السبيل لإصلاح البيت اليمني. وقال بيان عن الدورة الجديدة للجنة المركزية للحزب أن هذه الدورة التي انعقدت في صنعاء ناقشت التطورات المتصلة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في البلاد.

وأشار في هذا الصدد الى اتساع وعمق مظاهر الأزمة في مختلف مناحي الحياة بانتقالها الى اطوار جديدة أكثر حدة وخطورة بحسب البيان الاشتراكي امس. وقال ان هناك تراجعاً مخيفاً لمؤشرات التطور الاقتصادي ومعدلات التنمية وتدهور الحياة المعيشية للمواطنين وارتفاع الأسعار التي تراكمت في مجملها

وترافقت مع شيوع الفوضى وأعمال الارهاب وانفلات الأمن وتفاقم الثارات والحروب القبلية لتضاف إلى مخلفات وآثار وركام حرب صيف ٩٤، فضلاً عن ازدياد عمليات التفكك والتآكل في نسيج الكيان الوطني، وفقاً لما قاله الحزب الاشتراكي اليمني.

الإرهاب والحفاظ على السيادة الوطنية.

ومن القرارات التي اتخذتها اللجة المركزية تكليف المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الإعداد لمشروع مبادرة سياسية وطنية شاملة يؤمن وحدة الجبهة الداخلية واصلاح البيت اليمني، على ان ترتكز هذه المبادرة على معالجة آثار الحرب الأهلية الأخيرة والحفاظ على السيادة الوطنية وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في إرجاء البلاد ومجابهة الإرهاب بكافة أشكاله وتطوير العلاقات بين اليمن ودول المحيط العربي والدولي

واللافت أن الذين كانوا ينادون بعد الحرب بإصلاح مسار الوحدة انتهوا بالانضمام إلى الحراك أو الانحياز إلى فكرة فك الارتباط بمعنى أنهم بلغوا درجة من اليأس في إمكانية الإصلاح، بعد أن تم استنزاف الخطاب الإصلاحي تماما،

أسانيد فك الارتباط

والمهم هنا هو أن التيار الانفصالي في الجنوب لازال قويا وله أنصار في أوساط النخبة خاصة بين صفوف قيادات الحزبين الاشتراكي والإصلاح وراح أنصار هذا التيار يؤدلجون الأطر السياسية والتاريخية لأهدافهم بدءاً من الاستناد إلى البعد التاريخي وهو أنه لم يكن في هذه البلاد أبدا وحدة اندماجية شاملة، ووصولا إلى أسانيد قانونية تبرر الهدف الذي إليه يذهبون

ومن بينهم عبد الحافظ العفيف وهو قائد سرب طيار سابق من الذين أحيلوا إلى التقاعد رغم خبرته الكبيرة في تخصصه، وهو يطالب في ورقة بحثية له بـ:

الاستفادة من القرارات الدولية بهذا الخصوص والتي تمنحنا نحن الجنوبيون في استعادة حقنا في الحرية والعيش بكرامة حيث إنه ما زال هناك قراران دوليان والمتعلقة بالقضية الجنوبية لم يكن قد تم إغلاقها بالمرة لما تتضمنه من التزامات دولية تقع على عاتق نظام صنعاء والذي لم يفِ بها حتى اللحظة وهذان القراران هما ٩٢٤ لعام ١٩٩٤م والقرار ٩٣١ لنفس العام وهذان القراران ما زالا يدعوان " نظام الاحتلال" للجنوب إلى الالتزام بتعهداته في الجلوس مع الجنوبيين على طاولة واحدة للحوار حول الجنوب ومستقبله ومستقبل الاستقرار في اليمن والمنطقة والتي ما زالت مهددة حتى اللحظة وخاصة وبعد أن استانف الجانب الجنوبي .المطالبة بحقه في الحرية والاستقلال سلميا كما تمت عليه الوحدة والشراكة سلميا في ٢٢ من مايو ١٩٩٠م.

ويذهب عبد الحافظ العفيف إلى وجود مبررات إنسانية تؤكد حق الجنوبيين في فك الارتباط مع نظام صنعاء،ويقول في ورقته البحثية:

إن النظام ارتكب جرائم بحق الجنوبيين والتي يمكن تفنيدها بالجرائم التالية:

- **الجريمة الأولى** :- جريمة الإخلال بالسلم المحلي والدولي من قبل نظام صنعاء من خلال إقدامه على غزو الجنوب عسكريا في عام ١٩٩٤وعن طريق القوة وهذا ما يمكننا من عدم الاعتراف بهذه الوحدة وأنه من حقنا رفضها وفك الارتباط بها.

الجريمة الثانية : - تتمثل بجريمة الحرب ذاتها لأنه وبهذا الصدد نهج قادة الحرب لنظام صنعاء سياسة الأرض المحروقة واتجهوا بكل ثقلهم نحو غزو الجنوب تحت شعار (عدن أو الموت)

وشعار آخر يقول(الوحدة بالقوة أو الموت) وهذان الشعاران صاحبهما إصدار

فتاوى دينية أباحت باسم الإسلام قتل نساء وأطفال وشيوخ وشباب الجنوب ونهب ممتلكاتهم وهذا ما يعطيهم الحق في عدم البقاء مع هذا النظام تحت سقف واحد مهما كانت المبرارات التي يختلقها نظام صنعاء باسم الوحدة الذي فقدت مشروعيتها بفعل الحرب.

الجريمة الثالثة :- والتي ارتكبت بحق الجنوبيين هي الجريمة الإنسانية وهي الأهم في بحثنا هذا إذا ما أردنا تحريك قضيتنا على المستوى الدولي والتي يجب توضيحها للعالم وخاصة وأن نظام صنعاء قد ارتكب أبشع جريمة بالتاريخ بحق الإنسانية قبل أن تكون بحق الجنوبيين وحدهم من خلال استمراره في فرض وحدة بالقوة عبر ضم الجنوب وإلحاقه كتابع للشمال مما عكس نفسه على فتح ملفات الانتهاكات التي لم يشهد مثلها الجنوب في تاريخه القديم والحديث بما حوته من نهب وسلب وتمييز وانتهاك أعراض وقمع الحريات الأساسية وإحراق السجلات للمواليد الجنوبيين والمدارس والمعاهد والكليات وملفات الخدمة المدنية والشئون الاجتماعية والإسكان بهدف محو الهوية الجنوبية برمتها كما طرد كافة القوى العاملة الجنوبية من وظائفها دون وجه حق وإحالة القوة العسكرية الجنوبية كاملة إلى التقاعد الإجباري دون السن القانونية وهذا كجزء من مسلسل يستهدف التغيير الديموجرافي للجنوب كما هو حاصل اليوم في الهجرة من وإلى المحافظات الجنوبية حيث إن بعض المحافظات قد تجاوز المهاجرون السكان الأصليين كما هو الحال في محافظتي عدن وحضرموت كما أن من أخطر الأمور هو تهجير الجنوبيين إلى خارج البلاد سواء اكان لغرض البحث عن عمل أو لأسباب سياسية والدليل أن أغلب النازحين من جراء حرب ١٩٩٤م ما زالوا خارج البلاد حتى اللحظة.

البعد الاقتصادي للحل

كما أن من الأمور الأكثر خطورة التي تهدد مستقبل الشعب الجنوبي هي الوضع الإقتصادي والإجتماعي المتدهور والذي كان سببه الرئيسي الجرائم الثلاث الآنفة الذكر وكأهم نتائج للحرب المدمرة للجنوب واحتلاله عن طريق القوة في ١٩٩٤/٧/٧م وهناك بعض الأرقام والمؤشرات التي توحي بمستقبل مظلم للجنوب وشعبه بل ولليمن برمتها ونوجز أهمها بما يلي:

١-ازدياد تفاقم الأزمة الاقتصادية على المستوى اليمنى بشكل عام والجنوب بشكل خاص حيث عم الفساد وازداد الوضع الاقتصادي تدهورا ودخل في مستنقع خانق وصلت فيه المديونية للبلاد إلى أرقام خيالية لأكثر من عشرات المليارات من الدولارات الأمريكية والتي كل هذه المديونية تذهب إلى جيوب الحكام والفاسدين وحياة الملايين تزداد سوءًا حيث ارتفعت الأسعار بشكل جنوني لا تمكن المواطنين محدودي الدخل من شراء شيء يقتاتون به حتى صار البعض يقتات من القمامة، وهذا بسبب ارتفاع الأسعار للمواد الأساسية لأ كثر من ٤٠٠٪ وزادت البطالة لتصل إلى أكثر من ٨٠٪ في الجنوب على وجه التحديد وفرضت ضرائب خيالية على العاملين وإن صح القول فالكل في الجنوب أصبح مرميا في قارعة الطريق بسبب سياسة الاحتلال والتمييز العنصري المفروضة على الجنوبيين بسبب الحرب وإلحاق الجنوب إلى الشمال .

الفصل الثالث عشر

إصلاح مسار الوحدة

إذا كان هناك تيار انفصالي في الجنوب،له منطلقات سياسية ومبررات اقتصادية وأسانيد قانونية وتاريخية، فإن تيارا آخر عريضا ينتشر في داخل البلاد وخارجها، يسعى إلى تحقيق قدر من التوازن للدفاع عن الوحدة مع الاعتراف الكامل بحق أبناء الجنوب في الحراك والضغط والانتفاضة، هو تيار وحدوي إصلاحي يرى إمكانية حل كل المعضلات التي تواجه المجتمع من خلال الحوار، وبالأساليب الديمقراطية لكن على أرضية الوحدة، ويرى هذا التيار الذي يضم قيادات رفيعة المستوى شمالية وجنوبية ،يسارية ويمينية. أن الوحدة أبقى من النظام الحاكم وأبقى من المعارضة ومن الحراك ،وبالتالي فإن الانفصال ليس حلا بل سيخلق عشرات المشكلات الجديدة .

يقول الدكتور عبد الله الفقية أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء حول دعوات الانفصال قال :" دعنا لا ندفن رؤوسنا في الرمال. فالدعوة للانفصال هي الحقيقة الوحيدة في كل المحافظات الجنوبية...وجبهة الانفصال الجنوبية تتواجد في كل مربع من مربعات السلطة والمعارضة..لكن الانفصال بالتأكيد ليس حلا.. ولو كان الانفصال حلا لما قامت الوحدة منذ البداية.

واعتبر هذه المشاعر السلبية السائدة بين الغالبية العظمى من الجنوبيين هي بسبب غياب المواطنة المتساوية والتراتبية المتخلفة القائمة على التفرقة العنصرية بين أبناء الوطن الواحد وبشكل يعيد إلى الإذهان وبقوة أحد عشر قرنا من حكم "الأئمة الزيود.."

ويواصل الدكتور بلفقيه تحليله "جسدت الوحدة اليمنية شئنا أم أبينا النموذج التاريخي للوحدة عند العرب. فمن الواضح أن الوحدة اليمنية قد تحولت بفعل حرب عام ١٩٩٤ إلى شكل من أشكال الضم والإلحاق الذي عطل القدرات على امتداد الساحة اليمنية وفرغ الوحدة من عناصر قوتها وعمم أسوأ ما في النموذجين السابقين لدولة الوحدة.

لقد وجد اليمنيون أنفسهم في المرحلة التالية لحرب عام ١٩٩٤ منزوعي الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح فئة صغيرة لا تعترف بالحقوق المتساوية للمواطنين.

وما حدث بعد الوحدة هو بالتأكيد أسوأ مما حدث بعد الثورة. فقد تم اختزال الوطن في شخص واستأثر ذلك الشخص وأفراد أسرته بثروات البلاد وسلطتها وتحول اليمنيون في الشمال والجنوب إلى بشر من الدرجة العاشرة. وأعطيت السلطة والثروة لجماعة صغيرة وأعطي الفقر والبطالة والفساد والفوضى والمرض لعامة الشعب.. ولا يمكن للأمور أن تستقيم في ظل مثل هذا الاعوجاج القائم ليس فقط بالنسبة للجنوب ولكن للشمال أيضا... والتحدي القائم أمام اليمنيين، سلطة ومعارضة، هو الانتقال بالوحدة من وضع "الضم والإلحاق" إلى مفهوم التكامل بأبعاده المختلفة والذي لا يتحقق من وجهة نظري إلا بالمواطنة المتساوية.. وهذه لا يتحقق إلا بالدولة الوطنية الديمقراطية وبالجيش الوطني وبدولة المؤسسات...فلا وحدة على الباطل ولا تفرقة في الحق..

التيار الوحدوي في اليمن يطالب بالعودة إلى ليلة إعلان الوحدة وكل ماترافق معها من أمنيات وأحلام واتفاقات وعهود، ويتبنى التيار الإصلاحي طروحات عملية لإخراج البلاد من الأزمة،بشرط أن كل هذه الحلول تتم تحت مظلة الوحدة وليس من خارجها،كما تتعارض هذه الحلول مع فكرة فك الارتباط أو الانفصال

أو العودة إلى ما قبل مايو ١٩٩٠ ومن ضمن هذه الحلول ماتبناه الشيخ حميد ابن عبد الله الأحمر القيادي البارز في حزب الإصلاح، ونجل الزعيم الراحل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، والذي دعا الرئيس علي عبد الله صالح إلى التنحي عن السلطة في اليمن وتسليم الحكم إلى نائبه عبدربه منصور هادي، وأن يتم العمل على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وأنصح في هذه الحالة أحزاب اللقاء المشترك وفي مقدمتها الإصلاح أن تعمل على أن يصل إلى السلطة رئيس من المناطق الجنوبية لأن هذا سيكون له إسهام جيد في الحفاظ على مشاعر أبناء المحافظات الجنوبية وفي توثيق الوحدة.

ونصح الأحمر- في لقاء مع برنامج بلا حدود في قناة الجزيرة- الرئيس بعدم تعريض نفسه للمساءلة بتهمة الخيانة العظمى وذلك بتولية أقاربه وأبنائه في المناصب العسكرية والمدنية.

واستطرد: كما أؤكد حقيقة أن دعوتي إلى تنحيه ليست لشيء شخصي ولكن من أجل اليمن التي فقدت صعدة في ظل سلطته، من أجل اليمن التي وحدتها مهددة في ظل سلطته، من أجل اليمن التي تسير بخطى سريعة في منحدر الفقر بفضل سلطته، من أجل اليمن التي تعيش في نفق مظلم في ظل سلطته، نسأل الله أن يعين أبناءها للخروج من أعماقه. وقال الأحمر إن المعارضة لا تسعى لقلب نظام الحكم، وإنما إلى التغيير والوصول لحكم شوري عادل، مشيراً إلى أن اتفاقية الوحدة ترتكز على الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. وقال: سيقوم أبناء اليمن بالوقوف ضد هذه السلطة مثلما وقفت ضد الانفصال.

ودعا الشيخ الأحمر، علي سالم البيض، إلى أن يقف مع أبناء اليمن قاطبة ومع الجماهير الغفيرة للتحرر من الظلم، وقال إن البيض أخطأ في دعوته للانفصال، لكنه قال إن البيض يقول بالانفصال بينما السلطة تمارس الانفصال،

منتقدا ممارسة القتل ضد المتظاهرين، وقال إن ذلك تآمر على الوحدة.

وأضاف أن الوحدة لا تعني شيئاً لشخص أزهقت روح ابنه أو أبيه أو أخيه، وأبدى دعمه لأن يتسلم السلطة الدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي ويصبح رئيساً لليمن.

الحوار الوطني الشامل

واقع الحال أن الشيخ حميد الأحمر ليس وحده الذي تحمس لأن يكون الدكتور ياسين نعمان رئيسا لليمن، بل إن كثيرين يعتقدون أن الدكتور نعمان هو الأصلح لقيادة البلاد ،فهو فضلا عن كونه الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني له خبرته السياسية العريضة فهو أول رئيس لبرلمان مابعد إعلان الوحدة،وهو شارك في صياغة الكثير من وثائق دولة الوحدة قبل أن تعتريها أمراض الرغبة في احتكار السلطة إلا أنه يستند أيضا على خلفية أكاديمية، وعلاقات عربية ودولية واسعة ،وربما من هنا تكتسب رؤيته لأزمة البلاد أهمية خاصة لأنها تنبع من النقد الشامل للتاريخ اليمني الحديث وتبحث عن أفق لاكتشاف القوانين المحركة للتاريخ،ومن هنا نتوقف عند تحليله،والذي يذهب فيه إلى "أن القضية الجنوبية يجب أن تتجه إلى تسوية تاريخية جديدة تنطلق من الإقرار بفشل المشاريع والتجارب السابقة سواء في صورتها التشطيرية أو الوحدة الاندماجية التي قادت إلى حرب أو وحدة القوة التي انتهت إلى هذا الانقسام الذي يعد أخطر من الانفصال بمقاييس ما يخلقه من ثقافة تفكيكية للمجتمع بأسره.

مشددا على ضرورة أن تنطلق هذه التسوية التاريخية من القاعدة الأولى المنظمة للوحدة كقيمة وطنية وهي إقامة دولة الشراكة الوطنية في الحكم والثروة وتحقيق المواطنة المتساوية عبر دولة مدنية لا مركزية يسودها النظام والقانون"

وأشار الدكتور ياسين سعيد نعمان إلى أن أمام القوى السياسية والثقافية

والفكرية مهمة فتح قنوات اتصال وحوار هادئ مع كل القوى الفاعلة في الحراك السلمي أيًا كانت الشعارات المرفوعة دون مواقف مسبقة، والتوجه معاً نحو جذر الأزمة الذي أنتج هذا الوضع والمتمثل في نظام سياسي فشل في إنشاء دولة الشراكة الوطنية في الحكم والثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية.

وقال نعمان: إن تحليل الواقع وظروف البلاد التي تتحرك فيها القضية الجنوبية وماتحيط بها تقدم البراهين على أن هذا الواقع أضحى مهيئاً للحل الوطني بسبب ما يعتمل فيه من اختلالات جوهرية حيث يلاحظ أن كل قسم من اليمن قد أُغرق في هموم الفقر والإحباط بسبب السياسات الخاطئة والمفلسة لهذه السلطة.. وعلى الرغم من أن هذه السياسة قد قامت على فكرة أن ينشغل كل قسم بهمومه الخاصة ليَغْدُوَ الحلُّ الوطني مستحيلاً، إلا أن تشكيل هذه الهموم بروابط وطنية يتوقف على قوى المشروع الوطني وقدرتها على إنتاج الحامل السياسي والاجتماعي الملائم. وأضاف " لاحظوا صعدة تعيش هما بانتظار المزيد من الحروب، والجنوب يخوض معركته، وتهامة تعيش تحت المتنفذين الذين أفقروا أبناء هذه المنطقة وحاصرهم في الجوع والحرمان، والكتلة البشرية الهائلة لهضبة المنطقة الوسطى يتقاذفها اليأس والخوف من المستقبل، ومنطقة النفط الصحراوية وما يحيط بها من حرمان، لا تجد دليلاً على أن دولة من أي نوع كان تضعها في الحسبان إلا حينما يتعلق الأمر بالنفط والغاز، ومنطقة القبائل الواسعة حيث يتسع قطر الدائرة ليشمل المركز والجوار المتحضر لمواجهة كل ما من شأنه أن يغير المعادلة يعيش صراعات بناء وتفكيك المعادلات.

وتابع " في ظروف كهذه تعمد السلطة إلى تفكيك الحل الوطني بحلول جزئية مؤقتة تبقى كألغام أمام الوطن، وهو ما يجب رفضه والتوجه إلى جذر الأزمة التي

أنتجت كل هذه الظواهر.. فالجنوب بكل تأكيد لن يقبل بشراكة تقوم على نظام الولاءات الذي يطبق الآن بصورة تعبر عن إخراجه من المعادلة الوطنية الديمقراطية وإبقائه لغماً أمام الحل الوطني كما هو حاصل منذ ١٥ سنة وحتى اليوم.

أفكار الحزب الاشتراكي لإصلاح مسار الوحدة

وكان الحزب الاشتراكي اليمني جَدَّد دعوته إلى تصفية آثار حرب صيف ١٩٩٤ وإصلاح مسار الوحدة وتحقيق مصالحة وطنية شاملة، واعتبر تحقيق هذه الأمور السبيل لإصلاح البيت اليمني. وقال بيان عن الدورة الجديدة للجنة المركزية للحزب إن هذه الدورة التي انعقدت في صنعاء ناقشت التطورات المتصلة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في البلاد.

وأشار في هذا الصدد إلى اتساع وعمق مظاهر الأزمة في مختلف مناحي الحياة بانتقالها إلى أطوار جديدة أكثر حدة وخطورة بحسب البيان الاشتراكي أمس. وقال إن هناك تراجعاً مخيفاً لمؤشرات التطور الاقتصادي ومعدلات التنمية وتدهور الحياة المعيشية للمواطنين وارتفاع الأسعار التي تراكمت في مجملها وترافقت مع شيوع الفوضى وأعمال الارهاب وانفلات الأمن وتفاقم الثارات والحروب القبلية لتضاف إلى مخلفات وآثار وركام حرب صيف ٩٤، فضلاً عن ازدياد عمليات التفكك والتآكل في نسيج الكيان الوطني.

ومن القرارات التي اتخذتها اللجنة المركزية تكليف المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الإعداد لمشروع مبادرة سياسية وطنية شاملة ترتكز على وحدة الجبهة الداخلية وإصلاح البيت اليمني ومعالجة آثار الحرب الأهلية الأخيرة والحفاظ على السيادة الوطنية وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في ارجاء البلاد ومجابهة الإرهاب بكافة أشكاله وتطوير العلاقات بين اليمن ودول المحيط العربي والدولي.

ولم يتبنَّ الخطاب السياسي للحزب الاشتراكي إطلاقا دعاوى الانفصال،رغم أنه المتضرر الأول من حرب صيف ٩٤ وماقبلها من مكايدات سياسية واغتيالات وتصفيات دموية،لكنه حرص على التمسك ببرنامجه الوحدوي والمعارض للسلطة، ويتمسك بالموقف الموحد مع باقي أحزاب تكتل اللقاء المشترك ويشرحها هنا رئيس اللقاء المشترك

النائب سلطان العتواني وهو أيضا - أمين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري -حيث يقول:

إن السلطة هي التي تدفع اليمنيين مكرهين نحو الانفصال، بسبب فسادها وسوء إدارتها للبلاد، وطالب الحكومة بالرحيل، واتهمها بنهب ثروات البلاد، على حساب المواطنين، وتضييق الخناق على حريات الرأي والتعبير حتى لا يطالهم النقد البناء وحتى لا ينكشف أمر فسادهم.

ولكنه يرى أن الحل مازال في يد الرئيس الذي يملك القرار ويملك الإمكانات لإيقاف التداعيات والعمل على إيجاد الحلول والخروج من الأزمات التي يعاني منها الوطن، الاعتراف بالخطأ فضيلة والاعتراف بما يجري في الواقع أمر تحتمه المسؤولية والأخلاق والدين، الاعتراف ليس تنازلا أو هزيمة أمام الآخر، إنما هو فرصة للتراجع عن السير نحو الكارثة .

هل الوحدة في خطر

-على ذكركم للتداعيات والسير نحو الكارثة . . هل يمكن القول إن الوحدة اليمنية في خطر حقيقي؟

❖ إذا استمرت الأوضاع تسير بهذا الاتجاه فإنني شخصياً أشعر بالقلق، لا يمكن الحفاظ على الوحدة اليمنية بالقوة المسلحة، وأي اعتقاد أن القوة المسلحة يمكن آن تحافظ على الوحدة فهو اعتقاد خاطئ وواهم لأن القوة المسلحة يمكنها

أن تدافع عن الوحدة لردع الخطر الخارجي لكن على مستوى الداخل يجب أن تكون هناك قوة أخرى، قوة المنطق والعقل والحوار وأيضا قوة القانون والدستور، وهذا يجب أن ينعكس من خلال الاستماع لشكاوى وآراء الناس والوقوف أمام المظالم وإلغاء كل التجاوزات والأخطاء، وإعادة النظر في القيادات المسؤولة والعمل على القضاء على الفساد وليس فقط كبح جماحه وتوظيف موارد البلد بالشكل الذي يحقق العدالة الاجتماعية ويعمل على توفير الحد المعقول من الكرامة لأبناء هذا البلد بدلاً من أن تبدد الأموال من قبل قلة في مصارف عبثية،

هذا هو الأمر الذي في اعتقادي أنه مطلوب في الوقت الراهن إلى جانب فرض قوة القانون لا قانون القوة .

دور أحزاب المعارضة

- ما دوركم أنتم في المعارضة من كل ذلك وأنت تترأس تكتل اللقاء المشترك المعارض؟

❖ نحن لم نغفل يوما عما يجري في البلد وقدمنا تصوراتنا وآراءنا لوقف التدهور الحاصل ابتداء بحرب صعدة، مرورا بالحراك الجنوبي والأزمة المالية والأزمة السياسية التي ارتبطت مؤخرا بالانتخابات النيابية وغيرها من القضايا والأزمات

قدمنا تصورات وأبدينا استعدادنا للوقوف معا أمام ما يجري والبحث عن حلول بجهد مشترك ويتم تنفيذ ما يتوصل إليه، لكن لم تكن هناك أية استجابة لما نطرحه في المشترك وهو ما دفعنا إلى الدعوة إلى ملتقى التشاور الوطني استشعارا منا بخطورة ما يجري والخوف من تفاقم الأوضاع ، لقد دعونا قوى المجتمع الحية إلى التشاور الوطني للخروج برؤية تشخيصية صحيحة للأوضاع الراهنة والخروج بمعالجات وطنية ناجعة وفتحنا الباب للجميع لتحمل مسؤولية

الحفاظ على الوطن من خلال ملتقى التشاور الوطني ونحضر حاليا لعقد مؤتمر الحوار الوطني كخطوة تالية للتشاور الوطني .

تنظيم القاعدة

- ننتقل إلى الجانب الأمني، كيف تقرأ النشاط الأخير لتنظيم القاعدة في اليمن بعد سلسلة من التفجيرات التي نفذت في صنعاء وحضرموت؟

❖ أي نشاط يمس مصالح البلد ويعمل على إقلاق الأمن والسكينة العامة مرفوض من أي طرف كان، لكن المشكلة تكمن في الغموض الذي يلف علاقة السلطة بعناصر القاعدة في اليمن إذ لم تتأزم علاقة السلطة سواء مع القاعدة أو مع أية قوة أخرى ترفع السلاح في وجه الدولة والسكينة العامة في البلد، بل إن السلطة -وهذا ما نستغربه- تبدي خصومة غير مبررة مع الأحزاب التي تناضل سياسيًا وسلميًا،في حين أن السكوت عن نشاط هذه القوى أو توفير الأجواء والمناخات لها وانشغال السلطة بالخصوم السياسيين أدى إلى تقوية الجماعات والقوى المسلحة والتي كان لها تأثير كبير في البلد اقتصادياً وأمنياً واجتماعيًا وتنمويًا . وأرى أن نشاط القاعدة يجب أن يكون محل وقفة جادة من قبل السلطة وأجهزتها الأمنية ويجب إطلاع الشركاء السياسيين على تطورات ما يجري .

رحيل الحكومة

ودعا د.محمد الظاهري أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء السلطة إلى الانتقال من شرعية الوحدة إلى شرعية الإنجاز، واعتبر الظاهري اختزال الوطن في شخص الحاكم من مهددات الوحدة الوطنية، ودعا الحزب الحاكم إلى إيقاف العبث في جسد المجتمع، وقال أستاذ العلوم السياسية إن الوحدة في خطر إذا لم تعترف السلطة بوجود أخطائها وتعمل لمعالجتها معتبراً الاختلالات الموجودة نتاجا لغياب المؤسسات الحديثة ودولة النظام والقانون.

واعترف طارق الشامي "آن هناك معاناة اقتصادية يعيشها المواطنون وخللا في مؤسسات الدولة .معتبرا الوحدة مكسبا لكل أبناء الشعب اليمني ومن أهم تلك المكاسب اقتران الوحدة بالديمقراطية وتكوين الأحزاب السياسية .

وحذر حاتم أبو حاتم القيادي الناصري السلطة من قيام ثورة الجياع في حال عزوف السلطة عن محاربة الفساد وأضاف :وَعَدُونا أن ترتبط الوحدة بالديمقراطية لكننا نرى في كل يوم الهامش الديمقراطي ينقرض يوما بعد يوم داعيا إلى حوار وطني شامل لأن الوحدة الوطنية تحتاج إلى العدالة والمواطنة المتساوية

واعتبر الدكتور محمد الطاهر بأن الوحدة الوطنية في خطر إذا لم تستشعر السلطة بالأزمات فهي ليست توحدا جغرافيا فقط مؤكدا على أن استمرار الوحدة يجب أن يتم ببناء المؤسسات الحديثة،وأشار الظاهر في ورقته التي قدمها في الندوة إلى أن عدم وجود مؤسسات حدية للدولة هي السبب في زيادة الفقر وانتشار الفساد .داعيا الحزب الحاكم إلى التوقف عن العبث بالجسد اليمني.

الإصلاح الدستوري

وفي حلقة نقاش بالمركز اليمني للدراسات التاريخية واستراتيجيات المستقبل "منارات" تطرق القاضي يحيى الماوري في ورقته المعنونة بـ"دولة المؤسسات سياج الوحدة الوطنية" إلى جوانب الإصلاح في النظام الدستوري اليمني والنظام الدستوري في التشريعات المقارنة، والسلطة التشريعية، والنظام القضائي، النظام الانتخابي، ونظام الحكم المحلي. وخلص القاضي الماوري إلى أن مبدأ إصلاح النظام الدستوري اليمني بعد مرور ١٩ عاما على التجربة الدستورية اليمنية أصبح أمرا ضروريا لاسيما في جوانبه المتعلقة بـ "شكل نظام الحكم "رئاسي، برلماني" . النظام الانتخابي "القائمة الفردية، القائمة النسبية" . النظام القضائي

"النظام الموحد، النظام المزدوج". نظام الحكم المحلي "واسع الصلاحيات، كامل الصلاحيات"".

وثيقة العهد والاتفاق

على ناصر في عام ٢٠٠٧، في حوار مع صحيفة "النداء"، أن وثيقة العهد والاتفاق "كانت ولا زالت تحمل مشروعاً وطنياً وحكماً لا مركزياً لبناء دولة الوحدة".. هذه الوثيقة أفرزتها ظروف الصراع بين طرفين يمثل احدهما الشمال (المؤتمر الشعبي العام)، وآخر يُمثل الجنوب (الحزب الاشتراكي).. وتصاعد الصراع وأفضى إلى حرب.. لكن الوثيقة لاتزال صالحة ولم تتجاوزها الاحداث "علما بأن هناك من يرى أن الوثيقة دخلت متحف التاريخ" وقول على ناصر إن أهم ما يميز وثيقة العهد الاتفاق هو أنها وثيقة حظيت بالإجماع الوطني النخبوي والشعبي في آن معاً. صحيح أن التطورات الحاصلة في المحافظات الجنوبية تتجاوز الوثيقة، ولكن ذلك لا ينفي كونها وثيقة إجماع وطني. وأعتقد أن الحوار الوطني الشامل الذي دعوت إليه غير مرة هو من يحدد إن كانت الوثيقة صالحة أو أنه يمكن تعديلها بما يتوافق مع الظروف الراهنة أو تجاوزها بالمطلق، ولكن هذا الحوار المرهون بالاعتراف أولاً بعدالة القضية الجنوبية وبشقيها السياسي والحقوقي، لم يجد آذاناً صاغية وعقولاً متفهمة وشعورا بالمسؤولية لـ"حل المسألة الجنوبية"؛ إذ قلت إن حلها "يكمن في معالجة آثار ونتائج" حرب ٩٤، "قولاً وعملاً".. بإعادة الشراكة التي قامت عليها الوحدة، هناك كثير من القيادات الجنوبية تشارك في الحكم، ولكن هذه المشاركة لا ترقى إلى مستوى الشراكة في صنع القرار، ولذلك لم تكفل حل أزمة الوطن، ولم تحقق طموح الجنوبيين. وما نشهده في الساحة وتفاقم الأمور أكبر دليل وشاهد على صحة ذلك. ومن المؤسف أن يجري تكريس المُكرَّسِ من خلال ما تسربه وسائل إعلامية من آن تعديلاً وزارياً

سيحصل قريباً لتتسع مشاركة جنوبيين بعدد أكبر من الحقائب، أو أن القيادة تنوي نقل العاصمة إلى عدن كما نشر في صحيفة الوقت البحرينية، وهذا ينتظم مع الحلول الترقيعية والمسكنات التي لا طائل منها.

مستقبل الحراك

ووفقاً لتوصيف التقرير الاستراتيجي الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية للعام ٢٠٠٨م. التقرير رصد الجذور النفسية لما أسماها بـ"ظاهرة الحراك الجنوبي" وتطوراتها وأسبابها وخصائصها، وخلص إلى نتائج استشرف من خلالها أن استشراف مستقبل حركة الاحتجاجات الجنوبية لا يتوقف على عوامل خاصة بها فحسب فهناك عوامل أخرى تتعلق بالأطراف الأخرى في السلطة والمعارضة، والقوى الإقليمية والدولية ذات الاهتمام بالشأن اليمني. وفي كل الأحوال قد لا تخرج التوقعات عما يلي:

١- أن تواصل الحركة فقدان زخمها بسبب قصورها الذاتي، وتعود قيادة الشارع في المحافظات الجنوبية كليًا إلى المعارضة ووفق برنامجها الذي يجعل من الإصلاح الشامل للنظام السياسي المدخل العملي لإصلاح كل الاختلالات، لكن هذا الأمر مرتبط بقدرة (اللقاء المشترك) على المحافظة على وحدة قراره وتجاوز المصائد السياسية التي تعترض طريقه.

٢- أن تستعيد الحركة قوتها في الشارع الجنوبي وتنجح في إبراز قيادات جديدة يتمكنون من إعادة الالتفاف الشعبي حولهم ولاسيما إذا فشلت الحكومة في حل المشاكل حلاً جذرياً واستمرت معاناة المواطنين من الأوضاع المعيشية والإدارة السيئة.. لكن هذا السيناريو يبدو بعيد الاحتمال لأسباب عائدة إلى الخصائص السلبية التي اتصفت بها الحركة والمشار إليها في ثنايا الكلام.

٣- أن تنجح الحكومة في تفكيك المجموعة القائدة للاحتجاجات وحل معظم

مشاكل المتقاعدين والمسرحين بطريقة صحيحة فتغلق بذلك أبواب الشكوى ومصادر المعاناة لهذه الشريحة من المواطنين الغاضبين. ويبدو هذا السيناريو صعباً بالنظر إلى خصائص النظام السياسي القائم.

٤- أن تطور الحركة أساليبها وتعدل من أهدافها وخطابها السياسي والإعلامي بما يتفق مع الإطار العام لبرنامج المعارضة، ويشكل الطرفان -مع بقاء تمايزهما- قوة ضغط شعبية وسياسية للدفع بإجراء إصلاحات شاملة وحقيقية في مختلف المجالات.

سمات وخصائص الحراك

اتسمت حركة الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية بخصائص عكست نفسها على مسار الحركة والنتائج التي حققتها ومستقبلها وعلاقة المجتمع اليمني بها:

أولاً: لم تكن حركة الاحتجاجات قائمة على تنظيم دقيق وهيكلية متينة تسمح لها بتطوير فعالياتها تصاعدياً.. فقد تعرضت الحركة لانتكاسة نسبية وانخفضت وتأثر نشاطاتها بشكل ملحوظ نتيجة المواجهة العنيفة لها من قبل الأجهزة الأمنية، ونتيجة اعتقال أبرز قياداتها أكثر من مرة، وقيام الحكومة بتلبية الكثير من المطالب الحقوقية. ومن الواضح أن عدم استناد الحركة الاحتجاجية إلى هيكلية وتنظيم متماسك حرمها من القدرة على استيعاب الصدمات المضادة التي تعرضت لها، كما أدت إلى افتقادها الوحدة القيادية والقاعدية منطلقاً وأهدافاً!

ثانياً: انحصرت الحركة في مناطق ومدن محدودة وبالذات في عدن والضالع والمكلا بدرجة أساسية، وقد حرمها ذلك من الظهور بمظهر المعبر عن الإجماع الشعبي في جنوب اليمن كما حرصت قيادتها على التصريح به وتقديم نفسها (قيادة جنوبية) بديلة للمعارضة وخاصة الحزب الاشتراكي اليمني الذي تعرض

للانتقاد الشديد وتحميله مسؤولية ما حدث. وقد قلل من الطابع الشامل للحركة حقيقة أن معظم العسكريين المتضررين أو المشاركين في الاحتجاجات ينتمون إلى محافظة واحدة في الأساس هي محافظة الضالع التي كانت تمثل المخزون الأكبر للجيش والأمن في دولة الحزب الاشتراكي اليمني مقارنة بالمحافظات الأخرى التي كان وجودها شبه معدوم أو قليلاً أو غير مؤثر. وهو وضع مختل كان نتيجة هيمنة مناطقية - بالتحالف مع آخرين - على الدولة والحزب في الجنوب قبل الوحدة، وأثار- وما زال - حساسية سياسية واجتماعية.

ثالثاً: تورطت حركة الاحتجاجات في بداية مسيرتها بإعلان بعض قياداتها لمطالب سياسية لا تحظى بإجماع المنتمين إليها من قبيل رفض شرعية الوحدة ومقارنتها باحتلال العراق والكويت والمطالبة بإعطاء الجنوب حق تقرير المصير والترويج لصوابية الانفصال! كما أنها تقاطعت بذلك مع المعارضة الرسمية التي كان يمكن أن يشكل التحامهما معاً ضد السلطة قوة سياسية وشعبية مؤثرة قادرة على تحقيق مكاسب أكبر وأكثر جذرية مما حدث!

رابعاً: افتقدت الحركة إلى امتلاك إستراتيجية واضحة الأهداف ومتفق عليها، كما أن قاداتها الأساسيين غلبت عليهم العصبية والتهور في الأداء وعدم القدرة على إدارة مواجهتهم للحكومة بطريقة ذكية تأخذ في الاعتبار الحقائق التاريخية وتشخيص الأسباب الحقيقية للمعاناة الشعبية.. ومقابل ذلك استسهلت تلك القيادات الحديث عن الانفصال وحق تقرير المصير دون تقدير للعواقب السلبية على التأييد الشعبي معهم، وتجاهلاً لحقائق موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية التي ستجد في تفكيك دولة بالأهمية الإستراتيجية والجغرافية كاليمن خطراً على المصالح الدولية وعلى الأمن الإقليمي والعالمي.

الحوار الوطني:رؤية أميركية

وربما كان مفيدا أن نقدم استعراضاً لدراسة قام بها معهد دراسات الشرق الأوسط في واشنطن حول المستقبل السياسي لليمن،وتكمن أهمية الدراسة في كونها صادرة عن هذا المعهد الذي يعتبر أحد أبرز مراكز الدراسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمد الخارجية الأمريكية بالدراسات والأبحاث المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط.

وكذلك تكمن أهمية الدراسة كون من قام بها عدد من كبار الباحثين الأمريكيين المتخصصين في الشأن اليمني والذين قضوا سنوات في اليمن .. وتوصلوا

إلى النتيجة التالية:

من الأفضل أن يحافظ النظام على الوحدة بشكل سلمي من خلال المشاركة في حوار وطني ،شامل لايستبعد أحدا، ومن أجل نجاح هذا الحوار فإنه يجب أن يؤدي إلى حدوث إصلاحات مؤسسية كبيرة الأثر وخصوصاً عن طريق اعتماد اللامركزية السياسية والاقتصادية وبينما كانت الفرصة سانحة للرئيس صالح لكي يقوم بإجراء هذه العملية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨م إلا أنه فشل في القيام بذلك بشكل فعال نتيجة لذلك فقد تغيرت الحقائق على الأرض فأساليب الوعود الزائفة والإصلاحات المؤقتة قد نخرت في مصداقية الرئيس وقدرته على المساومة فقد أضحى الآن من المستحيل على النظام تقريباً حل الأزمة في الجنوب دون مشاركة واسعة من النخُب المحلية وبإشراف وسيط خارجي يتسم بالمصداقية حيث إن وجود وسيط خارجي نزيه يعتبر شرطاً أساسياً لحل الأزمة الحالية، وقد فقد صالح مصداقيته فيما يتعلق بإبرام صفقات محلية مما يستلزم وجود وسيط خارجي كي يوجه ويضمن إلى حد ما تنفيذ شروط أي اتفاقية من الطرفين.

باختصار فإن أي حل سلمي للأزمة الجنوبية يعتمد جزئيا على رغبة الرئيس

صالح في التدخل الجاد للتوصل إلى تسوية لمطالب الشعب ليس في الجنوب فقط وانما في المحافظات الشمالية أيضا، وكذلك معالجة مظالم الجنوب بطريقة جديدة، وإذا لم يتحقق ذلك ستكون اليمن في حاجة الى قائد كبير ومثقف لديه القدرة على الحفاظ على وحدة البلاد من خلال وصع حد لتلاعب النظام الحالي وفساده.

موقف صناع السياسة الأمريكية

بينما يراقب صناع السياسة الأمريكيون الأحداث التي تجري في اليمن فهناك هاجسان رئيسيان هما:

أولاً: موضوع الاتصالات الاستراتيجية وحيث يتوجب على الساسة الأمريكيين أن يدركوا بأن دعمهم للوحدة اليمنية يمكن أن يفسر في اليمن على أنه يمثل دعماً قوياً من قِبَل الإدارة الأمريكية في اليمن لحكم الرجل الواحد المتمثل في صالح وذلك على حساب جميع الأمور والاعتبارات الأخرى، إضافة إلى الإصلاحات التي تمثل حاجة ملحة للبلاد.

وعليه فإنه ينبغي على الإدارة الأمريكية أن تستمر في التأكيد على دعمها ليمن موحد يحترم المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون والحريات الصحفية وحقوق الإنسان.

أما الهاجس الثاني: فيتمثل في الدلالات الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة وذلك في حالة تعرض الوحدة اليمنية للخطر من خلال حدوث تمرد واسع النطاق، وفي حالة حدوث أي شيء من هذا القبيل فإن نظام صالح سوف يركز بشكل أساسي على محاولة البقاء مهما كلف الأمر وبالتالي فإن نظام صالح أثناء انصرافه عن بقية الأمور سوف يهمل المصالح الأمريكية إن لم يتجاهلها، وذلك لدى محاولته استعادة السيطرة على الجنوب.

وفي حالة حدوث انفصال الجنوب عن الشمال وهو أمر مستبعد فإنه من الصعب إيقاف انهيار اقتصاد الشمال،أما في حالة استمرار التمرد وهو أمر ممكن فإن قابلية الاقتصاد للنمو والتطور سوف تتعرض لتهديدات أكثر بينما يمكن للفوضى الداخلية أن توفر مساحة إضافية للقاعدة كي توسع نفوذها

وأخيراً فإن الحدود البحرية يمكن أن تستخدم لتسهيل تحركات أعضاء القاعدة من وإلى القرن الأفريقي وكذلك توفيره وسائل دعم إضافية لظاهرة القرصنة في خليج عدن وهي ممارسة يساهم في كبحها الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لقوات خفر السواحل اليمنية الناشئة وبناء عليه فإن وجود يمن موحد ومستقر يصب بشكل أفضل في خانة المصالح الأمريكية، ويعتبر نظام صالح حالياً شريكاً أساسيّاً في تحقيق تلك النتيجة ومعوقاً لها في نفس الوقت،لذلك فإن الولايات المتحدة حريصة على وحدة اليمن مع تغيير النظام.

مثلث الأزمة ومثلث الحل

وفي خاتمة الكتاب يرى المؤلف أن طروحات الانفصال التي نشطت في جنوب اليمن هي رد فعل طبيعي وتلقائي وعفوي على مسلسل المظالم التي وقعت على المواطنين ليس بسبب الوحدة وإنما بسبب السلطة، فهذه الجماهير في المحافظات الجنوبية كانت أول من تحيز للوحدة واندفعت تجاه صنعاء لإعلان بهجتها بتوقيع اتفاقية الوحدة،وهذه النخبة التي تقود الحراك في الجنوب كانت أصلا ضمن النخبة التي صنعت الوحدة، سواء أكانوا مدنيين من قادة الحزب الاشتراكي أو ضباطا في القوات المسلحة وهم لم ينقلبوا على الوحدة وإنما انتفضوا ضد سياسيات ظالمة لايختلف معهم أحد فيها ،هم انتفضوا ضد اختزال البلاد في نظام سياسي قديم وعتيق، واختزال النظام في عائلة ثم اختزال العائلة في شخص ،وبالتالي فإن تغيير النظام برمته يفتح الباب أمام حل تاريخي ليس

فقط للجنوب بل لليمن كله- -بشطريه - الذي يعاني من سوء الإدارة والأوضاع الاقتصادية المتردية .. وإن كان الجنوبيون يشعرون بأن ما يصيبهم أكثر وطأة مما يصيب أشقاءهم في الشمال.

ثانيا: الانفصال لن يحل أيًا من مشاكل الجنوب اليمني، بل سوف يزيدها تعقيداً، فالتاريخ شاهد على أن قادة الجنوب تقاتلوا فيما بينهم، عندما كانوا يحكمون البلاد، وجرت تصفيات دموية لبعضهم البعض..كما آن الشمال شهد عمليات تصفية دموية لأبرز قادته "وبخاصة الشهيد إبراهيم الحمدي" في ظل سيطرة عقلية القبيلة وسعيها لتجاوز الدولة ومؤسساتها.

وليس هذا هو بيت القصيد بل إن الدول الصغيرة لامجال لها في عصر التكتلات الكبيرة وإذا كنا ننادي بوطن عربي واحد متكامل فكيف بنا نسعى إلى انفصال قد يؤدي إلى تفتيته على الطريقة الصومالية أو العراقية أو السودانية..

بالعكس إن الوحدة هي العاصم من الصراعات الدموية داخل الأحزاب، وهي جسر التنمية للدولة الكبرى المهابة من الأعداء والطامعين ،والوحدة هي الإيمان، وهي العقيدة.

ثالثا:من هنا يبدو أن الحل للأزمة اليمنية يجب أن يكون حلا شاملا متكاملا، سياسيا واقتصاديا، ديمقراطيا وتنمويا، فلا حل بدون الوحدة ولا حل بدون التنمية ولا تنمية بدون الحل ،فهناك ترابط عضوي بين أضلاع مثلث الأزمة " احتكار السلطة- غياب العدالة - إهدار مبدأ المشاركة" ومثلث الحل" "فرص ديمقراطية متساوية-توزيع عادل للثروة-مشاركة كل الفعاليات وفق قاعدة الكفاءة" والعمل على فرض هيبة الدولة على كل المناطق بما في ذلك صعدة، ولن يخدم الوحدة بروز جماعات مسلحه من الصعب السيطرة عليها مثل (لجان الدفاع عن الوحدة) و(ميليشيا الفضيلة) و(القوات الشعبية) ..فالجيش

والشرطة والأجهزة الأمنية كفيلة بالحفاظ على أمن الوطن والمواطن إذا ساد مفهوم المواطنة المتساوية والشراكة السياسية وفرض القانون على الجميع من دون استثناء.

رابعا: أن الرئيس علي عبد الله صالح أدى دوره خلال ثلاثة عقود حكم فيها البلاد ،وسواء كان موفقا أو العكس فهذا متروك للتاريخ ،بينما يفرض الحاضر كلمته في ضرورة التغيير ،التغيير من أعلى هرم السلطة إلى أدنى درجات السلم التنظيمي في الأحزاب الكبيرة والقائدة، فقد انتهت النظم السياسية التي ولدت في ظل الحرب الباردة ومن بينها النظام اليمني، واتسمت بدرجة عالية من تركيز السلطة والقرار في يد القائد "الركن المهيب الملهم" وولدت نظم حكم ديمقراطية تعددية حقيقية، ولم يعد يستقيم إلا نظم الحكم الرشيدة، التي لها قواعد متعارف عليها في العالم كله، وأولها وأهمها التغيير في الأشخاص والمناهج وتحديد الصلاحيات لأن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة.

وقد نذكر أن قيادة هذه الاحتجاجات يفترض أنها التنظيم المسمى الحراك الجنوبي "السلمي"، لكن الأمور اتجهت بالتدريج نحو العنف الذي قد يكون ردَّ فعلٍ لعنفِ السلطاتِ، ولكن من الواضح أيضاً أن الحراك "السلمي" متحسب للعنف ومستعد له بل وربما بادر به، وتشير الأحداث الأخيرة في زنجبار إلى ما يشبه العمليات الانقلابية من قبل الحراك وأنصاره.

وثالث المؤشرات أن الشعارات المعادية للوحدة والمطالبة بالانفصال وعودة دولة مستقلة في الجنوب باتت أكثر تواتراً عن ذي قبل، وأكثر قسوة في وصفها للسلطة المركزية بسلطة الاحتلال، ويبدأ علي سالم البيض القائد الجنوبي السابق يتدخل صراحة بالتوجه لجماهير الجنوب ومطالبة السلطات اليمنية والمجتمع الدولي بالاعتراف بجمهورية مستقلة في الجنوب، وباعتباره -أي البيض- رئيساً لهذه

الجمهورية.

هكذا تزداد الأزمة خطورة، فيما مواجهتها ما زالت تتم بالأساليب التقليدية، وهي استخدام العنف، الذي قد يكون ضروريا لردع القلة التي تحاول الخروج على الجماعة، لكنه يصبح غير مُجْدٍ إذا كانت هناك قضية حقيقية تكمن خلف حركات الاحتجاج، كما هو الحال في الوضع الراهن. ولذلك، فلابد من دراسة متعمقة وموضوعية لهذا الوضع، وتحديد المشروع في المطالب المرفوعة من حركات الاحتجاج، واتخاذ خطوات جادة في سبيل تنفيذها كي يمكن مواجهة المطالب غير المشروعة على نحو أيسر.

قد لا يكون هناك خطر داهم على الوحدة اليمنية؛ لأن جماهير الجنوب لو كانت كلها أو غالبيتها معارضة للوحدة لفرضت إرادتها فرضاً، لكن ثمة مشكلات تعترض الوحدة وتقوض مناعتها.

ومن حس الحظ أن هذه المشكلات قد تفاقمت في ظل بيئة خارجية صديقة للوحدة أو على الأقل متقبلة لها.

فبعد أن كانت البيئة الإقليمية غير متقبلة بصفة عامة لإنجاز الوحدة لاعتبارات تتعلق بتوازن القوى في الجزيرة العربية، أصبحت هذه البيئة قلقة من احتمالات التفكك؛ لأنها باتت تهدد الجميع، وبصفة خاصة بعد احتلال العراق.

أما البيئة العالمية، وبالذات الموقف الأمريكي، فلم يكن معادياً للوحدة اليمنية منذ بدايتها إلى نهايتها. ولذلك، فإن سلطة الوحدة تستطيع أن تعمل في ظل غياب ضغوط خارجية قوية، وإن كانت مشكلتها أنها تواجه في الداخل مشكلة حقيقية أخرى مع الحوثيين، ومن ثم فإن قدرتها على الحركة قد تكون مقيدة بهذا الاعتبار، وهو ما يشجع على التعامل مع الأزمة بأساليب سياسية وليست أمنية، ومن دون ذلك سوف يزداد عدم الاستقرار في اليمن بمعدلات سريعة.

وقد لا تصبح المشكلة مشكلة شمال وجنوب بقدر ما تنفلت الأمور إلى رغبات جنوبية في مزيد من التشظي الذي عرفه النظام العالمي على نطاق واسع منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وسوف ينعكس هذا بالتأكيد سلباً على الشمال نفسه.

إن الوحدة اليمنية ما زالت قادرة على مواجهة التحديات الراهنة، غير أن استمرار تجاهل هذه التحديات أو مواجهتها بنهج خاطئ يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على الوحدة ذاتها أدت الأزمة السياسية في الجنوب تتشكل منذ وقت طويل مع وجود فرص عديدة للرئيس صالح يتصرف من خلالها بأسلوب يراعي المصلحة الذاتية له وذلك لمعالجة المطالب[1] المطروحة والتي تتمثل في الخدمات والوظائف وحكم القانون وقدر من الحكم الذاتي لمناطق البلاد، إلا أن صالحا فشل مراراً في معالجة المظالم الجنوبية بشكل كافٍ وبدلاً من ذلك فقد فضل المضي في طريق الاحتواء والاستقطاب والقمع وتقديم تنازلات غير كافية ساهمت فقط في إثارة معارضة أكبر، حيث إن الحراك الذي بدأ باحتجاجات سلمية تطالب بالإصلاحات تحت سقف الوحدة قد تحول الآن إلى حراك يطالب بدولة جنوبية مستقلة، وفي بعض الأحيان اتخذ ذلك الحراك طابعاً عنيفاً في كفاحه ضد النظام وتوحي الأحداث الأخيرة بأن هناك أزمة متفاقمة في الجنوب مع احتمال حدوث عواقب كارثية للمدنيين هناك وكذلك للاقتصاد الوطني برمته وقابلية الدولة للنمو والتطور.

الوثائق

وثيقة (١)

٢١ مايو ٢٠٠٤ م (نص بيان فخامة رئيس الجمهورية)

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

الإخوة المواطنون الأعزاء.. في الداخل والخارج

أحييكم بتحية الحرية والديمقراطية والوحدة.. وأهنئكم بحلول العيد الوطني الرابع عشر لقيام الجمهورية اليمنية والتي ارتفعت راياتها خفاقة شامخة في الـ٢٢ من مايو عام ١٩٩٠م ليحقق شعبنا بذلك أعظم إنجازاته الوطنية والوفاء لتضحيات شهدائه الأبرار.

الإخوة المواطنون.. الأخوات المواطنات..

يأتي احتفالنا بهذا العيد في ظل إنجازات وطنية عظيمة وتحولات عميقة وتحديات صعبة شهدها الوطن على مدى ١٤ عاماً منذ أن أعاد شعبنا تحقيق وحدته، ورسخ جذورها بتضحياته الغالية والجسيمة، وإن أفراح شعبنا بهذه المناسبة الوطنية الغالية تتعاظيم في كل عام بفضل ما يتحقق للوطن من مكاسب وإنجازات تاريخية هامة على مختلف الأصعدة السياسية والديمقراطية والتنموية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

يا أبناء شعبنا العظيم..

لقد تمكنت بلادنا وبحمد الله وبفضل تعاون كل أبناء الشعب الأوفياء وقواه السياسية والاجتماعية الخيرة قطع أشواط كبيرة على درب البناء والتنمية والتقدم.. خاصة منذ نهاية حرب صيف ١٩٩٤م التي تم إغلاق ملفاتها بقناعة وطنية، وتم إعلان العفو العام، وتجاوز كافة الآثار الناجمة عنها، وعلى مختلف الأصعدة، وقد عاد إلى الوطن معظم من كانوا في الخارج، وتم اتخاذ كافة الخطوات الكفيلة بمعالجة أوضاعهم، وممتلكاتهم، وترتيب الأعمال لهم بحسب مؤهلاتهم، وكفاءاتهم، فالوطن يتسع للجميع، ونحن على ثقة بأن كل أبناء الوطن الشرفاء سوف يكونون عند مستوى المسئولية، ولما يحقق مصلحة الوطن، وازدهاره كما

ستتواصل بأذن الله الجهود من أجل إنجاز المزيد من المشاريع الخدمية والتنموية التي تحقق منها الكثير للوطن، وفي مقدمتها ما تحقق في مجال شبكة الطرقات الحديثة التي تبلغ أطوالها حوالي عشرة آلاف كيلوا متراً، والتي تربط أجزاء الوطن بعضه ببعض، وسهلت إيصال المشاريع الخدمية إلى كل المناطق. وكذا في مجال بناء السدود والحواجز المائية؛ حيث تم إنجاز حوالي (١٢٥٠) منشأة مائية، ويجرى حالياً تنفيذ أكثر من (٦٠٠) منشأة؛ بالإضافة إلى ما تحقق في مجال تعليم. وتوجه الحكومة بإعطاء الأولوية في التوسع في التعليم الفني والمهني، وكليات المجتمع، وبما يخدم التنمية..ووضع الضوابط الكفيلة بالإشراف الفاعل على التعليم الأهلي والخاص التعاون والتعامل بشفافية في هذا الجنب، ولما فيه المصلحة الوطنية. كما أن الحكومة تنفذ كافة الأهداف والغايات التي تضمنتها خطط التنمية وفي متدمتها الخطة الخمسية الثانية. مواصلة تنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي والمالي، والإداري لتكون متلازمة مع جهود مكافحة الفساد واستئصاله. كما على السلطة التشريعية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الاضطلاع بمسئوليتهما الراقية ومحاسبة الفاسدين من توخي الدقة والمعلومات الصحيحة والابتعاد عن المكايدات، وينبغي على من تناط بهم هذه المسئولية أن يكونوا قدوة حسنة في الاستقامة والنزاهة. وتوجه الحكومة الاهتمام بجذب الاستثمارات المحلية والعربية، والأجنبية، وبخاصة تلك التي تستوعب أكبر قدر من الأيادي العاملة، وتحد من البطالة، وكذا الاهتمام بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، والرعاية الاجتماعية، ومكافحة الفقر، والاهتمام بسرعة تنفيذ مشروع توليد الطاقة الكهربائية بالغاز، وبقدرة ٣٠٠٠ ميجاوات خلال الفترة القادمة، وحتى عام ٢٠٠٧م، وبحيث تلبي الاحتياجات المتزايدة سواء في المجال الصناعي، أو في التخفيف على المزارعين من استخدام الوقود، واستبداله بالطاقة الكهربائية، وبأسعار مناسبة. كما يجب الاهتمام بتطوير مصانع الاسمنت الحكومية القائمة حالياً في كل من عمران والمفرق بتعز، وباجل.. ورفع طاقاتها الإنتاجية إلى ثلاثة ملايين طن وتقديم التسهيلات اللازمة للمصانع الجديدة، التي سوف يقوم القطاع الخاص بإنشائها في كل من باتيس بطاقة سبعمائة وخمسين ألف طن محافظة أبين وفي محافظة حضرموت بطاقة مليون طن قابل للزيادة ،وفي مديرية ردفان

محافظة لحج بطاقة ثمانمائة وخمسين ألف طن بحيث تصل الطاقة الإنتاجية لتلك المصانع جميعاً إلى خمسة مليون وخمسمائة ألف طن في عام ٢٠٠٧م.

إن همنا اليوم هو التنمية وبناء الاقتصاد الوطني، ولهذا فإنه وخلال الاحتفال بهذا العيد سوف يتم افتتاح ووضع حجر الأساس لعدد (٢٢٣٧) مشروعاً وبتكلفة تبلغ حوالي ٢١٥ مليار ريال .

وبهذا المناسبة نعلن عن زيادة المرتبات والأجور للعاملين في الجهاز المدني ومنتسبي القوات المسلحة والأمن، بنسبة ٤٠٪ للفئات الأدنى و٢٠٪ للفئات الأعلى.

الإخوة المواطنون الكرام:

لقد اقترن قيام الجمهورية اليمنية بالديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية.. وتفعيل دور مؤسسة المجتمع المدني، وتحققت أوسع ملية إصلاح سياسي في بلادنا،سواء من خلال تجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة، وإجراء الانتخابات الحرة البرلمانية، والرئاسية، والمحلية، أو في إقامة المؤسسات الدستورية، وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار، مشاركة المرأة حرية الرأي، والصحافة، واحترام حقوق الإنسان.

ولقد كان اختيارنا للنهج الديمقراطي نابعاً من إيماننا بأن الديمقراطية هي خيار العصر، وأساس البناء والتقدم، والتجسيد الصادق لحكم الشعب نفسه بنفسه، فالوطن كبر بوحدته ونهجه الديمقراطي.. وتعززت مكانته ودوره على مختلف الأصعدة الأقليمية والقومية والدولية، ومن هذا المنطلق فقد احتضنت بلادنا العديد من المؤتمرات والفعاليات الديمقراطية، وفي مقدمتها مؤتمر الديمقراطيات الناشئة، ومؤتمر صنعاء للديمقراطية وحقوق الإنسان، ودور محكمة الجنايات الدولية، وكذا مؤتمر رابطة الشيوخ والشورى، والمجالس المماثلة في الوطن العربي وأفريقيا، مما أوجد لبلادنا حضوراً عالمياً غير مسبوق وجاء (إعلان صنعاء) ليؤكد على مبدأ تعزيز الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية وبناء مؤسسة المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان، ومد جسور الحوار والتواصل والتفاهم بين الأديان والحضارات، وقدم إعلان صنعاء رؤية موضوعية متكاملة تمثل اليوم مرتكزاً رئيسياً للإصلاحات السياسية والديمقراطية المطروحة في المنطقة، وإننا في الجمهورية اليمنية نرحب بالإصلاحات التي تكفل تعزيز الديمقراطية وتوسيع

المشاركة الشعبية في صنع القرار، وبحيث تكون نابعة من إرادة الشعب، ومنسجمة مع خصوصياتها، وملبية لطموحاتها.

وإنها لمناسبة ندعوا فيها الجميع في الوطن، وفي المقدمة الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى إثراء الديمقراطية بالمزيد من الممارسة الديمقراطية المسئولة، في إطار الالتزام بالدستور والقوانين النافذة، والثوابت الوطنية، بعيداً عن المكايدات الضارة بالوطن، كما ندعوا إلى التصدي لكافة الظواهر السلبية المعيقة لجهود البناء والتنمية، وبهذا الصدد نعبر عن ارتياحنا وتقديرنا للاستجابة الواعية من قبل أبناء شعبنا بدعوتنا لعقد صلح عام لإنهاء ظاهرة الثأر، وعلى اللجنة العليا التي تم تشكيلها سرعة إنجاز مهاما، ولكي يتفرغ الجميع للتنمية.

الإخوة المواطنون الكرام..

إننا في هذه المناسبة الوطنية المجيدة نتقدم باسمكم بالتحية والتقدير إلى أبناء قواتنا المسلحة والأمن البواسل الذين بفضل تضحياتهم تتعاظم المكاسب والمنجزات وتصان سيادة الوطن واستقلاله ويترسخ الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي وإننا نشعر بالارتياح والاعتزاز إزاء ما قطعته مسيرة البناء والتحديث في هذه المؤسسة الوطنية الرائدة من شوط متقدم على درب تعزيز القدرة الدفاعية والأمنية، كما نثمن ما تحقق من نتائج إيجابية لخطة الانتشار الأمني في مختلف أنحاء الجمهورية على صعيد ترسيخ الأمن والاستقرار ومكافحة الجريمة، وسنولي القوات المسلحة والأمن، ومنتسبيها كل الرعاية والاهتمام وفاءً لتضحياتهم وعطاءاتهم من أجل الوطن وأداء الواجب.

يا أبناء أمتنا العربية والإسلامية:

تنعقد القمة العربية في ظل ظروف بالغة الخطورة .. وفي ظل تحديات كبيرة تواجهها الأمة وهو ما ينبغي على القمة الخروج برؤية عربية مشتركة قادرة على استلهام مصالح الأمة، ومجابهة العواصف والتحديات الراهنة.

إن الجمهورية اليمنية وانطلاقاً من شعورها بمسئوليتها القومية، وإيماناً منها بوحدة الأمة ومصيرها المشترك تقدمت بمبادرة لإصلاح النظام العربي من أجل معالجة الخلل القائم في العمل العربي المشترك، مستفيدة من كافة الأفكار والمبادرات، التي قدمت من العديد من الأشقاء، ومن تجارب الغير، سواء في الاتحاد

الأوروبي، أو أفريقيا، أو غيرها..

وإن قيام اتحاد للدول العربية يمثل ضرورة قومية من أجل تفعيل العمل العربي المشترك وتعزيز قدرات الأمة على مجابهة المخاطر التي تحيط بها.. وحيث إنه في ظل غياب التضامن والتكامل والوحدة ستظل الأمة نهباً للأطماع.

يا أبناء أمتنا العربية والإسلامية..

إن التصعيد الإسرائيلي الخطير وممارسة القمع وإرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل يمثل تحدياً لأمتنا العربية والإسلامية وإدارة المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية ولذلك فإننا في الجمهورية اليمنية وفي إطار رؤيتنا لحل الصراع العربي الإسرائيلي التي قدمناها للأشقاء والأصدقاء، نرى ضرورة تفعيل دور اللجنة الرباعية لتنفيذ خارطة الطريق استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية وضم الجامعة العربية إلى اللجنة الرباعية، واعتبار مبادراة السلام العربية جزءاً مكملاً لخارطة الطريق، وسرعة إرسال قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني من الصلف الصهيوني وإلزام الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بإعلان هدنة بينهما بقرار من الأمم المتحدة، وبما يكفل تنفيذ خارطة الطريق وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وفي المقدمة القرار (٢٤٢) و(٣٣٨) وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وحل مشكلة اللاجئين، والعمل على إزالة الجدار العازل العنصري، والبدء في إعادة إعمار فلسطين، وبناء أجهزة الدولة،وبالذات الأجهزة الأمنية، وعلى الجامعة العربية مساعدة الشعب الفلسطيني على بناء مؤسساته في إطار وطني يضمن مشاركة الجميع والعمل من أجل توحيد جهود ومواقف فصائل العمل الوطني الفلسطيني وبما يدعم صمود الشعب الفلسطيني ويعزز من وحدته الوطنية، وانسحاب إسرائيل من الأراضي السورية، واللبنانية المحتلة، تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وفي المقدمة إسرائيل، وعقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة، وفيما يتعلق بالأوضاع المتدهورة في العراق فإننا نشعر بالألم لما يعانيه الشعب العراقي الشقيق في ظل الاحتلال، وقد قدمنا في الجمهورية اليمنية رؤية لإحلال الأمن والاستقرار في العراق، تقوم على التالي:

- تتولى الأمم المتحدة إلى جانب الجامعة العربية والسلطة العراقية مسئولية

إنهاء الاحتلال وانسحاب القوات الأجنبية من العراق، وبما يضمن وحدة وسلامة أراضي العراق .

- وضع خطة أمنية لإعادة الأمن والاستقرار وإرسال قوة دولية إلى العراق تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية.

- تشكيل جمعية وطنية تمثل كافة القوى الوطنية والطوائف لصياغة الدستور العراقي تحت إشراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

- إجراء انتخابات عامة حرة وديمقراطية وبناء عراق ديمقراطي موحد ومستقل.

الإخوة المواطنون الكرام ..

إن العالم يعاني اليوم من تزايد ظاهرة الإرهاب التي تمثل آفة دولية خطيرة تهدد الأمن والاستقرار والسلام ونحن في الجمهورية اليمنية نجدد إدانتنا لكافة عمل الإرهاب أينما كان، وندعو إلى تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل استئصال هذه الظاهرة، وإزالة أسبابها التي تؤدي إلى تناميها، فلقد برهنة التجارب بأن القوة لا تمثل الوسيلة الواحدة، الناجحة لمحاربة الإرهاب، فالحوار أيضاً وسيلة مهمة في هذا الجانب، وعلى العلماء الاضطلاع بدورهم في توعية الشباب وتحصينهم من الأفكار المضللة التي تؤدي إلى التطرف وممارسة الإرهاب.

يا أبناء شعبنا اليمني العظيم..

في هذه اللحظة التاريخية يدخل وطننا الغالي وطن الثاني والعشرين من مايو العظيم إلى رحاب عام جديد ليواصل السير على درب البناء والتقدم، وإنها لمناسبة نعبر فيها عن التقدير لكل الذين يعملون بتفانٍ وإخلاص ويتحملون المسئولية في كافة المواقع، ويحرصون على تعزيز المكتسبات والمنجزات الوطنية.

سائلين الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير الوطن والأمة، وأن يتغمد أرواح شهدائنا الأبرار بواسع رحمته، وأن يسكنهم فسيح جناته (إنه سميع مجيب).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وكل عام وانتم بخير

وثيقة (٢)
نص خطاب الرئيس علي سالم البيض إلى شعب اليمن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا وسيد المرسلين أجمعين محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والتسليم ... وبعد ,

يا شعبنا الجنوبي العظيم في داخل الوطن السليب وخارجه ... أيها الأبطال الأحرار في ميادين النضال والشرف والكرامة .. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

إنه لمن دواعي سروري وعظيم امتناني أن أتحدث إليكم اليوم ,في هذه المناسبة التاريخية ,حديثا من القلب إلى القلب ,بعد طول غياب وتغييب ,بسبب الكثير من الظروف القاهرة والصعبة والتي أرغمتنا على العيش بعيدا عن وطننا الحبيب وعنكم ,وإن كانت قلوبنا وعقولنا لم تغب لحظة واحدة عن رصد الأحداث ومتابعتها والتفاعل معها بما كنا قادرين عليه .

يا أبناء الجنوب الكرام ... تعلمون جميعا بأننا قد وقعنا اتفاقية الوحدة الاندماجية بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية بروح حضارية وقومية متطلعة للانتقال نحو مستقبل أفضل لشعبي البلدين ,وكانت الآمال العريضة تحدونا نحو بناء وطن يتسع لجميع أبناءه .. وطن يقوم على احترام الفرد في إطار دولة دستورية مؤسسية ,ترفرف عليها قيم العدالة والمساواة ويسودها النظام والقانون ... وطن يحمي كل مواطنيه صغيرهم وكبيرهم, قويهم وضعيفهم .. وطن قادر على تلبية جميع التطلعات والآمال العريضة لشعبي البلدين المتعاقدين بتكامل كل الطاقات والقدرات البشرية والمادية ,آخذين بأفضل ما أفرزته تجربتي البلدين قبل الوحدة ,وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف القومي الكبير ,فقد قدمنا الكثير من التنازلات والتضحيات الجسيمة كوطن ودولة وشعب ... ولم نضع أية شروط أو مكاسب كان يمكن أن نتحصل عليها . بالنظر للمساهمة الكبيرة التي قدمها الجنوب وأبناؤه لإنجاز تلك الوحدة ... فقد قدمنا دولة سيادية بشعبها وعاصمتها وهويتها وثرواتها ... إلا أن السلطة في

صنعاء كانت تتربص بنا وبدولتنا وشعبنا دوائر الشر والعداء ,وكانت تُبطن ما لا تظهر .. وكانت تخطط وتتآمر بهدف حرف الوحدة عن مسارها الطبيعي (الحضاري - السلمي) والديمقراطي الذي صنعت من اجله . فكانت التصفيات وجرائم الاغتيالات السياسية تتوالى تباعا نحونا في السنوات الأولى للوحدة وأثناء المرحلة الانتقالية ,ولم يكن هدفهم من الوحدة سوى الاستيلاء على الجنوب وثرواته ,وكان التنصل من تنفيذ جميع بنود اتفاقية الوحدة ,ظاهرا وواضحا ومؤشرا بعدم جدية شركائنا في تحقيق الوحدة بأهدافها النبيلة.

ولقد برز بشكل واضح وجلي ,أن نظام الجمهورية العربية اليمنية ,لم يكن ينظر للوحدة بمعانيها النبيلة وأهدافها العظيمة إلا من منظار ذاتي ومفهوم ضيق ,ولم يكن ينظر للجنوب بدولته الكبيرة كشريك أساسي ,إلا باعتباره فرع يجب أن يعود إلى الأصل كما قالوا ,وصرحوا بذلك علنا دون مواربة أو كياسة .. وكما كشفوا واعترفوا في مذكراتهم ومراسلاتهم المعلنة ,فكانت الأزمة السياسية المعروفة التي انتهت بتوقيع "وثيقة العهد والاتفاق" في العاصمة الأردنية عمان يوم ٢٠ / ٢ / ١٩٩٤م برعاية العاهل الأردني المغفور له بإذن الله الملك الحسين بن طلال ,إلا إن كل ذلك لم يشفع لدعاة السلام في تجنب الحرب التي كان الطرف الآخر قد اعد لها العدة وحسم أمرها وقرر شنها على الجنوب ,ففي يوم ٢٧ ابريل ١٩٩٤م أعلن علي عبدالله صالح خطاب الحرب من ميدان السبعين بصنعاء ,فتم البدء الفوري بضرب جميع الألوية العسكرية الجنوبية المرابطة في الشمال واحدا تلو الآخر كخطورة استباقية لشن الحرب الشاملة على الجنوب.

ولم تفلح الوساطات العربية أو الدولية ,في إيقاف الحرب التي اجتاحت الجنوب أرضا وإنسانا ,فكان إعلاننا السياسي يوم ٢١ مايو ١٩٩٤م بفك الارتباط مع نظام صنعاء والعودة إلى وضعنا ودولتنا السابقة كحق شرعي وطبيعي لشعب الجنوب في ظل الحرب التي لم توقفها حتى قرارات الشرعية الدولية أرقام ٩٢٤ . ٩٣١ . وأصبح الجنوب تحت الاحتلال بعد إتمام اجتياحه العسكري يوم ٧ / ٧ / ١٩٩٤ م ,وبذلك تكون صنعاء قد قضت على الوحدة وأنهتها تماما .

أيها الإخوة والأخوات ... إن اجتياح بلادنا بالقوة العسكرية ,قد أعلن بدء مرحلة

جديدة في تاريخ شعبنا .. تحولت فيها الوحدة بمفهومها السياسي السلمي الديمقراطي إلى احتلال عسكري صريح .. ففرضت سلطة ٧ يوليو الوحدة علينا وعلى أرضنا بقوة السلاح وطغيان الاحتلال في مخالفة صريحة لقرارات الشرعية الدولية التي لا تجيز حل الخلافات السياسية بالقوة وتعارضا مع روح وقيم التقاليد العربية الأصيلة ,ولقد دخلت بلادنا وشعبنا حقبة عصيبة منذ يوم ٧ / ٧ / ١٩٩٤م حتى يومنا هذا ,حيث أظهر نظام صنعاء خلال هذه المرحلة الطويلة وجهه ونهجه الاحتلالي والاستبدادي البشع ,فقام بطمس هوية الجنوب وتغيير معالمه ومسمياته التاريخية ,وقام بتسريح مئات الآلاف من أبناء الجنوب الموظفين في المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية وأحالهم جميعا إلى رصيف البطالة متسولين رواتبهم التقاعدية الشحيحة من صنعاء ,مازجا إياها بكل معاني الإذلال و الاهانة .. كما انه وفي سياق النهج الاحتلالي الصرف ,قام النظام بخصخصة مالا يقل عن ٥٥ مؤسسة اقتصادية عامة ناجحة في الجنوب وبيعها للمتنفذين من أنصاره ,كما تم التخلص التدريجي من جميع أعضاء السلك الدبلوماسي من أبناء الجنوب واستبدالهم بآخرين من الشمال في شكل عنصري مقيت ,وجرى الاستيلاء على آلاف الكيلومترات من الأراضي العامة والخاصة في الجنوب وتمليكها لآخرين من صنعاء ,وتم البسط على الأراضي التجارية والمزارع والمنازل الخاصة للمواطنين الجنوبيين من قبل نافذين عسكريين ومدنيين من الشمال , وجرى العبث المستمر بالثروات النفطية والمعدنية والسمكية وجعلها استقطاعات لأركان النظام والفاسدين ,وكان القتل أو السجن مصير كل من قاوم او رفض تلك الممارسات اللاوحدوية .

يا أبناء شعبنا العظيم ... لقد غدرت سلطة ٧ يولو بشعب الجنوب ,فغدت الأرض والثروة والإنسان غنائم حرب وفيد ,وحولته من شريك إلى محتل ,وطبعت ممارساتها بجميع سمات الاحتلال المعروفة والتي تمثلت بما يلي :

١- إقصاء ابناء الجنوب من القرار السياسي والإداري بشكل قطعي ,وحيثما يوجد أي تمثيل فهو شكلي وديكوري مع كل الاحترام لإخواننا المنخرطين في سلطة ٧ يوليو.

٢- وضع الجنوب (الأرض والإنسان) تحت قبضة عسكرية وأمنية صارمة ، فقد زجت سلطة الاحتلال بقوات عسكرية وأمنية في الجنوب تجاوزت في أعدادها أضعاف عدد قواتنا الجنوبية في مرحلة ما قبل الوحدة.

٣- حرمان شعب الجنوب من ثرواته النفطية والسمكية وأراضيه لصالح قوى الحرب والفيد والفساد .

٤- القيام بزرع الفتن والضغائن بين أبناء الجنوب عبر التذكير بالماضي ونبش أحداثه المؤلمة ,وتغذية ظاهرة الثأر بين قبائل الجنوب انسجاما مع فلسفة المحتل القائمة على سياسة " فرق تسد " .

وبالرغم من كل تلك الممارسات والانتهاكات الصارخة التي فرضت بالقوة على أبناء شعبنا ,إلا أنها لم تثني أحدا من أبناء الجنوب على تحمل الواجب الوطني في رفضها ومحاربتها بكافة السبل والوسائل السلمية المتاحة ،حيث نشأت من بين صفوف الشعب المقهور ,الكثير من حركات المقاومة السلمية لهذا النهج الاستبدادي ,وتشكلت الكثير من التجمعات والهيئات السياسية والنشاطات المناوئه في مختلف محافظات ومدن وقرى الجنوب.

وكان يوم ٧ / ٧ / ٢٠٠٧ م يوما متميزا في انتقال الثورة السلمية الجنوبية المباركة الى مرحلة نوعية أفضل ,اذ انخرط فيه ركبها جميع أبناء الجنوب الأحرار ,عبر سلسلة طويلة من الفعاليات والمهرجانات السلمية في مختلف محافظات الجنوب ,والتي عبر من خلالها أبناء شعبنا عن مطلبهم الشرعي في الاستقلال واستعادة الدولة الوطنية السابقة ،وأمام تلك الانطلاقة السلمية المباركة لم يتورع نظام صنعاء في قمعها والوقوف أمامها مستخدما في سبيل ذلك قوته العسكرية الغاشمة ,مما أسفر عن سقوط العشرات من الشهداء والمئات من الجرحى واعتقال المئات من النشطاء والمتظاهرين الذين نصبت لهم المحاكم الجائرة في كل مكان . ولا يزالون حتى اللحظة معتقلين في سجون الأمن السياسي بصنعاء ،والذين نطالب بإطلاق سراحهم فورا دون قيد أو شرط .

يا أبناء الجنوب الأحرار ... إن نهج التسامح والتصالح الذي أسسه واعتنقه أحرار الجنوب ،في جمعية ردفان بعدن يوم ١٣ يناير ٢٠٠٦ م ،كمظلة وطنية

لجميع أبناء الجنوب ،بمن فيهم المنخرطين في سلطة ٧ يوليو بقسوة الظروف السياسية والمعيشية ،إنما يعكس الروح الوطنية السمحة لأبناء الجنوب . ومقدرتهم الكبيرة على طي صفحة الماضي الأليم بكل مآسيه إلى غير رجعة . ويأذن بتدشين مرحلة جديدة في تاريخ جنوبنا الحبيب ،أساسها المحبة والألفة والتسامح .. مرحلة يكون فيها الوطن لجميع أبناء ه ،كما إن هذا النهج يفتح الباب على مصراعيه لجميع فئات وشرائح المجتمع الجنوبي الباسل من مشائخ وسلاطين ووجاهات وعلماء دين ورجال فكر وصحافة وتجار ومثقفين وطلاب وعمال وحرفيين رجالا ونساء شبابا وشيوخا للمساهمة الفعالة في نضال شعبنا السلمي الهادف إلى التخلص من نير الاحتلال ونيل الاستقلال واستعادة دولتنا الوطنية... داعيا جميع أبناء الجنوب العاملين في سلطة الاحتلال ،تغليب مصلحة الجنوب فوق مصالحهم والانضمام إلى ركب قافلة التحرير الجنوبية .. كما أن نهج التسامح والتصالح يرسم عنوانا وضاءً للجنوب الجديد ،مفاده أن الجنوب هو ملك لجميع أبنائه بكل فئاته وشرائحه ،وأن زمن الإقصاء والتهميش والوصاية على الوطن والشعب قد ولى زمنه ومضى ،وان مصير الوطن و شكل نظامه السياسي سوف يكون ملكا لإرادة أبناء الجنوب وحدهم ،بعد مشيئة المولى عز وجل .

يا أبناء الجنوب في داخل الوطن وخارجه... إننا نشادكم اليوم الوقوف صفا واحدا في ملحمة النضال السلمي والتشبث بها ،وعدم الانحراف عنها بما يمكن أن يخدم المحتل ،أو يطيل أمد بقاء الاحتلال ... ويهمني اليوم بصفتي الشخصية ونيابة عن زملائي في السلطة لمرحلة ما قبل الوحدة والذين يقفون اليوم إلى جانب شعبهم ،الاعتذار لشعبنا الجنوبي الأبي عما لحق بهم من ضرر خلال المراحل السابقة ،وذلك بفعل ظروف وعوامل سياسية كانت خارجة عن إرادتنا ورغباتنا وكانت تجتاح العالم أجمع .. كما أنني أتشرف اليوم بتحمل المسئولية الملقاة على عاتقي كواجب وطني ،ملتزما بأن أكون في مقدمة صفوفكم النضالية السلمية نحو التحرير والاستقلال ،متخليا عن أي عضوية حزبية باعتبار الوطن أكبر من جميع الأحزاب ،مؤكدا لكم ان دوري النضالي والسياسي سوف يقتصر فقط على مرحلة التحرير ،على ان أقوم بتسليم الراية بعد ذلك للأجيال الجنوبية الشابة

عائدا إلى صفوف الجماهير ناصحا ومقدما المشورة والعون عند الحاجة .

وبهذه المناسبة التاريخية ... فإنني أوجه النداء إلى جميع التكوينات والشخصيات السياسية الجنوبية في الخارج إلى عقد لقاءات تشاوريه ،للخروج معا برؤية واحدة وأداة سياسية موحدة من شأنها رص الصف الجنوبي ،والتسريع بيوم الخلاص الوطني المنشود لجنوبنا الحبيب .كما أبارك من هذا المكان توحيد مكونات الثورة السلمية في الداخل آملا إن يتم توسيعها بما يتناسب ومتطلبات المرحلة النضالية الحالية .

ويهمني كثيرا في هذه المناسبة ، أن أتقدم بالمناشدة الأخوية الصادقة والإنسانية لجميع الأخوة القادة العرب ،أصحاب الجلالة والسيادة والسمو في الدول العربية الشقيقة ،وفي العالم أجمع مخاطباً الإخوة في صنعاء تحكيم صوت العقل والمنطق الداعي إلى سحب قواتهم العسكرية من الجنوب وتسليم بلادنا لأهلها بصورة سلمية وأخوية وذلك تحت رعاية إقليمية ودولية .. حقنا للدماء وحفاظا على أواصر المحبة والإخاء مابين شعبنا في الجنوب وأشقائنا في الجمهورية العربية اليمنية ،والاقتداء بما قام به الزعيم العربي الكبير الراحل جمال عبدالناصر الذي فك الارتباط مع سوريا الشقيقة حقنا للدماء وحفاظا على وشائج الإخوة مابين الأشقاء العرب في مصر وسوريا ،كما أن فرض الوحدة بالقوة من قبل طرف على طرف آخر ،لا يمكن أن يكون عامل أمن واستقرار في المنطقة كما يدعي ويروج لذلك نظام صنعاء في كل مناسبة .

وفي هذا السياق فإنه من المهم أن نؤكد للجميع بأننا شعب حر وعريق وذو حضارة ضاربة في أعماق التاريخ ،وأن مصيرنا وهويتنا ومستقبل أجيالنا لا يمكن أن يكون رهنا للذرائع و الحجج الواهية التي تنطلق من هنا و هناك ، مؤكدين احترامنا والتزامنا بجميع الاتفاقيات الدولية المبرمة ،ونخص بالذكر منها اتفاقيات الحدود التي وقعت مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الشقيقتين ،مذكرين بأن شعبنا قادر بعون الله ،وبما يختزنه من موروث مدني وحضاري ،على بناء دولته الحضارية المستقلة التي ستكون بإذن الله عامل أمن واستقرار ونماء في المنطقة وفي العالم كجزء فاعل في المنظومة الإقليمية

والدولية ،والقائمة على احترم القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية وحقوق الإنسان ،ورعاية مصالح الشعوب والأمم ،واعتماد مبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة واحترام حرية الرأي والصحافة . والقادرة على تحمل مسئولياتها في محاربة الإرهاب والفساد بكل صوره وأشكاله .

ولن يفوتنا بطبيعة الحال أن نؤكد رفضنا القاطع لآية محاولات مكشوفة من قبل النظام في صنعاء إلصاق تهم الإرهاب بثورتنا السلمية المتحضرة التي يشهد على رقي مسارها من يعرفها ويراقبها جيدا ،معتبرين أن الإرهاب وصناعته باتت جزءا لا يتجزأ من تركيبة النظام الحالي نفسه .

وفي الختام ... لا يسعني إلا أن أحني هامتي إجلالا واحتراما لجميع شهداء الحراك السلمي الجنوبي الذين سقطوا في ميادين النضال دفاعا عن وطنهم السليب سائلا المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته وأن يلهم أهليهم وذويهم الصبر والسلوان ...لافتا نظر المجتمع الدولي وهيئاته الدولية ومنظمات حقوق الإنسان القيام بمهامهم الإنسانية العاجلة في رفع آلة البطش العسكرية الغاشمة التي تطال أبناءنا وأهلنا في ردفان والضالع وعدن وصحيفة (الأيام) .

وانطلاقا من قيم الوفاء والعرفان بالجميل ،فإنني أتوجه بالشكر الجزيل إلى جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان سلطنة عمان الشقيقة والشعب العماني الشقيق على حسن الضيافة والرعاية الأخوية التي أحاطوني بها طوال فترة بقائي في وطنهم الكريم طوال السنوات الماضية .

المجد والخلود لجميع شهدائنا الأبرار ... المجد والخلود لجنوبنا الحبيب ولشعبنا الصامد المناضل .. والنصر حليفنا بإذن الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

علي سالم البيض

الوثيقة (٣)

رؤية الإنقاذ الوطني

وثيقة مشروع رؤية الإنقاذ المعدة من قبل اللجنة التحضيرية للحوار الوطني المنبثقة عن أحزاب تكتل اللقاء المشترك المعارض في اليمن وتعتبر من أهم الوثائق التي طرحت حلولا

تقديم

إن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، بما تضم من قوى وأحزاب وتنظيمات وشخصيات سياسية واجتماعية، ورجال أعمال، وعلماء، ومثقفين، وقادة رأي، وقيادات نسائية، وشبابية، لتتقدم إلى الشعب اليمني بكل فئاته، وشرائحه، وقواه، ومكوناته، السياسية، والاجتماعية، والى كافة الأحزاب والتنظيمات والجهات والتكوينات والشخصيات والقوى المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني المقبل ,بهذه الرؤية الوطنية الحوارية التي خط اتجاهاتها، ورسم خطوطها، ملتقى التشاور الوطني، وبلورتها اللجنة التحضيرية المنبثقة عن ملتقى التشاور الوطني، عبر نقاشات وحوارات جادة ومسئولة، حتى جاءت بصيغتها هذه، متضمنة المكونات التالية:

أولا : تشخيص موضوعي للأزمة الراهنة:-

يحدد جذرها بالحكم الفردي المشخصن الذي حول الدولة اليمنية من مشروع سياسي وطني، إلى مشروع عائلي ضيق، أفضى إلى تقويض وإهدار نضالات وتضحيات أبناء اليمن والقفز على مكتسبات وأهداف الثورة اليمنية ومضامين وحدة ٢٢مايو السلمية ١٩٩٠م، ويكتشف عن أبرز مظاهر الأزمة، وكيف جرى تقويض المشروعية الدستورية والقانونية، وسد منافذ وآفاق التغيير السلمي عبر انتخابات حرة ونزيهة، وإطلاق يد الفساد لتتسيد وتلتهم ثروات البلاد. وحقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، فأخذت الأزمات تتفاقم وتستفحل وتتسع وتكبر مع كل انتشار وتصاعد للفساد السياسي والإداري، والاقتصادي والمالي، الذي ينتجه استمرار الحكم الفردي وعصبوية الدولة المشخصنة. وغياب الدولة الوطنية

المؤسسية، والحكم الرشيد، حتى بلغت الأزمة الوطنية ذروتها، بتفجر حالة غير مسبوقة من الغليان الجماهيري في المحافظات الجنوبية، جراء السياسات التي انتهجتها السلطة في البلاد منذ ما بعد الحرب، بالإضافة إلى الإنفجارات المتكررة للحرب في صعدة، منذ يونيو ٢٠٠٤م واتساع رقعتها ,وها نحن اليوم نشهد رَحَى الحرب السادسة لتزيد من آلام ومعاناة هذه المحافظة المنكوبة .

وهذا التشخيص لمظاهر ومسارات الأزمة العامة في البلاد، لم يكن مجرد تسجيل نقاط اعتراض على الواقع الراهن، وإنما هو عمل وطني يستهدف إيجاد الحلول والمعالجات الجادة للأسباب الحقيقية المنتجة لهذه الأزمة، وإخراج البلاد من براثن ومآسي الوضع الراهن ومآلاته، التي تنذر بوقوع كارثة عامة، ليس أقلها وضع البلاد في مصاف الدول الفاشلة، وعلى حافة الانهيار.

ثانياً: الحلول والمعالجات الإنقاذية:-

وقد تم تحديدها طبقاً للتشخيص الموضوعي، وجوهرها السعي الجاد والحثيث نحو تكوين اصطفاف شعبي وإجماع وطني كفيل بإحداث التغيير الذي يحفظ كيان الدولة ويستعيد مضامين وحدة الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م السلمية، ويعيد الاعتبار لأهداف الثورة اليمنية، على أن الخطوة الأولى في المعالجات الوطنية الشاملة للأوضاع المتفاقمة، التي ترزح تحت وطأتها الغالبية العظمى من السكان في مختلف أرجاء البلاد، تبدأ أولا وقبل كل شيء بوقف حالة الانهيار، ومعالجة البؤر الملتهبة، عبر:

وقف نزيف الدم في صعدة،

حل القضية الجنوبية بأبعادها الحقوقية والسياسية، حلاً عادلاً وشاملاً، يضع الجنوب في مكانه الوطني الطبيعي كطرف في المعادلة الوطنية، وكشريك حقيقي في السلطة والثروة.

لتأتي فور ذلك عملية إعادة بناء الدولة والنظام على أسس متينة، تحقق الشراكة الوطنية، والتداول السلمي للسلطة، وتحول دون وقوع البلاد مرة أخرى في مهاوي المستنقع والنفق المظلم الذي أوقعت السلطة الحالية البلاد فيه.

على أن ما تضمنته هذه الرؤية من بنود متعلقة بتطوير شكل ونظام الدولة او التفاصيل ذات الطابع الفني المتخصص، ومنها القضايا الدستورية، وتحديد شكل

الدولة، والنظام السياسي، والقضايا الاقتصادية، وقضايا التربية والتعليم، فستكون هذه الجوانب قابلة لأي أراء حواريه،كما ستعقد مؤتمرات وطنية وفنية للمتخصصين، وأهل الخبرة لبحثها والخروج بالتوصيات اللازمة إلى مؤتمر الحوار الوطني.

ثالثا: الآليات التنفيذية:-

ومرتكزها العمل الحواري، وكل أشكال النضال السلمي، إضافة إلى ما سيحدده مؤتمر الحوار الوطني من الوسائل والآليات المباشرة لوضع الحلول والمعالجات، التي سيقرها بشكل نهائي موضع التنفيذ الفعلي.

إن اللجنة التحضيرية وهي تتقدم برؤيتها الحوارية هذه إلى كافة أبناء اليمن، لتهيب بالجميع، أن يتحملوا مسؤولياتهم في عملية الإنقاذ والتغيير آملة أن تحظى هذه الرؤية بتفاعلهم، وان يثروها بملاحظاتهم وتصوويباتهم ومقترحاتهم، وتعاهد الله على العمل وبكل الوسائل السلمية والمشروعة لإنجاح وتنفيذ ما سيتوصل إليه مؤتمر الحوار الوطني من نتائج وحلول ومعالجات وصولا إلى الوضع الذي ينال فيه كل ذي حق حقه . ....والله الموفق ،،،

مشروع رؤية للإنقاذ الوطني

تتجه الأوضاع الراهنة في بلادنا نحو مآلات بالغة الخطورة تهدد كيانها السياسي والاجتماعي بالانهيار كنتيجة لاحتدام أزمة وطنية شاملة، ترتبط جذورها بمركزية عصبوية، وبطبيعة السياسات والممارسات التي انتهجتها السلطة الفردية المشخصنه، والمتسمة بالعشوائية وبالمزاج الفردي المتقلب، والتي لم تتوقف لحظة واحدة عن تدمير أسس البني الوطنية والاجتماعية والأخلاقية، ووأد التقاليد المؤسسية الجنينية للدولة التي ورثتها اليمن عن تراكمات تاريخية لفترات طويلة من الزمن، لتحل محلها مظاهر فوضى عارمة تشمل مختلف مناحي الحياة.

إن المأزق الحقيقي الذي وصلت إليه البلاد يكمن في أن السلطة. رغم مكابرتها. فاقدة القدرة على تقديم أية حلول جادة وواقعية وفعالة لهذه الأزمات، وترفض الأخذ بأية سياسات أو إجراءات إصلاحية جادة، إذ تأتي المعالجات التي ما فتئت تلجا إليها مقتصرة على الوعود الفاقدة للمصداقية تارة وعلى التجاهل والإنكار أو

اختلاق مشكلات جديدة تطغى على المشكلات السابقة تارة أخرى، والأكثر من هذا أنها بأساليبها وممارساتها الخاطئة في حل المشكل بالمشكل، ومعالجة الداء بالداء المعضل، تزيد من تعقيدات الوضع وتضيف إليه سوءا إلى سوئه، الأمر الذي يفاقم من حدة الأزمات وتداعياتها الخطيرة.

إن هذه الأزمة التي استحكمت حلقاتها مهّددة حاضرنا ومستقبلنا لم تظهر فجأة وبدون سابق إنذار وإنما تراكمت عواملها تدريجيا حتى وصل بها المطاف إلى أن غدا التصدي لها يتطلب فعلا سياسيا وطنيا جماعيا أكثر فعالية وحزما من خارج السلطة.

إن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، واستشعارا منها للأخطار الكارثية المحدقة بمستقبل الشعب والوطن ناقشت وبمسئولية عالية، المسارات المتفاقمة والمتصاعدة للأزمة الوطنية العامة، بمظاهرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستحضرة المبادرات والرؤى السياسية الجادة المطروحة على الساحة السياسية، من مختلف القوى والشخصيات والفعاليات السياسية والاجتماعية والوطنية، بشأن إنقاذ البلاد وإخراجها من الوضع الراهن، وخلصت في المحصلة النهائية إلى أن خيار الفرصة الأخيرة أمام اليمنيين لمعالجة الأزمة الوطنية الشاملة، يكمن في قيام القوى السياسية والاجتماعية في الساحة بمسؤوليتها وواجباتها الوطنية بإنجاز مشروع وطني تغييري، ينقذ البلاد ويحول دون صيرورة الأزمة المتفاقمة التي تنذر مآلاتها بكارثة عامة، وصولا إلى وطن آمن ومستقر تصان فيه كرامة الإنسان اليمني وحرياته وحقوقه ويعاد فيه الاعتبار لمبادئ وأهداف الثورة اليمنية ، ولتلك الخيارات الوطنية الديمقراطية النبيلة التي توافق عليها اليمنيون في ٢٢ مايو١٩٩٠م، وارتضوها خيارات لا رجعة عنها، وفي المقدمة منها مبدأ الشراكة الوطنية، والتعددية السياسية والحزبية، والقبول بالآخر، ورفض الفردية الاستبدادية، والقهر والعنف، وقيام المؤسسية وسيادة القانون، والمواطنة المتساوية، والمشاركة الشعبية في السلطة والثروة وصناعة القرار.

وما من سبيل للتصدي للأزمة، وإنقاذ الوطن وإخراجه من دوامتها المستحكمة. إلا بحشد وتعبئة وتكتيل الطاقات والجهود الوطنية، ليشكل الجميع رافعة تغيير سلمي، وإنقاذ وطني يخرج البلاد من براثن استبداد وفساد الوضع الراهن، وصولا

إلى عقد اجتماعي جديد جامع يؤسس لقيام دولة مؤسسية يمنية حديثة، تتفق مع معايير الدولة العصرية، وذلك من خلال:

اعتماد الحوار القائم على أساس التسليم بالشراكة الوطنية بين كافة القوى والأطراف للوصول إلى رؤية موحدة، وفهم مشترك لطبيعة الأزمة الراهنة، والحلول المقترحة لمعالجتها، والآليات الكفيلة بتحقيقها على واقع الحياة اليمنية عامة، حتى يعكس ويجسد ما يتم التوصل إليه، والتوافق عليه، روح اليمن كلها، وليس رغبة اتجاه معين أو مجموعة بذاتها.

الالتزام بالعمل لإنجاح الحوار، وتنفيذ ما سيتوصل إليه من نتائج وحلول ومعالجات، والتمسك الصارم بوسائل العمل والنضال السلمي، ورفض الانجرار إلى العنف أو الاستدراج إلى منزلقاته.

وبناءً على ما سبق فإن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني تتوجه إلى كل أبناء الشعب اليمني وقواه السياسية والاجتماعية بمشروع رؤيتها المتضمن:

تشخيص الأزمة الوطنية، وتحديد جذرها وأبرز مظاهرها.

الخطوط العريضة والاتجاهات الأساسية للمعالجات.

الآليات التنفيذية.

القسم الأول: تشخيص الأزمة السياسية والوطنية الراهنة

أولا: جذور الأزمة

﴿حكم فردي مشخصن ومركز سياسي عصبوي﴾

عانى اليمن خلال مراحل طويلة وفترات مديدة من تاريخه، من نظام الحكم الفردي الاستبدادي، المستند إلى عصبوية سياسية سعت دوما إلى تكريس المركزية غير المؤسسية كذريعة وغطاء لتبرير احتكارها العصبوي لمصادر القوة، ومفاصل السلطة، وموارد الثروة، ليشكل ذلك كله المعضلة والأزمة التي أهدرت حق الأمة في السلطة، ومقدرات البلاد البشرية والمادية، وكرست عوامل التخلف والضياع

ومنذ ثلاثينيات القرن المنصرم واليمنيون يناضلون ويقدمون التضحيات الجسام، وقوافل الشهداء من أجل مواجهة ومعالجة تلك المعضلة والتخلص من انعكاساتها الأليمة، عبر سعيهم لإقامة الدولة الوطنية، كإطار ناظم لعموم اليمنيين على قاعدة المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، والنظام اللامركزي،

وتجسيد إرادة مختلف قوى ومكونات الشعب عامة.

لقد مثل انتصار الثورة اليمنية «سبتمبر وأكتوبر» وإقامة النظام الجمهوري في الشطر الشمالي، وتحقيق استقلال الشطر الجنوبي وتوحيده، وإقامة النظام الجمهوري فيه، خطوة إيجابية فتحت الطريق أمام إنضاج واستكمال أهم أهداف ومبادئ الثورة اليمنية، وتطلعات الشعب اليمني لإعادة تحقيق وحدته، وإقامة دولته الوطنية الحديثة، على خطى الانعتاق من مخلفات الاستعمار، وموروثات الاستبداد، وحكم الفرد ومركزية نظام الغلبة العصبوي. وبالرغم من استمرار حالة التشطير وتعثر الخطى الوحدوية خلال ما يزيد عن عقدين، فقد ظل المشروع الوحدوي هدفا تسعى لتحقيقه كافة أطراف وقوى العمل السياسي الوطني وقدمت في سبيله الكثير من التضحيات، بل وتحت ذرائعه وقعت العديد من الحروب الداخلية والشطرية حتى أشرق صباح يوم ٢٢/ مايو/ ١٩٩٠م بوحدة سلمية، وفرت. بما حملته من مضامين وطنية وديمقراطية. الظروف والمناخات الملائمة لمعالجة الأزمة التاريخية، وفتح آفاق المستقبل وذلك من خلال:

١- إنهاء حالة التجزئة والتمزق الجغرافي والاجتماعي الذي أصاب الهوية الاجتماعية والوطنية الموحدة للشعب اليمني، لتضمن بذلك توجيه الموارد الوطنية لتحقيق التطور الاجتماعي والتقدم المنشود.

٢- تجاوز كل أشكال التمايزات العصبوية ونزعات الاستعلاء، والاستفراد بالسلطة، والاستحواذ على الثروة، التي كانت تجد في ظروف التجزئة والتمزق مناخات مناسبة للنمو والهيمنة على ما عداها من أشكال الحكم الديمقراطي الشوري التي حلم بها اليمنيون.

٣- فتح الأبواب مُشْرَعَة للتخلص من حكم الفرد وتسلط الطغيان والاستبداد بكل أشكاله وإقامة الدولة الوطنية المؤسسية المرتكزة على مبدأ المواطنة المتساوية، وسيادة القانون سبيلا لتجاوز حالة التخلف واللحاق بركب العصر، وتكريس الاستقلال والسيادة الوطنية.

٤- مثل الطابع السلمي الذي قامت عليه الوحدة بداية تاريخ يمني جديد. يرفض استخدام العنف لتحقيق الأهداف السياسية، أو في العمل الوطني، ولذلك اقترنت بالتعددية السياسية والحزبية، وتداول السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة

كشروط موضوعية لابد منها لتعزيز مسار بناء الدولة الوطنية العصرية، والتي لم يكن من الممكن بناؤها في ظل حالة العنف والتمزق ونزعات التفرد والاستئثار بالسلطة والثروة والقرار ..

تلكم هي المضامين التي جسدت التسوية التاريخية للخروج من معضلة الأزمة التاريخية، وقد تطلع اليمنيون واتسعت آمالهم بتحويل هذه المضامين إلى عقد اجتماعي جديد يصوغ حاضر ومستقبل البلاد باتجاه تحقيق الازدهار والتقدم المنشود.

غير أن الأمور أخذت للأسف الشديد، مسارا آخر، فتفجرت الأزمة في نهاية ١٩٩٣م، ثم اشتعلت الحرب في صيف١٩٩٤م، وعقبها قاد القائمون على السلطة حركة انقضاض على مضامين الشراكة الوطنية والمشروع الديمقراطي الوليد القائم على التعددية السياسية والحزبية، فانسدت آفاق الأمل الذي كانت قد انفتحت واسعة أمام اليمنيين يوم ٢٢مايو ١٩٩٠م.

وشيئا فشيئا استعادت السلطة الفردية وبصورة ممنهجة هيمنتها الاستبدادية، مستدعية موروث الأزمة التاريخية بكل مكوناتها العصبوية، ونزعاتها الاستعلائية الإقصائية، فجرى إعادة تفصيل الدستور لتكريس سلطة الفرد، ومنحه صلاحيات واسعة مع تحصينه من المسؤولية والمساءلة، على حساب دور مؤسسات الدولة التي جرى تحويلها إلى واجهات شكلية خالية من المحتوى، فصارت رغبات وأمزجة الفرد هي المحور الذي تدور حوله مختلف السياسات والتوجهات، كما وضعت ثروات وموارد البلاد كلها في خدمة تعزيز تسلطه وتملكه للسلطة والدولة، وهو ما أفضى إلى حالة من الشخصنة للدولة والسلطة والنظام، حيث سيطر القائم على رأس السلطة بذاته على مفاتيح السلطة والثروة، وحل الولاء لشخص الحاكم محل الولاء للوطن والدولة فيما حلت العلاقة الشخصية داخل جهاز الدولة محل علاقات العمل الموضوعية.

ومنذئذ فرضت السلطة المشخصنة نفسها ليس كحاكمة للبلاد فحسب ،بل وكمستملكة له. تتصرف بشؤونها السياسية والاقتصادية والإدارية كما تشاء متحللة تماما من شروط العقد الاجتماعي .الأمر الذي رهن بيدها أرزاق الناس، والمصالح الحيوية لمختلف فئات وشرائح المجتمع، واستطاعت جراء ذلك تحويل

منافع الناس واحتياجاتهم إلى أدوات تجبرهم على طاعة مشيئة ذوي القوة والنفوذ.

وهكذا جرت عملية تحويل الدولة من مشروع سياسي وطني إلى مشروع عائلي ضيق يقوم على إهدار نضالات وتضحيات أبناء اليمن، والقفز على مكتسبات وأهداف الثورة اليمنية، للاستحواذ الكامل على السلطة، والاستئثار بالثروة.

واتساقا مع ذلك عمد الممسكون بهذه السلطة القائمة على أنقاض المشروع الوطني الوحدوي إلى:

١- سد أفق التغيير عبر انتخابات حرة ونزيهة وعادلة، وتعطيل مبدأ التداول السلمي للسلطة، برفض تنفيذ أية إجراءات من شأنها تطوير النظام والإدارة الانتخابية، وتحسين شروط العملية الانتخابية، بما يجعلها حرة ونزيهة في مجرياتها، معبرة في نتائجها عن الإرادة الشعبية الحرة، وتحويل العملية الانتخابية، إلى عملية شكلية عاجزة عن تلبية متطلبات تنمية النهج الديمقراطي وبناء الدولة اليمنية، وإلى مظاهر احتفالية لإضفاء شرعية شكلية على نظام يدير البلد بواسطة دورات انتخابية تم تكييفها لإعادة إنتاج نفسه.

٢- اتخاذ خطوات متواصلة لإيجاد أوضاع وطنية مأزومة تهيئ لتمديد البقاء في السلطة، وتوريثها لجيل الأبناء عبر الاستحواذ على الوظائف والمناصب العامة، والمزيد من الثروة والنفوذ، الأمر الذي وسع من دائرة المصالح الفاسدة وغير المشروعة من جهة، وحصر دائرة شركاء الحكم في نطاق عائلي ضيق من جهة أخرى.

٣- جعل الولاء لشخص الحاكم وورثته هو معيار الولاء الوطني ومصدره. وإطلاق يد الفساد والعبث والنهب الواسع المنظم للمال العام، وكل مقدرات الدولة والمجتمع، حتى تردَّتْ وساءت أوضاع الناس الحياتية والمعيشية، وفقد المواطن الإحساس بأي انتماء للوطن والدولة، وصار كالغريب في وطنه.

٤- السعي ودون ما هوادة إلى تحجيم وتفكيك وضرب البنى والتكوينات السياسية والاجتماعية الحديثة. التي تقوم على أساس الروابط الوطنية برحابتها واتساعها، حيث أضحى الحاكم لا يرى في تلك البِنى والتكوينات سوى مصدر قلق وإزعاج.

٥- إذكاء وإحياء كل أشكال وأسباب وعصبيات التمزق والتشتت {جهوية، عنصرية، قبلية... الخ} ذلك لأن الطغيان لا يعلو ولا يقوى على البقاء إلا بقدر نجاحه في تفريق الجمع الموحد شيعاً وأوزاعاً {إِنَّ فِرْعَوْنَ علا فِي الأَرْضِ وَجعل أَهْلَهَا شِيَعًا.}

٦- تكريس الثقافة التفكيكية لمواجهة المشروع الوطني، وتهيئة الظروف لإعادة تجميع وحث العوامل المحبطة للنهوض الوطني، وإضعاف الروابط الوطنية لصالح ثقافة تعزز من الانتماء لبنى ما دون الدولة]جهوية وقبلية وطائفية وعرقية[على نحو أقوى من الانتماء إلى الدولة.

ثانيا: مظاهر الأزمة

أ. المظاهر السياسية

١- استبدال مشروع بناء الدولة الوطنية المؤسسية بسلطة فرد اكتفت بحشد عناصر الدولة خارج نظامها المؤسسي لتأمين وظيفة تسلطية تتجه بجانب منها نحو إعاقة بناء الدولة وتتجه بالجزء الآخر نحو حماية السلطة العائلية في عمليتين تلتقيان معا في المجرى الذي يفضي إلى نتيجة واحدة، وهي مواصلة تكريس شخصنة الدولة والسلطة والنظام، من خلال:

٢- تشويه الوعي الوطني تجاه مفهوم الدولة ووظائفها، وتقويض المشروعية الدستورية والقانونية عبر ممارسة سلطات ومؤسسات وأجهزة وإدارات الدولة السياسية والإدارية وظائفها وأعمالها في ظل انتهاك صارخ للدستور والقانون، وبوسائل بدائية متخلفة، في ظل غياب كامل لأي رقابة على ممارساتها، فكانت النتيجة الطبيعية لذلك: هذا الغول المتوحش للفساد المستشري في كل مفاصلها، ونهب وهدر موارد البلاد والعبث بها، وتعطيل مصالح الناس، وضياع حقوقهم، وتردي مستوى الأداء الوظيفي.

ب. الإضعاف المنهج للسلطة التشريعية وإفراغها من مضامينها ووظائفها الدستورية.

ج. التحكم بمصائر السلطة القضائية في التشكيل، والتعيين، والترقية، والنقل، وتحديد الرواتب، وتحويلها إلى أداة لتنفيذ أوامر وتوجيهات الحاكم، فغاب القضاء عن القيام بدوره في حماية حقوق الناس وحرياتهم، واتسعت غوائل الشرور

والانفلات الأمني، وأهدرت الحقوق العامة والخاصة .

د. إجهاض خطوات ومطالب الحكم المحلي، وتشويه معناه، حيث يجري تحت شعاره ممارسة أسوأ أشكال المركزية، التي لا تنسجم حتى مع مفاهيم الإدارة المحلية بأدنى مراتبها ، فما يجري على أرض الواقع هو تعطيل الدور الحيوي للسلطة المحلية وأجهزتها، وتحويلها إلى أجهزة صورية، ومناصب شرفية، لكسب الولاءات وشراء الذمم.

هـ. إقحام القوات المسلحة والأمن كمؤسستين وطنيتين في مهام خارج إطار دورهما وواجبهما الدستوري، والزج بهما في صراعات سياسية داخلية مكانها المؤسسات السياسية، ومصادرة دورهما الوطني والمهني، وشخصنة برامج التوجيه المعنوي، وتعدد مراكز القيادة والتوجيه في القوات المسلحة والأمن، وإفساد وتخريب نظام وتقاليد الضبط والربط ، وإحلال معايير القرابة والولاء اشخصي والعائلي محل المعايير الوطنية، والكفاءة المهنية، وقاعدة الأقدمية في الترقيات، وتولي المهام والوظائف القيادية فيهما، في انتهاك صارخ للدستور، إضافة إلى تعريض منتسبي هاتين المؤسستين من الأفراد، والضباط، وضباط الصف، للكثير من الضيم والهضم في حقوقهم المادية والمعنوية، وأما أسر الشهداء ومناضلو الثورة اليمنية، والمتقاعدون، فما لحقهم من التنكر والغبن فقد كان أشد وأنكى.

٢- تدمير النظام السياسي التعددي وضرب المشروع الديمقراطي ومقومات الحياة المدنية، وذلك من خلال سعي السلطة المستمر لـ:

-تهميش وإلغاء الوضع القانوني للمعارضة كأحد ركني النظام السياسي التعددي]السلطة + المعارضة[، وما تمارسه السلطة في حق أحزابها من انتهاكات وتعسفات، وتضييق، وإضعاف، سواء بالدفع بالانشقاقات الحزبية ودعمها، أو من خلال محاصرة الأحزاب في الموارد المالية، ومصادرة حقها في وسائل الإعلام العام، والاستيلاء على ممتلكات ومقرات بعضها، وملاحقة أعضائها النشطاء وتسريحهم في كثير من الأحيان من العمل، أو مضايقتهم، ولجوئها إلى إغرائهم بترك أحزابهم، والانضمام إلى الحزب الحاكم، إذا رغبوا في الترقية، وفي أحسن الأحوال شراء صمتهم مقابل الحصول على حسن السيرة والسلوك.

-مصادرة حرية واستقلالية النقابات العمالية واتحاداتها، وكل نقابات، ومنظمات

وتشكيلات المجتمع المدني، المهنية، والإبداعية، والاتحادات الطلابية، والجمعيات التعاونية، الزراعية، والسمكية .....الخ، والعمل على إخضاعها لمحاولات الهيمنة والاحتواء، أو الشق والتفريخ، أو التعطيل والتجميد، ولصنوف من الضغوطات والتعسفات التي تهدد حياديتها واستقلاليتها في أدائها لمهامها والدفاع عن حقوق منتسبيها، وبالمقابل يتم تضخيم وإشهار ودعم الكيانات البديلة المفرخة كأجهزة ملحقة بالسلطة ـ وتحت السيطرة الكاملة ـ لاستخدامها لضرب العمل النقابي والأهلي، وكواجهة يتم من خلالها الإدعاء بوجود المجتمع المدني وشراكته مع الدولة.

٣- مصادرة الحقوق والحريات العامة، وفي المقدمة منها حق التعبير وخنق الصحافة الحرة والتضييق عليها وملاحقة الصحفيين والنشطاء السياسيين، وتعريضهم للاعتقالات والحبس، والمحاكمات، واعتماد نهج القوة والعنف وإطلاق الرصاص الحي في مواجهة كل أشكال النضال والفعاليات المطلبية والاحتجاجية السلمية، ولم يقف الأمر عند حدود الممارسات العملية للانتهاكات بصورة شبه يومية، بل تعدى ذلك إلى العبث التشريعي بإفراغ معظم الحقوق من محتواها وسلبها معناها الحقيقي، عبر التلاعب بالقوانين للانتقاص من الحقوق الدستورية، أو بإصدار اللوائح والتعميمات التي تذهب بما أبقت عليه القوانين.

٤- توليد وتغذية أسباب العنف والتطرف، وثقافة الكراهية، وكل أشكال الصراعات السياسية، والثارات والحروب القبلية، والعنف المحلي، وذلك بهدف إبقاء الأوضاع العامة تحت حالة الطوارئ غير المعلنة، واستخدام الورقة الأمنية في تصفية الحسابات مع الخصوم السياسيين، ونشر الرعب في أوساط المجتمع، وإشغال الناس عن المطالبة بحقوقهم المنتهكة، هذا عدا عن توظيف بعض جوانب الاختلالات الأمنية وإبقائها في مستوى معين يكفي لإثارة القلق والمخاوف الدولية والإقليمية كوسيلة للابتزاز السياسي والمالي.

ب. المظاهر الوطنية الرئيسية للأزمة

١- القضية الجنوبية

مثلت القضية الجنوبية أخطر وأبرز مظاهر الأزمة الوطنية الملتهبة، ففي مجرى هذه الأزمة وتداعياتها نشأت حالة غليان جماهيرية غير مسبوقة في

المحافظات الجنوبية، فتبلور هذا الغليان في حراك سياسي واجتماعي، راح يطرح بقوة موضوع القضية الجنوبية، كرد فعل طبيعي لفشل السلطة في إدارة مشروع الوحدة، وتحويله من مشروع وطني ديمقراطي إلى مشروع للغلبة الداخلية، واعتماد نهج الحرب، واستخدام القوة في الإطاحة بالشراكة الوطنية والاستئثار بالسلطة، والثروة، بما في ذلك إشاعة]ثقافة الفيد[، ونهب الممتلكات العامة والخاصة في المحافظات الجنوبية على نطاق واسع.

على أن الدافع الحقيقي لبروز القضية الجنوبية يكمن في النتائج والآثار المترتبة عن حرب صيف ١٩٩٤م، وفي الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ولدتها سياسات السلطة الانتقامية ضد المشروع الوطني الوحدوي، وممارساتها المتبعة في المحافظات الجنوبية منذ نهاية الحرب وحتى الآن، إذ إن السلطة نظرت إلى انتصارها العسكري في ١٩٩٤/٧/٧م، باعتباره المنجز الأخير لاكتمال التاريخ أو نهايته، وأنها منذئذ غير مضطرة لتقديم مشروع سياسي وطني يأخذ بعين الاعتبار تصفية آثار الحرب، ومعالجة جروحها والسير بالبلاد قدما نحو تنفيذ مضامين الاتفاقيات الوحدوية، وبخاصة ما يتصل منها بالاتجاهات المتعلقة ببناء دولة القانون، القائمة على مؤسسات وطنية قوية، وعلى رعاية حقوق المواطنة المتساوية، وتحويل المشروع الوحدوي الديمقراطي إلى مصدر لإنتاج مصالح جديدة للمواطنين بمختلف فئاتهم وشرائحهم، وكذا انتهاج سياسات فعالة لتعزيز وشائج الإخاء الوطني، وإجراء عملية تأهيل واسعة لليمن الموحد والكبير تساعده على تحقيق الاندماج الوطني والاجتماعي بصورة موضوعية.

إن الممارسات والإجراءات التي نفذتها السلطة في المحافظات الجنوبية منذ ما بعد حرب ١٩٩٤م وكجزء من سياساتها التدميرية التي حلت بالبلاد عموما، إنما تقوم بالدرجة الأولى على التراجع عن مضامين الاتفاقيات الوحدوية، فبدلا من الأخذ بالأفضل من تجربة الشطرين، أخذت بالأسوأ، وقضت على أفضل ما كان عندهما، كما عملت على تكريس نزعة الهيمنة والإقصاء، وإعادة قولبة الأوضاع في الجنوب وكأنه مجرد جغرافيا بلا تاريخ، وبلا خصائص سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، نشأت وتبلورت في فضاء الهوية اليمنية على مدى فترات زمنية طويلة.

لقد أفرزت الحرب والسياسات الرسمية اللاحقة لها وضعا عاما يتسم بالانقسام الرأسي القائم على التمييز ضد أبناء المحافظات الجنوبية، واعتماد مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تدمير التراث السياسي، والإداري، الذي كان ينبغي أن ينظر إليه باعتباره جزءا من الموروث الوطني اليمني، ومن الخبرات المتراكمة، التي اكتسبها اليمنيون في سياق تجاربهم التاريخية، حيث راحت السلطة . وبعقلية الغلبة البدائية . تدمر جهاز الدولة الجنوبية السابقة، وتلغي تراكمات خبراته، وتسرح عشرات الآلاف من موظفيه المدنيين والعسكريين، دون مراعاة للحد الأدنى من حقوقهم المشروعة، وجرى خصخصة مؤسسات القطاع العام من خلال عملية نهب واسعة، كان المتنفذون هم المستفيد الوحيد منها، وقذف بالعاملين فيها إلى سوق البطالة بدون حقوق، وبالمثل طرد الفلاحون من أراضيهم، وصودرت مزارع الدولة، وأعيد توزيعها على حفنة من المتنفذين، ونهبت أراضي الدولة لصالح فئة صغيرة من كبار المتنفذين، وعلى حساب الاحتياجات الاستثمارية والسكنية، في حين كان مواطنو المحافظات الجنوبية المستبعد الأكبر فيها، وتجاوز الأمر ذلك إلى نهب أراضي وممتلكات خاصة لأعداد كبيرة من المواطنين، وإلى إخضاع المحافظات الجنوبية لإدارة عسكرية وأمنية صارمة، ما أدى إلى تهميش دور الإدارة المدنية، كما مورست الكثير من إجراءات التصفية، والانتقام السياسيين وأشيعت حالة مفتعلة من الفوضى، ومن الانتهاكات للقانون، وتعمد إحياء مختلف أنواع النزاعات، والعصبيات القديمة

﴿سياسية وقبلية وجهوية﴾.

وبدلا من أن تقوم السلطة بتوفير المصالح والخدمات التي تطلع المواطنون إلى نيلها في ظل دولة الوحدة، راحت تضرب شبكة تلك المصالح التي اعتاد مواطنو المحافظات الجنوبية على قيام الدولة بتوفيرها لشرائح واسعة منهم، وتراجعت الكثير من الخدمات التي كانوا يحصلون عليها، وأهين تراث المواطنين الجنوبيين ورموزهم عمدا ,وطمست المعالم المجسدة لشراكتهم في الوحدة كجزء رئيسي من شراكتهم الوطنية ,وتحولت الوحدة من قضية وطنية نبيلة ربطوا أحلامهم وتطلعاتهم بها إلى تهمة يومية تلاحق الكثيرين منهم في حلهم وترحالهم بينما لم يتوقف الإعلام الرسمي عن استخدامها كوسيلة لتوجيه الإهانات وممارسة

القتل المعنوي ضد المواطنين في الجنوب بدون استثناء.

٢- حرب صعدة

شكلت الانفجارات المتكررة للحرب في صعدة، منذ يونيو ٢٠٠٤م واتساع رقعتها حتى وصلت إلى أبواب العاصمة، حالة خطرة عكست غياب النظام المؤسسي القادر على التعاطي مع التحديات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والأمنية، من منظور وطني يتجاوز منحدر صراعات وحروب العصبيات التي أعادها هذا الوضع الخطير لمشكلة صعدة إلى الواجهة بصورة بات يخشى معها من تمددها على نحو يدمر الوحدة الوطنية، وينذر بإشعال صراعات طائفية وقبلية غير مسبوقة .

وخلال الأعوام التي دارت فيها الحروب في صعدة ظلت السلطة ترفض كل دعوات إيقاف الحرب، والتعامل مع الأوضاع استنادا إلى الدستور والقوانين، الأمر الذي أفضى إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى من أبناء اليمن مدنيين وعسكريين، وشردت عشرات الآلاف من الأسر التي فقدت منازلها، ومصادر رزقها، بفعل ما ألحقته الحرب من دمار هائل في الممتلكات.

وقد صاحب تلك الحروب وتخللتها حملات إعلامية استخدمت السلطة فيها كل صيغ ومفردات وأدوات الفتنة والعصبية المذهبية والقبلية، بالتزامن مع حملات وإجراءات أمنية قمعية ولازال الكثير من المعتقلين على ذمة أحداث وحروب صعدة في السجون حتى اليوم.

لقد جاء إعلان رئيس الجمهورية وقف الحرب في صعدة في يوليو ٢٠٠٨ من طرف واحد وتوقفها فعلاً، ليؤكد أن الحرب تنفجر أو تتوقف بحسب إرادة السلطة، وهو ما أظهرته بجلاء الحرب السادسة، كما أظهرت أن الحروب الداخلية تمثل آلية مهمة تدير السلطة بها البلد، دونما اكتراث بالدستور والقانون، وبحياة الناس وحقوقهم وممتلكاتهم، فضلا عن حرياتهم.

لقد أظهرت حرب صعدة مدى الأضرار الفادحة التي تلحقها السلطة بالمجتمع، جراء الترويج لمشاعر الكراهية بين المواطنين، وتغذية نزعات العنف، لديمومة استمرار رأس السلطة متربعا على كرسي الحكم .

ج: المظاهر الاقتصادية للأزمة

تمثل المظاهر الاقتصادية والاجتماعية للأزمة أحد أبرز التحديات التي تواجهها

بلادنا، ويكتوي بنارها المجتمع كله، وخاصة الفقراء، ومحدودو الدخل الذين تتسع رقعتهم يوما فيوما، ليشكلوا السواد الأعظم من أبناء الشعب، ولم يكن ذلك أمرا عرضيا مؤقتا طرأ على حين غفلة، وإنما حالة مزمنة لا يكفي تفسيرها بظروف التخلف التاريخية الموروثة، وبشحة الموارد، وسيادة البنى التقليدية...الخ، لكنها مرتبطة على نحو وثيق بطبيعة الحكم الفردي المستند إلى مركزية عصبوية، والذي عمد إلى التعامل مع الموارد، والثروات الوطنية كغنيمة يتم تقاسمها بين القلة من الورثة، وذوي القربى، والموالين، كما تعامل مع السكان بكونهم فائضا بشريا يعكر صفو رفاهية هذه القلة التي يراها صاحبة حق في اقتسام الثروة والموارد المالية والاقتصادية، ولهذا السبب كان يعتمد في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تشتد بين حين وآخر نهجاً ثابتاً يقوم على تحميل الفقراء وذوي الدخل المحدود، وأصحاب الملكيات الخاصة الصغيرة والمتوسطة تكاليف الإجراءات الاقتصادية التي يضطر إلى اتخاذها، لتصب هذه السياسات الخاطئة والمتخلفة في زيادة معاناة الشعب، وإرهاق المواطنين بفرض المزيد من الأعباء المالية على السلع والخدمات.

وقد ظلت السلطة تتهرب من التعامل مع المسببات الحقيقية للأزمة الاقتصادية، وفي مقدمتها الفساد وسوء الإدارة، بل إن ما جرى كان على العكس من ذلك حيث أطلقت يد الفساد، وتسيدت مافيا المصالح غير المشروعة حتى غدا الفساد، وبكل أسف، ممارسة منظمة تُدار به البلاد، وأداة من أدوات احتكار السلطة وتملكها، وتأمين الاحتفاظ بها، وتوريثها للأبناء فيما بعد، وتحولت عملية التنمية وخططها إلى وسيلة للاستحواذ على الثروة الوطنية، وموضوع للدعاية السياسية.

لقد تغولت قوى الفساد، وتضخمت مصالحها، ونمت أرصدتها المالية، واستحكمت هيمنتها على مختلف الأوضاع في البلاد.. وأصبح جزء مهم من المقدرات الاقتصادية للبلاد أصولاً وممتلكات خاصة لكبار الفاسدين.

وبمقدار ما اتسعت الفرص للقلة المتنفذة ومعها مجموعات المصالح المرتبطة بها، فإن الأغلبية الساحقة من الشعب لم تجد إلا العَوز، والضيق، والتغييب لمصالحها، نتيجة استمرار ارتفاع معدل التضخم، و أسعار السلع، والخدمات، وفي مقدمة ذلك أسعار الغذاء، وأجور السكن، والخدمات التعليمية، والصحية ....الخ، جراء السياسات المالية الإنفاقية غير الرشيدة واستمرار البذخ، والإنفاق المالي على

احتفالات غير ضرورية، ومشروعات مظهرية وسفرات خارجية ونفقات جارية غير مبررة، ناهيك عن توزيع الإيرادات العامة على قطاعات الاقتصاد الوطني ومرافق الدولة بصورة غير عادلة، ومزاجية، بدليل أن النفقات المخصصة للدفاع والأمن ترتفع باضطراد، بينما تتراجع النفقات المخصصة لقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستمرار، وفي المقابل تتصاعد حدة الضغوط التضخمية على الأسعار أما الأشياء الحقيقية التي ظلت وما تزال تنمو وبدون توقف فهي معدلات البطالة بكل أشكالها وأنواعها والفقر بكافة مظاهره ونتائجه المدمرة والخطيرة.

لقد أفضى هذا النهج وفي ظل هشاشة البنى المؤسسية للدولة، وتسيد الفساد، ووجود إدارة اقتصادية عاجزة وغير مؤهلة، إلى:

٢- إهدار وتبديد ما حصلت عليه بلادنا خلال السنوات الماضية من موارد اقتصادية ومالية، ومن فوائض نقدية كبيرة في موازناتها العامة نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وزيادة كميات الإنتاج.

٢- تآكل القدرات الحيوية للبلاد، واستنزاف مواردها، وثرواتها، والحيلولة بينها وبين إرساء قاعدة راسخة لتطور اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي حقيقي.

٣- العجز عن استيعاب القروض والمنح المقدمة من المانحين في مختلف مجالات التنمية .

٤- تقليص دور الاستثمارات الخاصة في عملية التنمية، حيث شهدت البلاد تسربا هائلا للأموال إلى الخارج، وتراجعا ملحوظا لمساهمة القطاع الخاص الوطني في التنمية، نتيجة لمعاناته المستمرة، وتعرضه للمضايقات، والابتزاز، وسياسة الخنق و "التطفيش" التي تمارس ضده من قبل العناصر المتنفذة ودوائر الفساد، فضلا عن تردي الخدمات.

٥- التدهور السريع والمتواصل في المستوى المعيشي للمواطنين، وتفاقم مشكلتي الفقر والبطالة، واستمرار تصاعد معدلاتهما، وارتفاع الأسعار باضطراد، وعدم التوزيع العادل للثروة ,واتساع فجوة التفاوت في الدخل ,وغياب مبدأ التكافؤ في الحصول على الفرص الاقتصادية ,واستئثار القلة من النافذين، والسماسرة الفاسدين، بمعظم موارد الوطن ،لدرجة باتوا معها أثرياء لحد التخمة، إلى جانب ما تعرضت له الطبقة الوسطى من سحق، ما جعلها تتآكل، الأمر الذي حرم

المجتمع من دورها الهام كرافعه للتنمية والتطور ,كل ذلك أدى إلى ما تعانيه الغالبية الساحقة من الناس من العوز والبطالة والحرمان من أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٦- تردي مستوى التعليم، سواء من حيث النوعية، والجودة، إضافة إلى عدم تطويع مخرجاته سواء من حيث التخصصات، أو المواصفات، مع احتياجات خطط التنمية ومتطلبات أسواق العمل، داخليا، وخارجيا، أو من حيث ارتفاع نسبة الأمية.

٧- غياب الخدمات الصحية العامة، وتدهور الموجود منها، وكذا خدمات المياه والكهرباء وكافة الخدمات الاجتماعية والأساسية العامة التي تقدمها الدولة.

٨- غياب التنمية الريفية الشاملة، وهو ما يعني تهميش أغلبية السكان، وحرمانهم من ثمار التنمية ومنافعها، حيث أن أكثر من ٧٠٪ من السكان يقطنون في الريف.

إن هذا التشخيص لمظاهر ومسارات الأزمة العامة في البلاد ليس عملا ترفيا ولا مجرد تسجيل نقاط اعتراض على الواقع الراهن، وإنما هو عمل وطني يستهدف إيجاد الحلول والمعالجات الجادة للأسباب الحقيقية المنتجة لهذه الأزمة، لإخراج البلاد من براثن ومآسي الوضع الراهن ومآلاته الكارثية، وليس أقلها وضع الدولة الفاشلة والمهددة بالانهيار.

إن الأزمة بكل مظاهرها ستظل تتسع وتكبر مع كل انتشار وتصاعد للفساد السياسي والإداري، والاقتصادي والمالي، الذي ينتجه استمرار الحكم الفردي، وعصبوية الدولة المشخصنة، وستزداد تفاقماً مع كل تراجع في عملية التطور الديمقراطي والمشاركة السياسية، وغياب الدولة الوطنية المؤسسية، وأسس وقواعد الحكم الرشيد.

إن التقارير الدولية بما تحتويه من بيانات ومعلومات وأرقام رسمية، ودولية، دقيقة، تبين حجم الأزمة وخطورتها، ومظاهر الاختلالات التي طالت بنية الدولة ومؤسساتها، كما تضع اليمن وبكل وضوح في مصاف الدول الفاشلة، وعلى حافة الانهيار.

تأسيسا على ما سبق لم يعد أمام اليمنيين بجميع فئاتهم وشرائحهم وقواهم السياسية والاجتماعية من خيار آخر وقبل فوات الأوان سوى خيار الإنقاذ الوطني،

وإخراج البلاد نهائيا من دوامة أزماتها المتكررة، وإعادتها إلى السياق الطبيعي، على طريق النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

القسم الثاني: الحلول والمعالجات

تنطلق هذه الرؤية في وضع الحلول والمعالجات الشاملة والنوعية من الحرص على تحقيق الغاية الجوهرية التي تتمثل في الوقت الراهن في انتشال الوطن من شرك الأزمة المركبة والطاحنة التي يعيشها ويرزح تحت وطأتها، وإحياء روح ومضامين وحدة الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م السلمية وإعادة الحياة إلى المشروع الوطني الديمقراطي كمدخل أساسي لحل ومعالجة مختلف مظاهر الأزمة الخطيرة، وفي مقدمتها: القضية الجنوبية، وقضية صعدة ,والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية لإنقاذ الشعب، حاضرا ومستقبلا، من دوامة العنف المتزايد، والاضطرابات المتصاعدة بوتائر متسارعة ومن ضروب المعاناة المعيشية والخدمية تلافيا لحدوث انهيار شامل ومريع.

وإن أي توجه حقيقي وجاد لبلوغ الغاية المتوخاة يجب أن يتركز اهتمامه في المقام الأول ,على تحديد الخطوات، والإجراءات الكفيلة بإيقاف المنحى الحالي لمسار الأزمة المتفاقم والخطير، لئلا تبقى بلادنا قابعة في النفق المظلم لأمد طويل.

إلا أن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتأتى بمعالجات غير جذرية بهدف التهدئة، وإنما لابد من إذكاء وتكريس الوعي في أوساط الجماهير بوجوب وأهمية تصعيد نضالها بكل الوسائل السلمية المشروعة، لانتزاع حقها في التعبير عن إرادتها، وممارسة كافة الحقوق والحريات العامة المكفولة لها بموجب الشرائع السماوية، ونصوص الدستور والقوانين الوطنية، والمواثيق الدولية ,والتصدي لأية انتهاكات تتعرض لها أيا كان مصدرها، حتى يشعر المواطن بأنه سيد قراره، وقادر على فرض مشيئته دونما خوف على حياته ,أو رزقه أو عرضه وكي لا تبقى الطريق المفضية إلى التغيير والإصلاح عبر الحلول الجذرية والإستراتيجية موصده أمام كافة الجهود الوطنية الخيرة والمخلصة.

أولا: المهام والمعالجات الإنقاذية العاجلة

{وقف الانهيار}

تستهدف هذه الحلول والمعالجات العاجلة وقف حالة الانهيار ودرء المخاطر

الكارثية الآنية للأزمة الوطنية، عبر حل القضية الجنوبية بأبعادها الحقوقية والسياسية، حلاً عادلاً وشاملاً، يضع الجنوب في مكانه الوطني الطبيعي، كطرف في المعادلة الوطنية، وكشريك حقيقي في السلطة والثروة في دولة الشراكة الوطنية، كمدخل أساسي لمعالجة وطنية شاملة للأوضاع المتفاقمة، التي ترزح تحت وطأتها الغالبية العظمى من السكان في مختلف أرجاء البلاد، وذلك من خلال الإيقاف الفوري لنهج القوة والعنف والحروب الأهلية، وعسكرة الحياة السياسية والمدنية تحت أي مسمى، والعمل على كل ما من شأنه استعادة الأمل لدى أصحاب المظالم والمطالب والحقوق بأن المجتمع بتكاتفه ورص صفوفه قادر على التغلب على الظلم ورد المظالم، والحقوق، وتجاوز الواقع الراهن، مهما كانت درجة سُوئه.

والتركيز على تحقيق ما يلي:

. تهيئة الأجواء والمناخات السياسية:

١- وقف الحملات العسكرية والاعتقالات والملاحقات والمطاردات للناشطين السياسيين وناشطي الحراك السلمي في الجنوب، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووقف المحاكمات السياسية التعسفية بحقهم، و دفع مرتبات كل من اتخذ قرار تعسفي بقطع راتبه منهم.

٢- معالجة الجرحى والمصابين، وتسوية أوضاع أسر القتلى في الاحتجاجات السلمية، وتقديم القتلة للقضاء.

٣- الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، أو من هم على ذمة أي قضايا سياسية وتعويضهم عما لحق بهم من إيذاء بدني ومعنوي.

٤- إنهاء عسكرة المدن، وسحب المظاهر العسكرية، والاستحداثات الأمنية، وإعادة الجيش إلى الثكنات وإنهاء التشكيلات والمجاميع المدنية المسلحة من قبل السلطة.

٥- إلغاء كافة القوانين والقرارات والتوجيهات والأوامر المقيدة للحقوق والحريات العامة المخالفة للدستور، وعلى وجه الخصوص الآتي:

-ما يتعلق بقمع الفعاليات السياسة والشعبية السلمية والقوانين المقيدة للحقوق والحريات العامة.

-إنهاء مذبحة الصحافة، التي أساءت إلى اليمن، وشوهت سمعته.

- التعويض الفوري لكل الصحف والمواقع الإعلامية التي تعرضت للإجراءات

الظالمة وغير القانونية.

-إشراك كل القوي والأطراف السياسية في الحوار الوطني وفق آلية يتفق عليها، وبما يكفل تطبيع الأوضاع العامة في المحافظات الجنوبية الملتهبة، ومختلف محافظات الجمهورية.

٦- رد الاعتبار لحق المواطنة المتساوية، وما يتفرع عنه من وجوب عدم المساس بالحق في الوظيفة العامة، الذي شطبه التعصب الحزبي المقيت من واقع الحياة الإدارية، وأبقاه نصاً تزيينيا في الدستور والقانون، وفي هذا الصدد لابد من رد المظالم، وخاصة:

-إعادة الموظفين المبعدين إلى أعمالهم.

-إطلاق الترقيات الموقوفة لكل من يستحقها وفقا للقانون.

-تعيين المستوفين للشروط القانونية في الوظائف القيادية الإدارية من المستقلين والمعارضة «وكيل فما دون» والذي وقف عدم انتمائهم للحاكم سدا منيعا أمام حصولهم على هذه الحقوق.

-الإنصاف الكامل والعاجل لكل من نهبت أراضيهم بإعادتها إليهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر مادية ومعنوية.

٧- رفع القبضة الأمنية عن كاهل الجهاز الإداري للدولة.

٨- الكف عن السياسات الشمولية المصرة على مصادرة منظمات المجتمع المدني وإلحاقها بأجهزة السلطة وحزبها.

٩- الإحالة للتحقيق والمحاكمة لكل من انتهك الحقوق الإنسانية من كبار المسئولين أو صغارهم على امتداد الأرض اليمنية وبالذات في المحافظات الجنوبية ومحافظة صعدة...

١٠- تمكين المؤسسة الأمنية من استعادة ثقة المواطنين بها، واسترداد اعتبارها، من خلال إعطائها الحق الكامل في الحفاظ على الأمن، بمنأى عن أي تدخل أو مشاركة لها في مهمتها الوطنية النبيلة من أي تشكيلات غير قانونية، والكف عن حملات التعبئة المغرضة والخاطئة لمنتسبيها ضد أصحاب الرأي الآخر، والتدقيق في تعيين من هم مؤهلون للتعامل الإنساني، والوطني، والقانوني، مع أصحاب الحقوق المطالبين بها بالوسائل الحضارية السلمية، في المناصب والجهات المعنية

بمثل هذه القضايا.

١١- تحديد آليات عملية متوافق عليها]مشتركة [لضمان حيادية كل ما هو عام «جيش شرطه، أمن، مال، إعلام، وظيفة،....الخ» على مختلف المستويات الإدارية المركزية والمحلية، وكما نص على ذلك الدستور والقوانين النافذة.

. إزالة آثار حرب صيف ٩٤م وإجراء مصالحة وطنية شاملة تفضي إلى:-

١- معالجة أوضاع الموظفين ـ المدنيين والعسكريين والمشردين والموقوفين والمحالين قسراً إلى التقاعد والنازحين في الخارج وإعادتهم إلى أعمالهم ودفع مستحقاتهم القانونية.

٢- دفع مرتبات ومستحقات من فقدوا مصادر دخلهم جراء نهب أو خصخصة المؤسسات والشركات العامة التي كانوا يعملون بها.

٣- تشكيل هيئة وطنية للمصالحة والإنصاف، يشارك في عضويتها ممثلين عن الموقوفين والمتضررين، والمعنيين، تبت في شكاوى وتظلمات الموقوفين، والمبعدين، وتكون قراراتها وإجراءاتها ملزمة للجهات الحكومية ذات العلاقة.

٤- إعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها، سواء كانت خاصة بالأفراد أو الأحزاب أو النقابات أو الدولة، ووقف إجراءات البسط والاستيلاء على الأراضي واستعادة ما صرف منها بدون وجه حق وإعطاء الأولوية للانتفاع بها لأبناء المنطقة.

٥- محاكمة الفاسدين المتورطين في العبث بأراضي وعقارات وموارد الدولة والمال العام والممتلكات التعاونية، والبدء بكبار المفسدين المسئولين عن نهب الجنوب، لما ترتب عنه من تداعيات سلبية ساهمت في تعقيد الأزمة الوطنية وتفاقمها مع استعادة كل ما تم نهبه.

٦- إعادة الفلاحين الذين تضرروا بطردهم من أراضي الانتفاع، وفقدوا حيازتهم للأرض في الجنوب، جراء الحرب وتداعياتها اللاحقة، إلى منازلهم وأراضيهم.

٧- معاملة كافة ضحايا حرب ١٩٩٤م كشهداء، ومعاملة الجرحى، وأسرهم، وأسر الشهداء بالتساوي في الرعاية والحقوق.

٨- التواصل مع إطراف النضال السلمي للحراك الجنوبي، وكذا القيادات الموجودة بالخارج ودعوتها إلى الحوار الوطني الشامل والجاد القادر على استيعاب

الهموم ورد الحقوق وإعادة الاعتبار، بعيدا عن الدعوات التفكيكية التي تزيد من حدة الانقسام داخل المجتمع اليمني.

٩- إيقاف ثقافة تمجيد الحروب الأهلية، والدعوة إلى الثأر، والانتقام السياسي، في مناهج التعليم، ومنابر الإعلام والثقافة، وإزالة مظاهر الغبن، والانتقاص، والإقصاء الموجهة ضد التراث الثقافي، والفني، والاجتماعي، في مختلف مناطق الجنوب.

. معالجة آثار الحروب والصراعات السياسية السابقة

معالجة آثار كل الحروب والصراعات السياسية السابقة بما في ذلك أحداث ١٩٧٨م، والتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالمنظمات والأشخاص جراء ذلك، وإعادة الاعتبار لكل ضحاياها، وتعويضهم وأسرهم عن كل الأضرار التي لحقت بهم، وإلغاء الأحكام والمحاكمات السياسية التي اتخذت بحقهم، وتسهيل عودة من تبقى من النازحين والمشردين في الخارج وضمان كافة حقوقهم المدنية والسياسية في إطار معالجة كاملة وشاملة.

. الحرب في صعدة

المسارعة في معالجة الأوضاع المتفجرة في صعدة بوضعها على طاولة حوار وطني شامل يكون الحوثيون طرفا فيه، وبما يكفل نزع فتائل وذرائع وأسباب تجدد القتال ودورات العنف في هذا الجزء من الوطن]صعدة[، ومعالجة ما خلفته تلك الحروب من دمار وآثار مأساوية مادية ومعنوية، وتعويض المتضررين، وإعادة الإعمار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الوطن لن يجد استقراره إلا بالتسليم بالمواطنة المتساوية، والاعتراف بحق الآخر في الحياة والعيش الكريم، والالتزام بالقواعد المنظمة للحياة الديمقراطية، وما كفله الدستور من الحقوق والحريات العامة والخاصة وحرية الفكر.

. معالجة قضايا الثأر والعنف المحلي

إجراء صلح عام بين مختلف القبائل المتنازعة توطئة لحل ومعالجة قضايا الثأر العالقة وتسويتها بصورة نهائية وتجريم أعمال الثأر وكل من يلجأ إليه بعد ذلك.

ثانيا: بناء الدولة الوطنية الحديثة

١- الأسس والمبادئ العامة:

تشكل الأسس والمبادئ العامة التالية أساسا لبناء الدولة الديمقراطية الحاضنة لقيم الحرية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني، والمؤسسة على قاعدة اللامركزية في صيغتها التي تحقق الشراكة الوطنية في السلطة والثروة، وعلى مبادئ الحكم الجيد القائم على الرقابة والشفافية والمساءلة سبيلا لإيجاد الدولة المؤسسية القائمة على النظام والقانون، كضمانة أكيدة للسير في بناء **دولة اليمن الحديث المرتكزة على الأسس والمبادئ التالية:**

١- الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزءٍ منها،والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية.

٢- الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية.

٣- الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات.

٤- الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقه غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعبر هيئات الحكم المحلي المنتخبة.

٥- يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً، وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين.

٦- تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة.

٧- الالتزام بالديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، عبر انتخابات حرة ونزيهة.

٨- سيادة القانون أساس نظام الحكم في الدولة.

٩- مبدأ الفصل بين السلطات كأساس حاكم للتنظيم الدستوري لاختصاصات وصلاحيات سلطات الدولة التشريعية، والقضائية، والتنفيذية.

١٠- بناء الدولة على قاعدة اللامركزية وفقا للخيارات التي تعرضها هذه الرؤية.

١١- الأخذ بالنظام البرلماني.

١٢- ترسيخ مبدأ المساواة أمام القانون بين جميع المواطنين، دونما تمييز، وإعمال مبدأ الشفافية والمحاسبة لكل من يتولى وظيفة عامة، بدءا بمنصب رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، وحتى أدنى السلم الوظيفي، وإلغاء الحصانات التي يقررها الدستور القائم لرئيس الجمهورية ونائبه ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم، ومجلس النواب والقضاة، وكل الهيئات اللامركزية والفئات التي تنص القوانين الحالية على شكل من أشكال الحصانة لهم من المساءلة والمحاسبة.

١٣- حيادية أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، وضرورة التمييز بين موارد الدولة وبين ملكيات الحاكم والحزب الحاكم، وتجريم استخدام أو تسخير المال العام ومقدرات الدولة وأجهزتها للمصلحة الشخصية أو الحزبية.

١٤- تكفل الدولة المساواة في المواطنة وحق كل مواطن في الوصول عن جدارة ودون محسوبية إلى شغل وظيفة عامة تتناسب مع مؤهلاته وكفاءته.

١٥- وجوب التزام أجهزة الإدارة العامة بمبدأ الشفافية في عملها ومنح الحق للأفراد والهيئات أصحاب المصلحة، وأجهزة الإعلام المختلفة حق الاطلاع على نشاط الإدارة، والحصول على صور من الوثائق المتعلقة بعملها، واعتبار ذلك واجباً على جهة الإدارة، وتقرير العقوبة المناسبة على عدم وفاء أي موظف بهذا الواجب.

١٦- حظر أي تغيير للنظام السياسي، أو العمل على تحقيق الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية بالعنف والقوة المسلحة، واعتبار ذلك من الأعمال التي تضع فاعلها تحت طائلة المسؤولية الجنائية.

١٧- التزام الدولة بكفالة الحق في الحياة والسلامة الجسدية لكل شخص، واتخاذ التدابير التشريعية والمؤسسية الكفيلة باحترام وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتمكينه من التمتع بها وممارستها، وحضر أي عمل أو فعل أو تشريع يعطل أو ينتقص من هذه الحقوق، واعتبار ذلك جريمة دستورية توجب محاكمة مرتكبها والمحرض عليها جنائيا وفقا لعقوبات يصدر بها قانون.

١٨- إدراج كافة أحكام الاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان - التي صادقت عليها الدولة وأصبحت نافذة - في التشريعات الداخلية المتعلقة بها، وعدم إصدار أية تشريعات أو لوائح تخالف أو تنتقص من هذه الحقوق بأي شكل كان.

١٩- حرية تكوين الأحزاب، وعدم الحاجة إلى الحصول على ترخيص من أية جهة إدارية، وعلى المتضرر من قيام هذا الحزب اللجوء للقضاء.

٢٠- كفالة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة وتمكينها من ممارسة كافة حقوق المواطنة.

٢١- منع أي مجلس تشريعي من إصدار أي قوانين تلغي او تحد من حريات المواطنين في التعبير عن أنفسهم.

٢٢- ضمان حق كل مواطن في الحصول على المعلومات، وتحصيل المعرفة من مصادرها دون أية إعاقة.

٢٣- ضمان حق الأفراد والأحزاب والمنظمات والمؤسسات في امتلاك الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة]الأرضية، والفضائية [المقروءة، والإلكترونية.

٢٤- ضمان حرية الصحافة ووسائل الإعلام، وحظر ممارسة الرقابة عليها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري، وجعل القضاء وحده المختص بمراقبة أدائها بناءً على دعوى من صاحب مصلحة.

٢٥- للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقا للأوضاع التي يحددها القانون، ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون.

٢٦- حق المواطنين في التغيير السلمي، والتعبير عن آرائهم وخياراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوسائل العمل المدني كالمسيرات والمظاهرات والاعتصامات والعصيان المدني، ومختلف أشكال العمل السلمي وآليات التعبير عنه، دون أن يكون لأي جهة حكومية أو تشريعية أو قضائية، الحق في تعطيل هذه الحقوق، آو الانتقاص منها بأي صورة من الصور ويعتبر أي عمل أو فعل آو تشريع يعطل أو ينتقص من هذه الحقوق جريمة دستورية توجب محاكمة مرتكبها والمحرض عليها جنائيا وفقا لعقوبات يصدر بها قانون.

٢٧- إيجاد مجتمع مدني قوي، يستمد قوته من قيام مؤسسات منيعة ومستقلة عن هيمنة السلطة، والأحزاب، وقادرة على تمثيل مصالح المجتمع والدفاع عنها.

٢٨- تكفل الدولة حماية المقومات الطبيعة وحماية المياه والحيوان والنبات ووضع التشريعات اللازمة لهذه الحماية

٢. تطوير شكل الدولة على قاعدة اللامركزية

إن هذا التطوير لشكل الدولة على قاعدة اللامركزية يأتي كضرورة لا بد منها لضمان التوزيع العادل للسلطة والثروة، ومنع الاستبداد واحتكار السلطة أو التفرد بالحكم وتوريثه، كما يستهدف تلبية تلك الحاجات الجماهيرية المطلبية التي كشفت عنها مظاهر الأزمة الوطنية العامة في البلاد، بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية، وتوسيع المشاركة السياسية، وتحقيق التحول الديمقراطي وضمان التداول السلمي للسلطة.

وفي حواراتها الداخلية توصلت اللجنة التحضيرية إلى إن قيام وبناء الدولة الوطنية اللامركزية على النحو الذي يحقق الشراكة الوطنية في الحكم والثروة لكل اليمنيين هي الصيغة المثلى لوضع اليمن موحدا على طريق الاستقرار والتطور بما يصاحبها من نظام سياسي ديمقراطي تعددي تحقق العدالة والمساواة والمشاركة الشعبية والتداول السلمي للسلطة.

وبهذا الصدد توصلت اللجنة إلى الخيارات الحوارية التالية:

خيار: الحكم المحلي كما ورد في وثيقة العهد والاتفاق.

خيار: الفدرالية.

خيار: الحكم المحلي كامل الصلاحيات.

وأيا كان الخيار الذي سيجري التوافق عليه، من خلال الحوار الوطني الموسع، فإنه لابد وأن يرتكز على الأسس التالية:

١- أن يجري التقسيم وتحديد الوحدات اللامركزية الإقليمية، وفقا لدراسة علمية ميدانية ـ تأخذ بالاعتبار المعايير الموضوعية، والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي المقدمة منها ما يلي:

أ-البعد الوطني والسياسي: ويستهدف تعزيز مقومات الشراكة المجتمعية في الوحدة الوطنية وخلق التكامل في المصالح والمنافع المتبادلة بما في ذلك الروابط والصلات الضرورية للاندماج الاجتماعي والوطني، لتجاوز النزعات والولاءات التقليدية القبلية المناطقية والجهوية والطائفية والمذهبية، وتنمية مقومات الثقافة الوطنية وروح الولاء والانتماء الوطني لليمن الموحد.

ب-البعد الجغرافي: ويتعلق بمراعاة الترابط والامتداد المكاني الجغرافي والمناخي الملائم / ومقومات البنية التحتية المطلوبة والميسرة للاتصال والتواصل،

التي ستعزز من القدرة على إدارة الأقاليم بشكل فعال وكفؤ وإيجاد نوع من التنافس يضمن الكفاءة والعدالة والتوازن في تقديم الخدمات للمواطنين.

ج-مراعاة التوازن السكاني والثقل الديمغرافي بين الأقاليم الجديدة ,بما يؤدي إلى التوازن في سير الأقاليم في التنمية العادلة.

د-البعد الاقتصادي: ويتعلق بتوازن مقومات الحياة الاقتصادية والمعيشية للسكان من الموارد والثروات الطبيعية والبشرية المتوافرة لكل إقليم، وبحسب ما توضحه لنا الخرائط الجيولوجية وخرائط الموارد الطبيعية، لضمان توفر الموارد الذاتية لكل إقليم، وبما يحقق التوزيع العادل للموارد والثروات.

هـ-أن يكون لكل إقليم منفذا بحريا يسهل له تنشيط حركته التجارية استيرادا وتصديرا، فضلا عن ما يقدمه ذلك الساحل من موارد اقتصادية في المجال السياحي والسمكي وغيرها من الموارد التي تسهم في دفع عجلة التنمية في الأقاليم بشكل متوازن.

٢- الانتخاب الحر والمباشر والنزيه للهيئات والقيادات اللامركزية، ومبدأ تدوير مناصبها بما يكفل التجسيد الحقيقي للممارسة الديمقراطية على نطاق واسع، وتحفيز المشاركة الشعبية في الحياة السياسية.

٣- التحديد الدستوري الواضح للسلطات والصلاحيات المركزية واللامركزية، وفقا لمبدأ الشراكة في الحكم، وبما يمكن هيئات وقيادات الحكم اللامركزي المنتخبة من إدارة شئونهم كافة، فيما يتعلق بقضايا العمل، والوظيفة العامة، والتعليم، والصحة، والإسكان والمواصلات، والطرقات والبناء وتخطيط المدن، والتجارة الداخلية، والشئون الاجتماعية والاقتصادية، والنشاطات والفعاليات الثقافية، ومهام الشرطة والأمن، وغيرها من الخدمات العامة بما في ذلك حق تعيين القيادات التنفيذية، وموظفي الدولة، وعزلهم، وحق الرقابة والمحاسبة على مختلف الأنشطة التنفيذية في الإقليم، وحق سن الضرائب والرسوم المحلية، وإصدار اللوائح والأنظمة ذات العلاقة بالحكم اللامركزي، واتخاذ التدابير لحماية أراضي وعقارات الدولة، والأوقاف العامة في الإقليم كاختصاص محلي أصيل، وغيرها من الوظائف غير السيادية، وبما لا يتعارض مع السياسة العامة للدولة والدستور النافذ الذي ينبغي أن ينص صراحة على الوظائف المركزية السيادية للدولة،

وينظم طبيعة العلاقة بين الجهات المركزية والمحلية فيما يخص الأنشطة المشتركة، والتعامل مع تلك الوظائف والموارد السيادية المتعلقة بالقضايا الرئيسة كالدفاع والتجارة الخارجية والعلاقات الدولية والموارد والثروات الطبيعية السيادية.

٣. إقامة نظام الحكم البرلماني

يعد قيام نظام الحكم البرلمانى خيارا للجنة التحضيرية، لا يصادر على أطراف الحوار الوطني الأخرى حقها في طرح مقترحاتها وتصوراتها في أطار حوار وطني جاد، ويتحدد نظام الحكم البرلماني في هذه الرؤية على النحو التالي:

]أ [تكوين وشكل السلطة التشريعية:

١-تكوين السلطة التشريعية على أساس نظام المجلسين]مجلس النواب، ومجلس الشورى [وتحدد مدة كل منهما بأربع سنوات.

٢-يتكون مجلس النواب من ٣٠١ نائباً، يجري انتخابهم بالاقتراع السري الحر والمباشر، وفقا لنظام القائمة النسبية.

٣-يتكون مجلس الشورى من عدد من الأعضاء لا يزيد عن نصف عد مجلس النواب، يتم انتخابهم جميعاً بالاقتراع السري الحر والمباشر، وبالتمثيل المتساوي بين الأقاليم، ويجب الأخذ بعين الاعتبار هذا التمثيل عند مناقشة لائحة المجلس ونظام تصويته.

٤-يحظر تعيين أعضاء مجلسي النواب والشورى في أية مناصب تنفيذية عدا رئاسة وعضوية مجلس الوزراء، كما يحظر عليهم الجمع بين عضوية السلطة التشريعية وعضوية المجالس المحلية أو أية مناصب في السلطة المحلية.

٥-تفعيل الدور الرقابي للسلطة التشريعية، وجعل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تحت الإشراف الكامل لمجلس النواب وتابعاً له.

اختصاصات المجلسين التشريعيين:

[1]اختصاصات الاجتماع المشترك للمجلسين:

«المجلس الوطني»

يختص المجلس الوطني «الاجتماع المشترك للمجلسين» بما يلي:

-انتخاب رئيس الجمهورية وإعفائه من منصبه.

-الموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ.

-الموافقة على قرارات العفو العام.

-إقرار السياسة العامة للدولة.

-الموافقة على الاتفاقيات التي من شأنها تعديل حدود الدولة أو الاتحاد مع دولة أخرى، أو التحالف، أو الدفاع، أو الصلح، أو السلم.

-توجيه الاتهام لرئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء في حال ارتكاب أي منهما لأعمال مخالفة للدستور، أو تنطوي على تعطيل لأحكامه، أو أحكام القوانين النافذة، أو الحنث باليمين.

[2] اختصاصات مجلس النواب:

-اقتراح ومناقشة وإقرار القوانين، عدا تلك القوانين التي يختص بها المجلس الوطني، أو مجلس الشورى.

-منح الثقة للحكومة وسحبها منها.

-المناقشة والإقرار الأولي لمشروع الموازنة العامة للدولة والموازنات الملحقة، بعد مناقشتها، والتصويت عليها فصلا فصلا، ولمجلس النواب إجراء التعديلات المناسبة على الموازنة، بما يكفل التوزيع العادل للمشاريع، والتحديد العلمي للأولويات، والحفاظ على الموارد الوطنية.

-مناقشة الحسابات الختامية للدولة للأعوام السابقة، ويتم التصويت عليه فصلا فصلا.

-اختيار رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، من بين قائمة تعدها لجنة تمثل فيها كل من الكتل الموجودة في المجلس بالتساوي.

-المناقشة والإقرار الأولي لمشروعات الخطط العامة للتنمية.

-المناقشة والإقرار الأولي للقوانين المتعلقة بتنظيم سلطات الدولة، أو المتعلقة بالحقوق الأساسية للمواطنين، أو المتعلقة بشؤون الحكم المحلي، وعلى وجه خاص القوانين التالية: قانون السلطة القضائية، قانون مجلس الوزراء، قانون تقسيم الأقاليم.

-الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، ويكون لمجلس النواب أن يصدر قرارات ملزمة في الشئون العامة.

[3] اختصاصات مجلس الشورى:

-القراءة الثانية والإقرار النهائي للقوانين المتعلقة بتنظيم سلطات الدولة، أو المتعلقة بالحقوق الأساسية للمواطنين، أو المتعلقة بشؤون الحكم المحلي، وعلى وجه خاص القوانين التالية: قانون السلطة القضائية، قانون مجلس الوزراء، قانون تقسيم الأقاليم.

-القراءة الثانية والإقرار النهائي لمشروعات الخطط العامة للتنمية.

-القراءة الثانية والإقرار النهائي لمشروع الموازنة العامة للدولة والموازنات الملحقة

-اختيار أعضاء الهيئات التالية: المجلس الأعلى للقضاء ـ المحكمة الدستورية ـ اللجنة العليا للانتخابات ـ محافظ البنك المركزي ونوابه.]ويتم انتخاب أعضاء هذه الهيئات من بين قائمة تعدها لجنة مشكلة بالتساوي من الكتل البرلمانية[

-اختيار رئيس وأعضاء الهيئات التالية: المجلس الوطني للإعلام ,المجلس الأعلى للأوقاف.

-الموافقة على تعيين القيادات المدنية والعسكرية التالية: محافظ البنك المركزي ـ رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، ونوابه، ومساعديه ـ رئيس الهيئة العامة للخدمة المدنية ﴿بناءً على ترشيح من الحكومة﴾ ـ النائب العام [بناءً على ترشيح من المجلس الأعلى للقضاء.

-الموافقة على تعيين سفراء لدى الدول الأخرى، ومندوبيها لدى المنظمات الدولية والإقليمية.

]ب [السلطة التنفيذية:

١-يكون رئيس الجمهورية رمزاً للدولة، وممثلاً لوحدتها، ويقوم بالمهام البروتوكولية المعروفة في النظام البرلماني، وفق الاختصاصات المحددة في الدستور.

ويتم انتخابه لمدة خمس سنوات من قبل الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى، ويجوز إعادة انتخابه لمدة أخرى مماثلة فقط ويؤدي اليمين الدستورية في جلسة مشتركة للمجلسين.

٢-تشكل الأغلبية البرلمانية ﴿حزب الأغلبية، أو ائتلاف الأغلبية﴾ الحكومة، ويكون رئيس الحكومة هو المسئول الأول عن أدائها.

٣-الحكومة هي السلطة التنفيذية الفعلية في الدولة، وتخضع لها كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات والأجهزة التنفيذية المدنية والعسكرية، عدا تلك المؤسسات

التي تتمتع باستقلال خاص بمقتضى أحكام الدستور، فالحكومة سيدة قرارها، وعليها أن تتحمل تبعات أعمالها، بخضوعها لرقابة البرلمان وإمكانية مساءلتها وحاسبتها فعلياً. ويتولى رئيس الوزراء المكلف تسمية أعضاء حكومته وعرضها على مجلس النواب، ويمنح المجلس الثقة لكل عضو فرداً فرداً، كما يتولى رئيس الوزراء عرض برنامج الحكومة على مجلس النواب وطلب نيل الثقة على أساسه. ويؤدي رئيس وأعضاء الحكومة اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية.

٤-يحظر تولي أحد أقارب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء إلى الدرجة الرابعة في أحد المناصب التالية: رئيس المجلس الأعلى للقضاء - محافظ البنك المركزي ونوابه - رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة ونوابه ومساعديه - قادة فروع القوات المسلحة]البرية والبحرية والجوية [ونوابهم ومساعديهم - رؤساء الأجهزة الأمنية والاستخبارية ونوابهم ومساعديهم - رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ونوابه ومساعديه - رئيس وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات.

اختصاصات رئيس الجمهورية:

-تمثيل الدولة في المناسبات البروتوكولية في الداخل والخارج.

-قبول اعتماد المبعوثين الدبلوماسيين إلى الدولة بعد موافقة الحكومة.

-إصدار القوانين التي وافق عليها مجلس النواب.

-منح الأوسمة والنياشين بناءً على اقتراح رئيس الوزراء.

-إصدار القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية خلال ١٥ يوماً من إقرارها من قبل السلطة التشريعية.

-إصدار قرارا العفو العام بعد إقراره من قبل المجلس الوطني.

-دعوة مجلس النواب ومجلس الشورى إلى عقد أول جلسة لكل منهما خلال السبعة الأيام التالية لإعلان نتائج الانتخابات، وفي حالة عدم صدور هذه الدعوة يعقد كل من المجلسين جلسته الأولى في اليوم السابع لإعلان نتائج الانتخابات.

-تكليف رئيس حزب الأغلبية أو ائتلاف الأغلبية لتشكيل الحكومة الجديدة.

-الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة بناءً على طلب رئيس الوزراء.

-الدعوة إلى إجراء استفتاء بناءً على طلب رئيس الوزراء.

اختصاصات الحكومة:

-إعداد مشروع برنامجها السياسي، وتنفيذ ما ورد فيه بعد حصولها على الثقة من مجلس النواب.

-التوجيه والإشراف والرقابة على عمل الوزارات والهيئات والمؤسسات والأجهزة التنفيذية ومؤسسات القطاعين العام والمختلط.

-متابعة تنفيذ القوانين واللوائح في أداء كافة أجهزة الدولة.

-عقد القروض بموجب أحكام الدستور.

-إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية.

-إعداد مشروعات الخطط العامة للتنمية وعرضها على المجلس الوطني، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذها بعد إقرارها من المجلسين.

-تعيين وعزل موظفي الدولة مدنيين وعسكريين وفقاً للقانون.

-ترشيح السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الإقليمية والدولية، وترشيح كبار الموظفين المدنيين والعسكريين الذين ينبغي الموافقة على تعيينهم من قبل مجلس النواب أو مجلس الشورى.

-التفاوض والتوقيع على المعاهدات الدولية وإحالتها إلى السلطة التشريعية للمصادقة عليها.

-منح النياشين والأوسمة، أو الإذن بحمل النياشين التي تمنح من دول أخرى طبقاً للقانون.

-إعداد مشروعات القوانين.

-إصدار اللوائح التنفيذية والتنظيمية. على أن لا تتضمن أية أحكام تعطل أو تناقض أحكام القوانين النافذة أو تعفي من تنفيذها.

- السلطة القضائية

تسعى الإصلاحات المقترحة في السلطة القضائية إلى ضمان استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، واستكمال بنية السلطة القضائية من خلال: انتخاب المجلس الأعلى للقضاء ومنحه صلاحيات كاملة في إدارة شئون السلطة القضائية، واستحداث محكمة دستورية يكون لها كيانها الخاص المستقل، وإنشاء قضاء إداري كجهة قضائية مستقلة عن القضاء العادي، وحظر إنشاء المحاكم الاستثنائية.

- المجلس الأعلى للقضاء:

يقتضي إصلاح السلطة القضائية توفير ضمانات حقيقية لاستقلالها وفاعلية أداء أجهزتها . ومن هذه الضمانات: أن يتم تكوين مجلس أعلى للقضاء تكون له صلاحيات كاملة في إدارة شئون السلطة القضائية، وأن يتم اختيار أعضاء هذا المجلس وفق آلية تجسد إرادة المجتمع وتوجهاته في السلطة القضائية، وتضمن اختيار كفاءات مناسبة لعضوية المجلس. وسيتحقق ذلك من خلال انتخاب هذا المجلس من قبل ممثلي المجتمع]مجلسي النواب والشورى [وأن يتم اختيارهم من بين ذوي الكفاءة والنزاهة من القضاة، وكبار المحامين، وأساتذة القانون الأكفاء.

ويختص المجلس الأعلى للقضاء بما يلي:

-وضع السياسات العامة لتطوير أداء السلطة القضائية.

-اقتراح ودراسة التشريعات الخاصة بشؤون السلطة القضائية.

-تعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة، ونقلهم، وندبهم، وإعارتهم، وتقاعدهم، وقبول استقالاتهم، ووقفهم عن العمل، ومساءلتهم تأديبياً، وبصورة عامة يتولى المجلس كل المهام المتعلقة بالشؤون والوظيفية للقضاة وأعضاء النيابة العامة.

-النظر في نتائج التفتيش الدوري على أعمال القضاة وأعضاء النيابة العامة، والتحقيق في الشكاوى المقدمة ضدهم، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن ذلك.

-النظر في الطلبات والتظلمات المقدمة من القضاة في أي شأن من شؤونهم الوظيفية.

-إعداد مشروع موازنة السلطة القضائية، والإشراف على تنفيذها.

-أية اختصاصات أخرى تخول له بموجب القانون.

المحكمة الدستورية:

تسعى الإصلاحات المقترحة إلى إنشاء محكمة دستورية مستقلة. حيث إن إيكال مهامها إلى إحدى دوائر المحكمة العليا أثبت عدم فاعليته. ويمكن ضمان فاعلية أداء هذه المحكمة بانتخابها من قبل الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى الممثلين لإرادة المجتمع .وأن يتم اختيار المرشحين لعضوية هذه المحكمة من ذوي الكفاءة والنزاهة من:

القضاة.وكبار المحامين ،وأساتذة القانون الأكفاء.

وتختص المحكمة الدستورية بما يلي:

-الرقابة على دستورية القوانين واللوائح.

-الفصل في تنازع الاختصاص بين الجهات القضائية.

-الفصل في حالات التنازع الناشئة عن صدور حكمين نهائيين متناقضين.

-الفصل في تنازع الاختصاص بين الهيئات المركزية واللامركزية.

-تفسير الدستور والنصوص التشريعية من قوانين ولوائح.

-محاكمة رئيس الجمهورية .ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء.

-أية اختصاصات أخرى بموجب القانون.

تشكيل القضاء الإداري واختصاصاته:

يتطلب إرساء دولة القانون وجود جهة قضائية حارسة لمبدأ المشروعية وسيادة حكم القانون في الدولة ,ويتحقق ذلك بإنشاء جهة قضائية مستقلة للفصل في المنازعات الإدارية .يتوفر لأعضائها التأهيل والخبرة الكفاية لأداء مهمتهم, ويؤهلون لهذه المهمة تأهيلاً خاصاً يمكنهم من أداء مهامهم على أكمل وجه.وبحيث تتكون جهة القضاء الإداري من: محكمة إدارية عليا ومحكمة استئناف إدارية ومحاكم إدارية في المحافظات.

٤. الهيئات والأجهزة اللامركزية

يبين الدستور]العقد الاجتماعي الجديد [والقوانين المنبثقة عنه كافة الأحكام المتعلقة بالهيئات والأجهزة اللامركزية، وتكويناتها.

٥. إصلاح المنظومة الانتخابية

وذلك بالأخذ بنظام القائمة النسبية، وضمان حيادية اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاءات العامة ,واستقلال الإدارة الانتخابية في كل مراحلها، من خلال المشاركة المتساوية لأطراف المنظومة السياسية الفاعلة في اللجنة العليا ولجانها الميدانية.

١- الأخذ بنظام التمثيل النسبي]القائمة النسبية [كنظام انتخابي بديل يضمن:

-التمثيل العادل لكل فئات المجتمع

-يكفل قيام سلطة تشريعية فاعلة وقادرة على الوفاء بمهامها على أكمل وجه.

-تمتين عرى الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي ,وتكريس مشاعر الانتماء إلى دائرة وطنية أوسع.

- وصول نسبة من المرشحات من النساء إلى البرلمان لا تقل عن ١٥٪.

٢- ضمان استقلالية وحيادية الإدارة الانتخابية:

وفي المقام الأول اللجنة العليا للانتخابات، ثم فروعها وأجهزتها واللجان التابعة لها ,وعدم انفراد أي طرف سياسي بتشكيلها ,وأن يجسد تشكيلها وكافة أجهزتها وفروعها واللجان التابعة لها التوازن الحقيقي لأطراف العمل السياسي الفاعلة, كضمانة حقيقية وفاعلة لحياديتها في أدائها لمهامها، من خلال إقرار آلية قانونية محددة لإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقا لمعيار التوازن في قوامها، ومعيار الاستقلالية في ممارستها لمهامها، ومعيار الشفافية في كل أعمالها.

. إعادة بناء الجهاز الإداري والفني للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وفق معايير وشروط الخدمة المدنية]إعلان وتنافس بين من تتوفر فيهم الشروط [، وإلغاء أي تشكيلات إدارية مركزية أو فرعية، خارج هذا الإطار.

. توفير الضمانات القانونية والسياسية والفنية الكفيلة بتحقيق الحياد الفعلي لوسائل الإعلام العامة والمال العام والوظيفة العامة والجيش والأمن في المنافسة السياسية.

٦- إعادة الطابع الوطني للقوات المسلحة والأمن

إعادة الطابع الوطني للقوات المسلحة والأمن، وتحديد دورهما بما يتفق مع الدستور، و النظام الديمقراطي البرلماني، ومقتضى التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، من خلال الآتي:

. بناء القوات المسلحة والأمن على أسس وطنية، ترتكز على الدستور والقانون، واحترام إرادة الشعب واختياراته، وتحريم انحيازهما الحزبي، أو استخدامهما في الخلافات السياسية بين الأحزاب ليظل دورها حماية الوطن و سيادته واستقلاله.

. توحيد مراكز القيادة والتوجيه في كل من القوات المسلحة والأمن، ومنع سياسة التمييز في الحقوق والواجبات، وفي مختلف الحوافز المادية والمعنوية، فيما بين أفراد ووحدات الجيش والأمن ,وسن التشريعات التي تكفل خضوع التعيينات ,وكافة الترقيات، لقاعدة الأقدمية والكفاءة.

. إصلاح وزارة الداخلية وأجهزة الشرطة والأمن بما يتفق مع كونها هيئة مدنية، وإزالة التداخل والازدواج في التشكيلات، والاختصاصات بينها وبين القوات المسلحة، ورفع كفاءتها في مكافحة الجريمة وتحقيق الاستقرار الأمني واحترام حقوق الإنسان.

. إعداد وتأهيل القوات المسلحة، والأمن،و توفير أسباب الحياة الكريمة لمنتسبيهما وضمان حصولهم على كافة حقوقهم.

. تبعية القوات المسلحة وجميع الأجهزة الأمنية لمجلس الوزراء في كافة شؤونها.

٧- إصلاح الإدارة ومكافحة الفساد

١-وضع إستراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية وتأهيلها لرفع مستوى أدائها وكفاءتها بما يلبي احتياجات سوق العمل المحلية وقدرتها على المنافسة على فرص العمل الإقليمية.

٢-الأخذ بمبدأ تخطيط القوى العاملة، ومبادئ وقواعد الإدارة العلمية الحديثة.

٣-إعداد التنظيمات الإدارية الحديثة لكافة أجهزة الدولة ومؤسساتها بما يعكس تحقيق حاجة المجتمع من الخدمات والتسهيلات وبما يغطي الكثافة السكانية محل اختصاص هذه الوظيفة، وبما يكفل منع الازدواج الوظيفي والتداخل في الاختصاصات وتوازي المهام بالمسئوليات والسلطات الممنوحة.

٤-حصر وتحليل وتصنيف وتوصيف وترتيب الوظائف العامة وفقاً لاختصاصاتها ومسئولياتها ولشروط العملية لشغلها ووفقاً للهيكل التنظيمي والأهداف لكل جهة حكومية.

٥-اعتماد معايير الجدارة والكفاءة والقدرة، والنزاهة، والأقدمية، والمؤهل في شغل وتولي الوظائف العامة، واعتماد مبدأ التنافس المفتوح لشغلها في ضوء تلك المعايير، وتحريم بيع الوظيفة العامة، والاتجار بها.

٦-تحريك سلم الأجور، بما يتلاءم والمتغيرات الاقتصادية الجديدة،وحالة الفقر المستشري في المجتمع، وبما يحقق العيش الكريم لكل الموظفين.

٧-تطوير نظم طرق العمل وإجراءاته، وطرق تقييم وقياس أداء العاملين في الجهاز الحكومي، وفقا لأسس ومعايير موضوعية تساعد على التطبيق السليم لمبدأ

الثواب والعقاب، بعيدا عن العشوائية والمزاجية والمحسوبية.

٨- التطبيق الصارم لنص الدستور وروحه في تحريم قيام قيادات الدولة العليا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمزاولة أي عمل تجاري أو مالي أو صناعي، أو أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أموال الدولة، ولو بطريقة المزاد العلني، أو أن يؤجروها أو يبيعوها شيئاً من أموالهم أو يقايضوها عليه ,أو أن يسهموا في التزامات تعقدها الحكومة، أو المؤسسات العامة أو أن يجمعوا بين مناصبهم والعضوية في مجلس إدارة أي شركة.

٩-المواجهة الجادة لوباء الفساد المستشري والعبث والنهب المنظم للمال العام الذي أصبح يستنزف معظم جهود ومقدرات التنمية بإيقاف التداعيات الخطيرة والماحقة لتلك الظاهرة.... والقضاء على مسبباتها وبؤر انتشارها، والاستفادة من المنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة .

١٠- تنشيط دور القضاء المستقل في حماية الحقوق والممتلكات، وفي الرقابة.

١١. التزام الحكومة بمبدأ الشفافية، وتفسير القرارات والأعمال الصادرة عنها وتطبيق هذا المبدأ على أوسع نطاق وعلى وجه الخصوص فيما يلي:

. ضمان حق المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني، والصحافة في الوصول إلى المعلومات ,واستخدامها ,والقيام بدورهم في الرقابة والمساءلة.

. توفير الحماية القانونية للصحفيين، والأجهزة الإعلامية ,وحقهم في الحصول على المعلومات والإطلاع على الوثائق والبيانات والسجلات الرسمية، وإزالة القيود والعوائق التي تحول دون قيام الصحافة، وأجهزة الإعلام الوطنية بدورها المأمول والضروري في الرقابة والمساءلة. × التزام الشفافية في الحسابات الختامية، وإتاحة بياناتها لأجهزة الرقابة، والرأي العام.

. اعتماد الشفافية والعلنية في كافة أعمال وإجراءات وجلسات اللجنة العليا للمناقصات، وإيجاد آلية لاختيار أعضائها بما يضمن النزاهة في عملها.

. الاستفادة من البرامج، والخبرات، الدولية في هذا المجال.

ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية

١- إصلاح الإدارة الاقتصادية في إطار من الإصلاحات المؤسسية الشاملة، ووضع إستراتيجية وطنية لتنمية مستدامة وشاملة، بشرية وإنتاجية، تهدف إلى تنمية

الموارد الاقتصادية وتوسيع مصادر الدخل القومي، وتعزيز دور القطاع العام والخاص والتعاوني، وبما يحقق زيادة الإنتاج، وعدالة التوزيع، وربط مخرجات التعليم بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

٢-تبني سياسة اقتصادية محفزة لنمو اقتصادي قابل للاستمرار ومقترن بتنمية بشرية حقيقية، ويكون في مقدمة أهدافها: مكافحة الفقر والبطالة، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، خاصة ذوي الدخول المحدودة.

٣-إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية، وذلك بالتركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة، وغير الناضبة، والاهتمام بتجارة إعادة التصدير، والاستغلال الأمثل لموقع اليمن الجغرافي كمركز تجاري إقليمي لما تتمتع به موانئه كميناء عدن من ميزات كبيرة، بتوفير البنية التحتية المناسبة، والإطار القانوني المشجع، والإدارة النزيهة والقادرة.

٤- توجيه عمليات الإصلاح و التنمية الاقتصادية إلى تحقيق هدف العدالة الاجتماعية بأبعادها الإنسانية ،وإشراك أوسع القطاعات الشعبية في ثمرات التنمية ,بما يفضي إلى تقليص مساحة الفقر والبطالة في المجتمع وتحقيق الأمن الاجتماعي ,من خلال:-

- الوقوف الجدي أمام استشراء ظاهرة الفقر بأخذ المعالجات الجذرية , وتصميم وتنفيذ البرامج الواقعية، لاالدعائية ،ذات المردود الفعلي و الملموس للحد من تفاقم وانتشار الظاهرة والسيطرة على أسبابها باتجاه القضاء عليها.

-اتخاذ كل ما من شأنه السيطرة على التضخم وتآكل الدخول الحقيقية. وإيقاف الإجراءات الانتقائية "الجرع السعرية" التي لا يقع عبؤها إلا على كاهل المواطن البسيط ,وتدفعه نحو الانحدار إلى هاوية الفقر المدقع..... الخ.

-الوقوف أمام تفشي حالة البطالة المتنامية التي أصبحت تشكل خطراً جدياً على الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية ،واتخاذ كافة الإجراءات المدروسة والعاجلة للخروج من أزمة خطيرة تنعكس آثارها على الإنسان والأسرة والمجتمع اليمني.

٥--اضطلاع الدولة بدورها ومهامها الإستراتيجية ،وخاصة في إيجاد وتعزيز آليات مؤسسية فاعلة على المستويين المركزي و المحلي لإدارة شراكة حقيقية بين

الدولة والقطاع الخاص ،في عمليات التنسيق ورسم السياسات ،ومتابعة تنفيذها ،إلى جانب المشاركة الشعبية التي يقصد بها الاشتراك الفعلي لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في تحديد أولويات التنمية ،وفي اختيار الأدوات والسياسات الملائمة لتحقيقها ،وتوزيع عائداتها.

٦-دعم وتشجيع القطاع الخاص وبما يمكنه من أداء دوره في التنمية، والاستثمار في كافة أوجه النشاط الاقتصادي، وخاصة: في قطاعات الإنتاج السلعي، وفي مجالات التنمية البشرية، والخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه، والطرقات، وبما يؤدي إلى الاستخدام الكفء للموارد، وجذب رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة، والاستثمارات الخارجية، والإسهام الفعال في استيعاب العاطلين عن العمل، وامتصاص قوة العمل الجديدة والداخلة إلى السوق.

٧-تهيئة مناخ وبيئة اقتصادية داعمة للاستثمار والادخار، وتحقيق زيادة مطردة في معدليهما، بعيداً عن نفوذ مراكز القوى الطفيلية ،وعن قوى الفساد والبيروقراطية المستوطنة ،والدفع بعمليات التكامل والاندماج للمؤسسات والبنوك الاستثمارية الخاصة ,وإعادة هيكلتها ورسملتها.... مع التركيز على دعم القطاعات الإنتاجية التصديرية ،وتعزيز قدرتها على تحسين الجودة وإمكانيات المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

٨-إنشاء قاعدة بيانات معلوماتية متطورة تغطي مجالات المال والإستثمار والأسواق والتكنولوجيا ،واعتماد مبدأ الشفافية وتحرير المعلومات ،وإبعاد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة عن كافة أشكال التلاعب والتسييس الرسمي ,وأن ترتكز عمليات وقرارات التنمية والإصلاح على قاعدة العمل المؤسسي والبحث العلمي ,لا على العشوائية والارتجال ,والمزاجية.

٩-إصلاح السياسة المالية والنقدية، واعتماد الوضوح والشفافية الكاملة في الموازنة العامة، وعدم تضمينها بنودا غير مبوبة وغير منظورة تحت أي ذريعة، وإيقاف الاعتمادات الإضافية، وإصلاح التشريعات المالية، وتضمينها شروطا وضوابط جديدة وصارمة، تمنع مثل تلك الحالات. ١٠-ضمان الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي ،لتمكينه من القيام بدوره على أسس موضوعية وعملية متطورة

كمسئول عن رسم السياسة النقدية .والرقابة على الجهاز المصرفي، وتنمية واستثمار الاحتياطيات النقدية للبلاد .وتحقيق مهمنه في استقرار الأسعار وكبح جماح الضغوط التضخمية .واستقرار قيمة العملة الوطنية، وتعزيز النمو الاقتصادي.

١١-إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة، بما يجعل منها أداة فعالة في الإصلاح الشامل،وتنفيذ السياسات الاقتصادية الرشيدة.

١٢-ترشيد الإنفاق الحكومي ومنع الإنفاق العبثي تحت أي مسمى ،وزيادة الإنفاق التنموي وإعطاء الأولوية لقطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية، وإعادة توزيع الموارد المالية بشكل عادل، وبما يمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والاجتماعي، وتعزيز النمو الاقتصادي.

١٣-السعي لإنشاء سوق للأوراق المالية ,وتنظيم حركة رأس المال بعيداً عن عمليات الاحتكار والاستحواذ وأشكال الفساد الأخرى ,بما يكفل تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية ,واستثمارها على أساس من الشفافية والكفاءة الاقتصادية.

١٤- إعطاء مجلس النواب دورا أكبر في عملية تخصيص الموارد على القطاعات الأساسية و تحديد نسب الإنفاق التي يجب على الحكومة الالتزام بها.

١٥- الالتفات الجاد إلى أزمتي المياه والطاقة الكهربائية الخطيرتين ,التي تعاني منها معظم مناطق البلاد ,وتنعكس آثارها سلباً على الحياة الآدمية وعلى التنمية الزراعية والاقتصادية عامةً.

١٦- تقوية وتعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارة البينية مع الأقطار العربية والإسلامية.

١٧- السعي في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية " wto "التي توشك اليمن على الحصول على العضوية العاملة فيها لتجنب المحاذير والسلبيات، والاستفادة من كافة الاستثناءات والمعاملة التفضيلية الممنوحة للبلدان الأقل نمواً , و إشراك القطاع الخاص الوطني في مهام التحضير ومفاوضات الانضمام .

رابعا: إصلاح السياسات الثقافية والاجتماعية

١- ضمان عدم تخلي الدولة عن وظائفها الاجتماعية. وواجباتها الدستورية، وفي المقدمة منها مجانية التعليم، وتقديم الرعاية والخدمات الصحية، ورعاية

الأمومة والطفولة، وحماية البيئة، وغيرها من الخدمات الأساسية التي يكفلها الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

٢- إجراء إصلاحات ثقافية باعتبار الثقافة هي الحصن الرئيسي للإصلاح وذلك من خلال بناء وتطوير وتنفيذ إستراتيجية وطنية للثقافة، والتنمية الثقافية وبما يحافظ على هوية المجتمع وعقيدته وأخلاقه وانتمائه، ويكرس ثقافة الحوار والتسامح، واحترام حقوق الإنسان.

٣- إجراء إصلاح تربوي وتعليمي يؤدي إلى: دعم وتعزيز كل مجالات الإصلاح وصولا لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة، وبما يتلاءم مع متغيرات التقنية واستيعابها وتشجيع الإبداع، والاهتمام بالبحث العلمي في كافة المجالات، وربط التعليم بمتطلبات المجتمع وحاجاته المتنوعة.

٤- النهوض بالمرأة اليمنية، وتعزيز مكانتها ودورها في المجتمع وتمكينها من ممارسة كافة حقوقها الدستورية والقانونية، والمشاركة الإيجابية في الحياة العامة.

٥- تهيئة الظروف والمقومات اللازمة لنشؤ وتمكين الطبقة الوسطى من الاضطلاع بدورها في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية ,كونها إحدى شرائح وقوى التغيير والتطوير المنتج في كثير من مجالات العمل الاقتصادي والاجتماعي والتقني.

٦- اعتماد مشروع التأمين الصحي الوطني ,بما يكفل الحصول على حق العلاج والتطبيب في الداخل والخارج بصورة متساوية لجميع المواطنين ودون تمييز أو استثناءات ,وبما يحفظ كرامة المواطن ,بعيداً عن الاستجداء وابتزاز السلطة.

٧- الاهتمام بالشباب.

٨- الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.

٩- وضع سياسات تضمن حماية ورعاية المغتربين وحقوقهم وكرامتهم وتجسيد ولائهم الوطني وتشجيع مشاركتهم في التنمية.

١٠- دمج المهمشين في المجتمع وتمكينهم من ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية.

١١- اتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة آفة القات على المدى المتوسط والبعيد.

خامسا:إصلاح السياسة الخارجية

١- إعادة صياغة السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية على قاعدة الشراكة الوطنية والتعامل الشفاف في رسم وتحديد أهدافها وتوجهاتها وفق أولوية تعكس دوائر انتماء اليمن الحضاري وموقعه الجغرافي، وبما يترجم مبادئ وأهداف وتطلعات الشعب اليمني، وفي مقدمتها الحفاظ على استقلال وسيادة اليمن، وحماية أمنه، وسلامة أراضيه.

٢- إجراء تصحيح على توجهات وأهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية بما ينسجم مع النصوص الدستورية ويتطابق مع هوية الدولة وانتمائها القومي والإسلامي، وبما يحقق التوظيف الأمثل لسياسة البلاد الخارجية وعلاقاتها الدولية في خدمة المصالح الاقتصادية للشعب ومكافحة الفقر ودعم وتعزيز إستراتيجيات التنمية الشاملة.

٣- إسهام اليمن الفاعل في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، والدفاع عن قضايا أمتنا العربية والإسلامية وفي مقدمتها فلسطين والعراق، ومناصرة القضايا الإنسانية أداء لرسالة اليمن الحضارية.

٤- تعزيز وتمتين علاقات بلادنا مع الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي وبما يتناسب مع عمق روابط العقيدة والقربى والجوار والمصالح المشتركة والمتشابكة والمصير الواحد والترابط العضوي بين أمن اليمن وأمن المنطقة وبما يحقق التعاون والتكامل والتكافل ويسمح بتبادل الاستثمارات وزيادة تدفقها ويعزز أمن واستقرار المنطقة ويحميها من اختراقات التسلل وعصابات التهريب والاتجار غير المشروع.

٥- العمل على انضمام اليمن إلى مجلس تعاون دول الخليج العربية.

٦- تطوير وتمتين العلاقة مع الدول العربية والإسلامية الشقيقة، وتعزيز التضامن العربي والإسلامي .والإسهام الجاد في إصلاح الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتعزيز دورهما، والمشاركة الفاعلة في مختلف النشاطات والمنظمات المنبثقة عنهما، والدفع بالحوار العربي / العربي، والعربي/ الإسلامي المباشر كوسيلة فاعلة لحل مشاكلها وتطوير علاقاتها وتوحيد صفوفها، سعيا نحو تحقيق الوحدة العربية الديمقراطية.

٧- تطوير وتعزيز علاقات بلادنا مع الدول الصديقة، والدفع بهذه العلاقات بما

يحقق زيادة تدفق الاستثمارات، ومكافحة الفقر، ودعم التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبرامج التأهيل، وتوطين التكنولوجيا.

٨- مساندة دعم الشعب الفلسطيني في جهاده ونضاله العادل ضد الاحتلال الصهيوني حتى ينال حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، واعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب والمسلمين جميعا،

٩- تطوير الحوار بين دول الشمال ودول الجنوب، ليعكس حوار الحضارات لا صراع المصالح وإعادة النظر في التقسيم الدولي للعمل بما يحقق المنفعة المشتركة لكل شعوب العالم، وحتى يقوم الاقتصاد الدولي على أسس عادلة.

١٠- الوقوف إلى جانب الشعوب وحريتها وحقها في الدفاع عن نفسها ومقاومة الاحتلال الأجنبي، ومناهضة كل أشكال التمييز العنصري والعرقي والحضاري، والإسهام في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان وكرامته أيا كان لونه، أو عرقه، أو عقيدته، أو جنسيته، ومساندة كل المنظمات الدولية والعربية المدافعة عن حقوق الإنسان.

١١- العمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية. وعبر الحوار الموضوعي. على إصلاح هيئة الأمم المتحدة، وبما يكفل إعادة بناء الشرعية الدولية على أسس من الحق والعدل، وإقامة نظام دولي عادل تتاح فيه فرص متكافئة للحضارات العالمية والثقافات الإنسانية في المشاركة فيه.

القسم الثالث: الآليات

يُعَدُّ الحوار ومختلف أشكال العمل الجماهيري والنضال السلمي آليات تأخذ بها اللجنة التحضيرية وأسلوب ستسير عليه لوضع هذه الرؤية موضع التنفيذ، وذلك من أجل الخروج بالوطن من الأزمة، والسير به نحو التغيير للأفضل، وتعتبر اللجنة التحضيرية هذه الآليات بمثابة الالتزامات والتعهدات الوطنية التي تعلنها مرفقة برؤيتها، وهذه الالتزامات تشكل في جوهرها المبادئ العامة للعمل السياسي الوطني الذي تتعهد كافه الأطراف الموافقة على رؤية الإنقاذ والتغيير العمل بها مع الشعب اليمني كونه صاحب المصلحة الحقيقية في الإنقاذ والتغيير، كما أنها تشكل في نفس الوقت مسئولية أمام الله والناس كعقد لا يحولون عنه، وذلك من خلال الآتي:

أولا : اعتماد آليات الحوار الوطني الشامل الذي من خلاله يتم إيصال هذه الرؤية بتشخيصها للأزمة والمعالجات التي تقترحها إلى كل أبناء الشعب وتعريفهم بها وإيجاد إجماع وطني حولها من خلال الحوار المتعدد والشامل واعتبار هذه الرؤية البديل الوطني للخروج من الوضع الراهن، وتشمل هذه الآلية:

-دعوة أطراف الأزمة الوطنية في محافظة صعدة، وفي المحافظات الجنوبية، وفي الخارج، إلى حوار وطني جاد.

-دعوة السلطة لتكون ضمن الحوار الوطني، وبما يؤدي إلى اتفاق يكفل تفعيل مبدأ التداول السلمي للسلطة ويضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

-الإعداد لانعقاد مؤتمر وطني واسع التمثيل لأبناء اليمن ومكونات المجتمع اليمني يستعرض نتائج الحوار ويناقشها ويقرها ويصدرها على شكل قرارات لها قوة مستمدة من شرعيتها العشبية والبحث في الوسائل السلمية الكفيلة بتنفيذ مقرراته.

ثانيا : اعتماد آليات النضال السلمي الوطني الديمقراطي من قبل كل مكونات اللجنة التحضيرية ,وحشد وتعبئة مواردها التنظيمية والسياسية والمادية في سبيل دعم مبادرات وفعاليات الحوار الوطني وتحقيق الإجماع الشعبي حول رؤية الإنقاذ الوطني في إطار من الالتزام بالدستور والقانون الذي يجعل من الدفاع عن الوطن واجبا على مكلف مواطن يمني.

ثالثا: آليات الاتصال النوعي والتعامل الفكري والإعلامي الهادف إلى توسيع نطاق التأييد لحلول الإنقاذ والتغيير والتطوير الوطني والإصلاحات العامة الوطنية، وصولا إلى إيجاد إطار وطني مجتمعي ووعاء شعبي وجماهيري وصف وطني واسع يضم مكونات المجتمع اليمني ويعمل كحاضن للدولة وحامي لها من الانهيار.

رابعا : آليات الإدارة والمتابعة النضالية وفق برنامج زمني يحدد المراحل والخطوات وينسق بين الآليات ويحشد الموارد ويعبئها بما يؤدي إلى توظيفها التوظيف الأمثل.

هذه المقترحات بالآليات يقدم فقط للخطوط العامة للحركة، فكل منها يحتاج إلى التفصيل فحجم الالتزامات والمسؤوليات الملقاة على عاتق هذا الإطار الوطني

كبيرة وجسيمة، وفاء بالتعهد في السير نحو التغيير الوطني عبر هذا الوسائل وضمان دعم المواطنين اليمنيين في الداخل والخارج للسير في هذا الطريق

والله الموفق،،،

الوثيقة (٤)

نص خطاب الرئيس والموجه لأبناء الشعب اليمني بمناسبة العيد الوطني التاسع عشر لإعادة تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في الـ٢٢ مايو ٢٠٠٩م ،وفيه يحشد شعبه لمواجهة الحراك الجنوبي

٢١ مايو ٢٠٠٩م (نص بيان فخامة رئيس الجمهورية)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين

الإخوة المواطنون..

الأخوات المواطنات..

يا أبناء شعبنا اليمني العظيم في الداخل والخارج..

ونحن نحتفل بالعيد الوطني التاسع عشر للجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق الوحدة المباركة يسعدني أن أزف إليكم أجمل التهاني والتبريكات بهذه المناسبة الوطنية الغالية التي يقترن بها ميلاد اليمن الجديد.. يمن الوحدة والحرية والديمقراطية والتنمية والنهوض الحضاري الشامل؛ فالوحدة إنجازٌ تاريخي عملاق وثمرة عظيمةٌ لنضالات شعبنا وتضحيات شهدائه الأبرار ,وهي التجسيد الحقيقي لأهداف ومبادئ الثورة اليمنية الـ٢٦من سبتمبر والـ١٤من أكتوبر.. وتطلعات جماهير شعبنا اليمني من أجل التحرر من عهود الإمامة والاستعمار والتشطير ,وصنع المستقبل الأفضل ,فلقد عانى شعبنا في ظل التجزئة من الكوارث والصراعات الدموية.. سواء في ظل الصراع الشطري الشطري.. أو في إطار كل شطر ,وجاءت الوحدة المباركة لتسدل الستار على تلك المآسي وترسم واقع الحرية والديمقراطية والأمن والأمان ,وأصبح المواطن يعيش حراً آمناً على حياته وعرضه وماله وأصبح اليمن بوحدته قوياً ومستقراً ومزدهراً وعنصراً هاماً للأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

الإخوة والأخوات..

إننا نحتفل في هذا العام بهذه المناسبة الوطنية الغالية في ظل ظروف هامة

وتحديات كبيرة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وفي مقدمتها الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية في ظل انخفاض أسعار النفط عالميا.. إلى جانب انخفاض الإنتاج في بلادنا.. وزيادة معدلات النمو السكاني. بالإضافة إلى تلك الأحداث المؤسفة الناتجة عن أعمال الشغب والتخريب والتقطع من قبل بعض العناصر الخارجة عن الدستور والقانون ،وحيث سعت تلك العناصر المأزومة إلى محاولة النيل من الوطن وسلامته وإثارة الفتنة ونشر ثقافة الكراهية والبغضاء والنعرات المناطقية والشطرية والعنصرية في محاولة بائسة لإعادة عجلة التاريخ في الوطن إلى ما قبل ثورة الـ٢٦من سبتمبر عام ,١٩٦٢. والـ١٤ من أكتوبر عام ,١٩٦٣. والـ ٢٢ من مايو عام , ١٩٩٠. وعرقلة جهود التنمية .ولكن شعبنا بكافة فعالياته السياسية والاجتماعية والثقافية ومؤسساته الدستورية سوف يتصدى لكل من يحاول النيل من ثورته ونظامه الجمهوري ووحدته ونهجه الديمقراطي.

وأود أن أطمئن الجميع بأن لا خوف ولا قلق على الوطن وسلامته ،وان الوحدة راسخة رسوخ الجبال وهي وجدت لتبقى؛ لأنها محمية بإرادة الله وكل الشرفاء المخلصين من أبناء الوطن.. ويدعم من أشقائه وأصدقائه.

وستبقى الوحدة اليمنية الشمعة المضيئة التي لن تنطفي ونبراس الأمل لأبناء شعبنا وأمتنا العربية، ،وأن أصحاب المشاريع الصغيرة لن ينالوا من الوطن وسوف يفشلون كما فشلوا في الماضي.

إن مشروعنا الوحدوي هو الحرية والديمقراطية والأمن والأمان والإستقرار والتنمية والتقدم والازدهار لكل أبناء الوطن؛ وهو أسمى واكبر من كل المشاريع الصغيرة والضيقة التي تلهث وراء مصالحها الذاتية والنزعات الأنانية وممارسة الفساد والإفساد.

وإنها لمناسبةٌ ندعو فيها كافة أطياف العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني في الساحة الوطنية إلى الحوار الوطني المسؤول باعتباره الوسيلة المثلى لمعالجة كافة القضايا التي تهم الوطن .ومهما كانت التباينات في الرؤى فإنها مقبولة طالما كانت في الإطار السلمي.. وتحت سقف الالتزام بالثوابت الوطنية بعيداً عن اللجوء إلى العنف والتخريب .ولقد وجهنا الجهات المعنية في الحكومة والسلطات المحلية.. بحل قضايا المواطنين من خلال مؤتمرات المجالس المحلية التي ستنعقد في عواصم

المحافظات ابتداءً من أول شهر يونيو المقبل وستضم كل الفعاليات السياسية وأعضاء المجالس المحلية والعلماء والمشائخ والمثقفين والمكاتب التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني دون استثناء.

الإخوة والأخوات..

إن أمامنا خلال المرحلة المقبلة الكثير من المهام.. وفي مقدمتها إجراء التعديلات الدستورية لتطوير النظام السياسي والإنتخابي.. والانتقال إلى نظام الحكم المحلي الواسع الصلاحيات ,بالإضافة إلى التسريع بجهود البناء والتنمية.. وإيجاد مواردَ جديدةٍ غير النفطية ,وفي مقدمتها السياحة والأسماك والصناعة والزراعة والمعادن ,وتشجيع المستثمرين للتوجه نحو إقامة المشاريع الإنتاجية التي تحد من البطالة وتخدم أهداف التنمية.

وخلال احتفالاتنا بهذا العيد سوف يتم تدشين وافتتاح مشاريع إنمائية وخدمية بتكلفة تبلغ ترليون وسبعمائة وتسعة وعشرين مليار ريال وفي مقدمتها مشروع تصدير الغاز الطبيعي من مأرب عبر ميناء بلحاف الذي تبلغ تكلفته أكثر من خمسة مليارات دولار.

ونوجه الحكومة بسرعة إنشاء معامل لإنتاج الغاز للاستهلاك المحلي ,وتوليد طاقة كهربائية جديدة بقدرة ثلاثة آلاف وخمسمائة ميجاوات ,والاستمرار في الإصلاحات الإقتصادية والمالية والإدارية ,ومكافحة الفساد بكل أشكاله وصوره, ومحاسبة الفاسدين وتقديمهم إلى العدالة ,وكذا الإهتمام بالشباب وتحصينهم بقيم الإنتماء والولاء الوطني ,والتركيز على التعليم النوعي والفني والمهني, ومراجعة السياسات التعليمية من اجل ربط مخرجات التعليم بالتنمية.

الإخوة والأخوات..

إن نظامنا السياسي قائم على الديمقراطية التعددية ,وستظل الديمقراطية وسيلتنا للبناء.. ولا تراجع عنها مهما كانت السلبيات الناتجة عن الفهم الخاطئ من قبل البعض للديمقراطية ,ونحث الجميع على ممارسة الديمقراطية بمسؤولية وبحيث لا تكون باباً مخلوعاً لإثارة الفتن ونشر السموم في المجتمع والإضرار بأمن الوطن ووحدته.

كما ندعو الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وكل

الفعاليات السياسية والإجتماعية والثقافية في السلطة والمعارضة إلى الإصطفاف الوطني لمواجهة كل التحديات ,والعمل على تعزيز روابط الإخاء والوحدة والتلاحم الوطني ,فالوطن ملك للجميع وبحاجة إلى جهود كل أبنائه المخلصين بدون استثناء.

كما ندعو الصحافة الرسمية والحزبية والأهلية إلى أداء دورها الوطني في ظل مناخات الحرية والديمقراطية ,من أجل خلق وعي سليم.. ونشر ثقافة المحبة والإخاء والتعاون في المجتمع.

الإخوة الأعزاء..

لقد قطعت قواتنا المسلحة والأمن شوطاً متقدماً في مسيرة بنائها وتعزيز قدرتها الدفاعية والأمنية ,ونثمن كل النجاحات الكبيرة التي حققتها المؤسسة الدفاعية والأمنية في مجال الحفاظ على الأمن والاستقرار.. ومكافحة الإرهاب والجريمة.. وأعمال القرصنة البحرية.. وضبط الخارجين على الدستور والنظام والقانون ,وسنظل نولي منتسبي هذه المؤسسة الوطنية الكبرى الرعاية الكاملة وفاءً لتضحياتهم ولما يقدمونه من واجب وطني كبير.

الإخوة المواطنون..

الأخوات المواطنات..

يا أبناء امتنا العربية والإسلامية..

إن الواقع العربي الراهن يفرض علينا الخروج برؤية مشتركة للحفاظ على الأمن القومي العربي ,وإصلاح منظومة العمل العربي المشترك.. تلبية للتطلعات المنشودة لأبناء أمتنا العربية والإسلامية.

وإننا في الجمهورية اليمنية سوف نظل نعمل على خدمة قضايا أمتنا العربية والإسلامية.. ودعم كل الجهود الهادفة إلى تعزيز مسيرة التضامن العربي ,وتوحيد الصف لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد الأمة ,وسوف نعمل على تعزيز علاقات بلادنا مع كافة الدول الشقيقة والصديقة وبما يحقق المصالح المشتركة للجميع ,ونشيد في هذا الجانب بالتطور الذي شهدته العلاقات الأخوية بين بلادنا وأشقائها في دول مجلس التعاون الخليجي.. وما يقدمونه من دعم سياسي واقتصادي من اجل أمن واستقرار اليمن ,ونثمن عالياً مواقف الدول الشقيقة

والصديقة الداعمة لليمن وأمنه واستقراره ووحدته الوطنية.

و نؤكد مجدداً وقوفنا إلى جانب الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة.. وإقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف ,وندعو كافة الفصائل الفلسطينية إلى نبذ الخلافات وتوحيد الصف خدمة للقضية الفلسطينية ,كما نجدد مطالبتنا المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل من أجل إنهاء الحصار المفروض على أبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة.

ونؤكد استمرار دعمنا لكافة الجهود المبذولة من أجل إحلال السلام والإستقرار في الصومال الشقيق ,ونجدد تضامننا ووقوفنا إلى جانب السودان الشقيق للحفاظ على أمنه واستقراره ووحدته وسيادته وسلامة أراضيه ,ونؤكد بأننا في الجمهورية اليمنية سنظل ندعم كافة الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب الذي يهدد الأمن والسلام الدوليين..

مرة أخرى ,نجدد تهانينا لكم جميعاً بهذه المناسبة الوطنية الغالية ,سائلاً الله العلي القدير أن يتغمد شهداء الوطن الأبرار بالرحمة والغفران..

وان يسكنهم فسيح جناته.

إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

وثيقة (٥)

نص بيان الهيئة الوطنية للدفاع عن الوحدة الموالية للرئيس وتكشف عن اتساع الفجوة بين رؤية الرئيس ومعارضيه في الجنوب

الثلاثاء ,٢٨-أبريل-٢٠٠٩

عقدت الهيئة الوطنية للدفاع عن الوحدة اجتماعها الاستثنائي عصر يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٤/٢٨م للتشاور بشأن اللقاء الذي ضم عدداً من العناصر المثيرة للفتنة والذي تم في محافظة أبين في ٢٠٠٩/٤/٢٧م والذي هدف إلى الإساءة لوحدة الوطن وإيجاد ثقافة الحقد والكراهية والمناطقية بين أبناء اليمن الواحد، ويهدف أيضا إلى تمزيق الوطن ومحاولة إعادة عجلة التاريخ إلى قبل عام ١٩٩٠م وتقسيم الجزء الجنوبي من الوطن إلى إمارات وسلطنات والذي يحلمون بها.

وسعى ذاك المهرجان- المشئوم- الذي دعا إليه الفضلي إلى إيجاد التناحر بين أبناء الوطن الواحد وذلك لتنفيذ بقية المخططات التآمرية من خارج الوطن وهي مشاريع صغيرة قد عفى عليها الزمن وينفذونها تحت يافطة النضال السلمي ولكنه كشف القناع عن عودتهم من أبين حيث أرادوا الزج بأبناء ردفان في صراع دامي خاسر كما حصل في صباح يوم الثلاثاء ٢٨-٤-٢٠٠٩م من اعتداء على قوات الجيش المرابطة في حلية بردفان وقد خرج المجتمعون بالقرارات التالية:

- تدين الهيئة الوطنية للدفاع عن الوحدة اللقاء الذي تم في أبين ويعتبر تآمرا واضحا ضد الوحدة اليمنية وثورة أكتوبر وسبتمبر التي ناضل الشعب اليمني من أقصاه إلى أقصاه من أجل التحرر والقضاء على الإمامة وطرد الاستعمار البريطاني وأعوانه وتوحيد اليمن وقدم أبناء ردفان في سبيل ذلك عددا من الشهداء الأبطال.

- تدين الهيئة الوطنية الترويج لثقافة الكراهية بين أبناء الشعب اليمني الواحد وترديد الهتافات المعادية للوطن وإثارة الشغب والفوضى ونهب المحلات التجارية.

- تدين الهيئة الوطنية ما تقترفه العناصر الخارجة عن القانون المعادية لوحدة الوطن وتدعوهم الكف عن تلك الممارسات والاعتداء على قوات الأمن والجيش

وقيامهم بزعزعة الأمن والسلم الاجتماعي، وان تلك الأعمال سوف تعود عليهم سلباً وسيدفعون ثمن ما اقترفوه من أعمال .

- تدين الهيئة الوطنية تستر اللقاء المشبوه الذي تم في أبين لما أسموه بالنضال السلمي والذي ما أن عاد المشاركون فيه إلى ردفان حتى قاموا بالاعتداء على قوات الجيش في ردفان صباح اليوم الثاني ٢٨-٤-٢٠٠٩م .

- تحمِّل الهيئة الوطنية المسؤولية الكاملة تلك العناصر التي تعمل على زعزعة الأمن والاستقرار والسكينة العامة في مديريات ردفان .

- تحيي الهيئة الوطنية للدفاع عن الوحدة كل المشايخ والشخصيات الاجتماعية والمواطنين والشباب المنظمين من أبناء ردفان والذين يواصلون انضمامهم إلى الهيئة للدفاع عن الوحدة اليمنية في كل مديريات ردفان .

وثيقة (٦)

بيان صادر عن حزب رابطة أبناء اليمن"رأي"

بيان صحفي

إن الواجب الوطني يحتم علينا مواصلة التذكير والتنبيه بما نراه صائباً في تحقيق الغايات الوطنية من قوة ومنعة للوطن وكرامة وعزة للمواطن.

وحزب رابطة أبناء اليمن "رأي" إذ يكرر الدعوة إلى أنه من حق أي طرف إقامة فعاليات سلمية تناصر توجهه،، فإننا نؤكد أن استخدام السلاح من أي طرف هو أمر في غاية الخطورة. كما يؤكد حزبنا إدانته للاعتداءات على الإعلاميين ووسائل الإعلام، من أي جهة كانت، وآخرها ما حدث للأستاذ فضل مبارك، في "أبين"، وفريق قناة الجزيرة بالأمس في "الضالع".. بل ونحذر بشدة من انتهاك الحقوق الدستورية ومن الصدامات المسلحة الهادرة للأرواح والأموال والممتلكات،، والمؤثرة في اقتصاد البلد،، والهاتكة للنسيج الاجتماعي،، والمدخل الواسع لنشر ثقافة قانون القوة وثقافة الكراهية،، الأمر الذي يدفع بالجميع إلى منزلق خطير قد لا يستطيع أي طرف السيطرة عليه.

وعليه،، فدعوة حزبنا للجميع لاتزال قائمة إلى تحريم استخدام كل أشكال العنف.

إننا نعتقد أن المبادرة الوطنية الأخيرة لحزبنا، تشكل المخرج الآمن لكل أزمات الوطن،، والباب الأسلم لصيانة حقوق الناس وكرامتهم.. وتحقيق الشراكة الحقيقية لمكونات الوطن في قرارات وإدارة شؤونه،، والعدالة في توزيع الثروة،، والتوازن في السلطة،، والتنمية الشاملة. ولذا.. فنحن نُهيب بشعبنا وهيئاته ومنظمات المجتمع المدني ومثقفيه وشخصياته الاجتماعية والمنظومة السياسية الاستجابة لهذه المبادرة الوطنية.

إن عدم الأخذ بهذه المبادرة قد يؤدي بالوطن لمزالق فتن داخلية في كل

محافظة.. ولم يعد هناك متسع من الوقت للحسابات الصغيرة.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

صادر عن: حزب رابطة أبناء اليمن "رأي"

صنعاء : ١٤٣٠/٧/١هـ

٢٠٠٩/٦/٢٥م

وثيقة (٧)

مبادرة حزب (رأي) لحل الأزمة الوطنية المتفجرة، ووضع أسس الاستقرار والنهوض الشامل

الإثنين ,٨ يونيو ٢٠٠٩ م

أطلق حزب رابطة أبناء اليمن (رأي) مبادرة للخروج بالوطن من قمقم أزماته المركبة المتصاعدة في مؤتمر صحفي شهدته كبريات وسائل الإعلام العربية وبحضور عدد كبير من الأكاديميين والقيادات الحزبية وقيادات منظمات المجتمع المدني.

في مايلي نص المبادرة

مدخل:

إن ما وصلت إليه البلاد تحقق من غياب : المواطنة السوية المرتكزة على :-

- العدالة في توزيع الثروة والسلطة.
- الديموقراطية المحققة للتوازن والشراكة الحقيقية في المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين فئات ومناطق الوطن.
- التنمية الشاملة المستدامة .

إن في تحقيق وتطبيق "المواطنة السوية" بمرتكزاتها الثلاثة المخرج السليم والأقل كلفة على الوطن والمواطن، وهو السياج الأمثل وصمام الأمان لدرء الصراعات والفتن والتمزق.. وإن الإحجام والتردد عن العمل السريع.. الجاد والصادق والواضح لتطبيق وتحقيق "المواطنة السوية" قد وضع الوطن والشعب بين شقي رحى لتطرفين:

أ - إصرار على عدم تحقيق الإصلاحات والتغييرات الحقيقية المحققة للمواطنة السوية بمرتكزاتها.

ب - محاولة إزالة المظالم والأزمات (بهدّ المعبد) مما قد يقود الوطن إلى حمام دم، وتمزق والدخول في دوامة صراعات وعدم الاستقرار.

إن بقاء الأوضاع كما هي ،دون تغيير إصلاحي جذري ، أو الإنفصال - إن تم- لن

يكون أيٌّ منهما إلا بصراع دامٍ ،ولن يؤدي ذلك إلا إلى تمزق على مستوى كل الوطن.

فالوحدة بنظام الدولة البسيطة القائم «المركزية» وسيادة قانون القوة ، ومحاولة الانفصال كلاهما شقا رحى سيطحنان الوطن والمواطن.

لذلك فإن الأخذ بنظام الدولة المركبة واللامركزية الكاملة هو ما تحتاجه بلادنا لأنه قد أثبتت التجارب التاريخية والمعاصرة أن مركزية الحكم ،وفق نظام الدولة البسيطة، هي العامل الأساس:-

- **للترهل والفساد والبيروقراطية في منظومة الحكم.**
- **والعائق للتنمية.**
- **والمولِّد للغبن السياسي والاقتصادي والاجتماعي.**
- **ومن ثم للتباغض والتنافر.**
- **والقادح لشرر النزعات الانفصالية والتصادم.**
- **والحاضن والمحفز لكل فكر سلبي وافد أو راكد .**

ويبرز ذلك بصورة أكثر عمقاً وعنفاً في البلدان والدول:-

- **حديثة النشأة.**
- **وطرية الاندماج.**
- **ومتنوعة الخصوصيات.**
- **ومتراكمة الصراعات.**
- **وانقسامية التاريخ.**

إن تجارب الشعوب ومعطيات العصر وحركته السريعة وأهمية الوقت للتنمية الشاملة قد أفرزت وأبرزت حقائق، لا مراء فيها، تؤكد أن نظام الدولة المركبة هو النظام الأمثل:

- **لتحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.**
- **ولإزالة أسباب الغبن.**
- **ولوأد النزعات الانقسامية والانفصالية والتصادمية.**
- **ولترسيخ وحدة الوطن أرضاً ومؤسسات.**
- **ولوحدة البشر وتوادهم إنسانياً .**

- **ولتقليص الفساد.**
- **ولمنع الترهل والبيروقراطية.**
- **ولتسريع حركة بناء وتنمية المجتمع.**
- **ولتجذير الشعور المجتمعي بالمواطنة.**
- **ولتحقيق الأمن والاستقرار.**
- **ولرفع وتيرة العوامل المحفزة للتنمية.**
- **ولتنمية ورعاية المصالح المشتركة مع الغير.**

وفي هذا السياق علينا أن ندرك حقيقة مسلمة ،أيضاً لا مراء فيها، وهي أن ترسيخ وحدة اليمن لن يتأتى إلا وفق نظام الدولة المركبة وأنه أرقى أنظمة التوحد وأساس للأمن والاستقرار والتنمية محلياً وأحد أهم مفاتيح الأمن والاستقرار إقليمياً.. وأساس لتأهيل بلادنا لدورها الهام والمحوري في المنطقة والعالم ،بصرف النظر عن ممارسات البعض المنفرة من التوحد أوردود الفعل المهيجة للنزعات الانقسامية محلياً فإن وضع حد للممارسات المنفرة وردود الفعل المهيجة لن يتأتى إلا من خلال التحول إلى نظام الدولة المركبة الذي يعتبر اليوم أرقى وأثبت وأصلب أشكال الوحدة والتوحد. وهو العلاج الوحيد للتدهور الحاد الذي يشوب وحدة العنصر البشري في بلادنا والناتج عن المركزية واعتماد نظام الدولة البسيطة في بلد عاش القرون الكثيرة دون دولة مركزية واحدة وعاش قروناً من التمزق والصراعات المناطقية والقبلية والشطرية وأحياناً الأيديولوجية والمذهبية.. مما أورث جذوراً وبذوراً للانقسامات والتمزق غطتها العواطف الصادقة والجياشة بإعلان الوحدة.. واستحثت نموها الصراعات وتغذي هذا النمو الممارسات ويهيِّجه الغبن وتشعل ناره المركزية..

إن أي مثقف أو مطلع أو مدرك أو متابع لا بد أن يتيقَّن أن نظام الدولة المركبة هو أرقى وأصلب نظام توحيدي بطبيعته وإن دول العالم المتقدمة أو دول العالم الثالث التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال التقدم والتنمية تقوم على نظام الدولة المركبة.. ابتداءً من الولايات المتحدة الأمريكية.. مروراً بأكثر الدول الأوربية تقدماً.. ووصولاً إلى كوريا الجنوبية وماليزيا والهند...الخ.. وجميعها دول موحدة لا انفصال في أي منها ولا تفكير فيه ولا خوف مستقبلي منه.. ولا تنافر أو غبن في

إطار أي منها.. بل أزالوا في دولهم كل عوامل الانقسام والتمزق وكل كوابح ومعوقات الاندماج المجتمعي وكل دوافع الانفصال وتجاوزت شعوبهم حتى مجرد التفكير فيه أو حتى احتماله.. فهي دول لكل منها علم واحد وجيش واحد ورئيس واحد وحكومة مركزية واحدة وبرلمان بنظام مجلسين أو مجلس موحد وسيادة واحدة ونشيد واحد وإستراتيجية اقتصادية واحدة وسياسة خارجية واحدة وقضاء أعلى على مستوى المركز.. وفي كل مقاطعة أو إقليم أو ولاية أو محافظة (بالمسميات المختلفة) لها حكومتها المحلية الكاملة الصلاحيات وتسهم في المجرى العام لتنمية الدولة وفقاً لسلطاتها التنفيذية والقضائية وللقوانين والأنظمة العامة والمحلية ،دون تعارض أو تضاد أو إعاقة أو كوابح،.. وتتم انتخابات المجالس المحلية والسلطات التنفيذية المحلية في وحدات الحكم المحلي.. وينص القانون على الصلاحيات الكاملة محلياً.

لذلك فإن أول أسس المخرجات المتوخاة من الإصلاح السياسي هو نظام الدولة المركبة القائم على نظام الحكم المحلي الكامل الصلاحيات والمنتخبة مجالسه انتخاباً ديمقراطياً حَراً بإتباع نظام القائمة النسبية.

ولقد استشعر الجميع أهمية الإصلاحات الشاملة فقامت حوارات إلا أنها كانت في حقيقتها أقرب إلى تبادل الآراء منها إلى حوارات تقود الجميع إلى اتفاق يشكل المخرج السليم والمناسب ولذلك استمرت الأوضاع تتجه إلى التردي، والحوارات في الساحة تدور حول الأدوات الانتخابية والآليات متجاوزة الاتفاق أولا حول الأسس التي يراد من تلك الأدوات والآليات تحقيقها.

وجاء الحراك الجنوبي طارحا مطالب حقوقية ومظالم يطالب برفعها .. فلم يأبه أحد لوضع حل لتلك القضايا فبدأت مطالب الحراك تتحول تدريجيا عن المطالب الحقوقية والمظالم إلى قضايا السياسة، وعند ذلك اتجهت السلطة لوضع بعض الحلول للمطالب الحقوقية والمظالم واتخذت لتنفيذ تلك الحلول بعض الوسائل والأساليب التي زادت الأمر اشتعالا، فتحول الحراك كليا عن القضايا المطلبية الحقوقية إلى المطالبة بالانفصال كرد فعل .. وتفاقمت الأمور واستخدم العنف والرصاص الحي من الدولة ضد الحراك .. فوصلت الأمور إلى ماوصلت إليه الآن.

وفي نفس المرحلة كانت تدور رحى الحرب الخامسة في صعدة والتي كلفت الوطن دماءً ومالا وبناء جدار كراهية آخر، واستطاع فخامة الرئيس أن يبادر بقرار مسؤول لإنهاء القتال.. مما يلزم العمل الجاد من الجميع لإزالة آثار تلك الحرب ماديا ومعنويا ووضع الضمانات الحقيقية لوأد أي أسباب أو تدخلات تؤدي إلى إعادة اشتعالها.. وما نطرحه من حل عام وشامل لكل تلك التصدعات، لا شك في نظرنا أنه أيضا يسهم في وضع تلك الضمانات المطلوبة لعدم اشتعال الصراع في صعدة اوغيرها .

المخرج:

إننا في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة، حرصا على إعادة بناء مشاعر المودة والأخوة بين أبناء الوطن، وإزالة لجدار الكراهية الذي يبنى، والصراع الذي يؤجج، وحفاظا على المواطن متحدا مستقرا بعيدا عن الصراعات، وتأهيلا لبلادنا أرضا وانسانا لتؤدي دورها الهام والمحوري في محيطها الإقليمي والدولي، فإننا نضع أمام جميع القوى السياسية والاجتماعية في السلطة وخارجها دون استثناء الآتي:

١- الهدف الأساس:

تحقيق مفهوم المواطنة السوية القائم على:

- العدالة في توزيع الثروة والسلطة.
- الديموقراطية المحققة للتوازن والشراكة الحقيقية في المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين جميع فئات الوطن ومناطقه.
- **التنمية الشاملة المستدامة.**

إن نظام الدولة ونظام الحكم المحققين لهذا الهدف هما:-

أولا: نظام الدولة: نرى ان الأخذ بنظام الدولة اللامركزية نظام الدولة المركبة - بما يعني أن يتحول نظام الدولة من نظام الدولة المركزية نظام الدولة البسيطة - إلى النظام الاتحادي الفيدرالي - نظام الدولة المركبة -.. وهو أرقى أنظمة التوحد في تاريخ العالم .. ويندر أن نجد في التاريخ دولة توحدت على أساس هذا النظام وتفككت .. كما يندر أن نجد في التاريخ، دولة توحدت على أساس النظام المركزي وبقيت.

كما أن التنمية الشاملة تكون أسرع وتيرة وأعلى نسبة في ظل اللامركزية، حيث

تنتقل جميع الصلاحيات والسلطات المركزية، إلى حكومات وسلطات الوحدات المحلية، عدا السيادية منها: مثل الدفاع والخارجية والأمن القومي والتخطيط الاستراتيجي للتنمية.

ثانيا: اعتماد نظام المجلسين التشريعيين المنتخبين بما يحقق التوازن الحقيقي

ثالثا: اعتماد نظام الانتخابات بالقائمة النسبية، حيث يتحول الوطن إلى دائرة واحدة بالنسبة لمجلس النواب، وتتحول كل وحدة محلية إلى دائرة واحدة بالنسبة لانتخابات مجلس الشورى وانتخابات المجالس المحلية

رابعا: سلطة قضائية محلية مستقلة وسلطة قضائية اتحادية

خامسا: اعتماد نظام الحكم الرئاسي الكامل الأركان بحيث يتم انتخاب الرئيس ونائبه معا، مباشرة من قبل الشعب.

سادسا: جهاز خدمة مدنية اتحادي مستقل، وأجهزة خدمة مدنية محلية مستقلة.

سابعا: خصخصة الإعلام، لتتحول مؤسساته إلى شركات مساهمة يمتلك منسوبوها ٥٠٪ من أسهمها وباقي الأسهم للمستثمرين والاكتتاب العام.

ثامنا: تطوير بناء القوات المسلحة والأمن لتصبح مؤسسات وطنية احترافية بعيدة عن جرها كطرف في أي خلافات سياسية داخلية.

تاسعاً: إنشاء أمن محلي وأمن عام اتحادي.

عاشرا: يتم بشأن باقي أجهزة ومؤسسات وسلطات الحكم المحلية وصلاحياتها الكاملة وتنظيم علاقاتها بالسلطات الفيدرالية مايتم في مثيلاتها في العالم.

٢- الآليات:

يدعو رئيس الجمهورية لمؤتمر للحوار الوطني لا يستثنى منه أحدا ،ويتولى هو رئاسته، ونقترح أن يحضره:

- خمسة ممثلين عن كل حزب رسمي.
- أربعة ممثلين عن الحراك الجنوبي
- ثلاثة ممثلين عن جماعة الحوثي
- ثلاثة ممثلين عن المعارضة في الخارج
- عشرة ممثلين لكل من العلماء والمشائخ غير المنتمين حزبيا (يتم التوافق

عليهم).

❖ عشرة أكاديميين غير منتمين حزبياً .(يتم التوافق عليهم)

❖ عشرة ممثلين لكل من الشخصيات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني (يتم التوافق عليهم). ويراعى تمكين المرأة ضمنهم بصرف النظر عن وجودها ضمن ممثلي الأحزاب.

ولأهمية اليمن ومكانتها الاقليمية والعربية فإننا نقترح حضور ممثلين عن الجامعة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، يشاركون إخوانهم اليمنيين في تسهيل حوارهم، ودعمه، وتقديم الدعم الفني والمادي لتنفيذ ما يتوافق عليه المتحاورون اليمنيون.

وتتلخص مهام المؤتمر الوطني للحوار في: -

١- وضع الخطوط العامة للقضايا المذكورة أعلاه، ولما يمكن إضافته من قضايا، خلال مدة لا تزيد عن شهرين.

٢- اختيار هيئة صياغة من علماء شريعة وقانون محليين،بإشراف ومتابعة ثلاثة يختارهم مؤتمر الحوار من بين أعضائه، يقومون خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر بالتالي:

أ - تلقي مقترحات من جهات الحوار بالتعديلات الدستورية والقانونية التي تستوعب كل قضايا الإصلاحات أعلاه.

ب - صياغة مشروع التعديلات الدستورية والقانونية المطلوبة لاستيعاب قضايا الإصلاحات وإعادة الهيكلة للدولة ونظام الحكم المذكورة أعلاه، بالاستفادة مما تتلقاه من جهات الحوار

ت - لها ان تستعين بخبرات عربية او اجنبية لأداء مهامها.

٣- يشكل المؤتمر الوطني للحوار حكومة وحدة وطنية يرأسها الأخ رئيس الجمهورية، وله نائب أو أكثر، وتقوم تلك الحكومة بالإجراءات التنفيذية للإصلاحات الشاملة وإعادة الهيكلة لنظامي الدولة والحكم، والتنسيق مع مجلس النواب لاعتماد التعديلات الدستورية والقانونية، ثم اجراء استفتاء على ما يقتضي الاستفتاء عليه من التعديلات الدستورية.. وإعداد البلاد لانتخابات السلطات التشريعية الاتحادية والمحلية والانتخابات الرئاسية، وكافة الاجراءات

التنفيذية اللازمة لإنفاذ الإصلاحات وإعادة الهيكلة وإدارة البلاد خلال فترة توليها.

٤- للمؤتمر الوطني للحوار ان يستعين بالخبرات وبما يسهل الحوار ويساعد على تنفيذ مهام حكومة الوحدة الوطنية.

٥- بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطينة يستمر المؤتمر الوطني للحوار كجهة رقابة ومتابعة لتنفيذ ما أقره في حواره.

٦- تشكل هيئة ضمان وطنية من أعضاء المؤتمر الوطني للحوار، وعشرة من كبار العلماء المستقلين والبعيدين عن ممارسة العمل السياسي والتحزب، وعشرة إلى خمسة عشر شيخا من مشائخ شمل القبائل الحقيقيين غير المنتمين سياسيا، وعشرة أكاديميين مستقلين، وعشرة من قيادات منظمات المجتمع المدني الكبرى غير منتمين حزبيا، وعشرة من الشخصيات الوطنية المستقلة، وأن يكون التوافق عليهم من قبل المؤتمر الوطني للحوار بطريقة تحقق توازنا، ومهمة هذه الهيئة ترتيب الضمانات اللازمة لانجاز تنفيذ المخرجات المتوخاة من مؤتمر الحوار الوطني وما ينبثق عنه، خلال الفترة من الآن حتى الانتخابات التشريعية القادمة، التي يتم الإعداد لها مع الانتخابات المحلية والرئاسية وفق الأهداف والأسس السابق ذكرها أعلاه.

خاتمة:

إن المرحلة دقيقة وحرجة، وإن أي تباطؤ أو تلكؤ في الإسراع في وضع (المخرج) موضع التنفيذ بعيدا عن أي مناورات أو إعاقات من أي طرف كان، سيقود بلادنا إلى نفق أسوأ، ينتهي بها إلى (تصفير) الثقة نهائيا في جدوى أي حوارات أو اتفاقات، ويقود الوطن إلى صراعات وتمزق.

إنه لا خير في بقاء أوضاع الدولة على ما هي عليه، وليس الانفصال والتمزق هو الخير.

إن ما نطرحه في هذه المبادرة هو في نظرنا محاولة وطنية صادقة لعملية إنقاذ شاملة، تحقق العدالة والمساواة والتوازن والشراكة الحقيقية، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، و الديموقراطية وتفتح الطريق لبلادنا وشعبنا للعيش في أمن واستقرار لنبدأ مرحلة من الإزدهار تمكن بلادنا من آداء دورها الهام في المنطقة ومن الاندماج في محيطها الاقليمي، ليتحول إلى مجلس تعاون لدول الجزيرة

العربيـة وليس لدول الخليج العربيـة فقط، ولتساهم بلادنا مع الأشقاء في تطويره حتى يصل إلى كونفدرالية بين دوله تعيش في تكامل مع مجتمعها العربي بدءا بمصر العربية و الأردن ليشمل كل دول المشرق والمغرب العربي.

إن الفرصة أمام بلادنا سانحه لتتحول الخلافات من نقمة إلى نعمة ومن محنة إلى منحة.

إننا بهذه (المبادرة) نقدم إجتهادا منا نرى فيه طوق نجاة للجميع وللوطن، وندعو بل ونرجو الجميع سلطة ومعارضة ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات وكافة شرائح مجتمعنا إلى التآزر والتكاتف والتعاون والتسامح والتصالح لتتضافر جهودنا جميعا وبإخلاص لإنقاذ وطننا وشعبنا من مآل لايرضاه أي منا، ومبادرتنا هذه ماهي إلا اجتهاد وجهد لا ندعي كماله ولذلك نسأل الجميع إغناءها بالمزيد من الآراء والأفكار العملية إن شابها قصور وتصحيحها إن عابها خطأ غير مقصود.

"وقل رب أدخلني مُدخل صدق وأخرجني مُخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا" سورة الإسراء آية ٨٠

"ومن يتق الله يجعل له مخرجا" سورة الطلاق آية ٢

"ربنالاتزغ قلوبنابعد إذهديتناوهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب"سورة آل عمران آية ٨

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل..

صادرة عن :

حزب رابطة أبناء اليمن "رأي"

صنعاء في ١٥ جمادي الثانية١٤٣٠هـ

الموافق ٨ يونيو٢٠٠٩م

وثيقة (٨)

نص وثيقة جامعة عدن المناهضة لدعوات الانفصال

الأحد ,٣١-مايو-٢٠٠٩

أجمع أساتذة جامعة عدن اليوم السبت (٣٠ مايو ٢٠٠٩م) على رفض الأطروحات المناهضة للوحدة اليمنية التي خرجت عن السياق الوطني والجماهيري والأخلاقي والديني وخالفت الدستور والقوانين والتأييد العربي والدولي للوحدة اليمنية.

ورد ذلك في الوثيقة التي خرج بها اللقاء الموسع لأساتذة ومنتسبي جامعة عدن الذي عقد اليوم بديوان الجامعة برئاسة الدكتور/عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن وحضور نواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات ونوابهم ومدراء العموم بالجامعة وممثلي نقابة هيئة التدريس وحشد من أساتذة الجامعة ومنتسبيها.

المؤتمرنت ينشر نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية جامعة عدن

موقف جامعة عدن من الأطروحات و الآراء المناهضة للوحدة اليمنية

ضمن سلسلة الدعوات الانفصالية الشاذة والهدامة ,الهادفة إلى النيل من وحدة الشعب اليمني، ومحاولة إعادة تشطير الوطن، تحاول بعض الأصوات أن تعلو من خلال طرح مغالطات سياسية مقيتة ,والإعلان عن بعض الهيئات غير الشرعية تحت مسميات " المكونات السياسية للحراك السلمي الجنوبي " محاولين من خلالها إحلال ما أسموه بالقضية الجنوبية بديلا عن القضية الوطنية اليمنية وتوجيه الحراك السياسي باتجاه هذا الهدف ,والدعوة إلى إعادة تشطير الوطن اليمني.

لقد أثارت هذه الأصوات استياءً بالغا لدى كل أبناء الوطن في الداخل والخارج وكذا الأشقاء العرب ,الذين يرون في الوحدة اليمنية سبيلا للخلاص من كل المآسي التي عانى منها الشعب اليمني في شمال الوطن وجنوبه أثناء فترة

التـشـطـيــر ,وهـو مـا أوجـب على كل مـن ينـتـمي إلـى صف الوحـدة الرد قـولا وفـعـلا لإسكات هـذه الأصـوات وإفـشـال هـذه المخطـطـات التـآمــرية بـكل الطرق والـوسـائل القـانونيـة، وكمـا يـأمـرنا الله العلـي القـدير بقـولـه سبحانه وتعـالى: "وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُم أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ]آل عمران" .[103]

إن من أكبـر المصائـب التـي ابتليت بهـا هـذه الأمة وفـتكت بسـواعـد قـواهـا، وأطـاحـت برايـات مـجـدهـا، الاخـتـلاف والـتـفـرق، وصـدق الله عـز وجل إذ يـقـول: يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُواْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُواْ وَاذْكُرُواْ اللَّهَ كَثِيراً لَّعَلَّكُمْ تُفْلَحُونَ وَأَطِيعُواْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ]الأنفـال:٤٥، ٤٦].

إن جـامعـة عدن بصـفـتهـا الاعـتبـارية و القـانونيـة باعـتبـارها صـرحـاً علـمّـياً كبـيـراً ,من أهم أهـدافه تسـخـير العلـم والمعرفة بهـدف بنـاء الـوطـن و قضية تقـدمـه ,وتـربيـة الأجـيـال بـروح حب الـوطن والـوحـدة الـوطـنيـة ,ترى فـي هـذه الأصـوات والمخطـطـات التـآمـرية البـائـسة خـروجـا علـى الثـوابـت الـوطـنيـة المحـددة في الدسـتـور وشـذوذا عن الإجـمـاع الـوطـنـي المعبـر عنـه في وثـائق كل الأحـزاب اليـمـنيـة ومنظمـات المجـتـمـع اليـمـني وكل الهـيـئـات الشـرعيـة في البـلاد ,كـمـا أن أسـاتـذة الجـامـعـة والقـيـادات الأكـاديميـة و الإداريـة وهـم يعـتـبـرون أن المنهـج العلـمي وسـيلة لتـحليل الـواقـع وحل مشكلاتـه باتجـاهـات وطـنيـة ووحـدويـة ,فإن مـن واجبـهم لتـحـقيق شـرف الانـتـمـاء إلى هـذه المهنـة و إلـى هـذا الصـرح العلـمي الكبيـر استـخـدام مـا يمـتلكونه مـن معـارف علميـة ومـنهـج أكـاديمـي مـن أجل دحـض هـذه المخطـطـات وإسكـات هـذه الأصــوات النـشـار واسـتبـدالهـا بتـقـديـم مـبـادرات ايجـابيـة لحـل مشكلات المجتـمـع و هـمـوم الـوطـن والمواطـن وقضـايـا الـتـنميـة بمـخـتلـف منـاحـيهـا الاقـتـصـاديـة والاجـتمـاعيـة والسيـاسيـة ,بـدلا مـن السـعـي إلـى تمـزيق الـوطـن ,والـزج بـفـئـات من المجـتـمـع فـي صـراعـات لا حـصـر لهـا وتهـديـد الأمـن والـسـلام الاجـتـمـاعـيين. إن جـامـعـة عـدن وأسـاتـذتـهـا وهـم يـؤكـدون رفضـهـم لهـذه الـدعـوات والمخـطـطـات الانـفـصـاليـة الهـدامـة بـصـورة واعيـة يـنطـلقـون فـي موقفـهـم هـذا مـن أن هـذه الـدعـوات والمخطـطـات التـآمـرية تسـعـى فـي محـتـواهـا العلـني و

الخفي إلى التالي:

أولا : التآمر على قضايا الوطن الكبرى:

لقد اختزل مطلقو هذه الدعوات مفهوم الوطن في الجنوب والقضية الوطنية في ما أسموها " بالقضية الجنوبية " والنضال الوطني للحراك السلمي في النضال من أجل استعادة دولة الجنوب السابقة " جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" بكل مكوناتها المدنية والعسكرية من دون الإشارة لا من قريب ولا من بعيد إلى القضية الوطنية اليمنية بكل أبعادها ,متجاهلين عن قصد .إن الهدف الأسمى لنضال الشعب اليمني في الجنوب والشمال منذ الكفاح ضد الاستعمار البريطاني والنظام الإمامي الكهنوتي مرورا بكل المراحل التاريخية كان وما زال هو تحقيق وترسيخ الوحدة اليمنية وبناء اليمن المتطور في إطارها . وحتى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي يزعمون بالسعي لاستعادتها كان شعارها المركزي , وشعار الحزب الحاكم فيها حينذاك " الحزب الاشتراكي اليمني " هو (لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية) . و هو ما تحقق فعلا في ٢٢ مايو ١٩٩٠م بفضل نضالات كل أبناء الشعب اليمني بمختلف فئاته وطبقاته وعلمائه ومثقفيه في كل أرجاء الوطن.

إن مبررات العودة إلى الدولة الشطرية التي يطرحها هؤلاء لم تكن من نتاج الوحدة. ولو أنهم استدعوا ذاكرة التاريخ لاستطاعوا الوصول إلى معرفة إن ما أشاروا إليها من مظالم أو أخطاء ونواقص أو سلبيات حالية ,لها جذورها التي تمتد إلى ما قبل الوحدة . فهل يستطيع المروجون للدعوات الانفصالية إنكار أن في الدولة الشطرية الجنوبية سابقا والتي يسعون إلى استعادتها لم تحصل فيها حالات السطو غير المشروع على الأراضي والمنازل ,والإقصاء عن الوظائف المدنية والعسكرية والمراكز الحزبية ,والسجون غير القانونية ,بل و التصفية الجسدية للكوادر والمواطنين الأبرياء على أساس انتماءاتهم المناطقية أو القبلية والسياسية . وانتهاك الأعراض، والنزوح القسري إلى الخارج لصالح جهات مناطقية وقبلية انتصرت عسكريا في الصراع على من وصفتهم خصوما سياسيين، وإن الأمر لا يختلف كثيرا أيضا في الدولة الشطرية في شمال الوطن.

لقد كان جديرا بهؤلاء تحليل الجذور والأسباب الاجتماعية والسياسية

والقانونية لما ذكروا من مظالم وأخطاء، وبنظرة موضوعية شاملة ومنهج علمي غير متحيز ,وتقديم المقترحات لمعالجتها في ضوء معطيات الواقع الموضوعي ,وفي إطار سلسلة المعالجات الكلية و المتواصلة للمشكلات التي يواجهها المواطن والوطن اليمني برمته .بدلا من السعي والترويج إلى ما أسموه بهيئات وزعامات الحراك السياسي على أساس شطري ,وهي هيئات و زعامات تتصارع فيما بينها على القيادة وحب الظهور .ورفع الشعارات المتطرفة للاستحواذ على عطف العامة و تضليلها، والزج بها في مواقف خاطئة وعفوية تخدم مصالح خفية لهذه الزعامات و تكون نتيجتها سقوط العديد من الضحايا الأبرياء من دون أن يدركوا أن تضحياتهم تذهب هباءً من أجل شخصيات (زعامات عفا عليها الزمن) تسعى إلى الاستحواذ على السلطة في دولة شطرية بعد أن فقدوا قدرة الاستحواذ عليها في دولة الوحدة ,حتى إذا ما تحقق حلمهم - لا قدر الله - (وهو أمر لا يمكن حصوله أبداً) فإنهم سيواصلون الدفع بالمواطنين نحو صراعات مناطقية و قبلية وعشائرية تحت مسميات سياسية مزعومة لخدمة مصالحهم الضيقة الخاصة ,وتكون المحصلة النهائية استمرار دورات العنف والاقتتال الداخلي ,وسقوط المزيد من الضحايا الأبرياء ,والكفاءات العلمية المدنية والعسكرية والشبابية ,وتواصل عمليات التهجير ,وتوقف عملية التنمية والتطور ,وذلك ما أشار إليه ونبه منه فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح ,وسيادة نائب رئيس الجمهورية الأخ/ عبد ربه منصور هادي ,ودولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور/ علي محمد مجور، في أكثر من محفل ومناسبة وطنية، كما حذر نبينا الكريم عليه الصلاة والسلام من الفرقة والتمزق بقوله: (أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالجمَاعَةِ وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ، أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالجمَاعَةِ وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ) ثلاث مَرَّاتٍ، وقوله: (الجماعة رحمة، والفرقة عذاب)، ومما عظمت به وصية النبي صلى الله عليه وسلم في مواطن عامة أو خاصة، مثل قوله: ((عليكم بالجماعة فإن يد الله مع الجماعة)).

إن اتباع أسلوب الابتزاز في القضايا الوطنية واللهث وراء وهم إعادة التشطير والانفصال أفقد هؤلاء النفر المقدرة على التحليل والاستنتاج .وادراك أن عمر دولة الوحدة وعمر التجربة الديمقراطية القصيرة نسبيا لا يمكن من حل جميع

قضايا الوطن دفعة واحدة وبعصا سحرية ,بل لابد لذلك أن يتم من خلال الجهود العلمية

والعملية الجماعية المتواصلة ,والتأطير المؤسسي القانوني السليم لها من أجل الوطن الواحد " اليمن " ومن خلال التآلف الاجتماعي وتكوين الاتحادات الاقتصادية والثقافية غير الشطرية ,و ليس من أجل الشخصيات المتصارعة المريضة والعودة إلى التشطير الذي سيجر الوطن إلى الهاوية وإلى عواقب وخيمة لاتحمد عقباها.

ثانيا : الاستخدام السياسي لـ "التسامح والتصالح":

لا يختلف اثنان في أن التسامح والتصالح فضيلة أخلاقية ومسعى نبيل لرضا الله سبحانه وتعالى وسلامة الأمة وأمنها الاجتماعي عندما يتحقق على نطاق واسع كل ما أمكن ذلك ,بدءاً بالتسامح والتصالح بين الأفراد فالعائلات والعشائر والقبائل والأعراق والجهات ثم الدول والديانات ...الخ. ولكن عندما يتحول التسامح والتصالح إلى وسيلة لإذكاء الخلافات وتوسيع رقعة انتشارها لمصلحة فئات أو جماعات قبلية أو سياسية أو دينيه بغية إقصاء أو الانتصار على فئات أو جماعات أخرى تجمعهم ذات الجذور والمكونات والأهداف وأسباب البقاء والقوة فإن مسعى التسامح والتصالح يتحول من فضيلة أخلاقية واجتماعية إلى مصدر للتناقضات والشرور الاجتماعية ووسيلة للاستخدامات المتعددة التي لا يعلم أهدافها إلا من ابتكروها وخططوا لوسائلها و طرق استخدامها ,أما المروجون لهذا المبدأ النبيل والساعون إلى تطبيقه بنية صادقة فهم عادة ما يكونون ضحايا أو قرابين لشخصيات تدعي الخبرة السياسية والحكمة، في حين أنهم لا يمتلكون من الخبرة إلا ما يمكنهم من تحقيق أغراضهم ومصالحهم الشخصية ,ومن الحكمة ما يمكنهم من القدرة على استخدام كلمات الحق التي يراد بها باطل.

إن الترويج السياسي للتسامح والتصالح ومحاولة توجيهه لخدمة أهداف بعينها لا تخدم أي نوع من أنواعه قد أدى بالمروجين للدعوات الانفصالية إلى الانحراف عن الاتجاه نحو أولويات الاستفادة من هذا المبدأ ,وهم على دراية كاملة إن المجتمع اليمني لم يتخلص بعد من الصراعات الداخلية سواء القبلية أو المناطقية وانتشار ظاهرة الثأر بشكل واسع في مناطق عدة داخل الوطن، كان

الأجدر بهم توجيه هذا المبدأ لتحليل أسباب هذه الظواهر وعوامل انتشارها واستخدام هذا المسعى لحل هذه المشكلات بدلا من استخدامه كوسيلة سياسية لتمزيق الوطن واستفحال الصراعات الداخلية بكل مظاهرها وعلى نطاق واسع .

إن الانجرار وراء رؤية بعض زعامات الحراك السياسية لمفهوم "التسامح والتصالح" باعتباره وسيلة اجتماعية مؤقتة لتحقيق غايات سياسية لاحقة لم يتم الإفصاح عن مضمونها الحقيقي " ,قد جعل الكثيرين من مروجي الأفكار الانفصالية ,يتعاملون مع هذا المبدأ بصورة لا تميزهم عن العوام الذين ينبهرون بالشعارات البراقة ,من دون تحليل أسباب وزمان ومكان إطلاقها .ومن دون التفكير المنطقي في أساليب ووسائل وإمكانية ومراحل تحقيقها، مع فرق أساسي واحد يميز انبهارهم عن انبهارالعامة هو: إن العامة يرون في هذا الشعار وسيلة لتخليصهم من الشرور والخلافات والمآسي التي عانوا منها في الماضي أثناء حكم الحزب الشمولي الاستئصالي والدولة الشطرية ,أما هؤلاء ,وبحكم شبقهم للسلطة الشطرية ,فإنهم يرون في هذا الشعار حلم استعادة دولة الجنوب السابقة بكل مآسيها وخلافاتها وصراعاتها وماضيها الدموي.

إن الزعامات و الهيئات التي نصبت نفسها وصية على تحقيق هذا الهدف النبيل لم تستطع أن تتغلغل بعمق إلى تحليل الأسباب الملحة للحاجة إليه ,وإلى تسمية وتعيين الوسائل والوسائط القادرة على تحقيقه، حيث أن هذا الهدف أفتقد إلى المقومات والمعلومات والشروط الآتية :

. عدم تسمية الأطراف أو الجماعات التي ينبغي أن تتسامح أو تتصالح .

. عدم تحديد نوع الخلاف أو الصراع الذي من أجل معالجته تم اختيار مبدأ "التسامح والتصالح" و تقدير حجمه وأسبابه ,و الأطراف الأكثر أو الأقل تضررا من الخلاف أو الصراع.

. عدم الاعتراف العلني بالخطأ من قبل الأطراف المختلفة أو المتصارعة.

. عدم إعلان التسامح أو التصالح وتقديم الضمانات لعدم تكرار ذات الخطأ أو خطأ مماثل .

. غياب المرجعية الدينية القانونية المحايدة التي لم تكن طرفا في أي مرحلة من مراحل الصراع الدائر في الشطر الجنوبي من الوطن آنذاك، وهناك تجارب إنسانية

عالمية يمكن العودة إليها واتباع مرجعيات مماثلة عندما تتنزه النيات من اجل تخليص شعبنا من إرث الماضي البغيض.

إن هذه الزعامات والهيئات التي تدعي الوصاية على تطبيق هذا المبدأ "محليا" لم تدرك أن كبر و جسامة هذا المبدأ يساوي كبر وعمر الحضارة الإنسانية ،وأن التعامل معه لا يمكن أن يتحقق بالشعارات وأعمال الشغب ورفع اليافطات الداعية إليه . ولكن التعامل مع كل ظاهرة خلافية وفقا لمعطياتها و شروط ووسائل و إمكانيات حلها وعبر المؤسسات المعترف بها هو وحده الكفيل بذلك .

ثالثا : فهم خاطئ للحراك وإساءة توجيهه:

إن الهدف السياسي المحض لما يروج له دعاة الانفصال ،أبعدهم كثيرا عن المفهوم العلمي والمحددات الموضوعية للحراك الاجتماعي أيا كانت مظاهره وعن مضامينه الاجتماعية وأهدافه الوطنية بأبعادها المختلفة . لذلك لم يستطيعوا إلا أن يحصروا مفهوم الحراك في الأنشطة العبثية في غالبها أو في تجيير تبعيتها لشخصيات نصبت نفسها كزعامات عتيقة لما سمي بالحراك. و لما كان الفهم والمنطلق والأهداف خاطئة لموضوع (الحراك) فمن الطبيعي أن يكون الفهم خاطئاً أيضا لمكوناته السياسية بحصرها في مجموعة الزعامات والهيئات المتناقضة التي لا تمتلك أي تفويض اجتماعي أو مشروعية أخلاقية أو قانونية . كما جرهم هذا الفهم إلى إحلال هذه الزعامات والهيئات كبديل للمنظومة السياسية للمجتمع المتمثلة في "الهيئات التشريعية والتنفيذية والأحزاب الوطنية ومنظمات المجتمع المدني" التي من خلالها ومن خلال نشاطها وأدوارها المتكاملة تتم مجمل التحولات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وكل مظاهر الحراك في المجتمع الهادف إلى التطور والانتقال من القديم إلى الجديد ،وليس العكس.

إن جامعة عدن بهيئاتها و كوادرها تحدد هنا موقفها من الأطروحات التفتيتية المشبوهة التي تمس الوحدة الوطنية اليمنية من خلال رؤيتها التالية :

١- إن هناك مشروعين سياسيين على الساحة اليمنية: الأول: سياسي انفصالي . لا يؤمن بالثوابت الوطنية ،ويسعى إلى تمزيق اليمن . والثاني: هو المشروع الوطني الوحدوي التنموي والحضاري والذي تعلن جامعة عدن الانحياز الكامل إليه.

٢- إن الحوار المسؤول من قبل كل الأطراف السياسية ومؤسسات المجتمع المدني

والشخصيات الوطنية الاجتماعية ،تحت سقف الوحدة ،وبعيدا عن العنف ،ونشر ثقافة الكراهية ،هو الطريق الأوحد والأمثل لحل كل الصعوبات التي تواجه الوطن ،وتناشد جامعة عدن جميع الأطراف الوطنية الاستجابة الصادقة والمخلصة لدعوة فخامة الرئيس/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الذي أطلقها للحوار

٣- إن الوطن اليمني يواجه الكثير من التحديات والمصاعب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية، وإنه لا بد من تحديدها بكل دقة ، ومعرفة أسبابها ،وسبل حلها، والبدء في اتخاذ الإجراءات الملائمة لتصحيحها، و ذلك ما يقع على كاهل جميع الأطراف الوطنية في الساحة اليمنية حكومة ومعارضة .

٤- إن اليمن وكل التحديات المختلفة التي تواجهه، لا يمكن النظر إليها بمعزل عن ما يجري خارج اليمن إقليميا ودوليا ,و بالتالي لا بد من أخذ جميع العوامل الداخلية و الخارجية بعين الاعتبار عند معالجة المشاكل المختلفة في البلاد.

٥- إن عدم الاكتفاء برأي النخب السياسية ,وإعطاء دور أكبر للجامعات والمراكز والهيئات العلمية عند البحث عن تحديد الصعوبات التي تواجه الوطن وأسبابها وكيفية حلها ,سيعطي لكل المعالجات مضمونا أكثر علمية وعملية .

٦- إنه ليس من حق أي أحد الادعاء بتمثيل أي جزء من أجزاء الوطن اليمني أو التحدث باسمه عدا الهيئات الشرعية المحددة وفق دستور وقوانين الجمهورية اليمنية .

وبهذا فإن جامعة عدن تؤكد مجددا موقفها الوطني والعروبي والإسلامي المتمسك بالوحدة اليمنية أرضا وشعبا. وستتصدى وفقا للقوانين واللوائح وبما تقتضيه شريعتنا الإسلامية وقيمنا القومية العربية والأخلاقية لكل المحاولات الواهمة التي تسعى خائبة إلى صنع كيان وهمي لايمت لتاريخ الإنسان اليمني وتضحيات أشرف أبناء هذه الأرض الطيبة بأي صلة، وهو الموقف الذي تؤيده كل الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي بأسره.

إن من أهم عوامل قومة ونهضة أي شعب من الشعوب، هو الاتحاد. فبالاتحاد تنال الشعوب والأمم مجدها، وتصل إلى مبتغاها، وتعيش حياة آمنة مطمئنة، وبالاتحاد، تكون الأمة مرهوبة الجانب، مهيبة الحمى، عزيزة السلطان والمقام وبدون

ذلك ليس إلا الضعف والهوان.

إن العقلاء من كل الملل والنحل في القديم والحديث اتفقوا على أن الوحدة سبيل العزة والنصرة، فهذا معن بن زائدة الذي وصفه الذهبي بقوله: أمير العرب أبو الوليد الشيباني أحد أبطال الإسلام وعين الأجواد يوصي أبناءه بقوله:

كونوا جميعا يا بني إذا اعترى ... خطب ولا تتفرقوا آحادا
تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسرا ... وإذا افترقن تكسرت آحادا

وفقنا الله لما فيه خير ومصلحة شعبنا وتقدمه.

وثيقة (٩)

أزمة صعدة رسائل متبادلة بين الحوثيين ومنظمات دولية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد / كينيث روث مدير منظمة هيومن رايتس ووتش

السيدة .. سارة ليا ويتسن المديرة التنفيذية قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تحية طيبة

نتقدم لكم بداية بالشكر الجزيل على اهتمامكم بالوضع المأساوي في (محافظة صعدة) وغيرها من المحافظات المتضررة من الحرب.

لقد تابعنا باهتمام بالغ التقريرين الذين أصدرتهما منظمتكم وهما جهد رائع تشكروا عليه، وبخصوص توصياتكم الموجهة إلينا في التقرير نود إيضاح النقاط التالية:

جاء في توصيتكم الأولى لنا : (يجب معاملة السكان المدنيين الخاضعين لسيطرتهم الفعلية - ومنهم الأشخاص المشردين - بما يتفق مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشرد الداخلي.)

وبهذا الخصوص نؤكد لكم حرصنا الشديد على معاملة السكان المدنيين بشكل إنساني يكفل لهم كافة الحقوق المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان .بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة بشأن التشرد الداخلي، ولا نرى أي تعارض بين تلك المبادئ وبين تعاليم ديننا التي نؤمن بها.

ونؤكد أيضاً حرصنا على تحييد المدنيين وتجنيبهم الصراعات المسلحة والإسهام في تعزيز حمايتهم والاجتهاد في الحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم وكراماتهم، كما أننا نعتبر انفسنا جزءاً من أولئك المدنيين ولم نحمل السلاح إلا

للدفاع المشروع عن أنفسنا وعنهم، ونعيد التذكير بأن الحرب الأولى التي شنتها السلطة علينا عام ٢٠٠٤ استهدفت المدنيين في مدنهم وقراهم بالقصف الجوي والصاروخي وبشكل عشوائي، وبررت السلطة تلك الحرب المدمرة بمبررات واهية وكاذبة، حيث اتهمتنا بإنزال العلم الجمهوري ورفع علم حزب الله ,وبادعاء النبوة تارة وبادعاء الإمامة تارة أخرى ,وبالتحول من المذهب الزيدي إلى المذهب الشيعي الإمامي، ومثل تلك التهم إذا افترضنا صحتها فإنها لا تبررللحكومة إعلان حرب شاملة على مواطنيها.

ونحيطكم علما بأننا نحث مناصرينا على التزام سياسية ضبط النفس بعد كل اتفاق لوقف إطلاق النار وعدم القيام بأي أعمال انتقامية ضد من ارتكبوا جرائم في حق السكان المدنيين، وذلك حرصا منا على السِّلم المدني و استمرار وقف إطلاق النار وتجنب عودة الحرب، وهذا ما لم تلتزم به السلطة.

وكما تعلمون فإن السلطة فرضت حصراً شاملاً على المنظمات الدولية والإعلامية من دخول (محافظة صعدة) بما في ذلك منظمتكم حتى لا تنكشف جرائمها البشعة بحق المدنيين.

أما بالنسبة لنا فإننا نرحب بكل المنظمات الحقوقية والإنسانية لأنه ليس لدينا ما نخفيه.

و جاء في توصياتكم الأخرى ما يلي:

- يجب تيسير المرور السريع وغير المعرض للإعاقة لمواد الغوث الإنساني المحايدة إلى المدنيين المحتاجين.

- يجب الإعلان عن أن المنظمات الإنسانية الدولية لها كامل الحق في الوصول إلى السكان المدنيين، مع ضمان هذا، ما لم تكن هناك حاجة عسكرية ملحة لفرض قيود مؤقتة على تنقلات هذه المنظمات، ولدى رفض الإتاحة، يجب إمداد المنظمات الإنسانية بتفسيرات مناسبة.

- يجب وضع حد للهجمات على القائمين على المساعدات الإنسانية، والعربات والإمدادات الإنسانية، واتخاذ الإجراءات التأديبية الملائمة ضد أعضاء الحركة المسئولين عن مثل هذه الهجمات. وبهذا الخصوص نعيد التذكير بأننا سبق ورحبنا بمنظمات الإغاثة ,وأكدنا حرصنا على وصول المساعدات إلى المحتاجين

بشكل محايد وغير انتقائي وبإشراف مباشر من قبل المنظمات المعنية .

ونعلن مرة أخرى ترحيبنا الكامل بكل المنظمات الإنسانية الدولية بالإضافة إلى منظمات الإغاثة ونرى أن لها كامل الحق والحرية في الوصول إلى المناطق المتضررة بدون تدخل من أي طرف، ونعلن عن تعاوننا الكامل مع هذه المنظمات لتسهيل مهامها ونضمن عدم التعرض لها من طرفنا.

وبخصوص الإشارة في تقريركم بأن هناك من يتهمنا بالتعرض للقائمين على المساعدات الإنسانية، فإننا نؤكد لكم بأن تلك الاتهامات لا أساس لها من الصحة، وسبق و أصدرنا عدة بيانات أدنا فيها تلك الاعتداءات، وطالبنا بلجان تحقيق محايدة لكشف هوية المعتدين .إلا أن السلطة الحاكمة رفضت ذلك بشدة، لأنها هي التي كانت تقف وراء تلك الاعتداءات ,بهدف منع وصول المساعدات للمحتاجين في إطار ما يسمى بسياسة العقاب الجماعي.

وإذ نؤكد براءتنا من تلك الاعتداءات نعلن عن التزامنا الكامل باتخاذ الإجراءات التأديبية الملائمة ضد من يثبت تورطه من طرفنا في تلك الاعتداءات.

نشكركم مرة أخرى على جهودكم الإنسانية ,آملين أن تتمكنوا في المستقبل القريب من الوصول إلى صعدة للاطلاع على حقائق ما يجري عن كثب .

تقبلوا خالص تحياتنا .

عبد الملك بدر الدين الحوثي

اليمن - صعدة

٢٩/ جماد الثاني / ١٤٣٠هـ

الموافق ٢٢/٦/٢٠٠٩م

وثيقة (١٠)

الموقف الأمريكي من القضية الجنوبية (بقلم : سالم عمر علوي القميشي)
واشنطن - لندن " عدن برس " خاص : ٧ - ٥ - ٢٠٠٩
تحليل لبيان السفارة الأمريكية

في الثالث من الشهر الجاري أصدرت السفارة الأمريكية في صنعاء بيانا بشأن ماأسمته " العنف السياسي في اليمن". ونظراً للدور الكبير الذي يلعبه القرار الأمريكي على الساحة الدولية، وكذا لاهتمام الأطراف السياسية في اليمن، فقد اتصلنا بشخصية دبلوماسية أمريكية في واشنطن لتفسير الموقف الأمريكي في ضوء بيان السفارة. وقد استجاب لطلبنا شريطة عدم ذكر اسمه. وقبل أن نورد تحليل الدبلوماسي الأمريكي ننشر أدناه نص بيان السفارة باللغتين الإنجليزية والعربية كما ورد على موقعها الإلكتروني:

U.S. Embassy Statement on Political Violence in Yemen

May 03, 2009

The United States Embassy in Sana'a views with concern reports of increasing incidences of political violence in southern regions of Yemen . The United States supports a stable, unified, and democratic Yemen . The United States was one of the first countries to recognize the newly unified Yemen in 1990.

During the 1994 Civil War, the United States was a strong supporter of Yemen 's unity and called for a cease-fire and negotiations between the opposing sides

The United States believes that Yemen 's unity depends on its ability to guarantee every citizen equal treatment under the

law, and the opportunity to participate fully in the political and economic life of the nation.

We call on the Yemeni Government, the political parties, civil society organizations and all concerned citizens of Yemen to engage in dialogue to identify and address legitimate grievances. Violence will not/not resolve these issues, and only serves the interests of those who wish to deepen divisions and destabilize Yemen .

بيان سفارة الولايات المتحدة بشأن العنف السياسي في اليمن (ترجمة عنوان البيان من لدنا لإنها ليست موجودة على موقع السفارة)

نص ترجمة البيان :

تراقب سفارة الولايات المتحدة باهتمام أحداث العنف السياسي المتزايدة في المناطق الجنوبية من اليمن. إن الولايات المتحدة تدعم يمناً مستقراً موحداً وديمقراطيّاً. لقد كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي رحبت بالوحدة اليمنية عام: ١٩٩٠

واثناء الحرب الأهلية عام ١٩٩٤ ,كانت الولايات المتحدة داعماً قوياً للوحدة اليمنية ودعت إلى وقف إطلاق النار والمفاوضات بين الأطراف المتحاربة آنذاك.

تؤمن الولايات المتحدة الأمريكية بأن الوحدة اليمنية تعتمد على قدرتها على ضمان المساواة بين جميع المواطنين وفقاً للقانون والحصول على فرص المشاركة المتساوية في الحياة السياسية والاقتصادية.

ومن هنا فإننا ندعو الحكومة اليمنية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني و المواطنين اليمنيين إلى المشاركة في حوار يحدد ويعالج الشكاوى الشرعية. لا يمكن أن تحل القضايا بالعنف مطلقا .حيث أن العنف لا يخدم إلا مصالح أولئك الذين يسعون لتعميق الانقسامات والإضرار باستقرار اليمن.

انتهى بيان السفارة.

❖ **تحليل الدبلوماسي الأمريكي:**

أشار الدبلوماسي الأمريكي الى أن بيان السفارة يجب النظر إليه على خلفية

مايجري من أحداث عنف في المحافظات الجنوبية. فالمعروف أن هذه المناطق تشهد حركات جماهيرية واسعة مناوئة لسلطات صنعاء منذ مايقرب من ثلاثة أعوام، والحكومة الأمريكية تتابع تطور الموقف بل وتدعم أية احتجاجات سلمية في إطار القانون، وحين تدخلت السلطات بصورة عنيفة لتفريق تلك الاحتجاجات السلمية وجهت الحكومة الأمريكية تحذيرات إلى الحكومة اليمنية. لكن مايحصل اليوم في بعض المناطق مثل ردفان والضالع، هو انتقال السلطة الى استخدام الأسلحة الثقيلة كالمدافع والدبابات لقصف القرى الآمنة، وهذا تطور خطير في الموقف دفع الحكومة الأمريكية للخروج عن الصمت وإصدار البيان. وعنوان البيان واضح بأنه بشأن العنف السياسي، والجهة التي تمتلك الأسلحة الثقيلة كالدبابات والمدافع وراجمات الصواريخ هي الحكومة.

النقطة الثانية التي أشار إليها الدبلوماسي الأمريكي، هي أن هذا البيان يأتي متزامناً مع جهود إقليمية لجمع طرفي النزاع الشمالي والجنوبي على مائدة الحوار لاستئناف التفاوض الذي توقف منذ عام ١٩٩٤ حين حسم الطرف الشمالي الحرب لصالحه. ولهذا فقد ركّز بيان السفارة على ربط الموقف الأمريكي عام ٩٤ بين الدعم للوحدة من جهة والدعوة لوقف إطلاق النار آنذاك واستئناف الحوار بين الطرفين المتحاربين من جهة أخرى. ومن هنا يجب النظر إلى بيان السفارة كتعبير عن دعم أمريكي للموقف الخليجي القاضي بعودة الطرفين الشمالي والجنوبي إلى طاولة التفاوض بشأن بناء الدولة الموحدة.

النقطة الثالثة التي أشار إليها الدبلوماسي الأمريكي هي اعتقاد حكومة بلاده أن مادفع شعب الجنوب لمقاومة سلطات صنعاء ورفع شعارات تطالب بالاستقلال هو شعورهم بالغبن والحرمان من الحقوق وانتفا ء المساواة أمام القانون وفي الفرص بين المتنفذين الشماليين وأهالي الجنوب. ولهذا فقد حرص بيان السفارة على التذكير بموقف الحكومة الأمريكية بأن قدرة الوحدة على الصمود يعتمد على ضمان وجود تلك المساواة.

انتهى تحليل الدبلوماسي الأمريكي.

أين يقف النظام الديكتاتوري من البيان الأمريكي؟

لقد وجّه بيان السفارة الأمريكية ضربة موجعة لنظام صنعاء من خلال

النقاط التالية:

أولا: رفع البيان كرتا أحمرَ أمام نظام صنعاء يحذره فيه من استخدام القوة العسكرية لمواجهة شعب الجنوب وحركته الساعية الى الاستقلال . وهنا يجب التذكير بأن نظام صنعاء تلقى تحذيرات مماثلة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في السابع والعشرين من أبريل بشأن استخدام القوة أمام الاعتصامات الجماهيرية في زنجبار والمكلا وهو مادفعه إلى سحب كل قواته وأمنه المركزي من المدينتين في ذلك اليوم.

ثانيا: ذكَّر البيان حكومة الطاغية صالح بالموقف المبدئي الأمريكي والدولي الداعي الى ضرورة العودة بين طرفي النزاع الشمالي والجنوبي إلى طاولة التفاوض بشأن بناء الدولة الموحدة. وهذا بالذات ماجعل علي عبدالله صالح يصيح بشكل هستيري في خطاباته الأخيرة في ٢٦ أبريل وفي ٤ و ٥ مايو بأن الجنوب ليس ملك أحد، وليس هناك من له الحق بالحديث باسم الجنوب.

في حين هو يعتقد بأن موضوعه مع القيادة الجنوبية الشرعية التي أبرمت اتفاقية الوحدة معه قد انتهى منذ عام : ١٩٩٤

ثالثاً: حرص بيان السفارة على تذكير نظام صنعاء بأن الوحدة الشرعية هي التي تتحقق فيها مصالح طرفي الوحدة ، أما حين يهيمن الشمال على الجنوب ويستأثر الفاسدون بكل خيرات وثروات ومصالح الجنوب ويحرمون أهلها منها فإن هذه الوحدة لايمكن لها الاستمرار ولا يمكن دعمها إقليميا أو دوليا.

وثيقة "١١"

بيان سياسي هام
لأحزاب اللقاء المشترك "تكتل المعارضة"

بمزيد من القلق تابعت فروع أحزاب اللقاء المشترك والتجمع الوحدوي بمحافظة حضرموت الأوضاع المأساوية التي تمر بها بلادنا من عسكرة للحياة المدنية واعتبار مدينة المكلا ثكنة عسكرية وكأننا في حالة حرب منذ ٢٧ أبريل وحتى كتابة هذا البيان، وكذلك استمرار الملاحقات للنشطاء السياسيين والمماطلة القضائية من قبل الأجهزة الأمنية والنيابة العامة بالمحافظة في حق المعتقلين الذين لهم شهر كامل في السجون حيث لا يجوز قانونا بقاؤهم في السجن دون تقديمهم للمحاكمة.

وفي تطور خطير ما حصل صباح اليوم حين شاركت قيادات المشترك في اعتصام تضامني مع الصحفيين ليأتي طقم مدجج بالعسكر الذين خرجوا وتهجموا بصورة وحشية على المعتصمين ومنهم عضو مجلس النواب المهندس/ محسن باصره رئيس فرع التجمع اليمني للإصلاح و الأخ / يمين صالح سعيد بايمين رئيس فروع أحزاب اللقاء المشترك رئيس فرع حزب الحق بحضرموت وهو دليل واضح على التعبئة الخاطئة لأفراد الأمن والقوات المسلحة من قبل النظام للزج بهم في أتون صراع خطير بينهم وبين المواطنين,الذين مطلوب منهم حماية الأنفس والأعراض والأموال. وبعد إفشال الاعتصام بشكل متعمد تم الزج بعدد من المعتصمين ومنهم الأخ / يمين صالح سعيد بايمين رئيس اللجنة التنفيذية لفروع أحزاب اللقاء المشترك بحضرموت والصحفيين الإخوة (صبري بن مخاشن وناصر الشعيبي وقائد الحميري) في غياهب السجون بأسلوب استفزازي وهو دليل على التضييق

على ما تبقى من هامش ديمقراطي الذي تتشدق به ليل نهار وسائل الإعلام الرسمية،مطالبين في الوقت نفسه جميع منظمات حقوق الإنسان اليمنية والدولية بالسعي الجاد لتقديم العون القانوني لإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين دون قيد أو شرط.

كما نطالب قيادة المشترك بالمركز بالمزيد من المواقف الجريئة من خلال إيقاف كافة أشكال الحوار مع الحاكم وحزبه حتى يتم تنقية الأجواء ورفع المظاهر العسكرية في المحافظات الجنوبية والشرقية وتقديم كل من تسبب في قتل وجرح الناشطين في ساحة الهاشمي وغيرها من المناطق الجنوبية وإطلاق سراح كافة المعتقلين دون قيد أو شرط وإيقاف الملاحقات لنشطاء الحراك السلمي ،وإيجاد الضمانات اللازمة لإعادة طباعة وتوزيع صحيفة الأيام والصحف الموقوفة الأخرى ، لأننا نرفض كما غيرنا من الأحرار لونا واحدا من الصحافة التي تطبل صباح ومساء للنظام مطالبين كل فعاليات المجتمع المدني من علماء ومشايخ وسياسيين وأكاديميين وغيرهم للوقوف مع الحق ومطالبة السلطات بإيقاف كل الممارسات اللا إنسانية.

مؤكدين على نهج النضال السلمي لانتزاع حقوقنا كاملة غير منقوصة.

صادرعن

أحزاب اللقاء المشترك التجمع الوحدوي اليمني

محافظة حضرموت ٢٠٠٩/٥/٢٦م

وثيقة (١٢)

بيان لاتحاد الأدباء

يدعو إلى معالجة مشاكل اليمن بالحوار وليس بالقوة والعنف

الأحد 3 ،مايو ٢٠٠٩ م

أعلن المجلس التنفيذي لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في ختام دورة استثنائية عقدها بصنعاء ,إدانته واستنكاره للدعوات الانفصالية وأية ممارسات تسئ إلى الوحدة السلمية والديمقراطية.

ودعا المجلس في البيان الختامي للدورة التي عقدت على مدى ثلاثة أيام , الدولة وكل اطراف الحياة السياسية إلى الاحتكام إلى المنطق والعقل، وفتح الحوار مع مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات الرأي العام والأحزاب من منطلق الحرص على مستقبل اليمن واستقراره بما يكفل كرامة المواطن وحقه في العيش الكريم والمواطنة المتساوية .

ونوه البيان إلى أن الاتحاد انطلاقا من كونه جسدا ويجسد الثقافة الوطنية والديمقراطية والوحدوية ،دعا إلى شراكة كافة المثقفين في الحوارات الهادفة للوقوف أمام ما يهدد مصير الوطن من دعوات مشبوهة ومحاولات لإحياء النعرات المقيتة.

وأشار البيان إلى أن المجلس التنفيذي للاتحاد قد وقف أمام التطورات على الساحتين المحلية والدولية وفي مقدمة ذلك المخاطر المحدقة بالبلاد ابتداءً من الصعوبات الاقتصادية جراء انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية والاختلالات الأمنية والجنوح للعنف وتنامي أعمال القرصنة التي تهدد اليمن وجوارها .

وأوضح البيان أن المجلس خرج برؤية للأحداث الوطنية الأخيرة، وسبل الإسهام في حلها ،وشكل لجنة مستمرة لمتابعة الأحداث التي يشهدها عدد من مناطق اليمن ،على أن تجتمع هذه اللجنة بشكل متواصل لمتابعة القضايا الوطنية ووضع

الحلول والمعالجات الثقافية التي تساعد في ترسيخ السلام الاجتماعي والحفاظ على منجزات وتراكمات النضال الوطني.

وتضمنت رؤية الاتحاد الدعوة إلى أهمية أن يدرك الجميع خطورة الأوضاع الراهنة ,وما يجري في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية والحرص على الاتجاه للمعالجة الصائبة والديمقراطية والوطنية ,وكذا البدء في حوار صادق وجاد مع مختلف الأطراف السياسية بما فيها كل احزاب المعارضة ومختلف مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والقوى الفاعلة والخيرة في الوطن وإيضاح الحقائق للناس الذين يدفعون ثمن أية فتن أوتمردات أو احتقان. . منبها في ذات الوقت إلى أن التباطؤ في المعالجة سيقود البلد الى ما لا يحمد عقباه .

وقال الاتحاد في رؤيته :" إن مشاكل اليمن مترابطة وعميقة ولا يمكن المعالجة بالقوة أو العنف من أي طرف وإنما بالعودة الصادقة إلى جوهر وروح وحدة الثاني والعشرين من مايو ٩٠ والالتزام بدستورها وضرورتها التاريخية والحضارية في حياة شعبنا ,حيث لا عودة عن هذا الإنجاز العظيم في الحياة السياسية العربية الحالكة التحديات" .

ولفت إلى أن الفساد هو الداء الوبيل الذي يهدد اليمن كل اليمن ،داعيا الدولة والحكومة إلى مضاعفة الجهود لمكافحة الفساد بآليات أكثر صرامة .

هذا وقد أقر المجلس التنفيذي لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في ختام دورته البدء في العملية الانتخابية وانتخابات فروع الإتحاد بالمحافظات خلال أربعة أشهر.

وكان المشاركون في الدورة الاستثنائية بحثوا سير التحضيرات لعقد المؤتمر العاشر للاتحاد ،وكذا إمكانية توسيع اللجنة التحضيرية من ١٣ عضوا إلى ١٩ عضوا ،إلى جانب مناقشة الموازنة المالية المعتمدة للمؤتمر العاشر.

وثيقة (١٦)

كلمة العميد ناصر النوبة

احد ابرز قادة الحراك الجنوبي في المهرجان الثقافي في شبوة وتكشف عن رؤية قادة الحراك للازمة وتطورها ومستقبلها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحاضرون جميعا

أحييكم باسم مكونات الحراك الشعبي السلمي الجنوبي الذي اخترناه طريقا نحو استقلال الجنوب من الاحتلال الهمجي الغاشم.

أحييكم وانتم تدشنون نوعا جديدا من أشكال النضال السلمي ألا وهو افتتاح مهرجانكم الثقافي التأسيسي للحراك الجنوبي بمحافظة شبوه الذي ستعبرون فيه بلغة أخرى هي لغة الثقافة من شعر وغناء ومسرح عما يعانيه شعب الجنوب من قتل وقهر واستبداد وقمع وتنكيل وغير ذلك.

إننا اليوم ونحن نقيم هذه الفعاليات الثقافية نود ان نؤكد أن ثورة الكرامة الجنوبية ثورة شعب الجنوب التي ولجت عامها الثالث بنجاح منقطع النظير وهى أكثر قوه وصلابة من أي وقت مضى.

فدماء الشهداء الطاهرة الزكية وإعاقات وعاهات الجرحى قد جعلتها حقيقة ساطعة كسطوع الشمس في كبد السماء لايستطيع احد آن يتجاوزها آو القفز عليها.

إن إيماننا بالنضال السلمي كخيار والنفس الطويل كأسلوب والاستقلال وبناء الدولة الحديثه كهدف قد ترجمها شعبنا بعشرات الشهداء ومئات الجرحى وآلاف المعتقلين والمشردين وكل هؤلاء ينتمون إلى مختلف شرائح وفئات شعب الجنوب دون استثناء وهذا يعني أننا جميعا شركاء في القضية وشركاء في التضحية وإن

شاء الله سنكون كذلك شركاء في صناعة النصر ولايستطيع أحد أن يدعي التميز وإذا كان هناك من يستحق أن نطلق عليه صفة التمييز والتفرد فهم جيل الشباب الجيل الثاني من الحراك الجنوبي جيل الشهداء الذي نستطيع أن نطلق عليهم نبع العطاء المتدفق.

إن طريق النضال شاق وطويل ولا يمكن أن نحقق الأهداف المنشودة التي يأتي في مقدمتها الاستقلال وبناء ألدوله إلا بتكاتف الجميع ولهذا يجب ان تتشابك الأيدي بالطريقة التي يريدها شعبنا وليس بالطريقة التي يريدها البعض، نتوحد بمفهوم يتفق عليه الكل وليس بالمفهوم الذي يريد أن يفرضه علينا من لا يروا أبعد من أنوفهم ولا يعترفون بالاخرين ,ولا يمكن أن نقف إلا في المكان الذي نرى فيه مصلحة شعب الجنوب ولا نقبل لأي كان أن يحدد لنا المكان الذي نقف عليه جميعا آو المواقف التي تنسجم مع قناعاتنه.

نحن أحرار أولا ومناضلين ثانيا ولهذا فإننا نحترم قناعات الآخرين ونحترم مواقفهم ونرجو منهم المعاملة بالمثل كما آن العلاقة التي يريد أن يقيمها هذا المكون أو ذاك مع شركاء الحياة السياسية والنضالية في الجنوب نرى أن تكون بعيده عن الاتهامات والتخوين وهنا نجدها مناسبة لنجدد الدعوة إلى تشكيل جبهة وطنية عريضة وفقا لرؤى برامجية واضحة تحدد آفاق المستقبل وتؤمّن مستقبل أجيالنا القادمة ,وكلنا يدرك أن الغالبية العظمى من جماهير الجنوب لم تخرج إلى الشارع إلا بعد إن شعرت أن مستقبل آجيالها مع الاحتلال مجهول ومن هذا المنطلق لا يجب أن يكون مستقبل أجيالنا القادمة مجهولا هو الآخر مع ثورتنا الشعبية السلمية المباركة.

آيها الإخوة الأعزاء أن الجماهير قد اختارت شكل توحدها منذ أن انطلقت ثورة الكرامة الجنوبية السلمية العظيمه ألا وهو النزول إلى الميدان والمشاركة وبفعالية في الفعاليات الاحتجاجية ضد الاحتلال بغض النظر عن المكون الداعي لها وفي اي بقعة من جنوبنا الحبيب ,اتدرون لماذا هذا التوحد؟ لأن هذه الجماهير الأبية الصادقة التي كنا وإياها منذ الانطلاقة الأولى مؤمنة إيمانا مطلقا بأن كل فرد منا هو مشروع شهادة وتواجه في سبيل ذلك رصاص جنود الاحتلال بصدور عارية ويسقط الشهيد تلو الشهيد والجريح تلو الأخر معمّدين بدمائهم الطاهرة عدالة

ومشروعية قضيتنا وحقنا في الاستقلال وهنا أجدها مناسبة بدعوة القابعين في بروجهم العاجية للالتحاق بالجماهير لنكون جميعا مشاريع شهادة وليس مشاريع قيادة فلا فرق لدينا بين أحمد وحميد.

فعلينا جميعا أن نؤمن بهذا الخيار ونقتنع بأن نكون مشاريع شهادة ومن يريد منا بأن يكون مشروع قيادة فعليه الخروج من برجه العاجي وينزل إلى الميدان ويدخل من باب مشروع الشهادة إلى موقع القيادة وحينها سنحمله على الأكتاف ونضعه في موقع القيادة بما يليق بدوره الميداني ووجوده بين أوساط الجماهير وفي قلب الحدث.

وحينها سيكون الفرق شاسعا بين من يختار نفسه وبين من تختاره الجماهير وبين من يسعى إلى القيادة ومن تسعى القيادة إليه ,وبالطبع الفرق واضح وجلي كالفرق بين الحق والباطل وبين الحقيقة والوهم.

كما نتوجه بالدعوة إلى إخواننا الجنوبيين الذين لازالوا في كنف سلطة الاحتلال وكذا إخواننا الجنوبيين الذين لازالوا ينضوون في الأحزاب ذات المنشأ اليمني وذات المنشأ الجنوبي التي تخلت عن القضيه الجنوبيه إلى مغادرة مواقعهم والالتحاق بأبناء شعبهم لأن الجنوب يمد ذراعيه لهم ويفتح صدره لاحتضانهم كبقية أبنائه لقد طال الزمن من وضعهم في فريزر الثلاجة من قبل سلطة الاحتلال وأحزاب اللقاء المشترك وغيرها من الأحزاب الأخرى الذين يستخدمونهم كسلعة يتم خزنها وإخراجها من الثلاجة عند الضرورة.

أيها الإخوة أبناء شبوة الأبطال:

اسمحوا لي أن أدعوكم جميعا للترحم على أرواح شهداء الحراك الجنوبي التي روت دماؤهم أرض الجنوب الطاهرة وكذا ندعو الله العلي القدير أن يشفي جرحى حراكنا السلمي كما ونحيي بإجلال الصامدين في زنازين ومعتقلات الاحتلال مطالبين كل القوى الخيرة في العالم و منظمات حقوق الإنسان إلى التدخل السريع لإطلاق سراحهم من قبل نظام الاحتلال.

كما نطالب بالإفراج عن صحيفة الأيام وعدم مضايقة ناشريها كما نطالب بفتح الحجب عن المواقع الإلكترونية الجنوبية وجميع المنابر الحرة.

ونحيي كافة أبناء الجنوب في الداخل والخارج.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

العميد الركن / ناصر علي النوبه

رئيس الهيئة الوطنية العليا لاستقلال الجنوب

رئيس مجس التنسيق الأعلى لجمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين

شبوة ٨ أغسطس ٢٠٠٩ م

المراجع

١-د. عبدالعزيز بن عقيل في كتابه - "تاريخ حضرموت"

٢-محمد بن علي الأكوع الحوالي -"اليمن الخضراء مهد الحضارة".

٣-- محمد حسين الفرح - "معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن بين عامي ٦٢-١٩٩٩م"

٤-علي محمد عبده - "لمحات من تاريخ حركة الأحرار اليمنيين. الجزء الأول الطبعة الأولى ٢٠٠٣"

٥-سعيد الجناحي "الاتجاهات السياسية للصحافة اليمنية وأخبار الكفاح المسلح في صحف عدن".

٦- عبدالفتاح البتول -خيوط الظلام- عصر الإمامة الزيدية في اليمن". مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر.

٧- أوراق في تاريخ اليمن وآثاره، بحوث ومقالات أ.د/ يوسف محمد عبدالله

٨- تاريخ اليمن القديم د/ محمد عبدالقادر بافقيه

٩- الأدب والثقافة في اليمن عبر العصور أ/ محمد سعيد جرادة

١٠- يوسف الشريف - اليمن وأهل اليمن-دار الشروق -القاهرة-٢٠٠٨

دراسات وأبحاث

١-التقرير الاستراتيجي الصّادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية -لندن- للعام ٢٠٠٨م. عن"ظاهرة الحراك الجنوبي"

٢-دراسة قام بها معهد دراسات الشرق الأوسط في واشنطن حول المستقبل السياسي لليمن - الولايات المتحدة الأميركية ٢٠٠٨

٣- أوراق بحثية ومداخلات - ندوة ٣٠ نوفمبر٢٠٠٨ في برمنجهام

٤-دراسة أعدها عبد الحافظ العفيف- المملكة المتحدة شفيلد ٧/٧/١٩٩٤م -" اليوم الأسود في حياة الشعب الجنوبي"

٥-دراسة "الأزمة اليمنية الأسباب والحلول" فاروق العشري -مركز يافا للدراسات القاهرة- اغسطس٢٠٠٩

٦-عادل الأحمدي - الخيوط المنسية -قصة الوحدة اليمنية"شمسان نيوز"

حوارات

١-الدكتور حيدرة مسدوس لـ " التغيير " : مستقبل اليمن بيد السلطة ..

٢-حوار مع قائد الحوثيين عبد الملك بدر الدين الحوثي -لصحيفة "الأنوار" المصرية-حاوره مصطفى عمارة- أبريل ٢٠٠٩

٣-عبد الله أحمد غانم رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الشعبي - لموقع التغيير

٤-عبدالرحمن علي بن محمد الجفري رئيس حزب رابطة أبناء اليمن "رأي" للأنوار المصرية يوليو ٢٠٠٩

مقالات

١- كيف بدأ الحراك السياسي السلمي في الجنوب؟(بقلم : دكتور عمر سعيد مفلح)

٢-اليمن الواحد والوحدة المصرية - السورية: كَتَب فيصل جلول

٣-اليمن في خطر وهذه هي الأسباب.. فأين الحلول؟ محمد الخامري

٤-رسالة جوابية إلى الأشقاءالمثقفين العرب - فارس سالم الشقاع-الإمارات العربية المتحدة -أبوظبي- ٧يونيو ٢٠٠٩

٥- دفاعا عن وحدة اليمن بقلم : فتحي بالحاج- باريس ٣٠ /٢٠٠٩/٥

٥-القضية الجنوبية: جوهرها ودورها في الصراع السياسي في اليمن-باتريك كريجر-معهد العلاقات الدولية - برمنجهام-المملكة المتحدة

٦-نفير الدم!!افتتاحية جريدة الأيام البحرينية في ٢٨ مايو ٢٠٠٩

٧- الحياة السياسية اليمنية قبل الوحدة -د.عبد العزيز محمد الشعيبي- أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة صنعاء

٨- الفيدرالية وآثارها الكارثية..بقلم: عبدالفتاح البتول

٩- اليمن بين الوحدة الاندماجية والاتحاد الفيدرالي .. بقلم: حارث الشوكاني ردود وحوارات مع المؤلف

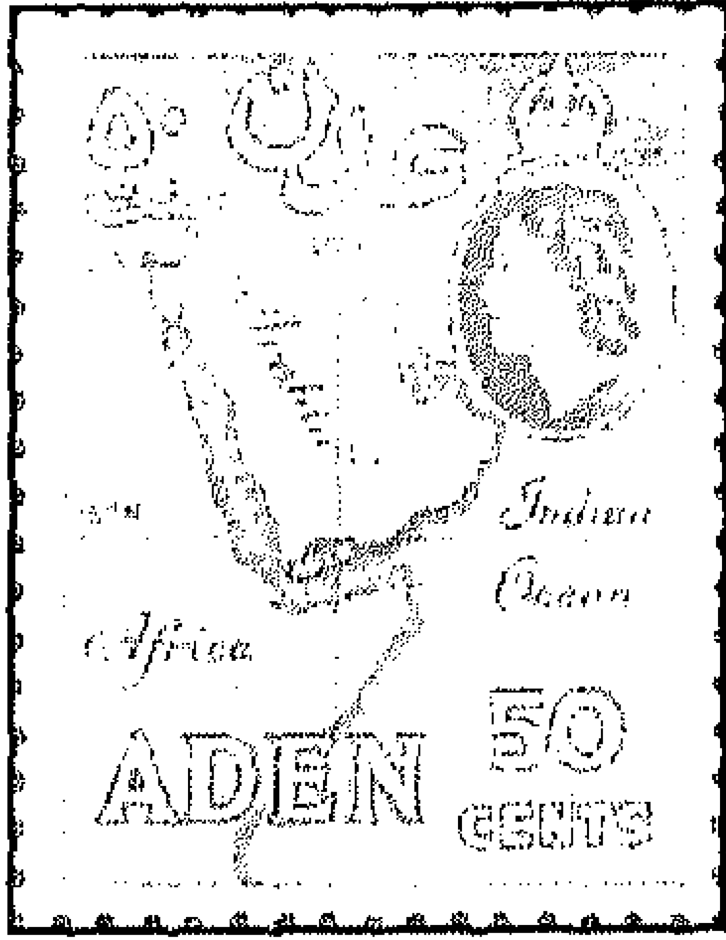
١-إعلاميو الحراك في اليمن .. لماذا هم عصبيون؟ بقلم:عادل الجوجري

٢- إعلاميو الحراك في اليمن .. لماذا هم عصبيون؟ في الرد على عادل الجوجري- أحمد باحبيب رئيس جمعية الصداقة الأمريكية اليمنية سابقا

٣ صدقت يا جوجري..إعلاميو الحراك عصبيون ومتوترون.. ولكن (١١ يونيو حزيران ٢٠٠٩) بقلم: عبد الباسط الحبيشي

٤- إعلاميو الحراك ومفهومه الفكري بين الجوجري والحبيشي (السبت ١٣ يونيو - حزيران ٢٠٠٩) بقلم: عمر الضبياني

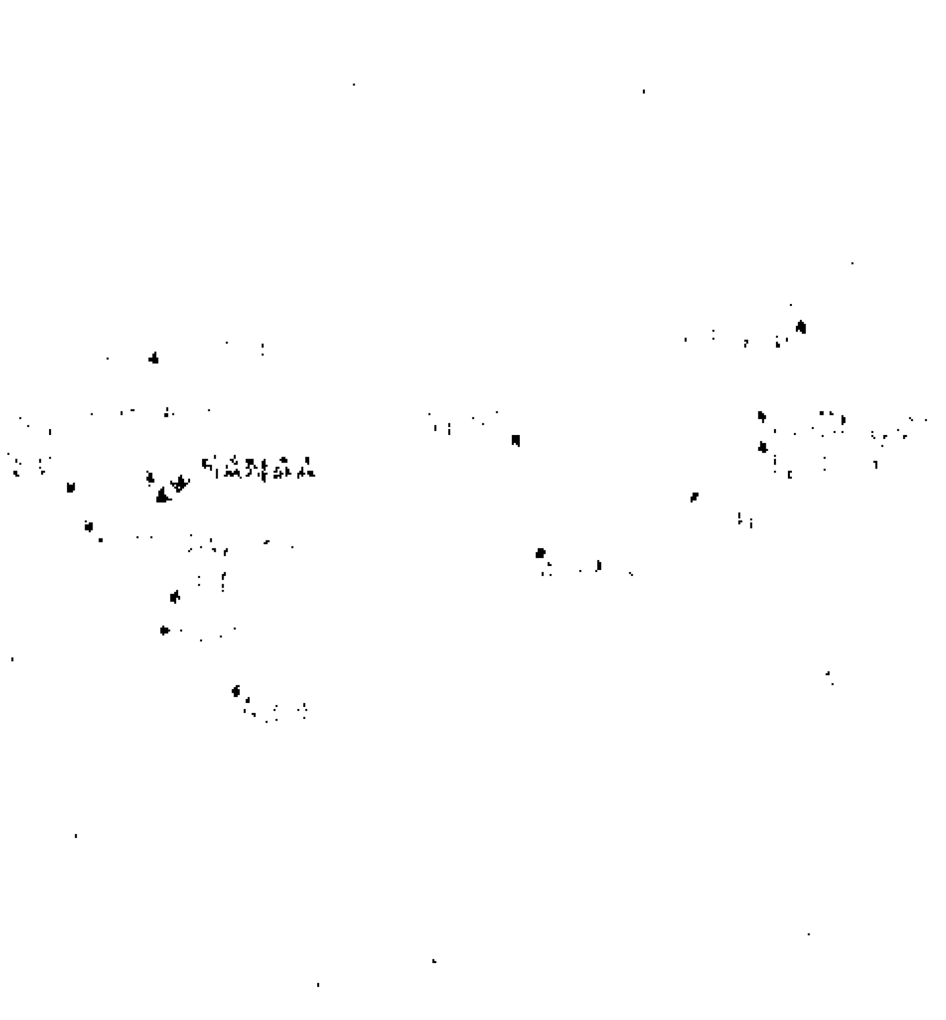
الفهرست

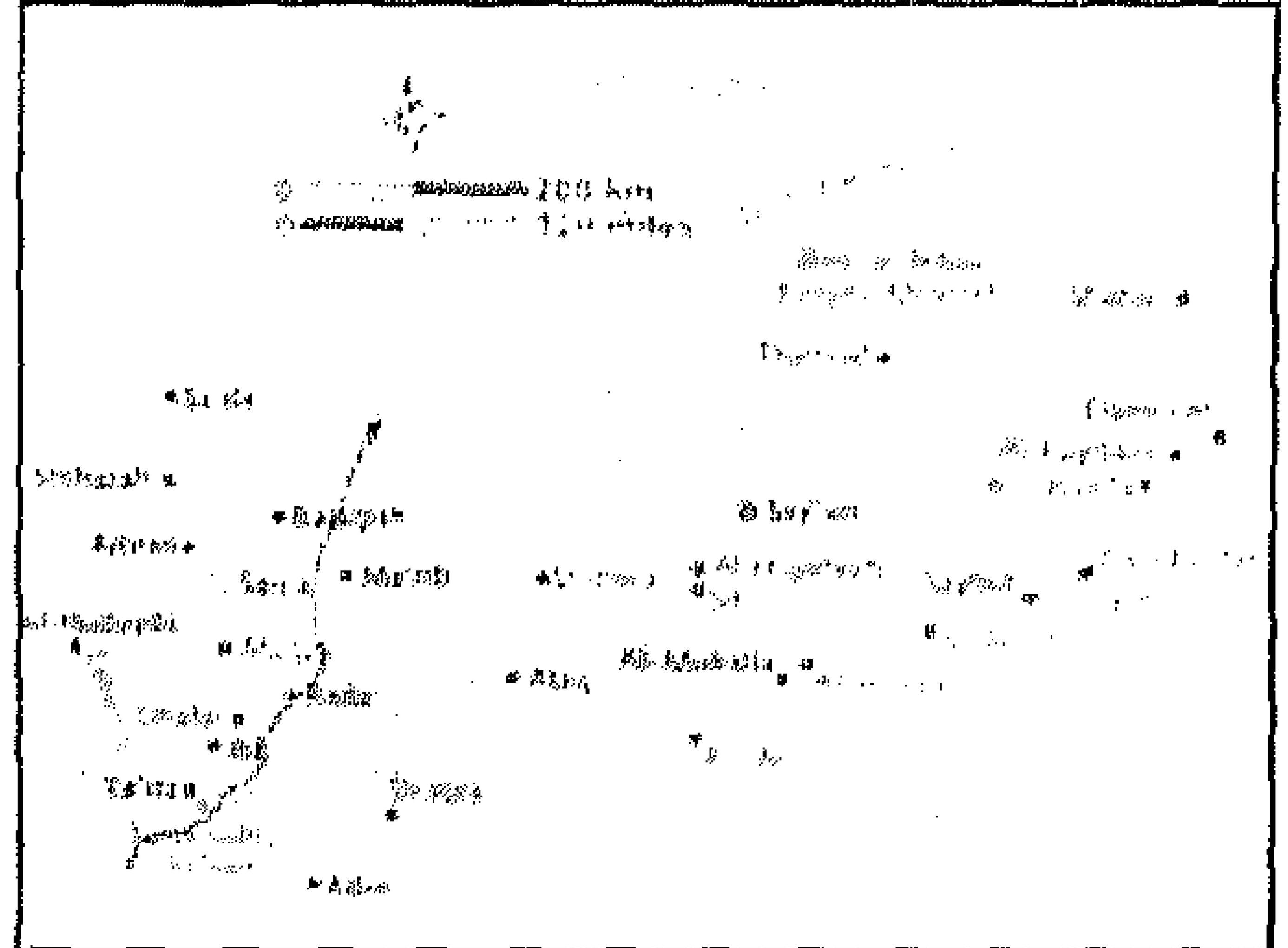




جيش الإحتلال البريطاني يستعرض قواته في عدن

خريطة اليمن قبل الوحدة





قادة اليمن الجنوبي بعد الاستقلال

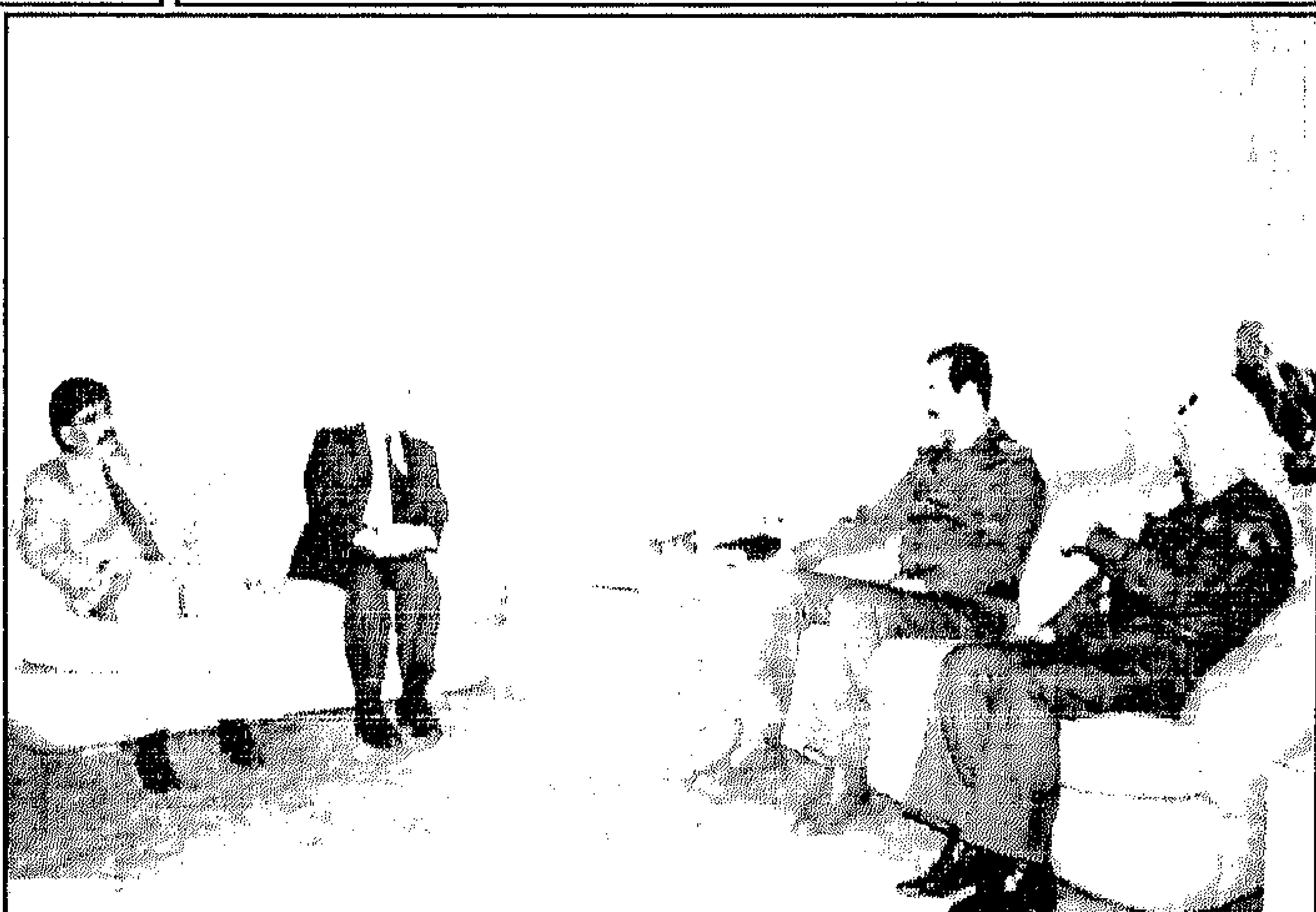


علي ناصر محمد وعبدالفتاح اسماعيل وسالم ربيع علي



الرييس الشهيد ابراهيم الحمدي





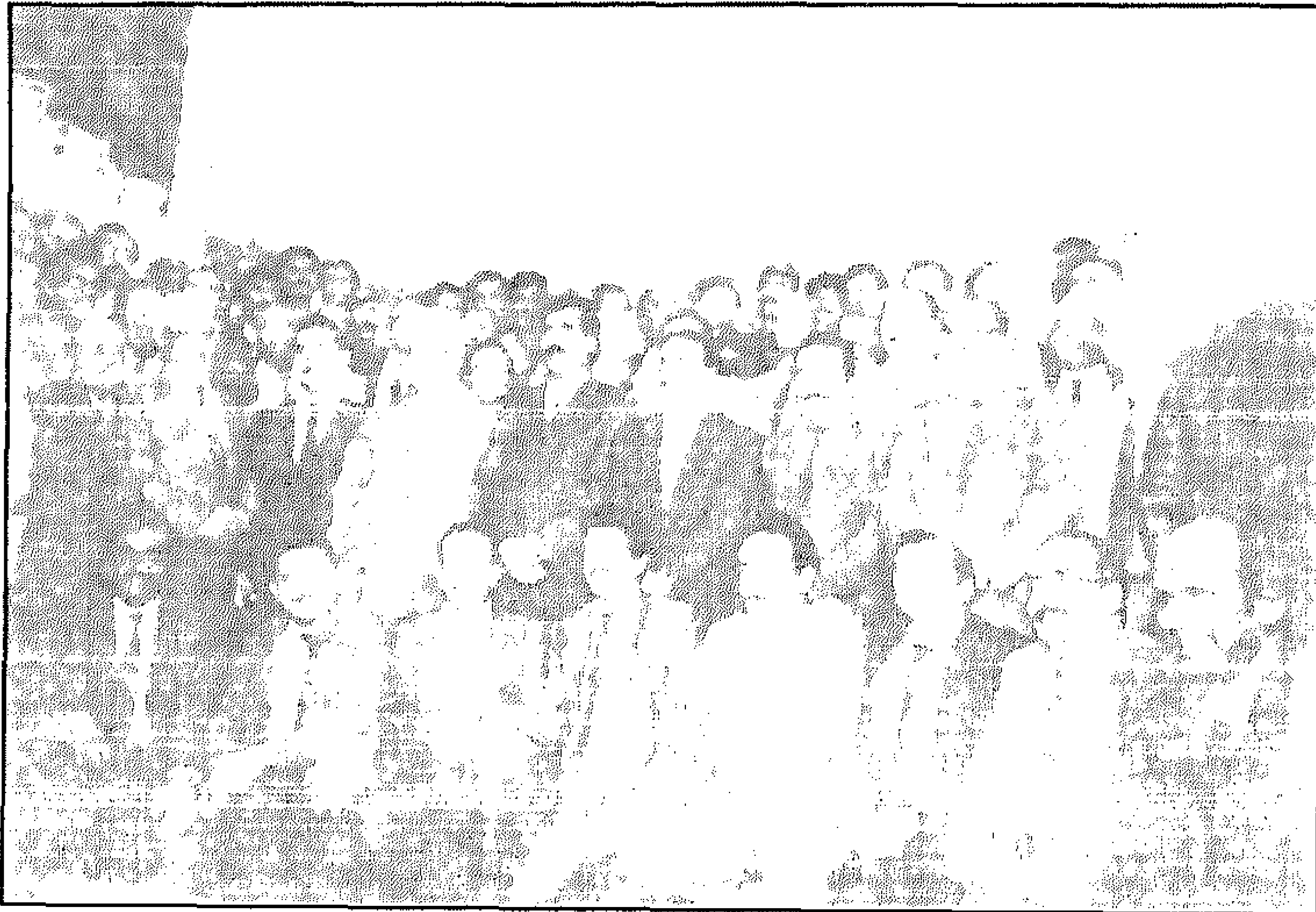
الرييس علي سالم البيض في
حوار مع الملك حسين
وصدام حسين وياسر عرفات



قادة الجنوب
قبل اعلان الوحدة



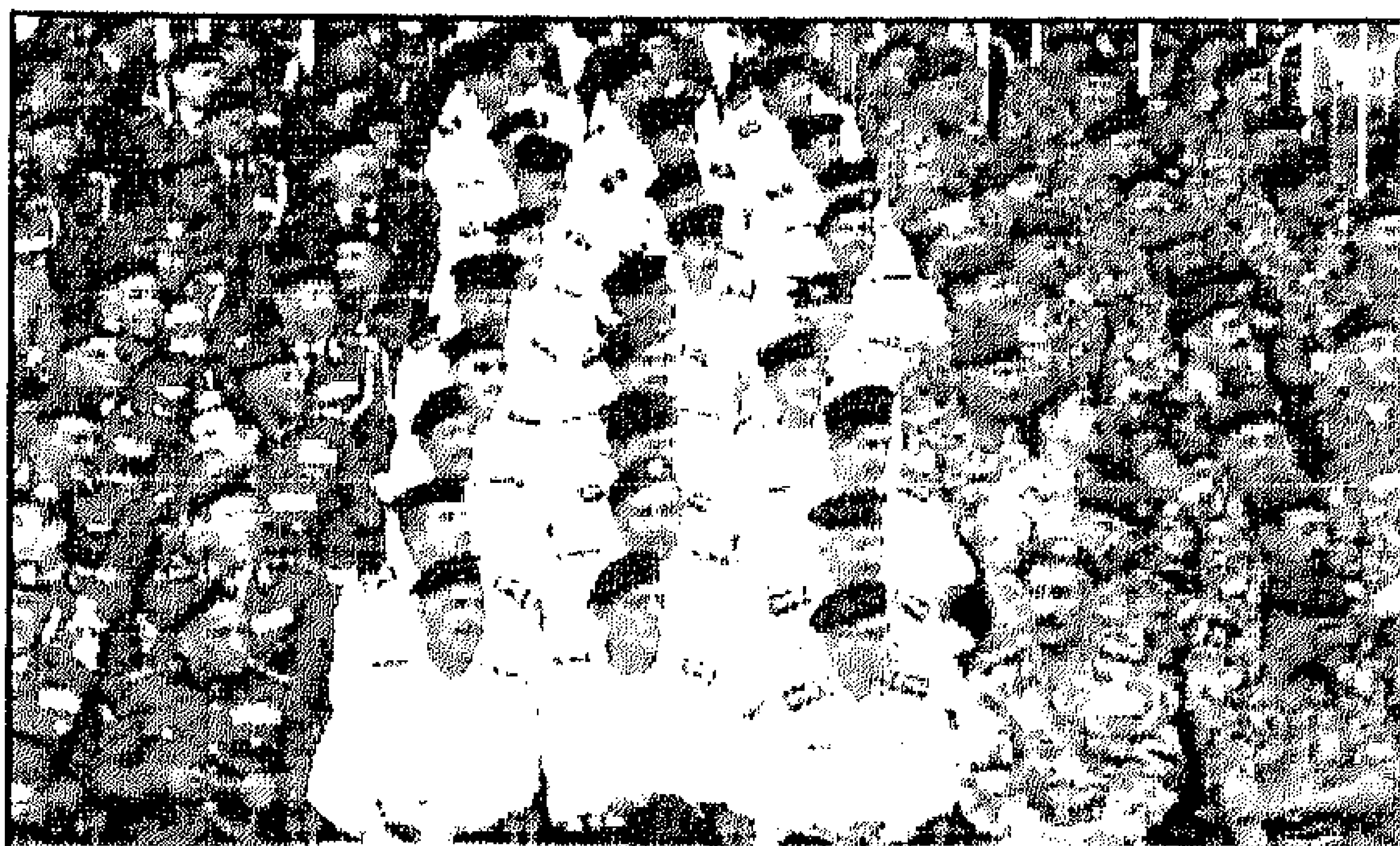
الرئيس علي عبدالله
صالح يرفع علم
الوحدة ومن خلفه
البيض

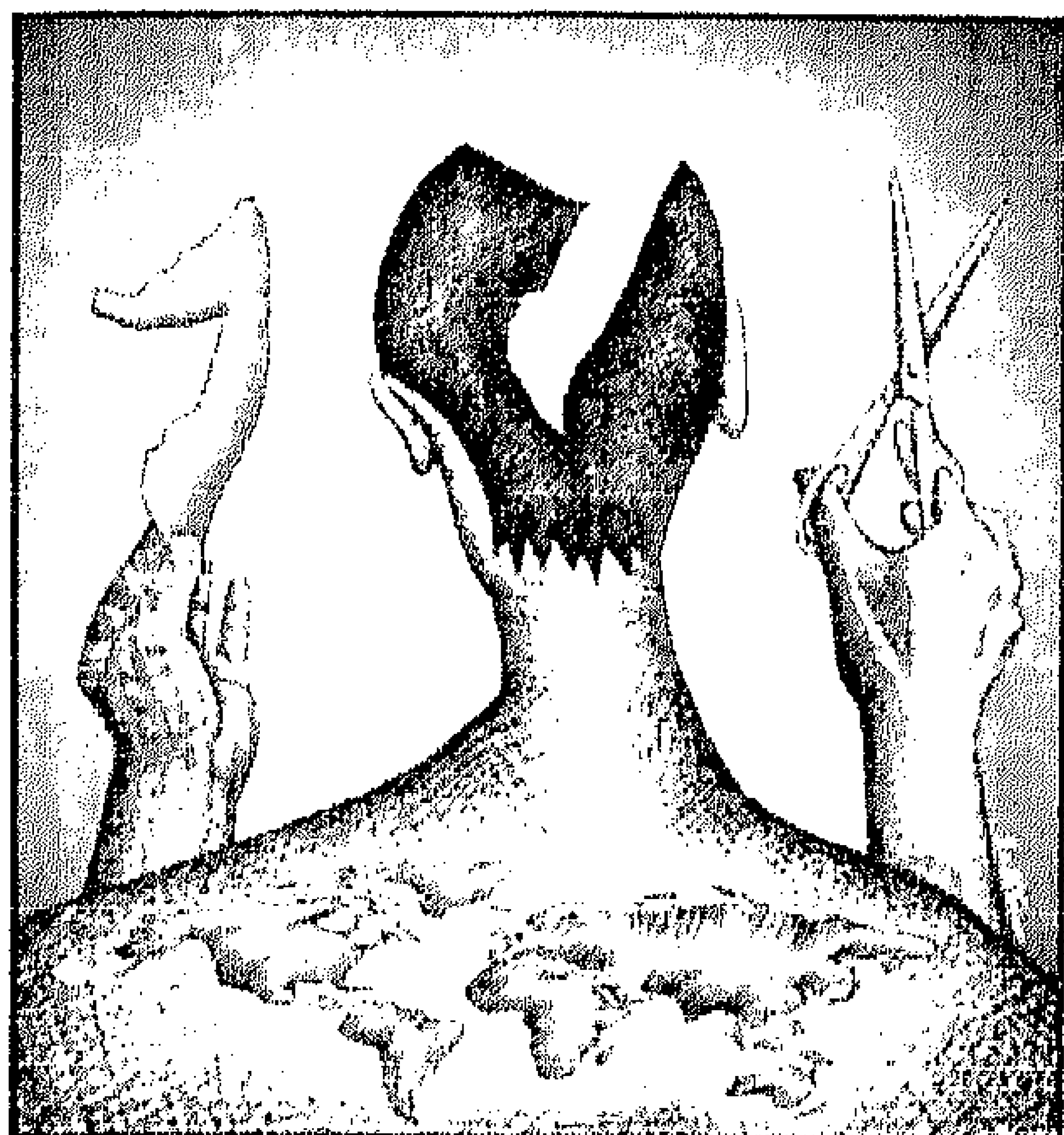


القادة الموقعون على
الوحدة من المؤتمر
الشعبي والاشتراكي



قبلة ماقبل العاصفة



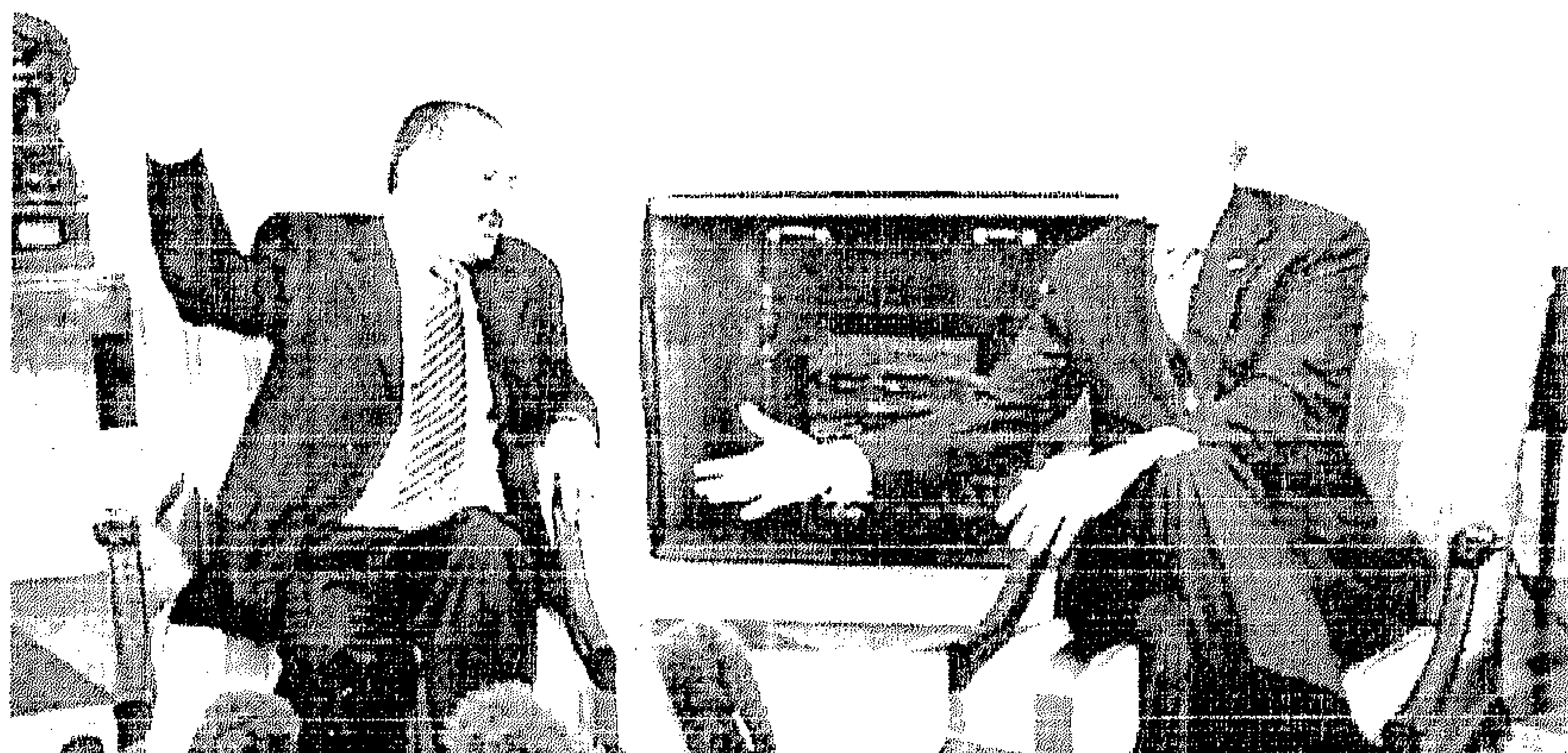


تفتيت الوطن العربي هدف استعماري



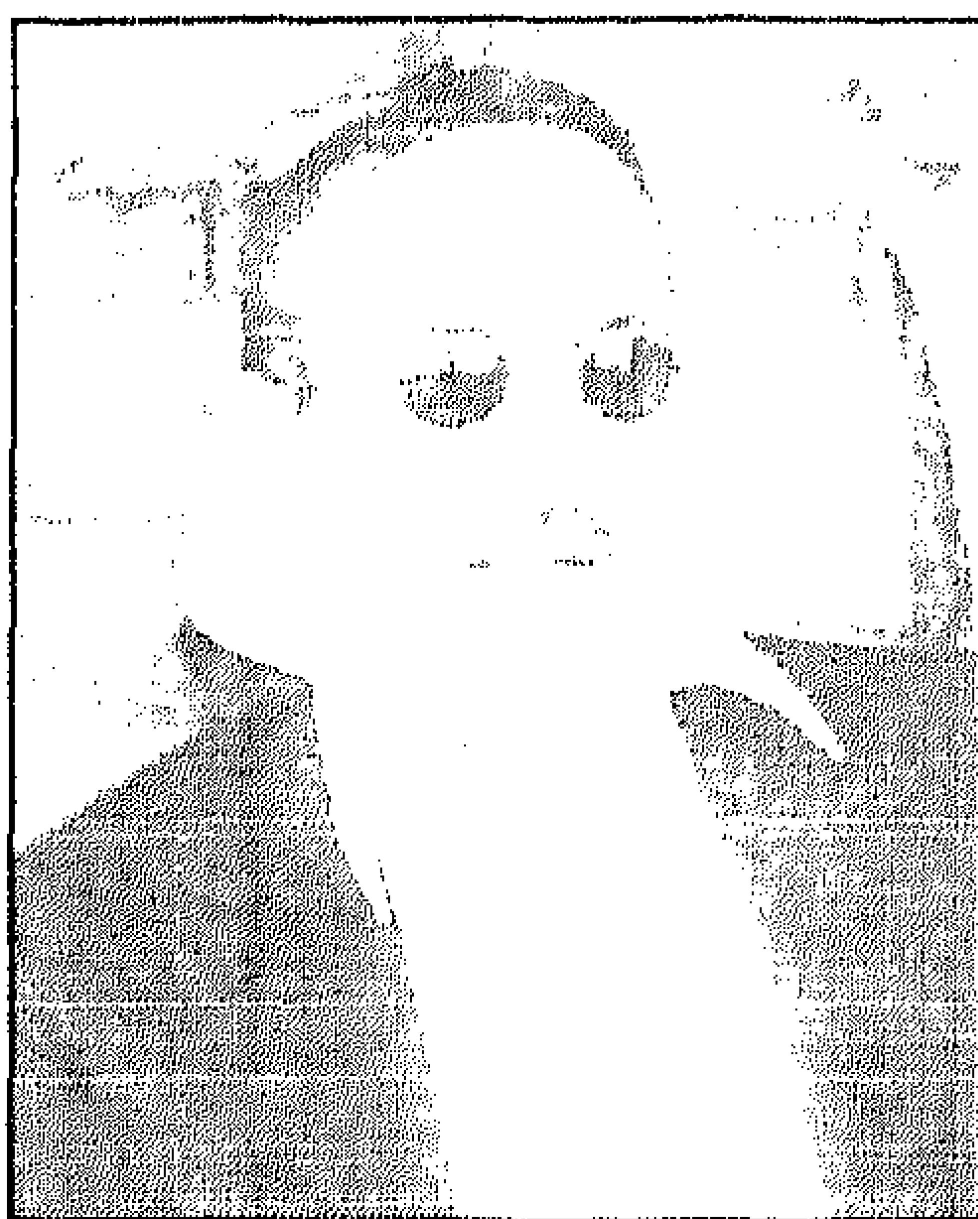
من صحيفة الخليج الاماراتية





الرئيسان الامريكي بوش واليمني علي عبدالله صالح .. اتفاق المصالح

العقيد احمد علي عبدالله صالح
قائد الحرس الخاص



العقيد يحيى محمد عبدالله صالح
قائد الامن المركزي

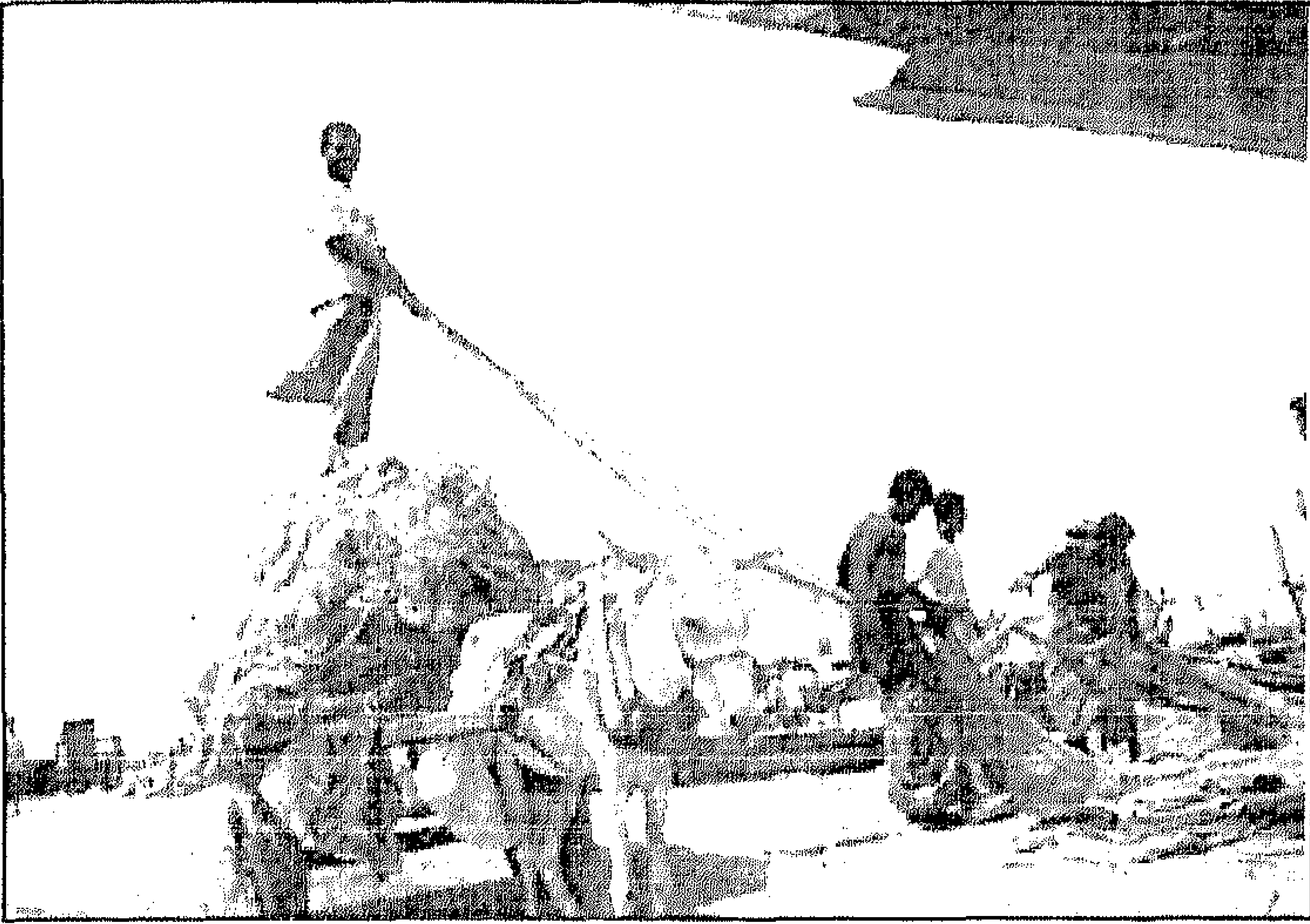




ترفع صور الرئيس اليمني



تظاهرة مؤيدة الرئيس

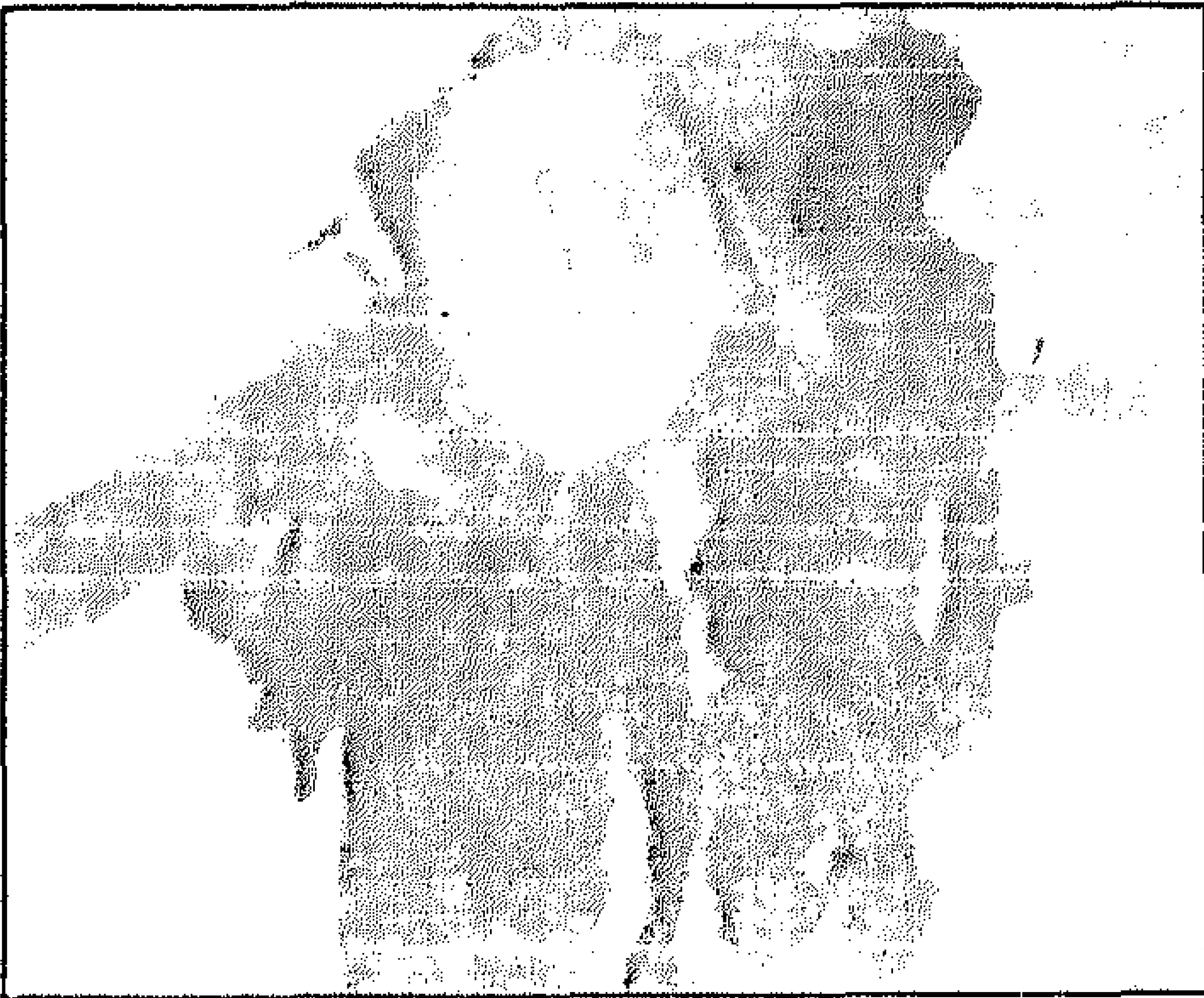


الازمة الاقتصادية

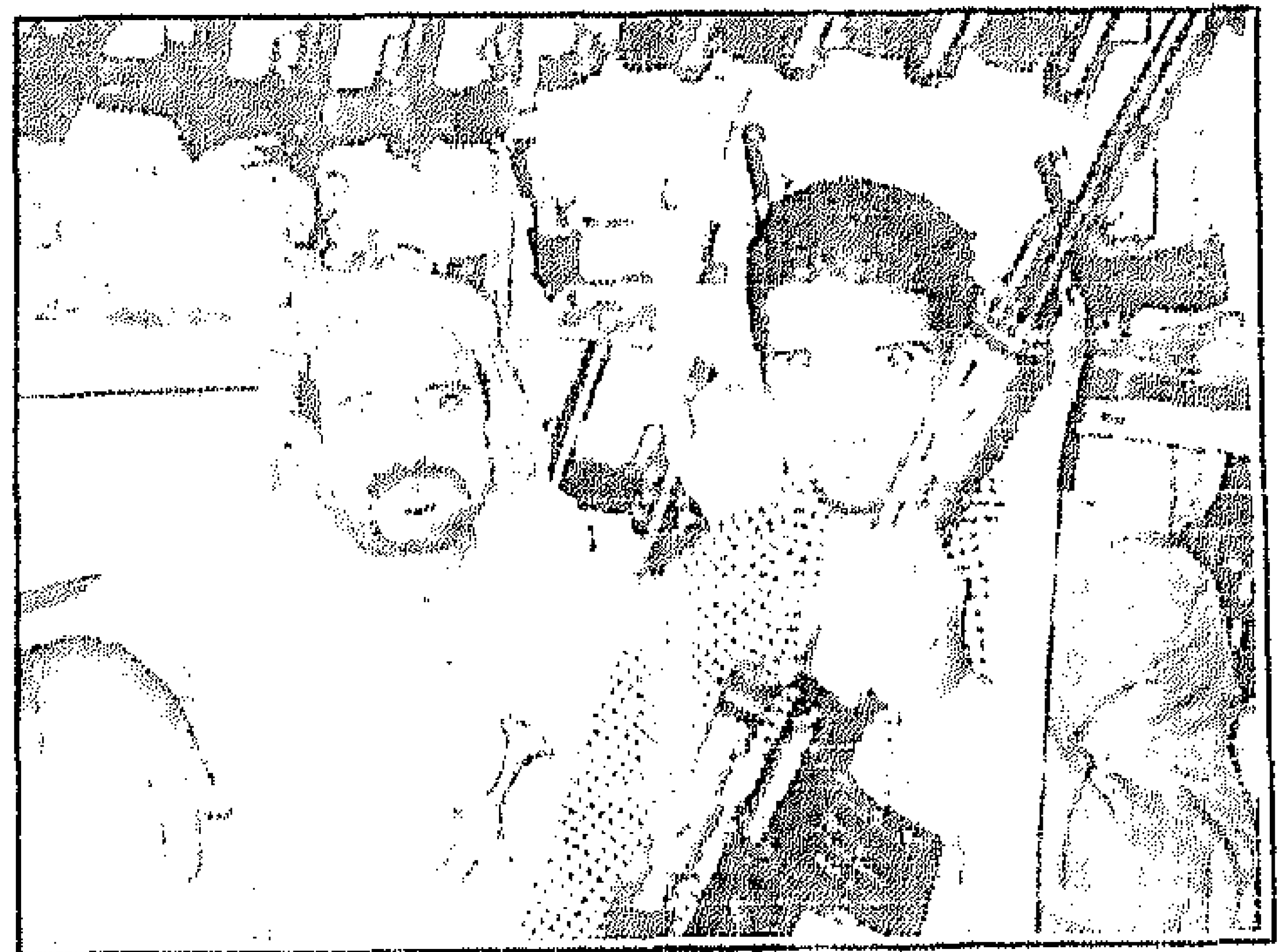
مشاهد مؤلمة بعد دخول عدن

نهب عدن بعد حرب ٩٤





السلاح زينة الرجال ام سبب التوتر ؟



قادة متطرفون في السجن





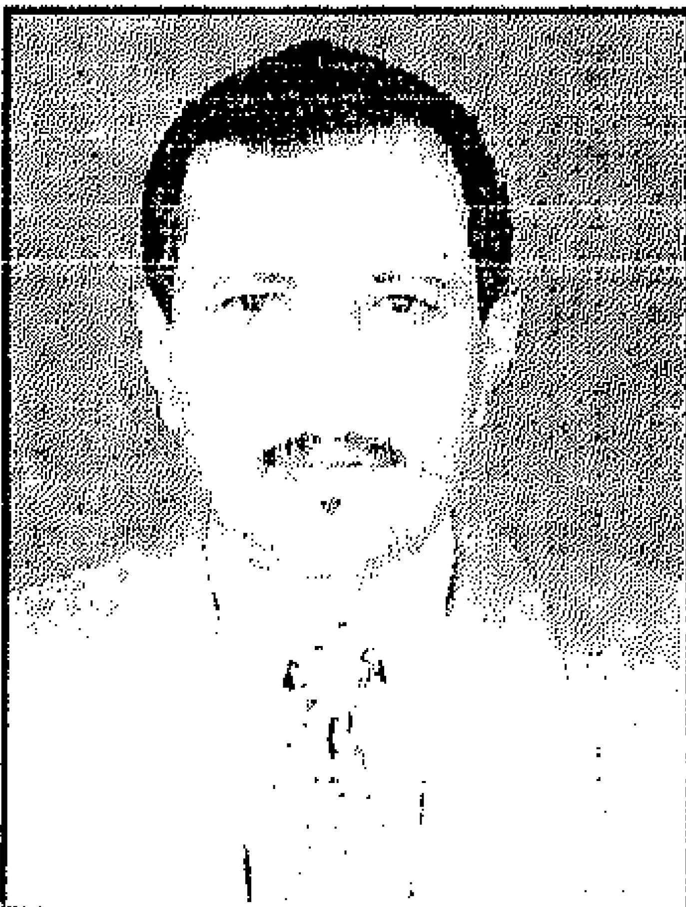
جامعة الدول العربية
اين الدور الفاعل ؟

عبدالرحمن الجفري زعيم حزب (رأي)



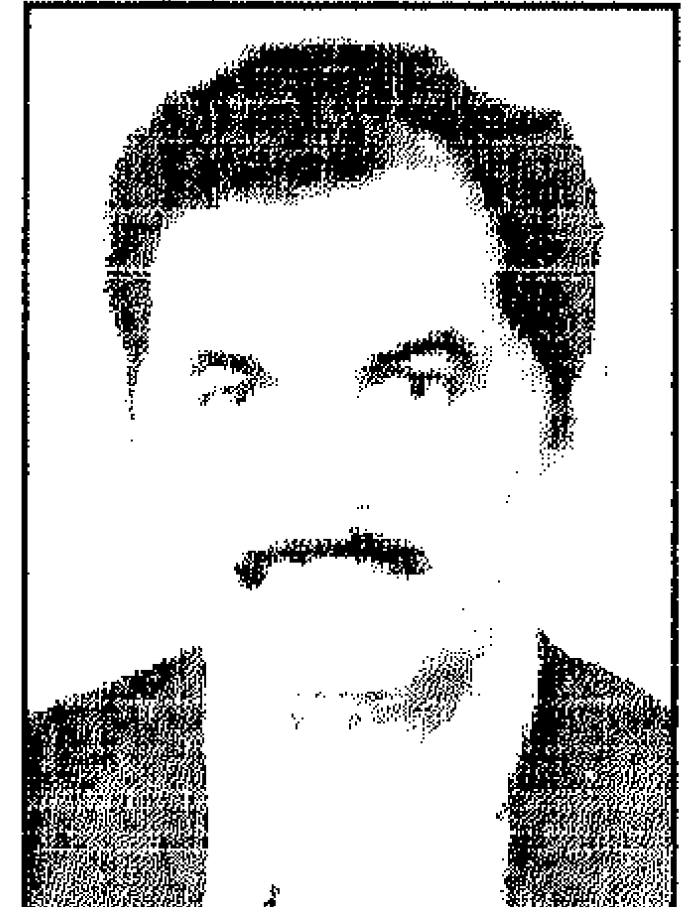
الشيخ حميد عبدالله الاحمر





عبدالله علي

محمد علي احمد



احتجاج سلمي على
منهج الاختطاف



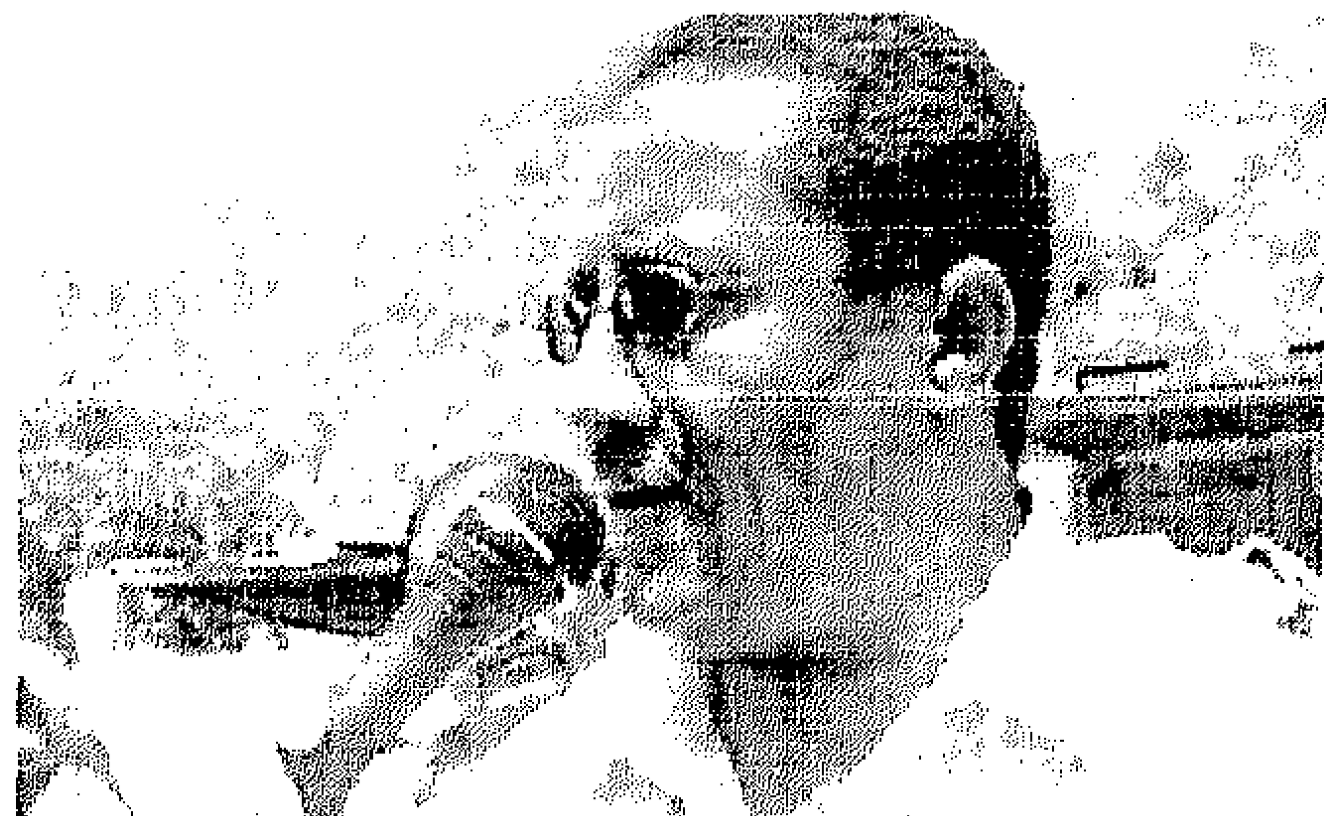
حسن باعوم
ابرز قادة الحراك الجنوبي



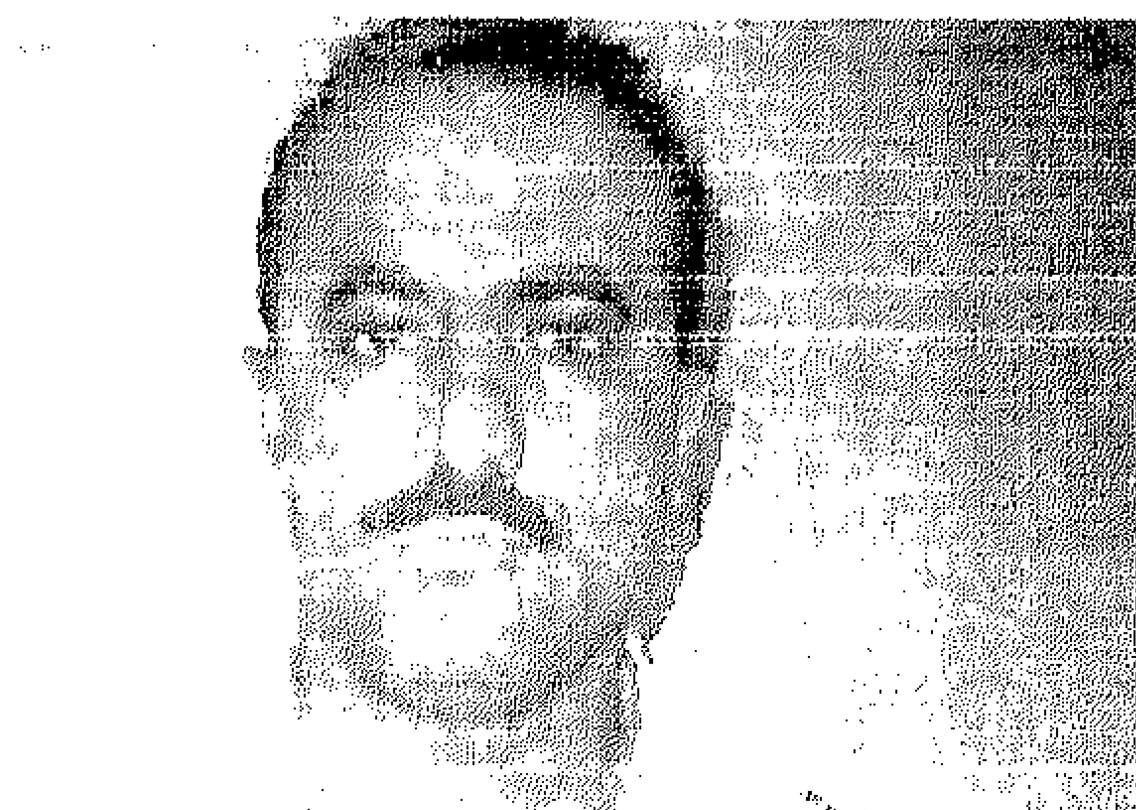
د/ ياسين سعيد نعمان



ناصر الخبجي



صلاح الشنفرة

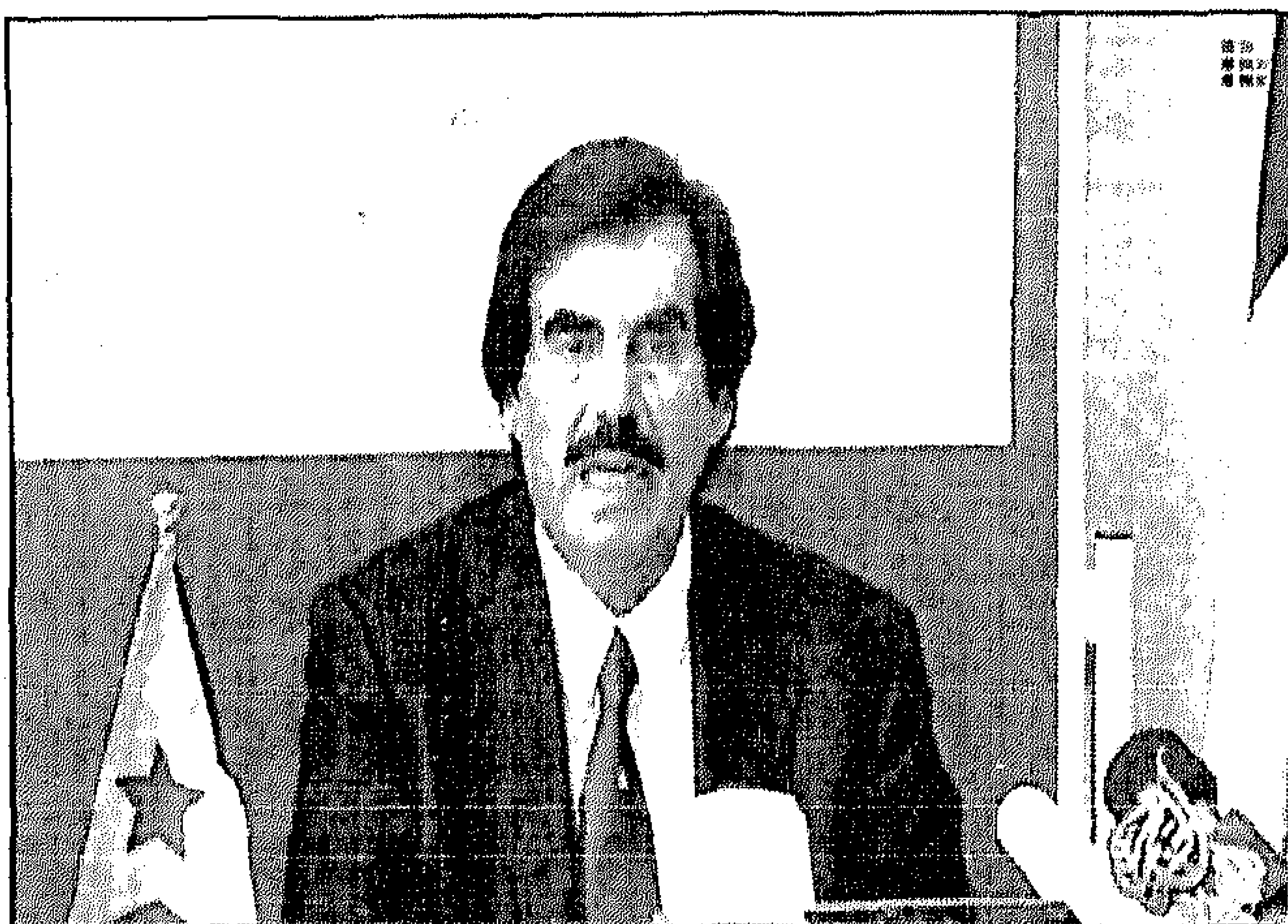




الشيخ طارق الفضلي
تحول من دعم الرئيس الى دعم
الحراك

احمد عمر بن فريد





علي سالم البيض
ظهر بعد ١٥ عام من الغياب

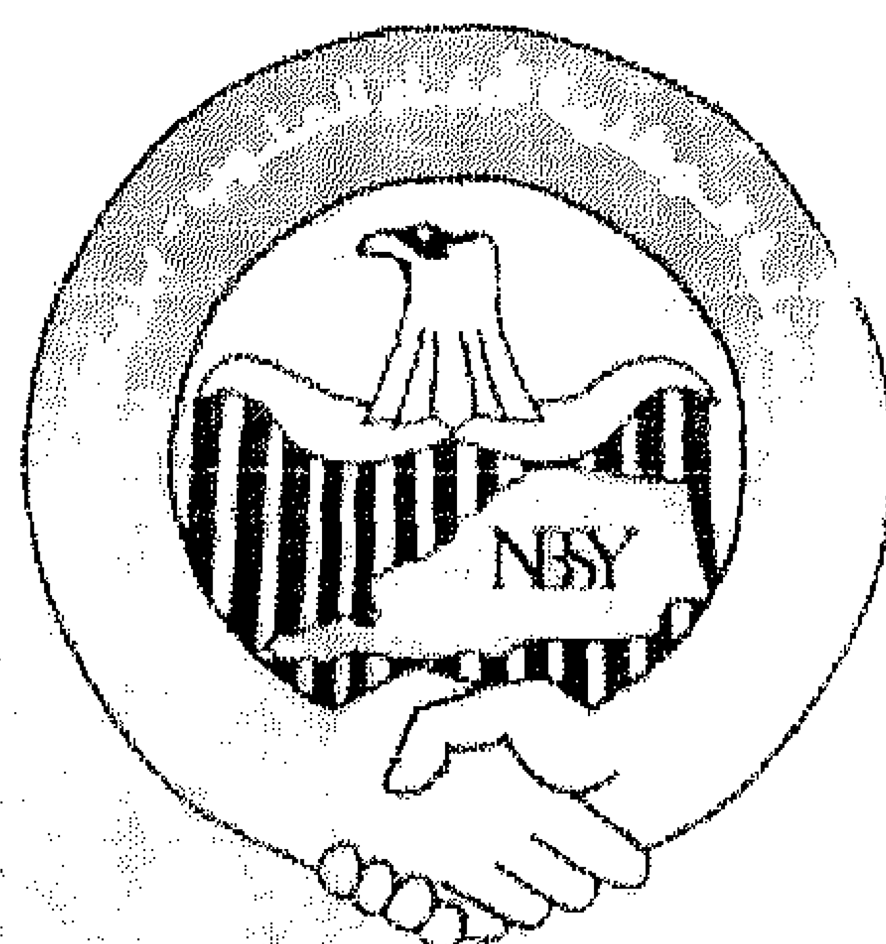
مهندس حيدر ابو بكر عطاس



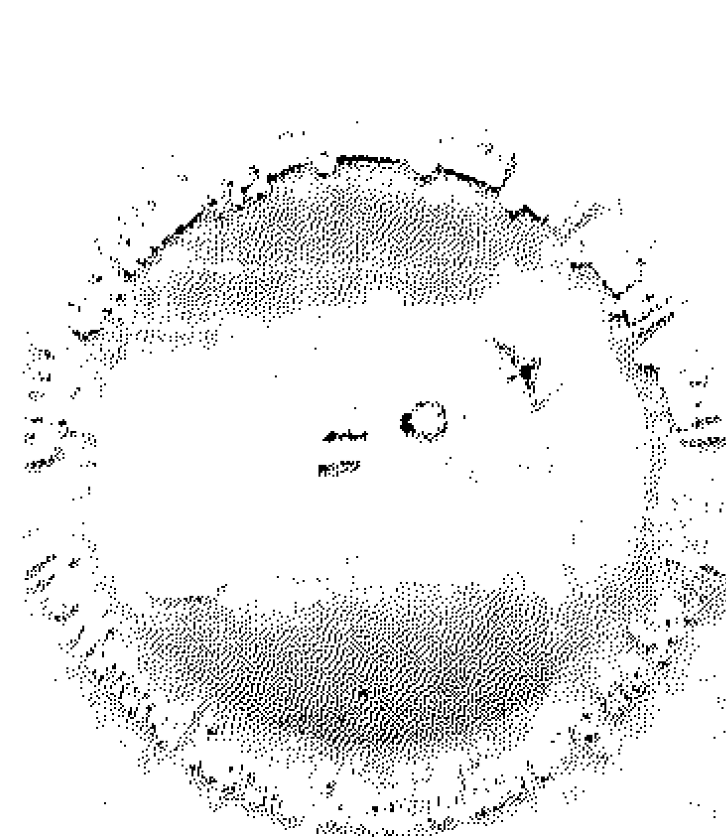
الرئيس السابق علي ناصر محمد



منظمات موالية للحراك الجنوبي







تظاهرات شعبية في كبرى المدن الجنوبية





يرفعون علم
جمهورية اليمن
الديمقراطية الشعبية

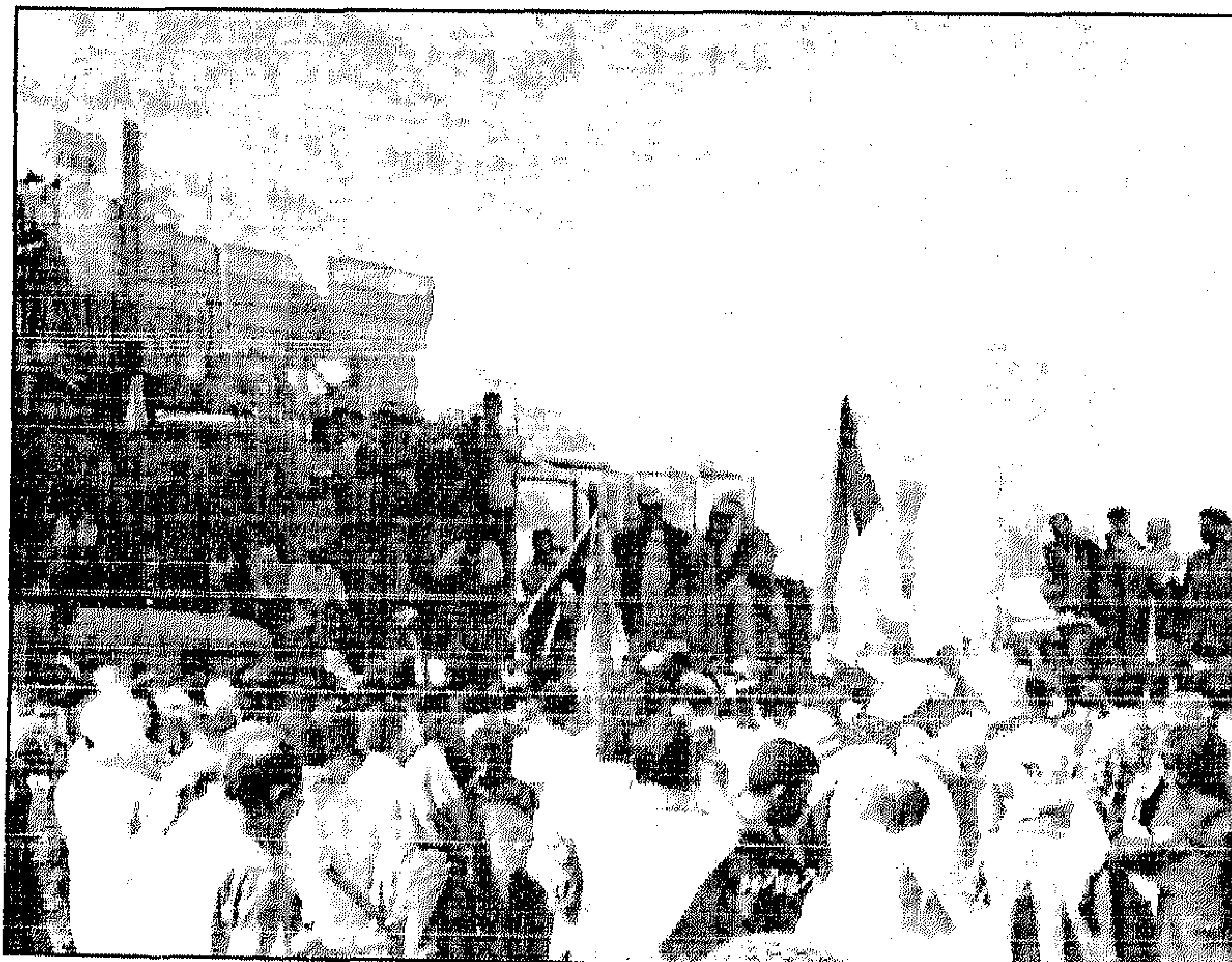
احتجاج صحفي على مصادرة
صحيفة الأيام



الطبقة الوسطى اليمنية
ترنح



من مظاهرات
الجنوب



قيادات الحراك يتفاعلون



ماهو مستقبل الوحدة سؤال الحاضر والمستقبل ؟



من مظاهرات الجنوب



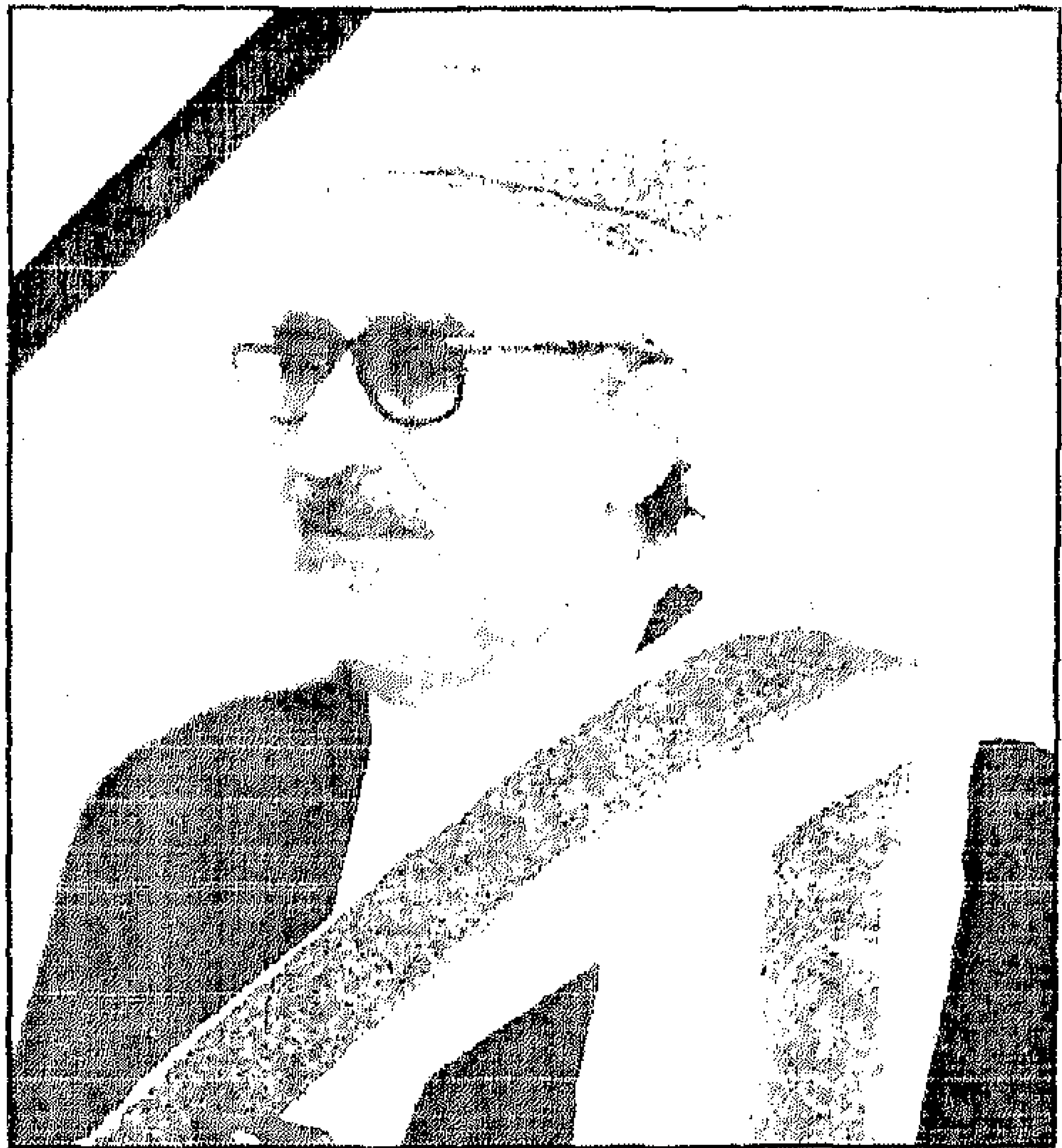


القوات في كل مكان في الجنوب



اقتحام البيوت مشكلة في اليمن

الشيخ عبدالله الاحمر



مبادارات الزنداني وعلما اليمن
لحقن الدماء

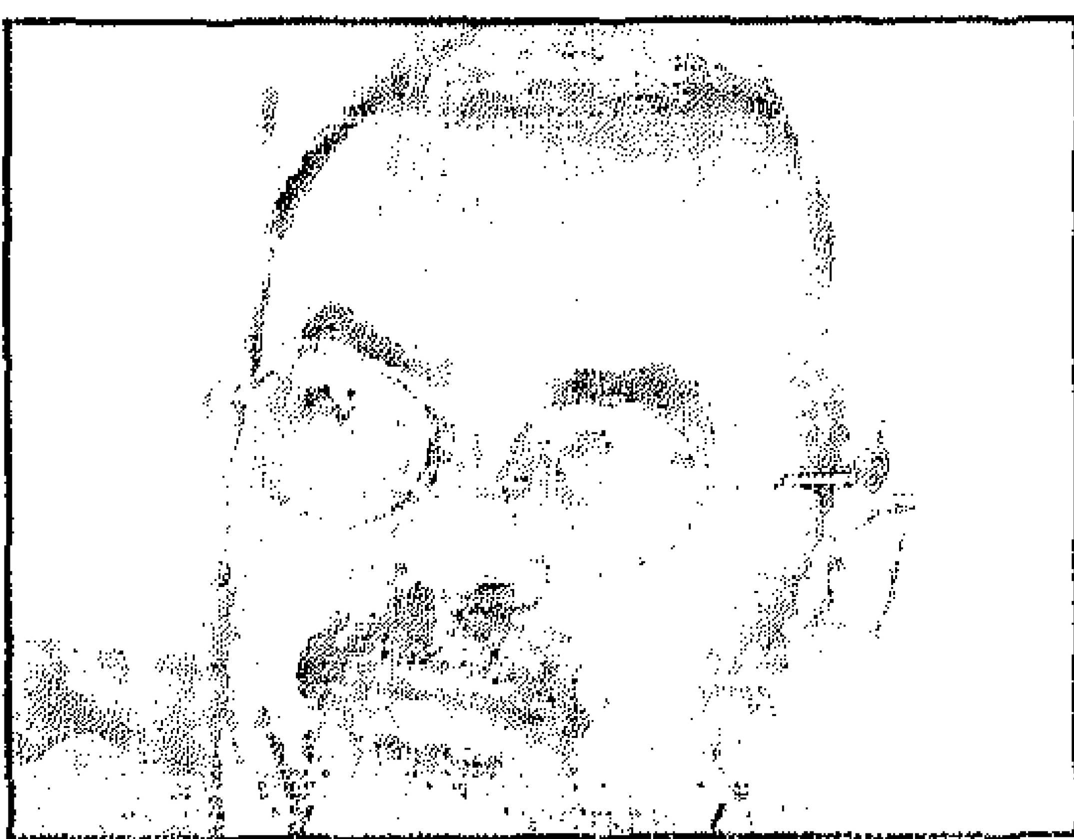


وضع معقد في صعدة بسبب ضحايا الحرب

حرب صعدة المأساة الإنسانية وآفاق



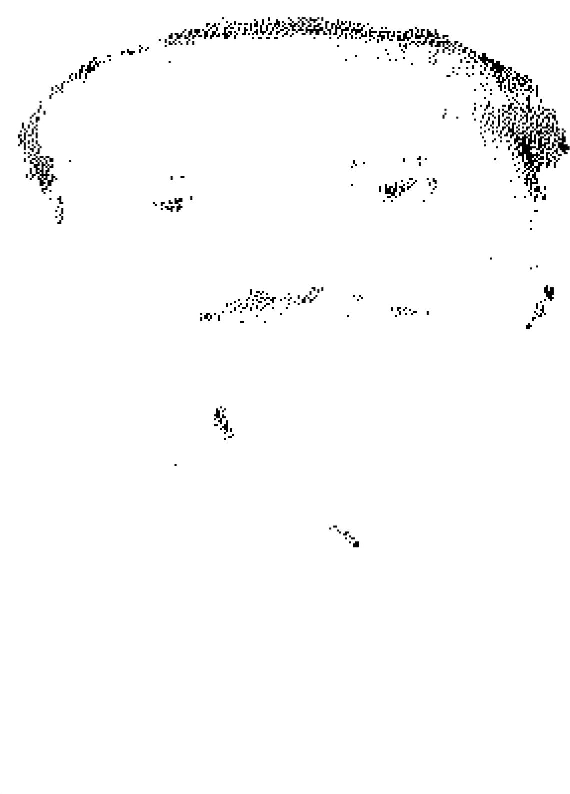
سلطان العتواني
من قادة اللقاء المشترك



محمد اليدومي
من قادة حزب الاصلاح الشريك
المعارض



محمد مسعد الرداعي
من قادة الوحدوي الناصري



من معارك الاستقلال في اليمن الشمالي



مبادرات مستقلة لحل الأزمة الجنوبية





مظاهرات تطالب بالسلام لصعدة



جنوبيون يرفعون علم اليمن الديمقراطي في أمريكا



جماهير مؤيدة لاحزاب اللقاء
المشترك

تظاهرة امام مجلس النواب اليمني



رغيف الخبز
قضية شعب لا علاقة له بالصراع السياسي



الشارع اليمني يدفع فاتورة الحروب



اليمن فوق بركان

منعطف خطير تمر به اليمن بعد ٢٠عاما من الوحدة التي ظننا أنها ستكون أقوى من كل التحديات الخارجية والداخلية،وستعطي أملا للأجيال القادمة في إمكانية بناء دولة وحدوية اندماجية بين أكثر من قطر عربي في إطار الديمقراطية والحداثة والمواطنة المتساوية، لكن -للأسف- تحولت الوحدة الطوعية الاندماجية إلى ضم وإلحاق وحرب ودم وضحايا وفيد وغنائم حرب ثم أنتجت أيضا مئات الآلاف من البشر يعانون من الاضطهاد في الجنوب، ومن فقدان للوظائف التي كانوا يحتلونها قبل الوحدة، والأكثر من ذلك هو إقصاؤهم عن العمل وتحويلهم إلى "حزب خليك بالبيت".

ولاشك أن العيب ليس في الوحدة، بل إن الوحدة هي الحل -في اعتقادنا- لكل أزمات اليمن، لكن العيب في النظام الذي احتكر السلطة وسرق الوحدة وحيزها لمصلحة فئة قليلة تنتمي إلى حكم "العائلة"، وفي نفس الوقت كانت هناك معارك دامية في أقصى الشمال بين القوات الحكومية والحوثيين في محافظة صعدة وهي حرب تكررت ست مرات بنفس السيناريو من حيث المقدمات والنتائج الدموية.. وقد فشلت كل الوساطات المحلية والإقليمية في وقف حمام الدم الذي ما إن يتوقف في هدنة قصيرة أو استراحة حتى يعود أشد مما بدأ.

أين الخلل؟

لماذا صارت الدبابة والطائرة والصاروخ هي أدوات الحوار العنيف والمرعب بين أبناء الوطن الواحد؟

من الذي تجرأ على الوحدة وحاول أن يفض بكارتها بقوة السلاح؟

أين القوى الفاعلة في الساحة والمستقلة عن أطراف الصراع؟

أين الحكمة وهي في الأصل يمانية... وأي مستقبل ينتظر هذه البلاد التي اقترن اسمها في يوم ما بـ "السعادة" فإذا اليوم هي عنوان لبركان يوشك على الانفجار؟

أسئلة لها إجابات في هذا الكتاب الذي نقدمه إلى القارئ العربي عامة وأهل اليمن شماله وجنوبه خاصة راغبين في تحكيم العقل والحكمة، لانبتغي إلا الحقيقة بدون ألوان ولا زخارف.

W.Salama 010 15 17 873



I.S.B.N. 978-977-376-528-4

